مركز الدّراسات الإسلاميّة بالقيروان

أبو القاسم بن أبي دينار القيرواني

تأهب الراوي الفصيح لفتح الجامع الصحيح

دراسة وتحقيق
د. الهادي روشو



دار سحنون للنشر والتوزيع
تونس

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

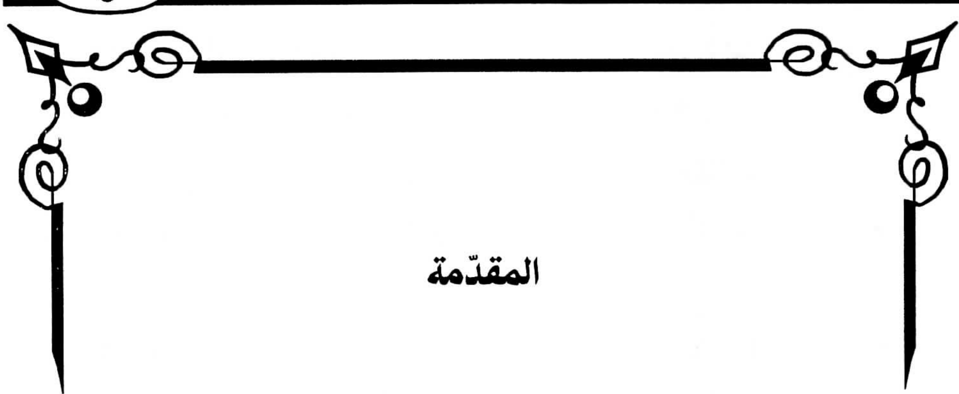


ISBN: 978-9938-8-34-41-3



دار سحنون للنشر والتوزيع
تونس

10 مكرر نهج هولاندة
1000 تونس
الهاتف: 71256435 - 216+
71253456 - 216+
71253839 - 216+
الفاكس: 71362926 - 216+
71856775 - 216+
alouini.aws@planet.tn



المقدّمة

بسم الله، والحمد لله، والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمّا بعد، فإنّ اسم ابن أبي دينار ينصرف دائماً إلى المؤرّخ أبي عبدالله محمّد بن أبي القاسم بن أبي دينار الرّعينيّ القيروانيّ الّذي كان حيًّا سنة 1092هـ، الموافق لسنة 1681م، تاريخ انتهائه من تأليف كتابه «**المؤنس في أخبار إفريقيّة وتونس**».

أمّا والده أبو القاسم فمرّ خلال الأحداث ولم يشتهر شهرة ابنه، مع أنّ شخصيّة مثله ـ متعدّدة الفضائل، كانت ذات تأثير في المجتمع القيروانيّ ـ ما كان ينبغي أن يُهملها التّاريخ، ولا أن يتجاهلها المشتغلون بالحديث في إفريقيّة على وجه الخصوص.

وقد عثرت على كتابه صدفة. وذلك خلال بحثي في مخطوطات المكتبة الوطنيّة التونسيّة، حيث لفت نظري عنوانه، رغم أنّه يقع ضمن مجموعةٍ، ليس هو أوّلها. .. فحرّك فيّ حبّ الاطّلاع على مضمونه. فقرأته، فوجدت فيه علماً غزيراً، ونُقولاً منسوبة إلى كبار أئمّة الحديث. ولا عجب في ذلك والمؤلّف أحد تلاميذهم، مباشرة أو بواسطة محدّثين فقهاء عدولٍ ضابطين، كما أثبته داخل الكتاب.

ولقد طال بحثي ـ دون جدوى ـ عن نسخة أخرى من هذا الكتاب المخطوط. وكان وجودها ضروريًا، إزاء ما في هذه المخطوطة الوحيدة من

أخطاء تذهب بالمعنى أحياناً. ثمّ عزمتُ على تحقيقها، وإخراجها إلى النّور ـ متداركاً ذلك النّقص ما أمكن ـ لما في نشرها من فوائد، منها:

● التّعريف بالمخزون العلمي الّذي تحتوي عليه مكتباتنا، وخاصّة المكتبة الوطنيّة والإسهام في التعريف بأعلام تونس للاستفادة من جهودهم العلميّة.

● إطلاع الأجيال الحاضرة والمستقبلة على بعض أعلام بلادهم، لا ليقولوا: كان آباؤنا، بل ليقفوا على شيء من جهودهم في تحسين أوضاعهم الحياتيّة بما يناسب ظروفهم.

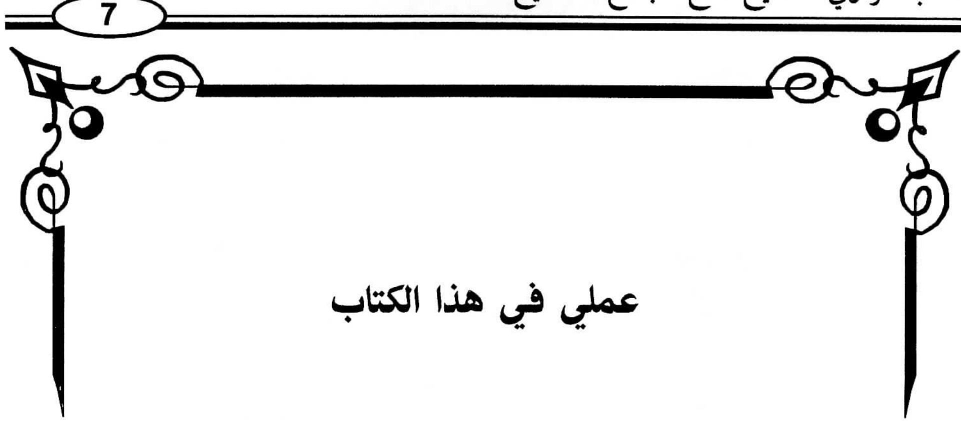
● ترغيب أبنائنا الطّلبة وزملائنا الباحثين وغيرهم في نفض الغبار عن تراثنا، والتّعريف به لدى علماء الأمّة وباحثيها، وخاصّة أهل الشّرق منهم. فإنّهم لا يعرفون عن علمائنا إلاّ النّزر اليسير.

● تشجيع مفكّرينا على الإنتاج، والمساهمة الفاعلة في الحياة العلميّة، وتشريكهم في وضع الحلول لمشاكل عصرهم.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم. إنّه نعم المولى ونعم النّصير.

د. الهادي روشو
جامعة الزّيتونة ـ وحدة الحديث والسّيرة
تونس في 22 نوفمبر 2013م/ محرّم 1434





عملي في هذا الكتاب

1 ـ قراءة النّسخة المخطوطة قراءة متأنّية وضبط نصّها.

2 ـ تتبّع الآيات القرآنيّة الواردة في الكتاب، والتّنصيص على مواضعها من القرآن الكريم، ناصًا على اسم السّورة وترتيبها في المصحف، ثمّ على عدد الآية، ملتزماً برواية حفصٍ عن عاصم، مساهمةً منّي ـ ولو ضئيلة ـ في توحيد شتات هذه الأمّة.

3 ـ تخريج الأحاديث النّبويّة وبيان درجتها من الصّحّة، اعتماداً على منهج المحدّثين في التّصحيح والتّضعيف.

4 ـ البحث عن مصادر المؤلّف، وإرجاع النّقول إلى أصحابها، ناصًا على اسم المؤلّف، ثمّ اسم كتابه، ثمّ الجزء، ثمّ الصّفحة. مقارناً بين ما وجدته منقولاً وبين الأصل المنقول عنه.

5 ـ التّعريف بالأعلام الواردة في الكتاب باختصار شديد، مشيراً إلى أهمّ مصادر التّراجم ومراجعها.

6 ـ التّعليق على استعمال الكاتب لعبارة قد تكون موهمة لمعنى غير مراد، فأوجّه العبارة أو أقترح تعديلها أو إلغاءها وتعويضها بعبارة أخرى. ناصًا على ذلك في الهامش.

7 ـ التّنبيه على أخطاء وقعت في مضمون الكتاب. ترجع في معظمها إلى النّسخ، وهي أنواع:

● إسقاط كلمة أو أكثر. فيبدو في التّركيب اختلال ظاهر، يذهب بالمعنى أحياناً، بحيث يحتاج تصويبه إلى تثبّت متأنّ في كتب الحديث وغيرها.

● زيادة مقحمة في النّصّ... قد تكون بحرف، وقد تكون بتكرار الكلمة، وقد تكون بتكرار جملة بأكملها. فأحذف التّكرار، وأشير إليه في الهامش.

● إبدال كلمة بأخرى. وفيه تفصيل:

ـ فإن كان لا يذهب بالمعنى أتركه على وضعه. لأنّ المصنّف لا ينقل إلاّ بالمعنى في الكثير الغالب.

ـ أمّا إن كان يغيّر المعنى، أو يؤدّي إلى ما لم يقصده علماء الحديث، فإنّي أصوّب ذلك في الهامش.

8 ـ إضافة عناوين تجدها بين معقوفين هكذا: [] لإبراز محتوى فقرات الكتاب.

9 ـ إنجاز دراسة للكتاب تتمثّل فيما يلي:

● كتابة مقدّمة تبيّن الحاجة إلى تحقيق هذا الكتاب.

● التعريف بالكاتب حسب ما جادت به المصادر والمراجع الضّنينة.

● وصف المخطوطة والتّعريف ـ ما أمكن ـ بناسخها.

● التّعريف بالكتاب محلّلاً عنوانه، مبيّناً سبب تأليفه، ومنهجه فيه، متعرّضاً إلى موارده، وهي نوعان:

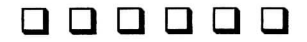
ـ **الأوّل**: موارد شفويّة وهي ما رواه مباشرة عن شيوخه.

ـ **الثّاني**: موارد مكتوبة، وهي نوعان: الأول: موارد سمّاها وسمّى أصحابها. الثّاني: موارد سمّى أصحابها دون تحديد الكتاب الّذي نقل عنه.

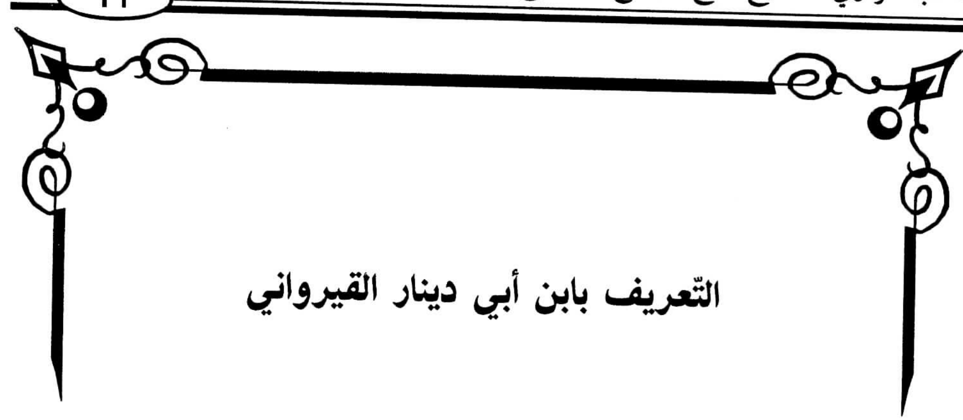
● الإشارة إلى جانب من القيمة الحضاريّة لكتاب «تأهّب الرّاوي...».

10 ـ إنجاز فهارس علميّة شملت: فهرس الآيات القرآنيّة، فهرس الأحاديث والآثار، فهرس الأشعار، فهرس مصطلح الحديث، فهرس الأعلام، فهرس الأماكن والبلدان، فهرس المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات.

نسأل الله التّوفيق.







التّعريف بابن أبي دينار القيرواني

1 ـ اسمه وعائلته:

هو أبو القاسم ابن أبي القاسم ابن أبي دينار الرّعينيّ القيروانيّ. وهو والد محمّد بن أبي القاسم المؤرّخ صاحب كتاب: «المؤنس في أخبار إفريقيّة وتونس».

ويبدو من خلال قصّة التّحوّل في حياة المؤلّف، الّتي سنذكرها بعد حين، أنّه كان متزوّجاً بقيروانيّة، هي أمّ محمّد.

2 ـ مولده ووفاته:

لا تسعفنا المصادر والمراجع الّتي بين أيدينا بأي معلومة تحدّد تاريخ ولادته أو تاريخ وفاته. إلاّ أنّ نسخ كتاب «تأهّب الرّاوي الفصيح» كان بتاريخ 29 ذي الحجّة من سنة 1055هـ. وقد صرّح ناسخ الكتاب بأنّه نقله من خطّ مؤلّفه، ويُفهم من كلامه أنّ صاحبه ما يزال على قيد الحياة عند نسخ الكتاب.

وحتّى تاريخ وفاة ابنه محمّد لم تتّفق عليها المصادر. فمِن جازم بأنّها سنة 1098هـ، إلى قائل بأنّها بعد سنة 1110هـ، إلى مدّع بأنّه كان حيًّا في هذه السّنة.

فالمؤلّف من رجال القرن الحادي عشر للهجرة الموافق للقرن السّابع عشر للميلاد. ولعلّه ليس من المجازفة القول بأنّ الجزء الأكبر من حياته كان في القرن الحادي عشر.

بسجلماسة، وارتحل إلى فاس، وتوفي بالجزائر. من تصانيفه: «تفسير القرآن»، و«التّقييد الجليل على مختصر خليل»، ومنظومة «الدّرّة المنيفة في السّيرة الشّريفة»، ومنظومة «مسالك الوصول إلى مدارك الأصول»، ومنظومة في «التّشريح»[1]...

ذكره المؤلّف عند نقله كلاماً لابن حجر عن شيخه البلقينيّ في آداب المحدّث والّتي منها ضرورة ذكر سلسلة الإسناد إلى الكتاب أو إلى الحديث نفسه. قال ابن أبي دينار:

«والبلقيني هذا من أشياخ الحافظ، وبه يتّصل سندنا أيضاً من غير طريق شيخنا العلاّمة أبي عبدالله محمّد بن عثمان المتّصل سنده بسند الحافظ، بل أخبرنا به شيخنا العَلم المطلق الفرد، نخبة الدّهر وخاتمة العصر، ذو التّآليف العجيبة، أبو الحسن ابن عبدالواحد الأنصاريّ عن الحافظ شهاب الدّين أبي العبّاس المقّريّ، عن عمّه العالم الكبير أبي فرج سعيد بن أحمد المقّري التّلمسانيّ القرشيّ، عن ابن جلال، عن الشّيخ الكفيف، عن الحافظ البحر أبي عبدالله محمّد بن مرزوق الحفيد والد الكفيف، عن أبي حفص عمر البلقينيّ بسنده المتّصل»[2]

3 ـ شيوخه:

لا يتوفّر لدينا مرجع ضاف شاف عن شيوخ ابن أبي دينار. لكنّ الحياة العلميّة في القيروان ـ كما كانت عند مفكّري الإسلام ـ تفرض على طالب العلم أن يبدأ بحفظ كلام الله تعالى وشيء من المتون في الفقه والنّحو والبيان والعروض والحديث... إلخ.

وقد دوّن المؤلّف اسمين من أسماء شيوخه اللّذَيْنِ أخذ عنهما أسانيده، وهما:

1 ـ أبو عبدالله محمّد بن عثمان، المعروف **بابن عطيّة**. أسند ابن أبي دينار بواسطته قصّة امتحان علماء بغداد لحفظ البخاريّ، فقال: «وأمّا سعة حفظه، فمن ذلك ما أخبرنا به شيخنا الرّاوية الثّبت الحاجّ النّاسك القدوة العلم العلاّمة أبو عبدالله محمّد بن عثمان بن عطيّة المغربيّ الأصل المصريّ المنشأ قال: أخبرنا خاتمة المحدّثين أبو النّجاة السّنهوريّ وإمام جامع الأزهر وخطيبه أبو محمّد الشّنشوريّ قالا: أخبرنا نجم الدّين الغيطيّ عن شيخ الإسلام أبي يحيى زكريّا الأنصاريّ عن الحافظ ابن حجر قال: أخبرنا أبو العبّاس البغداديّ عن الحافظ أبي الحجّاج المزّيّ أنّ أبا الفتح الشّيبانيّ أخبره، أخبرنا اليمان الكنديّ، أخبرنا منصور القزّاز، أخبرنا الحافظ أبو بكر محمّد الخطيب بن ثابت، حدّثني محمّد بن أبي الحسن السّاحليّ، حدّثنا أحمد بن الحسين الرّازي، سمعت أبا محمّد بن عديّ الحافظ يقول: سمعت عدّة مشايخ ببغداد يقولون: إنّ محمّد بن إسماعيل قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه...»[1].

ـ 2 ـ أبو الحسن عليّ بن عبدالواحد بن محمّد **السّجلماسيّ** الجزائريّ، من سلالة سعد بن عبادة الخزرجيّ الأنصاريّ (ت1057هـ/1647م). عالم، أديب، ناظم، مفسّر فقيه محدّث أصوليّ طبيب فرضيّ، عالم بالمعاني والبيان والتّاريخ والمنطق وغيرها... ولد بتافلات، ونشأ

(1) ابن أبي دينار: تأهّب الرّاوي الفصيح: 164.

أوّلها: أنّه كان قاضياً فقيهاً. ولا يخفى أنّ وظيفة القاضي لا تسند إلاّ إلى من توفّرت فيه عدّة شروط علميّة وعقليّة واجتماعيّة.

ثانيها: أنّه كان أستاذاً يدرّس العَروض وعلوم اللّغة العربيّة، فأقرأ الخزرجيّة وأقرأ حواشي السّعد والرّامزة في العروض. ثمّ تخصّص بعد ذلك بتدريس الحديث: رواية ودراية حيث كان يدرّس شرح صحيح البخاريّ وشرح ألفيّة العراقي في مصطلح الحديث. وهذا يفرضه عضواً في «الأسرة العلميّة».

ثالثها: أنّه كان شاعراً موهوباً. وهذا يعطيه وجهاً ثقافيّاً متميّزاً عند فئة غير قليلة من المجتمع.

رابعها: أنّه بعد أن كان قاضيا، تحوّل إلى تونس العاصمة، في وظيفة ساميةٍ ـ كان ينتظرها ـ جعلته يتنعّم في بحبوحة من العيش. ومع أنّه لم يفصح عن نوع هذه التّرقية، فإنّه عبّر في كتابه هذا عن توقه إليها، وحرصه عليها[1].

بسجلماسة، وارتحل إلى فاس، وتوفي بالجزائر. من تصانيفه: «تفسير القرآن»، و«التّقييد الجليل على مختصر خليل»، ومنظومة «الدّرّة المنيفة في السّيرة الشّريفة»، ومنظومة «مسالك الوصول إلى مدارك الأصول»، ومنظومة في «التّشريح»[1]. . .

ذكره المؤلّف عند نقله كلاماً لابن حجر عن شيخه البلقينيّ في آداب المحدّث والّتي منها ضرورة ذكر سلسلة الإسناد إلى الكتاب أو إلى الحديث نفسه. قال ابن أبي دينار:

«والبلقيني هذا من أشياخ الحافظ، وبه يتّصل سندنا أيضاً من غير طريق شيخنا العلاّمة أبي عبدالله محمّد بن عثمان المتّصل سنده بسند الحافظ، بل أخبرنا به شيخنا العَلم المطلق الفرد، نخبة الدّهر وخاتمة العصر، ذو التّآليف العجيبة، أبو الحسن ابن عبدالواحد الأنصاريّ عن الحافظ شهاب الدّين أبي العبّاس المقّريّ، عن عمّه العالم الكبير أبي فرج سعيد بن أحمد المقّري التّلمسانيّ القرشيّ، عن ابن جلال، عن الشّيخ الكفيف، عن الحافظ البحر أبي عبدالله محمّد بن مرزوق الحفيد والد الكفيف، عن أبي حفص عمر البلقينيّ بسنده المتّصل. . .»[2].

4 ـ حياته المهنيّة والعلميّة ومكانته عند أهل القيروان وتونس:

من خلال ما كتبه ابنه المؤرّخ محمّد بن أبي دينار، ومن خلال ما دوّنه وَالِدُهُ في «تأهّب الرّاوي»، نتأكّد أنّ أبا القاسم ابن أبي دينار كان ذا منزلة مرموقة بين أهله ومعارفه، من أهل القيروان أو غيرهم. ويرجع ذلك إلى أمور ستّة:

---

(1) انظر ترجمة السّجلماسيّ عند: محمّد أمين المحبي: خلاصة الأثر في تراجم أهل القرن الحادي عشر 173/3، محمّد الحفناوي: تعريف الخلف برجال السّلف 69/1 ـ 72، البغدادي: هدية العارفين 756/1، 757، البغدادي: إيضاح المكنون 305/1، 461، 106/2، 449، 473، 575، 732 690. الكتّانيّ: الرّسالة المستطرفة 137، ابن العماد: شذرات الذّهب 8: 379.

(2) ابن أبي دينار (أبو القاسم): م.ن: 196.

أوّلها: أنّه كان قاضياً فقيهاً. ولا يخفى أنّ وظيفة القاضي لا تسند إلاّ إلى من توفّرت فيه عدّة شروط علميّة وعقليّة واجتماعيّة.

ثانيها: أنّه كان أستاذاً يدرّس العَروض وعلوم اللّغة العربيّة، فأقرأ الخزرجيّة وأقرأ حواشي السّعد والرّامزة في العروض. ثمّ تخصّص بعد ذلك بتدريس الحديث: رواية ودراية حيث كان يدرّس شرح صحيح البخاريّ وشرح ألفيّة العراقي في مصطلح الحديث. وهذا يفرضه عضواً في «الأسرة العلميّة».

ثالثها: أنّه كان شاعراً موهوباً. وهذا يعطيه وجهاً ثقافيّاً متميّزاً عند فئة غير قليلة من المجتمع.

رابعها: أنّه بعد أن كان قاضيا، تحوّل إلى تونس العاصمة، في وظيفة ساميةٍ ـ كان ينتظرها ـ جعلته يتنعّم في بحبوحة من العيش. ومع أنّه لم يفصح عن نوع هذه التّرقية، فإنّه عبّر في كتابه هذا عن توقه إليها، وحرصه عليها[1].

خامسها: أنّه كان إماماً بأحد الجوامع. سمّاه في «تأهّب الرّاوي الفصيح»: «جامع الحفاصة». ولعلّه أحد الجوامع الّتي أنشأها الحفصيّون، إثر تسلّمهم مقاليد الحكم ونقلهم مقرّ السّلطة من القيروان إلى تونس. والرّاجح أنّه جامع القصبة كما سيأتي في التّحقيق[2].

سادسها: أنّه حظي بثقة المسؤولين في الدّولة المراديّة، فأسندوا إليه وظيفة التّدريس بالعاصمة، بل كان هؤلاء المسؤولون السّامُون «الأعيان» يحضرون للإشراف على الاحتفال بختم صحيح البخاري، في الجامع الّذي كُلّف بالتّدريس فيه[3].

---

(1) انظر مثلاً: ابن أبي دينار: م.ن: ص48.
(2) ابن أبي دينار: م.ن: ص52.
(3) انظر ابن أبي دينار (أبو القاسم): م.ن: ص52.

لهذه العوامل السّتّة، كان لابن أبي دينار منزلة متميّزة عند طلبته والمتابعين لدروسه. فكانت مجالسه تغصّ بالطّلبة، سواء منهم من جاء لأجل الحديث ومن جاء لأجل الشّعر وعلوم العربيّة.

5 ـ قصّة تحوّل الكاتب من الشّعر إلى الحديث النّبوي:

ارتبط تأليف كتاب «تأهّب الرّاوي» بتحوّلٍ في الحياة الفكريّة والعلميّة لصاحبه. فقد كان ابن أبي دينار يقرئ طلبته الخزرجيّة وما تضمّنته الأبحاث المعانيّة والبيانيّة والبديعيّة، مع ما حوته ألفاظها من اللّغات وما رمزت له من خفيّ الإشارات بألطف العبارات، كما كان يقرئهم مختصر سعد الدّين البيانيّ وحواشيه، والرّامزة على صعوبة فهمها.

إلاّ أنّ تحوّله من الشّعر والأدب واللّغة إلى الحديث النّبويّ كان إثر رؤيا رآها وهو نائم: لقد رأى في النّوم كأنّه في المدينة المنوّرة، ومعه ابنه محمّد، وأنّه ابتدر الرّوضة، فإذا برسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر كلّ واحد منهم جالس على ضريحه، فسلّم ابن أبي دينار على رسول الله ﷺ، ثمّ أنشد أبياتاً سبق له إنشاؤها، وهي:

[البسيط]

يَا أَكْرَمَ الرُّسْلِ يَا مَنْ لاَ يُضَام لَهُ ... نَزِيلُ مَدْحٍ، وَأَوْفَى الخَلْقِ بِالذِّمَمِ
إِنِّي نَزَلْتُ بِمَدْحِي فِي ذِمَامِكَ كَيْ ... أَنْجُو مِنَ البُؤْسِ وَالأَحْزَانِ وَالعَدَمِ
وَشِيمَةُ العُرْبِ أَنْ تُوفِي بِذِمَّتِهَا ... وَأَنْتَ لاَ شَكَّ أَوْفَى العُرْبِ بِالذِّمَمِ

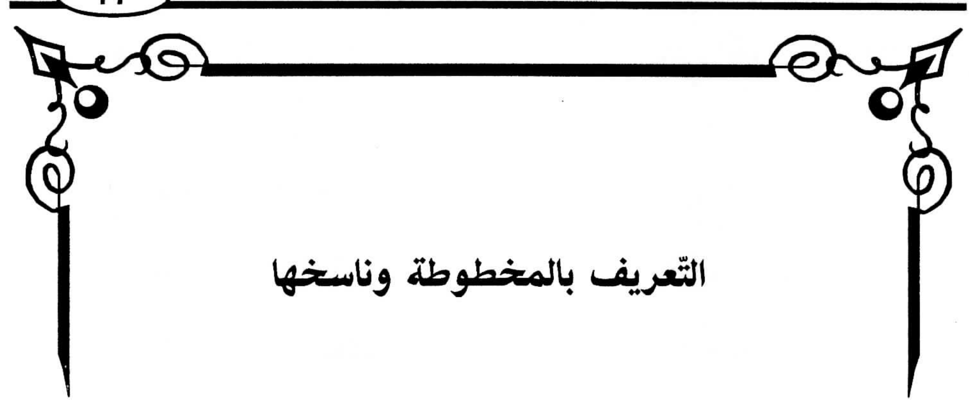
قال: فقال له النّبيّ ﷺ: قل: لا إله إلاّ الله، أحسن من هذا. قال ابن أبي دينار: «فقلت بالفور: لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو على كلّ شيء قدير، صلّى الله عليك وعلى آلك وأزواجك وذرّيتك وأهل بيتك وسلّم تسليماً»، بأعلى صوتي، حتّى سمعَتْ زوجي بعض ذلك في النّوم، فأيقظتني، وقالت لي: ما لي أسمعك تتكلّم؟

[من] تخاطب؟[1] فقصصت عليها الرّؤيا، ففرحَتْ وفرحتُ بما رأيتُ».
قال: «فأعرضتُ عن الشِّعر ولازمت حديثه ﷺ»[2].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(1) في المخطوطة: «فيمن» وأداة الجرّ زائدة. بل لا تصحّ.

(2) ابن أبي دينار (أبو القاسم): المصدر نفسه: 50 ـ 52.
وانظر في ترجمة أبي القاسم بن أبي دينار القيروانيّ:
* ابن أبي دينار (محمّد): المؤنس في تاريخ إفريقية وتونس: ص318.
* ابن أبي دينار: (أبو القاسم): تأهّب الرّاوي الفصيح: 11 ـ 52.
* عبدالوهّاب (حسن حسني): كتاب العمر، مراجعة وإكمال: محمّد العروسي المطويّ وبشير البكّوش، الدّار العربيّة للكتاب 2001، 368/1، 369.



التّعريف بالمخطوطة وناسخها

المجموع الّذي يتضمّن مخطوطة كتاب ابن أبي دينار:

توجد في المكتبة الوطنيّة بتونس نسخة وحيدة من مخطوطة «تأهّب الرّاوي الفصيح لفتح الجامع الصّحيح» في 44 لوحة، ابتداء من اللّوحة 62 إلى اللّوحة 65 (ظهر). تليها ضمن مجموع عدد 4147، أصله من مكتبة رضوان (7/97)، ألحق بالمكتبة العبدليّة سابقاً، به خمس عشرة رسالة:

- **الأولى:** رسالة في أسماء شيوخ البخاري، لابن عديّ.
- **الثّانية:** شرح حديث من عرف نفسه فقد عرف ربّه.
- **الثّالثة:** شرح حديث المعدة بيت الدّاء. للشيخ السّنوسي.
- **الرّابعة:** رسالة في مصطلح الحديث، لأبي عبدالله محمّد الهلاليّ.
- **الخامسة:** ثلاثيّات البخاري. (عشرون حديثاً).
- **السّادسة:** رسالة في بعض ما يتعلّق بحزب البحر، للشّاذلي.
- **السّابعة:** شرح المنفلوطي على منظومة ابن فرح في مصطلح الحديث.
- **الثّامنة:** ثلج الفؤاد في أحاديث لبس السّواد، للسّيوطي.
- **التّاسعة:** قصيدة بائيّة (من البحر الكامل): يا من إلى طرف الجهالة يذهب.

- **العاشرة:** تأهّب الرّاوي الفصيح إلى فتح الجامع الصّحيح، لابن أبي دينار.
- **الحادية عشرة:** اختلاف مالك والشّافعيّ في البسملة.
- **الثّانية عشرة:** ذمّ البدعة، لأبي الحسن علي الفاسيّ الصّغير.
- **الثّالثة عشرة:** خصائص المصطفى، لأبي محمّد ساسي.
- **الرّابعة عشرة:** كتاب التّيسير في قواعد التّفسير، للكافيجي.
- **الخامسة عشرة:** أربعون صحيفة تُحاكي أطواق الذّهب.

مقاسها وخطوطها:

- مقاس المخطوطة: 20,5 × 15,5.
- عدد السّطور في كلّ لوحة: 19. ونادراً ما تكون 18 سطراع.
- الخطّ: مغربيّ. بالحبر الأسود.
- خطوط العناوين: باللّون الأحمر.

ناسخ المخطوطة:

- اسمه: أحمد أبن الحاج عمر.
- شهرته: الدّاودي.
- مكان ولادته: سوسة.
- مكان إقامته: تونس العاصمة.
- عقيدته: أشعريّة.
- مذهبه الفقهيّ: مالكيّ.
- ذو نزعة صوفيّة غير غالية.

- سبق أن أدّى فريضة الحجّ، ويأمل العودة[1].

- مدى تمكّنه من اللّغة العربيّة: ضعيف. والأخطاء في النّسخة المخطوطة فَادِحَة أحياناً، كالعدد والمعدود، والضّاد والظّاء، ووضع حروف الجرّ في غير موضعها. وغير ذلك ممّا نَبّهتُ عليه في التّحقيق.

ومن الصّعب نسبة هذه الأخطاء إلى ابن أبي دينار، وقد كان أستاذاً يدرّس اللّغة العربيّة نحواً وصرفاً وبلاغة. وحاز ثقة كبار رجال الدّولة، فاختاروا مجلسه لحضور الاحتفالات الدّينيّة.

تاريخ الفراغ من النّسخ ومكانه:

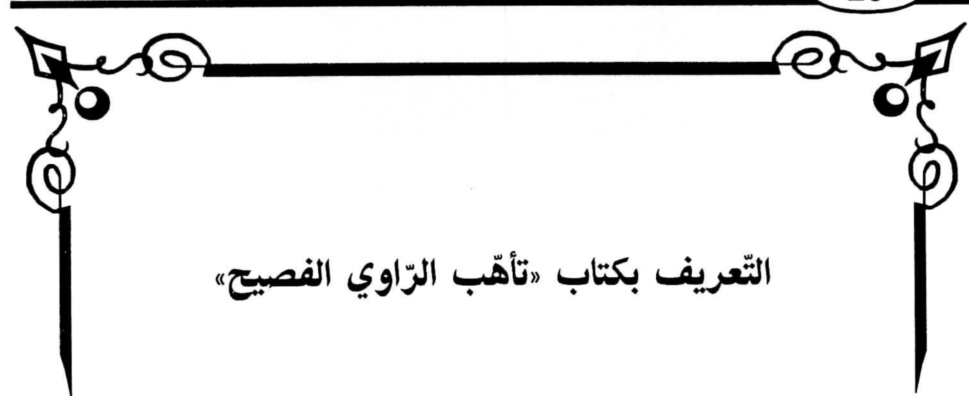
- تاريخه: يوم الخميس قبيل صلاة العصر يوم 29 ذي الحجّة سنة 1055 من الهجرة. الموافق لـ 16 فيفري 1646م (في عهد **حمّودة باشا** المرادي الّذي حكم بعد والده مراد باي من 1041هـ/1631م إلى 1076هـ/1666م)[2].

- مكان النّسخ: تونس العاصمة. (انتشر الكتاب في العاصمة في حياة المؤلّف).



(1) ابن أبي دينار: م.ن: ص205. أمّا ابن أبي دينار فقد ألّف كتابه ولم يكن قد حجّ بعدُ.

(2) م.ن: 205.



التّعريف بكتاب «تأهّب الرّاوي الفصيح»

1 ـ سبب تأليف الكتاب:

بعد أن أعرض ابن أبي دينار عن الشّعر ولازم الحديث النّبويّ، جلس لرواية الجامع الصّحيح للبخاريّ، وشرحه للطّلبة.

فلمّا كان يوم الختم، افتتح المصنّف مجلسه بالكلام على أنواع الحديث وشرط البخاري في صحيحه ومنهجه في تصنيف جامعه، فلقي درسُه قبولاً حسناً من المسؤولين السّياسيّين الّذين جاؤوا للإشراف على حفل ختم صحيح البخاري، والوفد المرافق لهم من قضاة ومفتين وأئمّة، كما استحسن جمع من إخوانه و«زملائه» ما قدّمه من شرح لمصطلح الحديث، وبيان لأهمّ علومه، فطلبوا منه جمع ذلك في مؤلَّفٍ خاصّ.

قال: «فاقتطعت أنواراً من أزهار الأئمّة، حتّى صارت مسائل مهمّة، يشتغل بها الحاذق اللّبيب، ويكتفي بها الطّالب الأريب، وهي كالمقدّمة بين يدي الكتاب الجامع الصّحيح. . .»[1].

2 ـ تحليل عنوان الكتاب: «تأهّب الرّاوي الفصيح لفتح الجامع الصّحيح»:

فأمّا «**التّأهّب**»، ففيه إشارة واضحة إلى عمل مهمّ سينجز قريباً، لا بدّ فيه من الاستعداد الكامل على مختلف الأصعدة، حتّى يتمّ إنجازه بنجاح.

---

(1) ابن أبي دينار (أبو القاسم): م.ن: 52.

وأمّا «**الرّاوي**»، فهو اسم فاعل من روى يروي الحديث إذا أدّاه بأيّ صيغة من صيغ الأداء.

وقد أشار المصنّف في كتابه إلى أنّ سلسلة الإسناد ما زالت متّصلة بين عصره وعصر الأئمّة المحدّثين. وأنّ كتب الحديث تروى عندهم بأسانيدها إلى أصحابها.

هذا مع ملاحظة أنّ هذا الجزء من العنوان اقتباس رشيق من كتاب جلال الدّين السّيوطيّ (ت 911هـ): «تدريب الرّاوي».

وأمّا «**الفصيح**»، فهو وصف متعلّق إمّا بالرّاوي أو بالتّأهّب. كلاهما مستقيم. إذ الفصاحة كما ورد في لسان العرب وغيره هي البيان. تقول: فصح الرّجل فصاحة فهو فصيح، وكلام فصيح أي: بليغ. لكنّها تعني أيضاً: ما يُدرك حسنُه بالسّمع. إذ جرت عادة علماء اللّغة التّفريق بين الفصاحة والبلاغة.

فالكلمة توصف بالفصاحة ولا توصف بالبلاغة. لأنّها قاصرة عن الوصول بالمتكلّم إلى غرضه. والبلاغةُ لغةً هي الوُصولُ والانتهاءُ.

أمّا البلاغةُ في الكلامِ، فهي مطابقتُه لما يقتضيه حالُ الخطاب، مع توفّر شرط فصاحةِ ألفاظهِ: مَفردِها ومركّبِها. والكلامُ البليغُ: هو الذي يُصوِّرُهُ المتُكلِّمُ بصورةٍ تناسبُ أحوالَ المخاطبين. حتّى قيل: البلاغة هي الّتي إذا سمعها الجاهلُ ظنَّ أنّه يحسنُ مثلَها[1].

ويبدو لي أنّ ابن أبي دينار اختار هذه العبارة لثلاث غايات:

الأولى: احتواء عنوان كتابه على السّجع المطلوب في أسماء الكتب في العصور السّابقة.

---

(1) انظر: القزويني: الإيضاح في علم البلاغة: 7/1، الجرجاني: التّعريفات: 66، الزبيدي: تاج العروس: 18/7، و447/22، الجارم (علي) وأمين (مصطفى): البلاغة الواضحة: ص5 و10، وابن منظور: لسان العرب: مادّة بلغ، ومادّة فصح، والفيروزآبادي: القاموس المحيط: مادة بلغ، فصح.

الثّانية: أنّ هذا الكتاب سيكون بيّناً، فصيحاً، مفهوماً، يكتشف قارئُه من خلاله مفاتيح مصطلح الحديث وعلومه، وتحصل لديه فكرة شافية عن الإمام البخاريّ وصحيحه.

الثّالثة: الإشارة إلى أنّ رواية صحيح البخاري ـ فضلاً عن شرحه ـ مقترنة عادة بحدّ أدنى من الرّصيد العلميّ الّذي يسمح للرّاوي بأن يتأهّل إلى هذا المصنّف الحديثيّ المتميّز، حتّى لا يكون حاملاً لعلم لا يفقهه.

وأمّا قوله: «**لفتح**»، ففيه إشارات:

الأولى: إشارة إلى أنّ هذا الكتاب هو بمثابة مفتاح لصحيح البخاري، لا بدّ منه لفهم الكتاب، والوقوف على دقائقه.

الثّانية: إشارة إلى أنّه سيعتمد مقدّمة أفضل شرح لأفضل كتاب حديث، ألا وهو «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لأحمد بن حجر العسقلانيّ (ت852هـ).

الثّالثة: ألّف ابن أبي دينار هذا الكتاب لقراءته على النّاس بمناسبة ختم صحيح البخاري. ومع ذلك اختار له عبارة «فتح». وهما متعارضان ظاهراً. لكن في التّسمية حوافز نفسيّة للإقبال من جديد على كتاب الجامع الصّحيح، ليكون الرّاوي كالحالّ المرتحل، يختمه ليعيد فتحه.

قوله: «**الجامع**»، لهذه اللّفظة مدلول خاصّ عند المحدّثين. فالجامع هو الكتاب الّذي اشتمل على أبواب الحديث الثمانية: 1 ـ العقائد، 2 ـ الأحكام، 3 ـ الرّقاق، 4 ـ آداب الطّعام والشّراب، 5 ـ التّفسير والتّاريخ والسّير، 6 ـ الشّمائل، 7 ـ الفتن، 8 ـ المناقب والمثالب. مثال: جامع البخاريّ، جامع مسلم، جامع التّرمذيّ...

قوله: «**الصّحيح**»، قصد به هنا صحيح البخاريّ لا غير، (ت 256هـ). فالكتاب مقدّمة لفهم صحيح البخاريّ. ذلك الكتاب الّذي اقتصر فيه صاحبه على إخراج الصّحيح من الحديث الشريف.

عِلماً وأنّ البخاريّ كان من المحدّثين الّذين لا يستعملون إلاّ التقسيم

الثّنائيّ للحديث. أي: أنّ الحديث عنده إمّا صحيح وإمّا ضعيف.

والصّحيح درجات، فمنه ما كان في أعلى درجات الصّحّة، ومنه ما كان أقلّ من ذلك بكثير. وبالتّالي فهو اسم شامل للصّحيح لذاته والصّحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره. وهي قاعدة مستنبَطة من درجات أحاديثه. فمنه ما كان من سلسلة الذّهب، ومنه ما كاد العلماء يحكمون بنكارته، لولا الثّقة بأنّ البخاري ـ وهو طبيب الحديث في علله كما وصفه تلميذه مسلم ـ ما أخرج هذا الحديث إلاّ لعلمه بأنّ ما فيه من ضعف قد انجبر من وجهٍ مقبولٍ[1].

3 ـ مضمون كتاب «تأهّب الرّاوي الفصيح»:

أ ـ مضمون المقدّمة: بعد حمد الله تعالى والصّلاة والسّلام على النّبيّ الكريم وآله وصحبه، تعرّض إلى منزلة السّنّة في التّشريع الإسلاميّ، وسبيل معرفة الصّحيح من السّقيم، مشيراً إلى إهمال أهل العصور المتأخّرة لعلم الحديث، داعياً إلى إعادة إحياء السّنن الموات، معرّفاً بعلم الحديث رواية ودراية.

---

(1) من ذلك ما ذكره الذهبي في ترجمة خالد بن مخلد القطواني الكوفي من ميزانه (641/1) عن سليمان بن بلال عن شريك بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إنّ الله تعالى قال: «**من عادَى لي وليّاً فقد آذنني بالحرب، وما تقرّب إليَّ عبدي بشيء أحبَّ إليَّ مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرّب إليَّ بالنَّوافل حتَّى أُحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي عليها، فلئن سألني عبدي لأعطينّه، ولئن استعاذ بي لأعيذّنه**». قال: فهذا حديث غريب جدًّا، لولا هيبة الجامع الصّحيح لعدّوه (وفي إحدى النّسخ لعددته) في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنّه ممّا ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يُرْوَ هذا المتن إلاّ بهذا الإسناد، ولا خرّجه مَن عدا البخاري... وقد اختلف في عطاء فقيل: هو ابن أبي رباح، والصّحيح أنّه عطاء بن يسار... والحديث عند البخاري: الجامع الصّحيح: 81 كتاب الرّقاق: 38 باب التّواضع: ح6502. وانظر دفاع ابن حجر عن هذا الحديث في: فتح الباري: 292/11 ـ 298.

ثمّ تحدّث عن بداية اهتمامه بالحديث النّبويّ، بعد أن كان منشغلاً عنه بالقضاء والشّعر والأدب، مبيّناً سبب تأليف هذا الكتاب، مشيراً إلى أهمّ موضوعاته.

وقد ارتضى المنهج التّقريريّ الّذي عهده علماء عصره في عرض المسائل وتحليل مختلف الجزئيّات الّتي يتطرّقون إليها.

ب ـ جوهر الكتاب: اتّبع أبو القاسم بن أبي دينار المنهج التّحليلي في عرضه لعلوم الحديث ومصطلحه.

ولقد آلى على نفسه أن يتعرّض لأشهر المصطلحات الّتي يتداولها المحدّثون، متخيّراً ما استقرّ عليه اصطلاحهم. نرى ذلك في تعريف الإسناد والسّند، وفي أصحّ الأقوال في أصحّ الأسانيد، وقولهم أصحّ ما جاء في الباب، وأوهى الأسانيد، وتحقيق الكلام في المجهول، ورواية المبتدع، والمنفردات والوحدان، والحديث المسند، والمرفوع، والموقوف، والأثر، والمقطوع، والمعضل، والمرسل، ومرسل الصّحابيّ، وقول الصّحابي: كنّا نقول كذا، وفي تحقيق شرط البخاري ومسلم، وإذا قال التّابعي: من السنة كذا، والإسناد المعنعن، والتّمييز بين الصّحابي والتّابعيّ، وتحقيق القول في عدالة الصّحابي، والصّحابة المكثرين، وعدد الصّحابة، وطبقات الصّحابة، وأفضل الصّحابة، وأول من أسلم، والتّابعين، وزيادة الثقة وحكمها، وتفرّد الثقة بحديث، والتّدليس وأنواعه وحكمه وحكم الحديث المدلّس، ورواية الشّيخين عن مدلّسين وقد عنعنوا..

نرى ذلك أيضـًا عند تعرّضه لفوائد لا يَسَعُ المحدّث الجهل بها: كالاعتبارات والمتابعات وأنواعها والشواهد والأفراد والشّاذّ والمنكر والتّخليط والنّاسخ والمنسوخ والاختلاف والجمع والتّرجيح وطرق التّحمّل مفصّلة: السّماع والعرض والقراءة وصيغ الأداء والإجازة والرّواية بها... وما يتعلّق بدقائق من ذلك... والفرق بين الرّواية والشّهادة، والتّعبير عن أوجه التّحمّل... إلخ.

إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ ابن أبي دينار اكتفى بتكرار ما قرّره أئمّة هذا

الشّأن. بل نجده يحرص على تصحيح المعلومة، ويناقشها وُروداً وَدلالة. فَلَمْ يُخْل كتابه من نقد خفيٍّ حيناً، صريحٍ حيناً آ خر، يوجّهه إلى أئمّة الحديث.

من ذلك أنّه تعرّض إلى قول الحاكم النّيسابوريّ بأنّ من شرط البخاريّ ومسلم أن يكون الحديث قد رواه اثنان على الأقلّ عن اثنين على الأقلّ وهكذا إلى آخر السّند حتّى يحكما له بالصّحّة. فإن لم يرو عنه إلاّ واحد فليس من شرطهما. وقدّم عدّة أمثلة تقطع بأنّ هذا الاستنتاج لا علاقة له بشرط الصّحيح[1].

ج ـ مضمون خاتمة كتابه:

تبدو الخاتمة مطوّلة نسبيًّا، كادت تستغرق نصف الكتاب: (20 لوحة من 44 لوحة). إلاّ أنّ الكاتب وجّه فعلَه وبرّره بأنّ هذه الخاتمة هي المقصود من الكتاب كلّه، وأنّ ما قبلها كلّه إنّما هو كالوسيلة إليها، لمَدارِه عليها.

ولقد اختار لخاتمته المنهج نفسه الّذي اتّبعه في كلّ كتابه. فتعرّض إلى كراهية الكتابة وتجويزها بين الصّحابة والتّابعين، وإلى التّدوين الرّسمي، والمصنّفات قبل البخاري، وذكر أحاديث الجامع الصحيح، وعدد أحاديث الجامع الموصولة مع التكرار ودون تكرار حسب الروايات، وذكر ما اصطلح عليه في ذكر التّعاليق والصّيغ ومناسبة ذكر الآي وهو من أهمّ ما يشتغل النّاظر فيه وربما خفيت دراية ذلك عن راويه. محلّلاً قاعدة: عند تعسّر الجمع بين التّرجمة والحديث. . . مفصّلاً القول في التّعاليق الموجودة في صحيح البخاري وصحيح مسلم.

ثمّ ارتأى أن يترجم للبخاري متعرّضاً إلى مولده ونسبه ووالده ويتمه وذِكر طرف من أخبار صغره وحبّه للحديث وبداية نبوغه، ثمّ إلى رحلاته في طلب الحديث وبدايته التّصنيف وأوّل ما صنّف من الكتب، متحدّثاً عن شيوخه وطبقاتهم.

---

(1) ابن أبي دينار (أبو القاسم): م.ن: 70.

بعد ذلك خصّص جانباً من كتابه للحديث عن ورعه وزهده وقيامه وسعة حفظه وقصّة امتحان علماء بغداد له، وثناء العلماء عليه، معرّفاً بكتاب الجامع الصّحيح ورواياته، منبّهاً لبعض تلاميذه، ومحنته مع السّلطان ووفاته.

ثمّ بيّن مزايا كتابه الجامع الصحيح وفضائله ومناقبه وأرجحيّته على صحيح مسلم.

إثر ذاك كلّه تعرّض في كتابه إلى ذكر آداب المحدّث، مركّزاً على إتقان اللّغة العربيّة وتجنّب اللّحن فيها، باعتبارهما أوّل شرط في المحدّث.

وختم الكتاب كلّه بذِكر مناسبة افتتاح البخاري جامعه ببدء الوحي، واختتامه بكتاب التوحيد، مبيّناً منهجه في الانتقال من كتاب إلى كتاب، ومناسبة التّرجمة إلى التّرجمة، مرشداً المدرّسين إلى ضبطٍ محكم لإنجاح «ختمهم لصحيح البخاري». ثمّ دعاء.

هذه الخاتمة أيضاً لم تخلُ من نقدٍ لآراء أئمّة مشهودٍ لهم بالتّقدّم وسعة الاطّلاع، مع رجاحة العقل، والإضافة إلى رصيد الحضارة الإسلاميّة.

من ذلك مناقشته **لابن حزم** الأندلسي في تضعيف بعض الأحاديث المعلّقة في صحيح البخاري[1].

ومن ذلك أيضاً، ردّه على ابن الصّلاح الّذي مال إلى رأيٍ ضعيف في إفادة الحديث الصّحيح العلم اليقينيّ[2].

4 ـ منهج ابن أبي دينار في «تأهّب الرّاوي الفصيح»:

● نرى المصنّف شديد الحرص على ضبط اصطلاحات المحدّثين، واختيار أصحّها وما استقرّ عليه أهل الحديث، وانتقاء العبارة الّتي تؤدّي المعنى في أجلى صوره، ومناقشة بعض الألفاظ الّتي توهِمُ ما ليس مُراداً.

بل قد يورد رأياً بصيغة التّمريض ثمّ يقول: وهو المختار تبعاً لعليّ بن

---

(1) ابن أبي دينار: م.ن: 179.

(2) م.ن: 181.

المدينيّ والبخاريّ وغيرهما من النّقّاد. إلاّ أنّه إذا أراد أن يسجّل معلومة متفّقاً عليها بين علماء الحديث يستعمل ضمير الغيبة في الجمع، مثل:

- قالوا: **النّسخ** رفع الشّارع حُكماً منهُ متقدّماً بحكمٍ منهُ متأخّرٍ. هذا هو المختار في حدّه.

- قالوا رحمهم الله: وُلد البخاريّ يوم الجمعة بعد الصّلاة...

- واشترطوا في صحّة الرّواية بالمناولة اقترانها بالإذن...

- وكذا اشترطوا الإذن في الوجادة...

- وكذا اشترطوا الإذن بالرّواية في الإعلام...

- أمّا فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فإنّهم لم يرووه سماعاً...

● لم يلتزم باستيعاب كلّ مصطلحات المحدّثين، ولم يَعِدِ القرّاءَ بأن يتعرّض إلى كلّ علوم الحديث. لذا حلّل في كتابه 36 نوعاً من أنواع علوم الحديث، وتعرّض إلى 50 مصطلحاً حديثيًّا.

● التزم في مطلع كتابه أيضاً بأن لا يطيل في بيان معنى «المصطلحات» الّتي يتعرّض إليها. بل سيكتفي بتقديم عمل مختصر مفيد، لذا كان يُكثر من لفت انتباه القارئ إلى ضرورة الرّجوع إلى المطوّلات إن أراد مزيد الاطّلاع على التّفاصيل والدّقائق.

● لم يستطع ابن أبي دينار أن يتخلّى نهائيًّا عن صفة مدرّس للعربيّة. فتراه بين الفينة والأخرى ينفلت من الحديث إلى النّحو أو إلى الصّرف أو إلى البلاغة، ليسجّل فوائد لا تخلو من طرافة.

● اعتمد في كتابه كلّه على 15 آية قرآنيّة. وهو وإن لم ينصّ على الرّواية الّتي اعتمدها، فإنّنا يمكن أن نسجّل بكلّ تأكيد أنّها قراءة نافع، اعتماداً على ما ورد في النّصوص من ضبط اسم «زكريّاء» بالهمز. ولا يمكن أن نجازف بالادّعاء على ما وراء ذلك من الجزم بأنّها رواية قالون أو ورش.

● منهجه في الاستدلال بالحديث النّبويّ:

ـ احتجّ المصنّف بأحاديث كثيرة، منها:

ـ 31 حديثاً صحيحاً.

ـ حديث واحد صحيح لغيره.

ـ حديث واحد حسن.

ـ حديثان اثنان لا أصل لهما. اغترّ المصنّف بوجودهما في كتب الأصول وكتب الفقه، وبشهرتهما عند الأصوليين والفقهاء:

الأوّل: «حكمي على الواحد حكمي على الجماعة».

والثّاني: «لا يجوز لمسلم أن يُقدم على شيء حتّى يعلم حكم الله فيه».

وكان الأولى أن ينزّه كتابه ـ الّذي تخصّص في علوم الحديث ـ عن الوقوع في مثل هذا الخطأ. بل كان أولى النّاس بالذّبّ عن حديث النّبيّ ﷺ، وإبعاد هذه الشّوائب عن سنّته.

● كثير الإيراد للشّعر (22) بيتاً من بحور متنوّعة: البسيط، الخفيف، الرّجز، الطويل، الوافر. وقد أورده لخدمة أغراض متنوّعة:

ـ 15 بيتاً للحافظ العراقي ـ من ألفيّته ـ لبيان اصطلاحات المحدّثين، والاستدلال لمسائل علميّة.

ـ 4 أبيات في المدح: ثلاثة في مدح النّبيّ ﷺ، وواحد في مدح البخاري.

ـ 3 أبيات في الحكمة.

● منهجه في التّعامل مع نصوص السّابقين:

نرى ابن أبي دينار ـ كغيره من الأئمّة ـ يعتمد على من سبقه من

العلماء، ممّا سيأتينا تفصيله. إلاّ أنّ المصنّف لم يلتزم عبارة صاحب النّصّ، حتّى وإن كانت قصيرة.

ولا يعني ذلك أنّه كان يسطو على ملك غيره، أو أنّه كان ينتحل إنتاج الآخرين. فهو يشير أحياناً إلى من ينقل عنه: مؤلِّفاً ومؤلَّفاً، وأحياناً يصرّح باسم المؤلِّف دون ذكر كتابه. وأحياناً أخرى يذكر الكتاب دون ذكر صاحبه. ثمّ يقول: «انتهى» أو يقول: «انتهى كلام فلان»، مع أنّه ينقل بالمعنى، وبتصرّف منه في الألفاظ وفي التّراكيب.

وإذا كانت بعض جزئيّات الموضوع معروفة متداولة بين الغالبيّة العظمى من علماء المحدّثين، فإنّه يكتفي بقوله: «قال علماء الحديث: . . .» ثمّ ينقل كلاماً لابن الصّلاح في علوم الحديث، أو كلاماً للنّووي في شرح صحيح مسلم، أو كلاماً للعراقي في شرح التّبصرة والتّذكرة، أو لابن حجر في هدي السّاري، أو في نزهة النّظر، أو كلاماً للأنصاري في فتح الباقي. . .

ولعلّه من المفيد أن نشيرَ إلى أنّ ابن أبي دينارٍ نوّع موارده، فلم يكتف بكتب علوم الحديث ومصطلحه، بل اعتمد كتب الأصول وكتب الفقه وكتب اللّغة. . .

5 ـ موارده في كتابه:

أ ـ موارده الّتي سمّاها وسمّى أصحابها:

ـ الإرشاد في أصول الدّين، لأبي المعالي عبدالملك بن أبي محمّد عبدالله بن يوسف الجوينيّ، إمام الحرمين (ت478هـ).

ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبرّ النّمريّ القرطبيّ (ت463هـ).

ـ الاعتبار في النّاسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر محمّد بن موسى الحازميّ (ت584هـ).

- ألفيّة العراقي في أصول الحديث، للحافظ زين الدّين عبدالرّحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ).

- الإلماع في ضبط الرّواية وتقييد السّماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبيّ السّبتيّ (ت544هـ).

- الأمّ، للإمام محمّد بن إدريس الشّافعيّ (ت204هـ).

- التّقريب والتّيسير لمعرفة سنن البشير النّذير، لمحيي الدّين النّوويّ (ت676هـ).

- حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدّعوات والأذكار، المعروف اختصاراً بالأذكار، لمحيي الدّين النّوويّ (ت676هـ).

- الجامع لأخلاق الرّاوي، لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت463هـ).

- جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدّين السّبكيّ (ت771هـ).

- حاشية الشّيخ الرّصّاع على الجامع الصّحيح: التّسهيل والتّقريب والتّصحيح لرواية الجامع الصّحيح، لمحمّد بن قاسم الرّصّاع الأنصاريّ التّونسيّ (ت894هـ).

- خلاصة الفكَر في شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر، لأبي محمّد جمال الدّين عبدالله بن محمّد الشّنشوري (999هـ).

- المرحب الفسيح والمتجر الرّبيح والقول الفصيح على الجامع الصّحيح، لحفيد ابن مرزوق: أبي عبدالله محمّد بن أحمد بن محمّد بن مرزوق التّلمسانيّ (842هـ). هكذا سمّى ابن أبي دينار الكتاب، وهو المعروف عند شرّاح الحديث بالمتجر الرّبيح.

- سنن التّرمذيّ، لأبي عيسى محمّد بن عيسى بن سورة (ت279هـ). الكتاب معروف أيضاً بجامع التّرمذيّ.

- شرح ألفية العراقي، لزكريّا بن محمّد الأنصاري (ت926هـ) المسمّى «فتح الباقي على ألفيّة العراقيّ».

- شرح البرهان، للمازريّ أبي عبدالله محمّد بن عليّ بن عمر التّميميّ (ت536هـ). والبرهان كتاب في أصول الفقه لأبي المعالي عبدالملك الجوينيّ إمام الحرمين (ت478هـ). أمّا الشّرح فهو: «إيضاح المحصول».

- شرح حدود ابن عرفة: أبي عبدالله محمّد بن محمّد الورغمّيّ (ت803هـ)، لتلميذه عَلَم المشرق والمغرب محمّد بن مرزوق الحفيد (ت842هـ).

- شرح السّنّة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطّبريّ الرّازيّ اللاّلكائي (ت 418هـ).

- شرح صحيح مسلم، لمحيي الدّين يحيى بن شرف النّوويّ (676هـ).

- شرح العراقي (عبدالرّحيم بن الحسين 806هـ) لألفيّته: «شرح التّبصرة والتّذكرة».

- شرح نخبة الفِكَر في مصطلحات أهل الأثر، لابن حجر (ت852هـ).

- الطّبقات الكبرى، لأبي عبدالله محمّد بن سعد بن منيع الزّهريّ كاتب الواقديّ (ت230هـ).

- علوم الحديث، لأبي عمرو بن الصّلاح الشّهرزوري (643هـ).

- فتح الباري شرح صحيح البخاريّ، لابن حجر العسقلانيّ. (ت852هـ).

- الفروق، لأبي العبّاس أحمد القرافي (ت684هـ).

- المدخل إلى المستخرج على صحيح البخاريّ، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني الإسماعيليّ (ت371هـ).

- المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل وفي معرفة الصّحيح والسّقيم

وأقسامه وأنواع الجرح، لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن حمدويه الحاكم النّيسابوريّ (ت405هـ).

- معرفة علوم الحديث، للحاكم أيضاً.

- المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبدالله محمّد بن عليّ بن عمر بن محمّد التّميميّ المازريّ (ت536هـ).

- المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن عليّ بن عمر البغداديّ الدّارقطنيّ (ت385هـ).

ب - موارد سمّى أصحابها دون تحديد الكتاب الّذي نقل عنه:

- **الآمديّ**: سيف الدّين، عليّ بن أبي عليّ (ت631هـ)، صاحب الإحكام في أصول الأحكام. وهو في أصول الفقه.

- **الإسفراييني**: ركن الدّين أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد الفقيه الأصوليّ المتكلّم (ت 418هـ)، صاحب كتاب الجامع في أصول الدّين، وكتاب الرّدّ على الملحدين وتعليقة في أصول الفقه...

- **الأشعريّ**: أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق (ت324هـ) صاحب التّصانيف الثّلاثمائة، منها: مقالات الإسلاميّين، والإبانة عن أصول الدّيانة، واللّمع في الرّدّ على أهل الزّيغ والبدع...

- **الباقلّاني**: أبو بكر محمّد بن الطّيّب البصريّ الأشعريّ الملقّب بسيف السّنّة ولسان الأمّة المتكلّم على لسان أهل الحديث (ت403هـ)، صاحب إعجاز القرآن، والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ومناقب الأئمّة ونقض المطاعن على سلف الأمّة، وأسرار الباطنيّة، وهداية المسترشدين في الكلام...

- **ابن جماعة**: بدر الدّين محمد بن إبراهيم (ت733هـ)، صاحب المنهل الرّويّ في مختصر الحديث النّبويّ.

- **ابن الحاجب**: جمال الدّين أبو عمرو عثمان بن عمر الكرديّ

الأصل المصريّ مولداً ونشأة الدّمشقيّ مسكناً (ت646هـ)، صاحب الكافية في النّحو، والشّافية في الصّرف، وجامع الأمّهات في الفقه المالكيّ، ومنتهى السّؤل والأمل في علمي الأصول والجدل في أصول الفقه...

- **الخطّابيّ**: أبو سليمان حَمَد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستيّ، من أهل بست من بلاد كابل (ت388هـ)، صاحب معالم السّنن في شرح سنن أبي داود، وأعلام السّنن في شرح صحيح البخاريّ، وبيان إعجاز القرآن، وإصلاح خطأ المحدّثين، وغريب الحديث...

- **الخطيب البغداديّ**: أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت (ت463هـ) نقل عنه من «تاريخ بغداد».

- **الرّامهرمزيّ**: الحسن بن عبدالرّحمن (ت360هـ)، صاحب المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي.

- **الشّيرازيّ**: أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّافعيّ (ت476هـ)، أستاذ أبي الوليد الباجيّ، وصاحب المهذّب، والتّنبيه، واللّمع في أصول الفقه، وشرح اللّمع، والمعونة في الجدل، والملخّص في أصول الفقه...

- **ابن الصّلاح**: أبو عمرو عثمان الشّهرزوري (ت642هـ)، صاحب علوم الحديث، وشرح مسلم.

- **ابن الطّلّاع**: أبو عبدالله محمّد بن الفرج القرطبيّ المالكيّ، أبو عبدالله، مفتي الأندلس (ت497 أو 498هـ)، صاحب كتاب أقضية النبيّ ﷺ، وكتاب الشّروط، ونوازل الأحكام النّبويّة...

- **الغسّاني**: أبو عليّ الجيّانيّ: الحسين بن أحمد محدّث الأندلس (ت498هـ) تلميذ ابن عبدالبرّ وأستاذ عياض، صاحب تقييد المهمل وتمييز المشكل.

- **ابن فارس**: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازيّ

(ت395هـ)، إمام اللّغة والأدب، وصاحب مقاييس اللّغة، والصّاحبيّ، وجامع التّأويل..

ـ **القرطبيّ**: أبو العبّاس أحمد بن عمر الأنصاريّ (656هـ)، صاحب كتاب المفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم.

ـ **ابن ماكولا**: الحسين بن عليّ العجليّ (ت447هـ)، قاضي البصرة، وصاحب الإكمال في أسماء الرّجال. عمّ المؤرّخ الّذي يليه.

ـ **ابن ماكولا**: أبو نصر علي بن هبة الله العجليّ (ت475هـ)، محدّث نسّابة أديب شاعر، صاحب «الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب»، وصاحب «تهذيب مستمرّ الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام»...

ـ **المالكيّ**: هو أبو العبّاس الوليد بن بكر بن مخلد الغمريّ (ت 392هـ) من سرقسطة الأندلسيّة، صاحب الرّحلات الطّويلة وراوية رجال العجليّ، شيخ عبدالغنيّ وأبي ذرّ الهرويّ والحاكم، وصاحب كتاب: «الوجازة في صحّة القول بالإجازة»، رويت عنه الأشعار الأندلسيّة الفائقة الّتي ضمّنها أبو منصور عبدالملك بن محمّد الثّعالبيّ (ت429هـ) كتابَ «يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر».

ـ **النّسفيّ**: أبو البركات حافظ الدّين عبدالله بن أحمد بن محمود الحنفيّ (ت710هـ) الفقيه الأصوليّ المتكلّم صاحب عمدة العقائد في الكلام وشرحها في «الاعتماد»، و«مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل» في التّفسير، و«منار الأنوار» في أصول الفقه، و«الكافي في شرح الوافي»، و«كنز الدّقائق» كلاهما في الفقه الحنفيّ...

ـ **النّهروانيّ**: أبو الفرج المعافى بن زكريّاء بن يحيى الجريري، القاضي الأديب الفقيه (ت390هـ)، صاحب تفسير القرآن: البيان الموجز عن علوم القرآن المعجز، والجليس والأنيس قال الذّهبيّ: فيه عجائب...

ـ **ملاحظات**: يلتحق بهذا النّوع من المصادر قوله: «نقله الشّيخ أبو

الحسن المالكيّ صاحب الكبير والأوسط والتّلخيص على الرّسالة وشارح التّرغيب والتّرهيب للمنذريّ وغير ذلك **في شرحه** للجامع الصّحيح...»[1].

وبما أنّ أبا الحسن عليّ بن محمّد المالكيّ (939هـ/1532م) له شرحان على البخاريّ:

أحدهما: «معونة القاري لصحيح البخاري».

والثّاني: «صيانة القاري عن الخطأ واللّحن في البخاري»، وهما غير متوفّرين لدينا حاليًا، فإنّ المصدر يبقى في دائرة الظّنّ.

- وقد يلتحق به أيضاً ما ينقله عن الأئمّة السّابقين ممّن وجد أقوالهم مجموعة في مراجع سبقته، كقوله: «قال الشّافعيّ والأوزاعيّ والبويطيّ والمزنيّ وأبو حنيفة وسفيان الثّوريّ وأحمد بن حنبل...»[2].

ج - الرّوايات الشّفاهيّة عن مشايخه:

- قد يذكر اسم شيخه وينسبه. كقوله: أخبرنا به شيخنا الرّاوية الثّبت الحاج النّاسك القدوة العلم العلاّمة أبو عبدالله...»[3].

- وَقد لا يحدّد اسم شيخه لأنّه تلقّى ذلك من عدّة مشايخ.

كقوله: «أخبرنا بعض مشايخنا المغاربة...»[4].

وكقوله أيضاً: «ممّا بلغنا من مشايخنا عن أشياخهم رحمهم الله وتلقّينا ذلك منهم مشافهة...»[5].

---

(1) ابن أبي دينار (أبو القاسم): م.ن: ص148.
(2) م.ن: ص127 - 128.
(3) م.ن: 163.
(4) م.ن: 94.
(5) م.ن: 152.

6 ـ البُعد الحضاريّ للكتاب: تسجيله لصوَر من الحياة العلميّة والاجتماعيّة:

أ ـ الفرق بين احتفال أهل القيروان وأهل تونس بختم صحيح البخاري:

ذَكَرَ ابن أبي دينار في هذا الكتاب صورة حيّة من صور الحياة الدّينيّة في مدينة القيروان عند ختم صحيح البخاريّ، صورة تبدو متميّزة عن غيرها من مدن العالم الإسلاميّ كلّه. صورة **المنادي في الأسواق**: أيّها النّاس ليبلّغ الحاضر منكم الغائب، سيكون ختم صحيح البخاري غداة كذا أو عشيّة كذا في موضع كذا...

قال ابن أبي دينار: «لختم صحيح البخاريّ في بلدنا القيروان شأن عظيم، ومشهد كريم، ومن تعظيمهم إيّاه وإجلالهم له أن يشتغلوا به عن أهمّ شيء لديهم، **ويغلقوا حوانيتهم**...

فيفزع النّاس ويتسارعون لذلك وتتسارع النّساء والصّبيان والخاصّ والعامّ... (فيقرؤون إمّا من تبارك أو من المزّمّل أو من عمّ إلى آخر سورة من المفصّل، ويختمون بآية الكرسيّ وآخر البقرة)...

ويبتدئ الرّاوي بما فيه تعظيم لجناب رسول الله ﷺ من بعض سيره ومعجزاته حتّى يحصل لذلك ضجيج برفع الصّوت بالصّلاة عليه والتّسليم ثمّ يذكر مواعظ ورقائق ويخوّف النّاس حتّى يبكوا ويندموا على ما فرّطوا، وربما حصل للمذنب بسبب ذلك التّوبة، ثمّ يذكر من سعة رحمة الله ما يحبّب به الله لعباده، ثمّ يصلّي ويسلّم ثمّ يختم بالجامع الصّحيح. فربّما اشتغلوا بذلك من طلوع الشّمس إلى قرب الزّوال»[1].

ولتتّضح صورة الاعتناء الخاصّ من أهل القيروان بختم صحيح

---

(1) ابن أبي دينار (أبو القاسم): المصدر نفسه: 193.

البخاريّ قدّم ابن أبي دينار صورة أخرى نجدها في «الحاضرة» يعني تونس العاصمة. فقال:

«وعمل الحاضرة **بخلاف ذلك**، فلا يقرؤون إلاّ آخر الجامع الصّحيح أو آخر الشّفاء (للقاضي عياض) بعد افتتاحهم بقراءة القرآن كما ذكرنا. وعمل القيروان أخصّ وأهمّ، وعمل الحاضرة أخصر وأعمّ».

هذا الفرق الّذي ذكره ابن أبي دينار في كيفية إقامة الاحتفال الدّينيّ بين العاصمتين: الجديدة (تونس) والقديمة (القيروان) يبدو ذا بُعدٍ حضاريّ، ولعلّه يعكس الاتّجاه العمرانيّ الجديد الّذي بدأت بذوره تُنبت هنا وهناك، مع أفول العصر الحفصيّ واشتداد حدّة التّنافس التّركيّ الإسبانيّ في تونس، وهجرة وفود الأندلسيّين بسبب الاضطهاد الدّيني الّذي سُلّط عليهم. وظهور أسواق جديدة، وصناعات مستحدثة، لم يكن أهل تونس يعرفونها، كصناعة الشّاشيّة ونسيج الحرير ونقش الرّخام والجبس والزليج...

فاتّجهت إليها الأنظار على حساب بعض مظاهر الاحتفالات. بينما بقيت العاصمة القديمة (القيروان) محافظة على شخصيّتها التّاريخيّة، ومميّزاتها الّتي لم تتأثّر بعدُ - في عُمقها - بما جدّ في تونس.

ب - الالتزام بذكر الإسناد عند محدّثي القيروان:

عند حديثه عن آداب المحدّث، ذكر ابن أبي دينار أنّ رواي الجامع الصّحيح مُطالَب بأن يسمّي رجال إسناده واحداً واحداً إلى الإمام البخاريّ.

كما طالبه بأن يقول عند كلّ سند إذا اتّصل سنده بمن روى عنه: «وبه قال حدّثنا» أو «بالإسناد المذكور».

قال ابن أبي دينار: «وهذا لا يعرفه أهل الحضرة (يعني العاصمة تونس)، وربّما استعجب بعضهم منّي عند قراءتي بذلك، وروايتي وذكر سَنَدِي»(1).

---

(1) ابن أبي دينار (أبو القاسم): المصدر نفسه: 193.

أقول: لعلّ هذا من ذاك أيضاً. فالأسانيد مثبَتَة في الكتب، معروفة عندهم. وكأنّهم رأوا فيها إهداراً للوقت على حساب أولويّات أخرى لديهم. خصوصاً إذا تعلّق الأمر بصحيح البخاري.

7 ـ من إضافات ابن أبي دينار في هذا الكتاب:

● تأكيد اتّصال الأسانيد الحديثيّة الإفريقيّة من عصور الأئمّة حتّى عصر ابن أبي دينار، أي: عهد الدّولة المراديّة.

● تسجيل أسماء أعلام من أهل القيروان، وأهل الزّيتونة، جديرين بأن يُكشف عنهم اللّثام، لمعرفة مدى مساهمتهم في بناء الصّرح العلميّ في تونس.

● تسجيل نماذج من الصّلات العلميّة بين تونس والمغربين الأوسط والأقصى جديرة بالاهتمام والعناية.

● ذِكر أسماء مصنّفات حديثيّة ولغويّة وأصوليّة (أصول الفقه) وفقهيّة وكلاميّة تحتاج إلى البحث الجدّيّ عنها، وإبرازها إلى النّور. وفي ذلك خدمة للتّراث العلميّ التّونسيّ.

● الاعتناء بتسجيل علوم الحديث ومصطلحه، في غير إسهاب مملّ ولا اختصار مخلّ.

● نقد الآراء الّتي تبدو ضعيفة الدّليل، أو لا دليل عليها، أو ثبت الدّليل القويّ على خطئها. فالكاتب لم يكتف بنقل ما هو موجود، بل أخضعه إلى ميزان العقل والنّقل، ثمّ سجّل ما ترجّح لديه.

● في الكتاب دعوة صريحة متكرّرة إلى الأخذ بناصية العلم وعدم التّعرّض إلى العلماء، حتّى يبدعوا في مجالهم، ويقوموا بدورهم في توجيه المجتمع نحو سبل الخير.

خاتمة:

لئن لم نستطع أن نعرّف بأبي القاسم ابن أبي دينار القيروانيّ في هذا

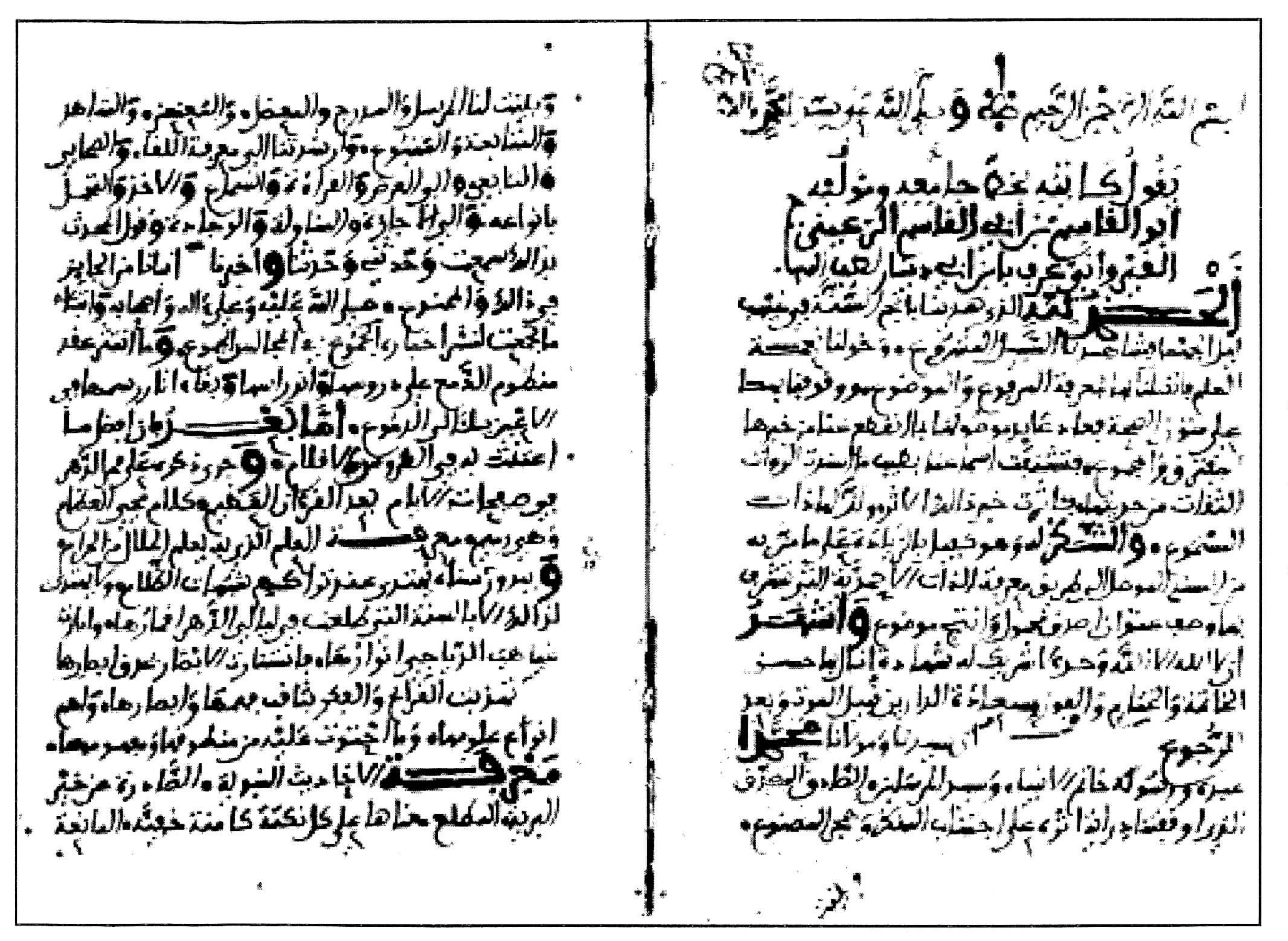
البحث بما يليق به محدّثاً فقيهاً قاضياً مدرّساً أديباً شاعراً، ولئن اكتفينا بنفض بعض الغبار عن جوانب من شخصيّته العلميّة والاجتماعيّة، فإنّه ينبغي ألّا أن تفوتنا فرصةُ تثمينِ عمل المؤلّف الّذي دوّن في كتابه علوم الحديث النّبويّ ومصطلحه، متخيّراً أصحّ التّعريفات، مرجّحاً أقوى الآراء في اصطلاح المحدّثين، مستنداً إلى أمّهات المصادر الخاصّة بأدقّ العلوم الشّرعيّة، مسجّلاً لفوائد نادرة، شاهداً على صور حيّة من المجتمع التّونسيّ في عهد حمّودة باشا المرادي، وبداية ظهور الفوارق بين العاصمتين: الجديدة والقديمة (تونس والقيروان).

بعد كلّ هذا نقول: لعلّ البحث في الحديث النّبويّ عند علماء تونس ما زال في حاجة إلى مزيد تعمّق، من أجل اكتشاف صفحات مُضيئَةٍ من تاريخ حضارةٍ طَمست الأحداثُ جانباً مهمّا من إنتاجاتها الفكريّة والثّقافيّة والعلميّة. ولعلّه قد آن الأوان كي يقوم أبناؤها البررة بتحمّل جانب من هذه المسؤوليّة، ويعرّفوا العالم بمخزونهم العلميّ وتراثهم الفكريّ ورصيدهم الثّقافيّ.

وبالله تعالى التّوفيق.



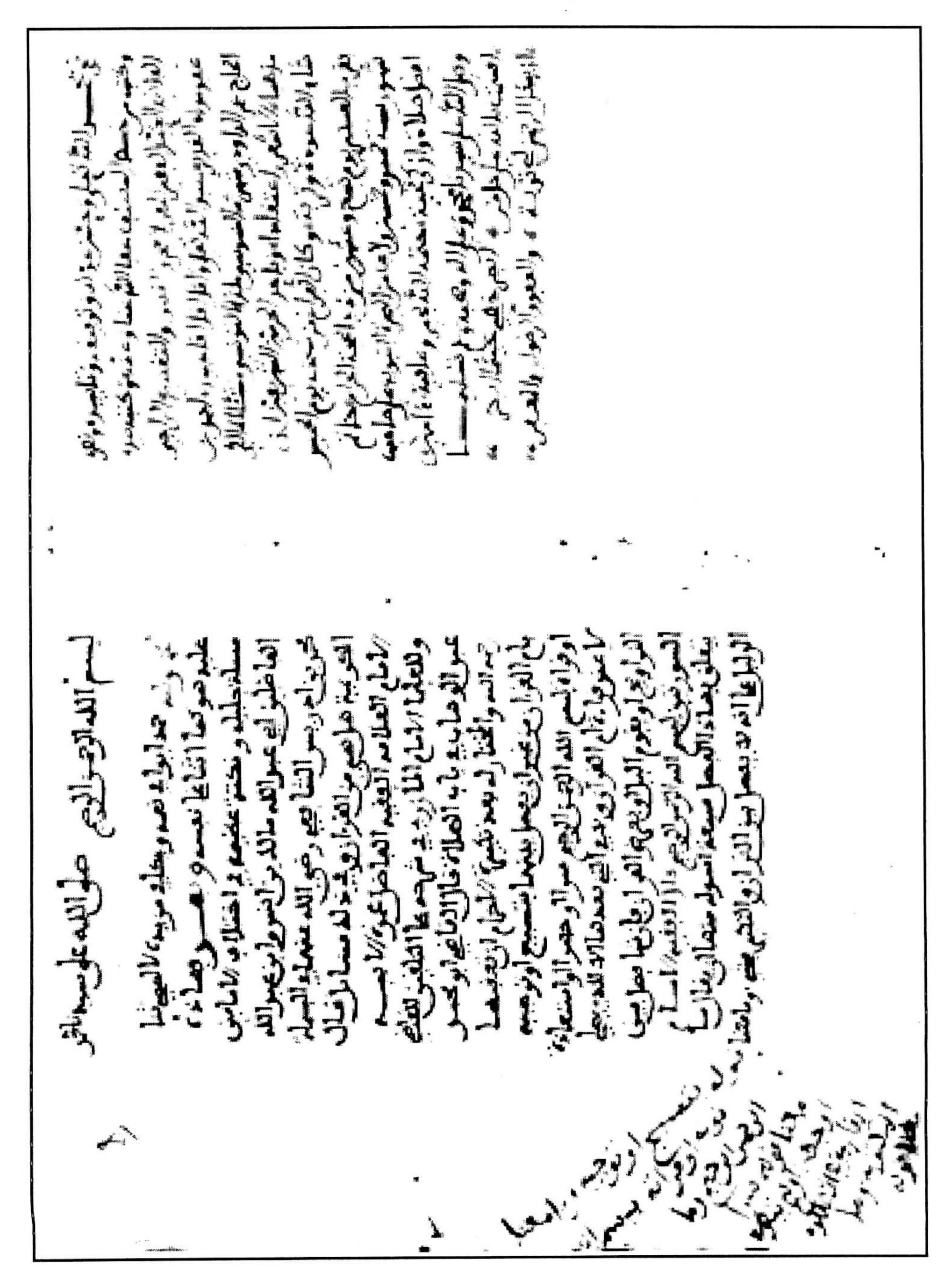
اللوحة الأولى من مخطوطة تأهّب الرّاوي الفصيح
لأبي القاسم بن أبي دينار



بسم الله الرحمن الرحيم

يقول كاتبه عفا الله عنه جامعه ومؤلفه
أبو القاسم بن أبي القاسم الرعيني
القيرواني عرف بابن أبي دينار

اللوحة الأخيرة من مخطوطة تأهّب الرّاوي الفصيح
لأبي القاسم بن أبي دينار



(ب)

مركز الدّراسات الإسلاميّة بالقيروان

أبو القاسم بن أبي دينار القيرواني

تأهب الراوي الفصيح لفتح الجامع الصحيح

دراسة وتحقيق

د. الهادي روشو

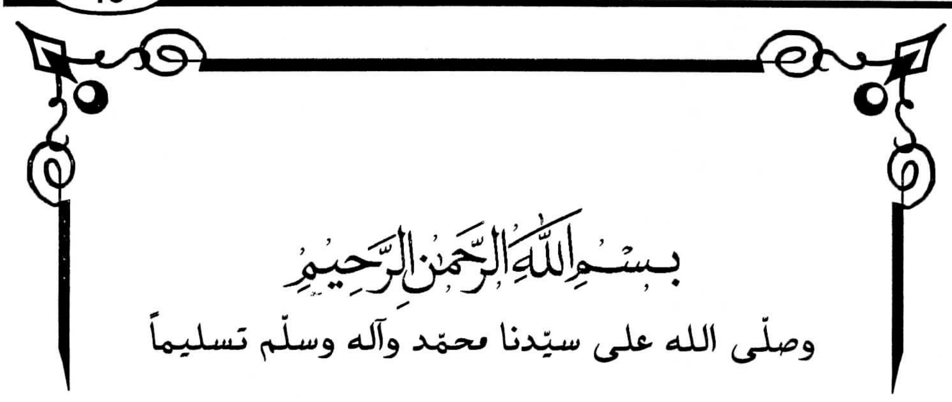




مقدّمة







يقول كاتبه بخطّ جامعه ومؤلّفه أبو القاسم بن أبي القاسم الرّعينيّ القيروانيّ عُرف بابن أبي دينار، لطف الله به:

الحمد لله الّذي هدانا بأنجم السّنّة في غياهب ليل الجهل، فشاهدنا السّبيل المُشروع، وخوّلنا نعمة العلم، فاتّصلنا بها لمعرفة المرفوع والموضوع، ووقفنا بها على متون الصّحّة، فعاد عَائِدُ مَوصولها بما انقطع عمّا من خبرها المفترق والمجموع، فتشنّفت أسماعنا بطيب ما أسند الرّواة الثّقات من حديثها، فأثرت خبر ذلك الأثر، ولذّ ذاك المسموع، والشّكر له، وهو الكفيل بالزّيادة على ما منّ به من السّند الموصل إلى طريق معرفة الذّات الأحمديّة، الّتي تشرف بها وصف عنوان أصدق محمول وأنتج موضوع.

وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، شهادة أنال بها حسن الخاتمة والختام، والفوز بسعادة الدّارين قبيل الموت وبعد الرّجوع، وأشهد أنّ سيّدنا ومولانا محمّداً عبده ورسوله خاتم الأنبياء وسيّد المرسلين، الصّادق المصدّق الّذي أوقفتنا دراية أثره على اجتناب المنكر وهجر المصنوع.

وبيّنت لنا المرسل، والمدرج، والمعضل، والمعنعن، والشّاهد،

والمتابعة، والمتبوع[1]. وأرشدنا إلى معرفة اللّقاء، والصّحابيّ، والتّابعيّ، وإلى العرض، والقراءة، والسّماع، والأخذ، والتّحمّل بأنواعه، وإلى الإجازة، والمناولة، والوجادة، وقول المحدّث بذلك: «سمعتُ»، و«حدّثني»، و«حدّثنا»، و«أخبرنا»، و«أنبأنا»، من الجائز في ذلك والممنوع.

صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه، ما تجمّعَتْ لنشر أخباره في المجالس الجموع، وما انتثرَ عقد منظوم الدّمع على دروسِها واندراسِها، وبقاءِ آثارِ رَسمِها في الأعين بغالي الدّموع.

أمّا بعد، فإنّ أفضلَ ما اعتلت له في العروش الأقلامُ، وجرى ذكرُه على ممرّ الدّهر في صفحاتِ الأيّام، بعدَ القرآنِ العظيم، كلامِ محيي العظام وهي رميم، **معرفةُ** العلم الّذي به يُعلم الحلال من الحرام، وببدور سناه يُهتدى عند تراكم شبهات الظّلام، ولا يُهتدى لذلك إلاّ بالسّنّة الّتي طلعت في ليالي الدّهر قمارُها، وأنارت غياهبُ الدّياجي أنوارُها، فاستنارت الأبصار بحدق أبصارها، وتهذّبت القرائحُ والفِكَر بثاقب فهمها وأبصارها وأهمّ أنواعِ علومها، وما احتوت عليه من منطوقها ومفهومها، [وَ]**معرفةِ**[2] الأحاديثَ النّبويّة الصّادرة عن خير البريّة، المطلع معناها على كلّ نكتة كامنة خفيّة، المانعة بحماها عن الوقوع في البدع الغبيّة.

ولا يُتوصّل لذلك المعنى القويم، وَسَبِيلِ المنهاج المستقيم، إلاّ **بمعرفة** صحيحها، وحَسَنها، وضعيفها، ومنقطعها، ومعضلها، ومقلوبها، ومشهورها، وغريبها، وعزيزها، وشاذّها، ومنكرها، ومعلّلها، وموضوعها، ومرسلها، ومسندها، ومرفوعها، ومسلسلها، ومدرجها، وناسخها، ومنسوخها، وخاصّها، وعامّها، ومجملها، ومبيّنها، ومختلفها... وغير ذلك من أنواعها المعروفات. **ومعرفة** علم الأسانيد، أعني معرفة حال رجالها، وصفاتهم المعتبرة، وضبط أسمائهم، وأنسابهم، ومواليدهم،

---

(1) سيأتي تعريف هذه الأنواع كلّها في مواضعها.

(2) سقطت من المخطوطة: فوردت هكذا: «معرفة».

ووفياتهم المقدّرة، وغير ذلك من الصّفات. **ومعرفة** التّدليس والمدلّسين، وطرق الاعتبارات والمتابعات. **ومعرفة** اختلاف الرّواة في الأسانيد والمتون، والوصل، والإرسال، والوقف، والقطع، والانقطاع، وزيادات الثّقات. **ومعرفة** الصّحابة، والتّابعين، وأتباع أتباعهم، ومن بعدهم رضي الله عنهم.

قال بعضهم: ولقد كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخاليات، حتّى لقد يجتمع في مجلس الحديث من الطّالبين ألوف متكاثرات، فتناقص ذلك وضعفت الهمم، فلم يبق إلاّ أثر من آثارهم القليلات. فالله المستعان على هذه المصيبة وغيرها من البليّات.

وقد جاء في فضل إحياء السّنن الموات أحاديث معروفة مشهورات[1]. فينبغي الاعتناء بعلم الحديث والتّحريض عليه. ولقد أحسن القائل: من جمع أدوات الحديث استنار قلبه واستخرج كنوز الخفيّات. وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامنات.

وهو جدير بذلك، فإنّه كلام أفصح الخلق، ومن أعطي جوامع

---

(1) منها: حديث عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**من أحيا سنّةً من سنّتي فعمل بها النّاسُ، كان لهُ مثلُ أجرِ مَن عَمل بها لا يَنقُص من أجورهم شيئاً. ومن ابتَدع بدعةً فعُمِلَ بها، كان عليه أوزارُ من عَملَ بها، لَا يَنقُص من أوزار مَن عَمل بها شيئاً**». أخرجه التّرمذي في سننه (45/5): كتاب العلم: 16 باب ما جاء في الأخذ بالسّنّة واجتناب البدع، الحديث 2677، وقال: هذا حديث حسن. وقال الألباني في تعليقه على التّرمذي: ضعيف. وأخرجه باب من أحيا سنّة قد أميتت: الحديث 209. وقال الألبانيّ في تعليقه على ابن ماجه: صحيح بما قبله (يعني حديث أبي جحيفة: مَنْ سَنَّ سُنَّةً. . .). ومنها: حديث أنس بن مالك: «**من أحيا سنّتي فقد أحبّني، ومن أحبّني كان معي في الجنّة**» رواه التّرمذي في سننه أيضاً: (46/5): كتاب العلم: 16 الحديث 2678 وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه. وقال الألبانيّ في تعليقه: ضعيف. (وانظر أيضاً: مسند البزّار: 268/8 الحديث 2875، ومسند الشّهاب للقضاعيّ: 138/2 الحديث 1052 والحديث 1053، والمعجم الكبير للطّبرانيّ: 16/17 الحديث 13698 والحديث 13699، والأوسط: 125/6 الحديث 5591، والصّغير: 100/2 الحديث 852، . . . إلخ). فالحديث صحيح لغيره.

الكلمات [][1]، ولا جرم أنّ هذا العلم الّذي لم تسمح قريحة بمثاله، ولا حاك ناسج في العلوم على منواله، له شرف على غيره من العلوم، إذ شرف العلم بشرف موصوفه ومتعلّقه.

فمسّت الحاجة إلى ذكر حدّه ورسمه روايةً ودراية، وذكر موضوعه، وفائدته وغايته، قبل الكلام على أنواعه.

فنقول: سنّة النّبيّ ﷺ اصطلح العلماء على تسميتها [بالحديث][2]. ويراد به الخبر على الصّحيح. وهو ما أُضيف إلى النّبيّ ﷺ، قيل: وإلى الصّحابيّ وإلى من دونه، قولاً أو صفة أو تقريراً. ويُعبَّر عن هذا بعلم الحديث **رواية.** ويُحدّ بأنّه علم يشتمل على نقل ذلك. وموضوعه ذات النّبيّ ﷺ. وغايته الفوز بسعادة الدّارين.

وأمّا حدّه **دراية** ـ وهو المراد عند الإطلاق ـ فهو علم به يُعرف حال الرّاوي والمرويّ من حيث القبول والرّدّ. وموضوعه ذات الرّاوي والمرويّ من حيث القبول والرّدّ. وغايته معرفة ما يُقبل منه وما يردّ. وقسّموه إلى صحيح وحسن وضعيف. لأنّه إن اشتمل على أدناها فهو الحسن، وإلاّ فهو الضّعيف.

وقد **كنت مشتغلاً** عن تنميق هذا المرقوم بمحنة القضاء. حتّى مضى من همّها ما مضى، وقابلني الله تعالى بالعفو والعافية منها. وبعد التّخلّص من ربقتها، فهو عين عناية الرّضا. ومنذ حللت بحبوحة الرّوضة العليّة[3]، وطمحت نفسي إلى المراتب العليّة، عملت نصب عينيّ بمثل أَثير الدّين أبي حيّان[4] على قهر الزّمان:

---

(1) في المخطوطة توجد كلمة: «الّتي» ولا يستقيم بها معنًى.

(2) في المخطوطة: «بعلم الحديث». والصّواب ما أثبتّه لما سيأتي.

(3) الظّاهر أنّ «الرّوضة» خطأ. والصّواب «الحضرة». وهي العاصمة تونس، لما سيأتي ص52.

(4) أبو حيّان محمّد بن يوسف النّفزي الجيّاني الأندلسيّ (745هـ/1344م) أديب، نحويّ لغويّ مفسّر محدّث مقرئ مؤرّخ. من تصانيفه: البحر المحيط، تحفة الأديب، عقد=

الطّويل:

عِـدَاتِـي لَـهُـمْ فَـضْـلٌ عَـلَـيَّ وَمِـنَّـةٌ ... فَلاَ أَذْهَبَ الرَّحْمَنُ عَنِّي الأَعَادِيَا
هُـمُ بَـحَـثُـوا عَـنْ زَلَّـتِـي فَـاجْـتَـنَـبْـتُـهَـا ... وَهُـمْ نَافَسُونِي فَاكْتَسَبْتُ الْمَعَالِيَا

فأخلصت لله تعالى في ذلك النّيّة، بعد الاشتغال بقريض الشّعر وعروضه، وذكر متونه ومفروضه، فلازمت إقراء ألفيّة العراقيّ في علم الحديث[1].

فحين قرأها عليّ بعض الطّلبة، [آثرت][2] علم الحديث، وانتحيت مذهبه، وتكلّمت عليه، وحضضتُ على تعلّمه وحفظه، وأطنبتُ الكلام في مقام يسوغ فيه الإطناب. وشُنّفتِ المسامعُ بذِكْر من أوتي الحكمةَ وفصْلَ الخطاب. وأُجرِيتِ الدّموعُ من العين عند تذكّر ذلك الحسن وغاية الزّين.

وكنتُ في شُغل مع الطّلبة لإقراء الخزرجيّة[3]، وما تضمّنته من

= اللآلي... (السّبكي: طبقات الشافعية 31/6، المقري: نفح الطيب 331/9، ابن حجر: الدّرر الكامنة 302/4، ابن الجزري: طبقات القراء: 285/2، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة 111/10، السيوطي: بغية الوعاة 121).

(1) ألفية العراقي في أصول الحديث لزين الدّين أبي الفضل عبدالرّحيم بن الحسين العراقي المصريّ (725هـ ـ 806هـ/1325م ـ 1404م) المحدّث الفقيه الأصوليّ الأديب اللّغويّ. لخّص فيها: كتاب «علوم الحديث» لأبي عمرو ابن الصّلاح الشّهرزوريّ (ت643هـ/1245م)، واستدرك عليه. ثمّ شرحها في: «فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث». (السّيوطي: حسن المحاضرة 204/1، والشوكانيّ: البدر الطّالع 354/1، وحاجي خليفة: كشف الظّنون: 156/1).

(2) في المخطوطة: «وآثرت».

(3) الخزرجيّة: القصيدة الخزرجيّة في العروض. واسمها «الرّامزة الشّافية في علم العروض والقافية» (من البحر الطّويل). لضياء الدّين أبي محمّد عبدالله بن محمّد الخزرجيّ المالكيّ الأندلسيّ نزيل الإسكندريّة (ت626هـ/1229) أديب لغويّ عروضيّ. (انظر: حاجي خليفة: كشف الظّنون: 1135/2 و1337/2، وسركيس: معجم المطبوعات: 821/1).

الأبحاث المعانيّة والبيانيّة والبديعيّة، مع ما حوته ألفاظها من اللّغات، وما رمزت له من خفيّ الإشارات، بألطف العبارات. والاشتغال أيضاً بنظم حواشي مختصر سعد الدّين البيانيّ[1] مع من ذُكر.

إلاّ أنّ لي اكتراثاً بالرّامزة[2]، والبحث عن معانيها، باندراس علمها، وصعوبة فهمها على الأوجه المذكورة، لكون تلك الخفايا لم توجد مسطورة، فصرفت عنان العناية والاعتناء، إلى النّظر في علم الحديث، ورأيت أنّ ذهاب العمر وإنفاقه فيما ذكر من الشّعر وفنّه، وخدمته إنفاق فيما لا طائل عنده. فكيف وطالبُ الموت طالبٌ حثيث.

فلمّا جنّ ليلُ ليلةِ الإثنين الموالية لليوم المذكور، تصفّحتُ ما يسّر الله تعالى في علم العروض والبيان، وأطلتُ النّظر في القاضي زكريّا على الألفيّة المذكورة برهة من اللّيل، واستلذاذاً بذكر حديثه ﷺ ومباحثه الشّريفة على صاحبها أفضل الصّلاة وأزكى السّلام. وكنت على طهارة، فآويت إلى فراشي ونمت. فرأيت في النّوم كأنّي بالمدينة المشرّفة على صاحبها أفضل الصّلاة وأزكى السّلام، ومعي نجلي محمّد[3]، وكأنّ النّاس أتوا بجنازة سيّدنا

---

(1) حواشي البيانيّ: شرح مختصر ألّفه أبو عثمان سعد بن أحمد الحذامي الأندلسي البيانيّ النّحوي (توفي بعد 645هـ/1247م) على مقدّمة الجزولية في النّحو، وهي المسمّاة بالقانون الّتي صنّفها أبو عيسى بن عبدالعزيز الجزولي البربري النحوي المتوفى: سنة 616هـ. (انظر: السّيوطي: بغية الوعاة في طبقات النّحاة: 236/2، حاجي خليفة: كشف الظّنون: 1800/2، والبغدادي: هديّة العارفين: 202/1).

(2) الرّامزة: هي القصيدة الخزرجيّة في العروض، لعبدالله بن محمّد الخزرجيّ المالكيّ الأندلسيّ نزيل الإسكندريّة (ت626هـ/1229). انظر الصّفحة السّابقة.

(3) هو أبو عبدالله محمّد بن أبي القاسم بن أبي دينار الرّعينيّ القيروانيّ. ولد بالقيروان صدر المائة الحادية عشرة الموافق لأواخر القرن السّادس عشر للميلاد. توفّي سنة 1111هـ/1699م. تولّى قضاء «سوسة». ثمّ اتّصل بأعيان العاصمة. وألّف «المؤنس في أخبار إفريقيّة وتونس» فرغ من تأليفه سنة 1092هـ/1681م. طبعته المكتبة العتيقة سنة 1387هـ/1967م، بتحقيق محمّد شمّام. وله: «رسالةُ الأدب»، و«رضاب العقيق في الرّوض الأنيق في مجاراة الإخوان وأحوال الصّديق»، و«تخليص المودّة والصّفا، لختم أواخر الشّفا»، وله شعر في البايات المراديّين. (انظر: مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: =

إبراهيم الخليل عليه وعلى نبيّنا أفضل الصّلاة والسّلام ليدفنوها في السّدّة الشّرقيّة من روضته ﷺ المعدّة لسيّدنا عيسى بن مريم عليه وعلى نبيّنا الصّلاة والسّلام. فابتدرت الرّوضة المشرّفة وسبقت النّاس، وتِلوِي وَلدي المذكور.

فوجدت الرّوضة كأنّها بحال دم، وإذا بالقبور الثّلاثة على هيئة رسم ما ذكر المحدّثون والمؤرّخون، وإذا بأبي حفص عمر بن الخطّاب رضي الله عنه وأبي بكر فوق، ورسول الله ﷺ فوق. فأبو بكر في حِجر رسول الله ﷺ، وفي حِجر أبي بكر عمرُ بن الخطّاب، وكلٌّ منهما جالس على ضريحه. فقلت: «السّلامُ عليكَ أيّهَا السّيّدُ النّبيّ الكريم ورحمة الله وبركاته. السّلام علينا وعلى عباد الله الصّالحين». وأنشدتُ أبياتاً سَبَق لي إنشاؤُها، وهي:

[البسيط]

يَا أَكْرَمَ الرُّسْلِ يَا مَنْ لاَ يُضَامُ لَهُ ... نَزِيلُ مَدْحٍ وَأَوْفَى الْخَلْقِ بِالذِّمَمِ
إِنِّي نَزَلْتُ بِمَدْحِي فِي ذِمَامِكَ كَيْ ... أَنْجُو مِنَ الْبُؤْسِ وَالأَحْزَانِ وَالْعَدَمِ
وَشِيمَةُ الْعُرْبِ أَنْ تُوفِي بِذِمَّتِهَا ... وَأَنْتَ لاَ شَكَّ أَوْفَى الْعُرْبِ بِالذِّمَمِ

فقال لي ﷺ: «قل لا إله إلاّ الله، أحسنُ من هذا». فقلت بالفور: «لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كلّ شيء قدير. صلّى الله عليك وعلى آلك وأزواجك وذرّيتك وأهل بيتك وسلّم تسليماً». بأعلى صوتي، حتّى سمعتْ زوجي بعضَ ذلك في النّوم. فأيقظتني، وقالت لي: ما لي أسمعك تتكلّم؟ [من][1] تخاطبُ؟ فقصصت

= 307/1، والوزير السّرّاج: الحلل السّندسيّة: 508/2، 509، وعبدالسّلام: المؤرّخون التّونسيّون: 157، وكحالة: معجم المؤلّفين: 139/11، ومحفوظ: تراجم المؤلّفين التّونسيّين: 315/2، والبكوش: إكمال كتاب العمر في المصنّفات والمؤلّفين التّونسيّين لحسن حسني عبدالوهّاب: 189/5).

(1) في المخطوطة: «فيمن». وأداة الجرّ هنا زائدة. والصّواب حذفها.

عليها الرّؤيا، ففرحت وفرحت بما رأيت. أسأل الله تعالى أن يمتّعني برؤية روضته جهاراً.

فأعرضْتُ عن الشّعر ولازمتُ حديثه ﷺ، والتّكلّمَ في معناه مع بعض الطّلبة بما فتحَ الله تعالى، وجلستُ لرواية الجامع الصّحيحِ للإمام محمّد بن إسماعيل مولاهم البخاريّ رضي الله عنه. فلمّا كان يوم الختم للجامع الصّحيح بالجامع المعروف بجامع الحفاصة[1]، افتتحتُ المجلس بنوع من هذا المعنى، وذكرتُ روايتنَا للجامع الصّحيح وبعض مناقبِ الإمام البخاريّ، وحضر لذلك علماءُ فضلاءُ، جُلّهم عُيون الحضرة[2] العليّة ومُفتو الدّيار الإفريقيّة، فاستعذبوا [تلك] الزّيادةَ والإكثارَ منها[3].

وطلب منّي بعض الإخوان من الفضلاء جمع ذلك، فَاقْتَطَفْتُ أنواراً من أزهارِ الأئمّةِ، حتّى صارت مسائلَ مهمّةً، يَشتغل بها الحاذقُ اللّبيب، ويكتفي بها الطّالبُ الأريب، وهي كالمقدّمة بين يدي الكتاب الجامع الصّحيح.

وبعد تمامي لها سمّيتها بـ:

«تأهّب الرّاوي الفصيح لفتح الجامع الصّحيح»

تشتمل أوّلاً على معرفة الصّحيح، ثمّ على ذِكْر ما تمسّ له الحاجة من ذكر أنواع مصطلح الحديث وأوّل من صنّف في الحديث.

وأختم ذلك بالتّعريفِ بالإمام جهبذ زمانه وفريد أقرانه أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل صاحب الكتاب المذكور، وبنَسبه، وروايته، ومشيخته، ومؤلّفاته، وسيرته، وما يتّصل بذلك: من وفاته رحمهُ الله، وما بنى عليه

(1) هكذا ورد في المخطوطة. ولعلّه «جامع الحفصي». وهو **جامع القصبة** المعروف بهذين الاسمين إلى اليوم. وهو أيضاً جدير باستقبال أعيان «الحضرة العليّة» في المناسبات الدّينيّة، لموقعه الاستراتيجي. (في ساحة الحكومة).

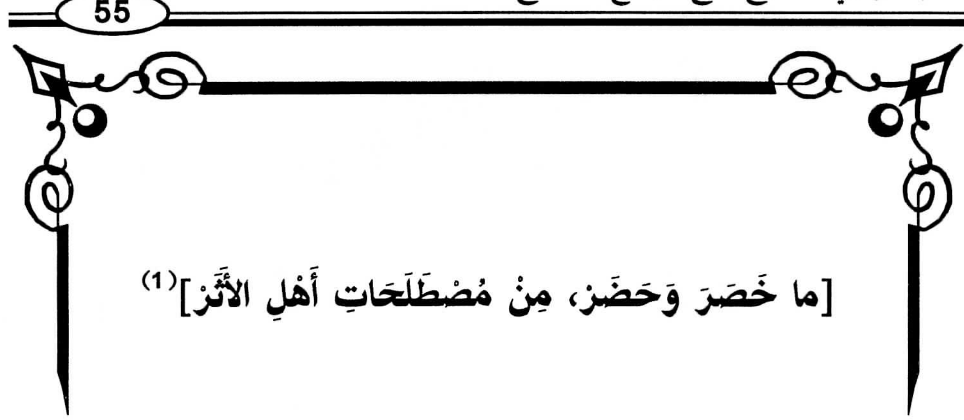
(2) يعني: تونس العاصمة.

(3) في المخطوطة: «فاستعذبوا ذلك الزّيادة والإكثار منها». والصّواب ما أثبتّه.

كتابه الجامع الصّحيح، وشرطه في الصّحيح، وغير ذلك ممّا تقف عليه إن شاء الله تعالى، وبيان التّخلّص إلى ختم أواخره. وعلى الله قصد السّبيل، ومنه أستمدّ الإعانة والتّوفيق، والهداية إلى أقوم طريق.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑





[ما خَصَرَ وَحَضَرَ، مِنْ مُصْطَلَحَاتِ أَهْلِ الأَثَرْ][1]

اعلم، رَحمك الله، أنّ طريق معرفة الإسناد، والسّند، والصّحيح، والحسن، والضّعيف، ممّا تكفّل به أئمّة الأثر، ولكن نذكر منه إن شاء الله ما خصر وحضر.

فنقول:

الإسناد: [هو][2] حكاية طريق المتن.

والسّندُ: الطّريق الموصل إلى المتن. قال البدر بن جماعة[3]: «الإسناد: الإخبار عن طريق المتن، والسّند: رفع الحديث إلى قائله»[4].

---

(1) هذا العنوان لا يوجد بالأصل. لكنّ عباراته أُخذت من المؤلّف نفسه.

(2) في الأصل: «في». والصّواب ما أثبتّه.

(3) ابن جماعة: بدر الدّين أبو عبدالله محمّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانيّ الحمويّ الشّافعي (ت733م/1333م)، قاضٍ بمصر والشّام. مفسّر، فقيه، أصوليّ، متكلّم، محدّث، مؤرّخ، أديب. . . من مصنّفاته الكثيرة: «المنهل الرّويّ في الحديث النّبويّ»، و«تذكرة السّامع والمتكلّم في آداب العالم والمتعلّم». (انظر: ابن حجر: الدّرر الكامنة 280/3، وابن كثير: البداية والنّهاية 163/14، وابن شاكر الكتبيّ: فوات الوفيات 174/2، والصّفدي: الوافي بالوفيات 18/2، وابن العماد: شذرات الذّهب 106/6، والسّيوطي: حسن المحاضرة 240/1، واليافعيّ: مرآة الجنان 287/4، والبغدادي: هدية العارفين 148/2).

(4) ابن جماعة: بدر الدين (ت733هـ): المنهل الرّويّ في مختصر علوم الحديث النبويّ: تحقيق: د. محيي الدّين عبدالرّحمن رمضان. دار الفكر ـ دمشق. الطّبعة الثّانية=

انتهى. قلت: والفرق بينهما يظهر لمن تأمّل [في][1] خطبة هذه المقدّمة.

واختُلِف في **أصحّ الأسانيد**. فقال قوم: ما رواه مالك[2]، عن نافع[3]، عن عبدالله بن عمر[4]، عن النّبيّ ﷺ، وتُسمّى بسلسلة الذّهب. وحيث ما يُسند عن مالك، فالمختار من الأسانيد ما رواه الشّافعيّ[5] عن مالك، لأنّ الشّافعيّ كان أوثق من أخذ عنه[6].

= (1406هـ): ص29 ـ 30. وفيه: «وأمّا السّندُ فهو الإخبار عن طريق المتن... وأمّا الإسنادُ فهو رفع الحديث إلى قائله».

(1) في الأصل: «من». ويجوز حذف حرف الجرّ.

(2) مالك: أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي (ت179هـ/795م). إمام في نقد الرّجال، حافظ، مجوّد، متقن. أخذ عن علماء المدينة مثل: نافع والزّهريّ، وابن دينار... حدّث عنه خلقٌ لا يحصون من شيوخه وأقرانه وتلاميذه. صنّف الموطّأ في الحديث على أبواب الفقه: (انظر: ابن عبدالبرّ: الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء: 9، عياض: ترتيب المدارك: 102/1، الذّهبيّ: تذكرة الحفاظ: 207/1 وسير أعلام النّبلاء: 48/8).

(3) نافع: الإمام المفتي الثبت، عالم المدينة، أبو عبدالله الفقيه، مولى ابن عمر وراويته (ت117هـ). روى عنه الزهري، وأيّوب، وابن جريج. (انظر البخاريّ: التّاريخ الكبير 84/8، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 451/8، والنّووي: تهذيب الأسماء واللّغات 123/2، والمزّي: تهذيب الكمال: 298/29).

(4) عبدالله بن عمر بن الخطّاب القرشيّ (ت73هـ) أسلم وهو صغير. هاجر مع أبيه. ممّن بايع تحت الشجرة. روى علماً كثيراً. كان من أشدّ النّاس اتّباعاً للأثر. (طبقات ابن سعد 373/2 و142/4، والبخاريّ: التاريخ الكبير 2/5 و125، والتّاريخ الصغير 154/1، وابن عبدالبرّ: الاستيعاب 333/2، والبغدادي: تاريخ بغداد: 171/1، وابن الأثير: أسد الغابة 277/3، وابن حجر: الإصابة 347/2).

(5) الشّافعيّ: أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس المطلبي (ت 204هـ/819 م) أحد الأئمّة الأربعة. بعُد صيته، وتكاثر عليه الطّلبة. من تصانيفه: المسند في الحديث، وأحكام القرآن، واختلاف الحديث، وإثبات النبوّة، والأمّ. (البخاري: التاريخ الكبير 42/1، والتاريخ الصّغير 302/2، وأبو نعيم: حلية الأولياء 63/9، والبغدادي: تاريخ بغداد 56/2، وابن عساكر: تاريخ دمشق: 1/15، والنّووي: تهذيب الأسماء واللّغات: 44/1، والسّبكيّ: طبقات الشافعية للسبكي: 192/1).

(6) يعني أنّ أصحّ الأسانيد بناء على هذا الرّأي: الشّافعيّ عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

وجزم الإمام أحمد بن حنبل الشّيبانيّ[1]، وإسحاق بن راهويه[2]، أنّ أصحّ الأسانيد ما رواه الإمام أبو بكر محمّد بن مسلم بن [عبيد الله بن] عبدالله بن شهاب الزّهريّ[3]، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ.

وقال عبدالرّزّاق بن همّام[4]: أصحّ الأسانيد ما رواه زين العابدين [][5] عليّ بن الحُسين[6]، ....

(1) هو إمام المحدّثين أحمد بن محمّد بن حنبل البغدادي، يُنسَبُ إلى جدّه (ت241هـ/855م) طلب العلم في بغداد، والكوفة والبصرة ومكّة والمدينة واليمن والشّام، صنّف المسند، والنّاسخ والمنسوخ، وكتاب الزّهد، والجرح والتعديل. (ابن سعد: الطّبقات 354/7، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 292/1، وأبو نعيم: حلية الأولياء 161/9، والبغدادي: تاريخ بغداد 412/4، 423، والذّهبيّ: النّبلاء: 177/11).

(2) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزيّ، المعروف بابن راهويه (ت237هـ/851م) محدّث فقيه مُناظر. من تصانيفه: المسند، وكتاب التفسير. (ابن خلكان: وفيات الأعيان 80/1، ابن الاثير: الكامل في التّاريخ: 7: 23، ابن حجر: تهذيب التهذيب 216/1، ابن العماد: شذرات الذّهب 89/2، أبو نعيم: حلية الأولياء 234/9 ـ 238، ابن النّديم: الفهرست 230/1، الذّهبي: ميزان الاعتدال 85/1).

(3) ابن شهاب الزّهريّ المدنيّ نزيل الشّام (ت124هـ/742م) محدّث، حافظ، فقيه، مؤرّخ. من الطّبقة الوسطى للتّابعين. جامع السّنّة، ومؤلّف المغازي. (ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 71/8، ابن الجزريّ: طبقات القراء 262/2، ابن الجوزيّ: صفوة الصّفوة 77/2، السّيوطيّ: طبقات الحفاظ: 42، 43، الخزرجيّ: خلاصة تذهيب الكمال 359).

(4) أبو بكر عبدالرّزاق بن همام بن نافع الصّنعانيّ الحميري، اليمنيّ (ت211هـ/826م). محدّث، حافظ، فقيه. له كتاب المصنّف، والتّفسير.. عمي في آخر عمره فتغيّر. قال الإمام أحمد: «أتينا عبدالرّزّاق قبل المئتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره، فهو ضعيف السّماع». (طبقات ابن سعد 548/5، وابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل 38/6، وابن عديّ: الكامل: 640/4، والذّهبيّ: ميزان الاعتدال 609/2، والذّهبيّ: تذكرة الحفّاظ 364/1، وابن حجر: تهذيب التهذيب 310/6).

(5) ورد في الأصل زيادة «بِن» وهو خطأ. والصّواب ما أثبتّه.

(6) زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب الهاشميّ المدنيّ (ت94هـ) ثقة، مأمون، كثير الحديث، رفيع، ورع. أمّه بنت ملك الفُرس يزدجرد. (ابن سعد: =

عن أبيه الحسين[1]، عن جدّه [][2] عليّ بن أبي طالب[3]، عن النّبيّ ﷺ.
وابن شهاب، عن زين العابدين، عن أبيه عن جدّه.

وقال عمرو بن عليّ الفلاّس[4]: أصحّ الأسانيد: محمّد بن سيرين الأنصاريّ[5].

= الطّبقات 211/5، أبو نعيم: حلية الأولياء 133/3، الذّهبي: تذكره الحفاظ 70/1، ابن حجر: تهذيب التّهذيب 304/7، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة 229/1، الخزرجيّ: خلاصة تذهيب التهذيب 772).

(1) أبو عبدالله الحسين بن عليّ بن أبي طالب الهاشميّ (استشهد سنة 61هـ)، سبط رسول الله ﷺ، وريحانته من الدنيا، ومحبوبه. حدّث عن جدّه، وأبوَيْه، وصهرِهِ عُمر... حدّث عنه: وَلداه عليّ وفاطمة، وعكرمة، والشعبي، وابن أخيه زيد، وحفيده محمّد الباقر، ولم يدركه، وبنته سكينة. (البخاري: التاريخ الكبير 381/2، البغدادي: تاريخ بغداد 141/1، ابن الأثير: أسد الغابة 18/2، الذّهبيّ: سير النّبلاء: 280/3، اليافعي: مرآة الجنان 131/1، ابن كثير: البداية والنّهاية 149/8، ابن حجر: الإصابة 332/1).

(2) في المخطوطة: «عن» والصّواب: حَذفُها.

(3) عليّ بن أبي طالب بن عبدالمطّلب الهاشمي القرشي (استشهد سنة 40هـ). أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الرّاشدين، ربّي في حجر النّبيّ ﷺ، وقال له: أنت أخي. قتله عبدالرّحمن بن ملجم غيلة في 17 رمضان. (ابن سعد: الطّبقات: 19/3، أبو العرب: كتاب المحن: 95، أبو نعيم: حلية الأولياء: 61/1، ابن الجوزي: صفوة الصّفوة: 308/1، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 3/42 الترجمة: 4933، المزّي: تهذيب الكمال: 472/20، ابن حجر: الإصابة: 564/4، السّيوطي: تاريخ الخلفاء: 149).

(4) أبو حفص عمرو بن عليّ بن بحر بن كنيز الباهليّ البصري الصّيرفي الفلاّس (ت249هـ/846م) محدّث حافظ ناقد. شيخ السّتّة أصحاب الصّحاح. قال أبو حاتم: كان أرشق من ابن المدينيّ. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 249/6، البغدادي: تاريخ بغداد 207/12، الذّهبي: تذكرة الحفاظ 487/2، والعبر 454/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب 80/8).

(5) محمّد بن سيرين، أبو بكر البصريّ (ت110هـ). ثقة ثبت عابدٌ. سمع أبا هريرة، وعمران بن حصين، وابن عباس، وابن عمر، وأنس بن مالك. روى عنه: قتادة، وأيوب، وابن عون. (انظر: ابن سعد 193/7، أبو نعيم: حلية الأولياء: 263/2، البغدادي: تاريخ بغداد 331/5، 82، الذّهبي: تذكرة الحفّاظ 73/1، ابن العماد: شذرات الذّهب 138/1).

عن أبي عمر عبيدة السّلمانيّ - بفتح اللاّم، نسبةً إلى سلمان بطن من مراد -[1] عن عليّ.

واختار الحاكم[2] أن تقيّد كلّ ترجمة بصاحبها، وبالبلدة الّتي منها أصحاب تلك التّرجمة، لأنّه أقلّ انتشاراً. فتقول:

أصحّ أسانيد الزّهريّ: عن سالم[3]، عن أبيه.

وأصحّ أسانيد ابن عمر: مالك عن نافع، عن عبدالله بن عمر.

وأصحّ أسانيد المكّيّين: سفيان بن عيينة[4]، ....

---

(1) عبيدة بن عمرو السّلماني (قال ابن حجر: بسكون اللاّم وقيل: بفتحها، وقال الذّهبيّ: نِسبة إلى سَلْمان جدّهم) المرادي الكوفي (ت72هـ). أسلم عام الفتح، ولا صحبة له. أخذ عن علي وابن مسعود. برع في الفقه. وكان ثبتاً في الحديث. (ابن سعد: الطّبقات 93/6، البخاري: التّاريخ الكبير 82/6، البغدادي: تاريخ بغداد 117/11، ابن حجر: تهذيب التهذيب 84/7، السّيوطي: طبقات الحفّاظ: 14).

(2) الحاكم: أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه الحافظ، النّاقد، ابن البيّع الضّبّيّ النّيسابوريّ (ت405هـ/1014م) أستاذ البيهقيّ. قال الذّهبيّ: بلغت تصانيفه قريباً من خمسمائة جزء». منها: المستدرك، تاريخ نيسابور، الإكليل. (البغدادي: تاريخ بغداد 473/5، ابن الجوزي: المنتظم 274/7، ابن خلّكان: وفيات الأعيان 280/4، 281، الذّهبي: تذكرة الحفاظ 1039/3، وميزان الاعتدال 608/3، والعبر 91/3، وسير أعلام النّبلاء: 84/17 والصفديّ: الوافي بالوفيات 320/3، وابن كثير: البداية والنهاية 355/11، والسّبكي: طبقات الشّافعيّة 155/4، وابن الجزري: غاية النّهاية لابن الجزري 184/2. وانظر فؤاد سيزكين: تاريخ التراث العربي 367/1 - 370).

(3) سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطّاب (ت106) الحافظ، مفتي المدينة. حدّث عن أبيه وعائشة وأبي هريرة. وعنه ابنه أبو بكر، وعمرو بن دينار، والزّهريّ، وصالح بن كيسان، وعبيدالله بن عمر، وعكرمة، وابن أخيه عمر بن حمزة. (ابن سعد: الطبقات 195/5، البخاري: التاريخ الكبير 115/4، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 184/1/2، أبو نعيم: حلية الأولياء: 193/2، الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء: 457/4).

(4) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم، أبو محمّد الهلاليّ الكوفي، ثم المكّي (ت196هـ/812م) محدّث فقيه. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 32/1، الفهرست لابن النديم: 226/1، البغدادي: تاريخ بغداد: 174/9، ابن الجوزي: صفوة الصّفوة: 130/2، الذّهبي: تذكرة الحفّاظ: 262/1، المزّيّ: تهذيب الكمال: 177/11، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 117/4).

عن عمرو بن دينار[1]، عن جابر بن عبدالله[2].

وأصحّ أسانيد اليمنيّين: معمر[3]، عن همّام بن منبّه[4]، عن أبي هريرة[5].

وأصحّ أسانيد المصريّين: اللّيث[6] ....

---

(1) عمرو بن دينار أبو محمّد الجمحي مولاهم المكّي الأثرم، أحد الأعلام وشيخ الحرم في زمانه. سمع من ابن عباس، وجابر، وابن عمر، وأنس.. (ابن سعد: الطّبقات: 479/5، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 231/6، المزّي: تهذيب الكمال: 5/22، الذّهبي: طبقات الحفاظ: 43).

(2) جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الأنصاريّ الخزرجيّ السّلميّ المدنيّ (ت98هـ) صحابيّ فقيه مجتهد. من أهل بيعة الرضوان. (ابن حبّان: مشاهير علماء الأمصار: التّرجمة 25، ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 222/1، ابن الأثير: أسد الغابة 256/1، ابن حجر: الإصابة 213/1).

(3) معمر بن راشد أبو عروة ابن أبي عمرو الأزدي، مولاهم البصري، نزيل اليمن. من أوعية العلم، مع الصّدق والتّحرّي والورع وحسن التصنيف. (ابن سعد: الطّبقات: 546/5، البخاري: التّاريخ الكبير: 378/7، ابن معين: المعرفة والتاريخ: 139/1، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 255/8، ابن حبّان: مشاهير علماء الأمصار: 192، الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء: 5/7).

(4) أبو عقبة همّام بن منبّه بن كامل بن سيج الإبناوي الصّنعاني (ت132هـ) محدّث متقن صاحب الصّحيفة الصّحيحة عن أبي هريرة: (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 107/9، النّووي: تهذيب الأسماء 140/2، ابن حجر: تهذيب التهذيب 67/11، ابن العماد: شذرات الذّهب 182/1).

(5) أبو هريرة: عبدالرّحمن بن صخر الدّوسيّ اليمانيّ سيّد الحفّاظ الأثبات. (ابن سعد: الطبقات: 362/2 و 325/4، ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 300/4، أبو نعيم: حلية الأولياء: 376/1 ابن عساكر: تاريخ دمشق: 295/67، ابن الأثير: أسد الغابة: 318/6، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 578/2، تهذيب الكمال: 366/34، ابن حجر: الإصابة: 63/12، الخزرجيّ: خلاصة تذهيب الكمال: 462).

(6) اللّيث بن سعد بن عبدالرّحمن أبو الحارث الفهميّ (ت175هـ/791م) عالم الدّيار المصريّة. محدّث فقيه مقرئ لغويّ (ابن سعد: الطّبقات: 517/7، البخاري: التاريخ الكبير: 246/7، والتّاريخ الصغير: 209/2، قتيبة: 505، 506، الجرح والتعديل: 179/7 ـ 180، أبو نعيم: حلية الأولياء: 318/7، ابن النّديم: الفهرست: 199/1، البغدادي: تاريخ بغداد: 3/13، ابن الجوزي: صفوة الصّفوة: 281/4).

عن يزيد بن أبي حبيب[1] عن أبي الخير[2] عن عقبة بن عامر[3].

هكذا قال النّووي[4] في الأذكار: «ولا يلزم من هذه العبارة صحّة الحديث. فهم يقولون: «هذا أصحّ ما جاء في الباب» وإن كان ضعيفاً. ومرادهم: أرجحه أو أقلّه ضعفاً». انتهى[5].

---

(1) في المخطوطة «زيد» وهو خطأ. أمّا يزيد فهو ابن أبي حبيب أبو رجاء الأزدي (ت128). واسم وَالِدِه سويد كما جزم به ابن أبي حاتم والباجيّ. وأغرَب البخاري بقوله: «يزيد بن قيس». كان اللّيث يقول: «سيّدنا وعالمنا». (البخاري: التّاريخ الكبير 324/4، والتّاريخ الصّغير 10/2، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 267/9، ابن حبّان: الثقات 295/3، الباجي: التّعديل والتّجريح: 1406/3، الذّهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السّتّة: 381/2، وابن حجر: تهذيب التهذيب 318/11).

(2) أبو الخير: هو مرثد بن عبدالله اليزنيّ المصريّ (ت 90هـ) عالم الدّيار المصرية ومفتيها. (يزن بطن من حمير). روى عن أبي أيّوب الأنصاريّ وزيد بن ثابت وعقبة بن عامر وعمرو بن العاص وعبدالله بن عمرو. (ابن سعد: الطّبقات 511/7، ابن معين: التّاريخ ـ رواية الدّوري ـ: 438/4 البخاري: التّاريخ الكبير 416/7، الذّهبيّ: تذكرة الحفاظ 68/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب 82/10).

(3) عقبة بن عامر الجهنيّ الصّحابيّ (ت60هـ) عالم مقرئ حسن الصّوت بالقرآن فصيح فقيه فرضيّ شاعر. حدّث عنه أبو الخير وجبير بن نفير وابن المسيّب والخولاني، وعليّ بن رباح. (ابن سعد: الطّبقات: 343/4، البخاري: التاريخ الكبير: 430/6، ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 106/3، ابن الأثير: أسد الغابة: 53/4، ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 242/7، والإصابة: 21/7).

(4) النّووي: محيي الدّين أبو زكريّا يحيى بن شرف النّوويّ الدمشقي (ت676هـ/1277م) فقيه محّدث أصوليّ لغويّ. ولد بنَوَى (سورية) وتوفّي بها. من تصانيفه الكثيرة: شرح مسلم والرّوضة وشرح المهذّب والمنهاج والتّحقيق والأذكار ورياض الصّالحين والإرشاد والتّقريب وتهذيب الأسماء واللّغات ومختصر أسد الغابة. . . كان لا يصرف ساعة في غير طاعة. (السّبكي: طبقات الشّافعيّة 16/5، اليافعيّ: مرآة الجنان: 182/2، ابن قاضي شبهة: طبقات الشّافعية: 153/2، ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرّواة 190/2، طاش كبري: مفتاح السعادة 1/ 398، 2: 17، حاجي خليفة: كشف الظنون 59، 70، 96، 97، 115).

(5) النّووي (يحيى): الأذكار: 186.

قال شيخُ شيوخِ شيوخِنا القاضي أبو يحيى زَكريّاء الأنصاريّ[1] رحمه الله تعالى: «واقتصر العراقيّ[2] على اختلافهم في أصحّ الأسانيد، لأنّه الأهمّ، وإلاّ فقد تكلّموا على **أوهاها** كما قال الحاكم[3] وغيره[4]».

أوهى أسانيد أبي هريرة: السّريّ بن إسماعيل[5] ....

---

(1) زين الدّين أبو يحيى زكريّا بن محمّد بن أحمد الأنصاريّ السّنيكيّ القاهريّ الأزهريّ الشّافعيّ (ت926هـ/1520م) عالم في الفقه والفرائض والتّفسير والقراءات والتّجويد والحديث والتصوّف والنّحو والصّرف والمنطق والجدل. له أكثر من 40 مصنّفاً. منها: شرح مختصر المزنيّ، وحاشية على تفسير البيضاوي، وشرح منهاج الوصول للبيضاوي، وشرح صحيح مسلم، وشرح للرّسالة القشيريّة. (ابن العماد: شذرات الذّهب 8: 134، والعيدروسي: النّور السّافر عن أخبار القرن العاشر: 120، والشّوكانيّ: البدر الطّالع 252/2، 253، والسّيوطيّ: نظم العقيان: ص113، والكتاني: فهرس الفهارس 343/1).

(2) زين الدّين أبو الفضل عبدالرّحيم بن الحسين الكرديّ المصريّ، يُعرف بالعراقي (ت806هـ/1404م) محدّث، فقيه، أصوليّ، أديب، لغويّ.. من مؤلفاته ألفيّة في علوم الحديث، والمغني عن حمل الأسفار، والتّقييد والإيضاح.. (السّخاوي: الضوء اللامع 4: 171، ابن العماد: شذرات الذّهب 7: 55، ابن الجوزي: طبقات القرّاء 382/1، ابن ناصر الدين: الرّدّ الوافر 57، السّيوطي: حسن المحاضرة 204/1، 205، الشوكاني: البدر الطالع 354/1، حاجي خليفة: كشف الظنون 24، 135).

(3) الحاكم هو أبو عبدالله محمّد النيسابوريّ. سبق التّعريف به بالصّفحة 59. أمّا كلامه عن أوهى الأسانيد فورد في كتابه: «معرفة علوم الحديث» تحقيق: السيد معظم حسين: ص99. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطّبعة الثانية. 1397هـ/1977م.

(4) مثلاً: أبو الفتح تقيّ الدّين محمّد بن عليّ بن دقيق العيد القشيريّ المنفلوطيّ (ت702هـ/1302م) في كتابه: الاقتراح في فنّ الاصطلاح: ص5. وسراج الدّين عمر بن علي المعروف بابن الملقّن الأنصاري (ت804هـ/1401م): المقنع في علوم الحديث: تحقيق: عبدالله الجديع: ص106. وابن حجر: النكت على كتاب ابن الصّلاح: 496/1، والسّيوطي: تدريب الرّاوي: 180/1.

(5) السّريّ بن إسماعيل الكوفي. قال الفلاّس: كان يحيى لا يحدّث عنه. وقال يحيى بن سعيد: استبان لي كذب السّريّ بن إسماعيل في مجلس. وقال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال السّعدي: يضعّف حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عديّ: وأحاديثه لا يتابعه أحد عليها، وخاصّة عن الشّعبي، فإنّ أحاديثه عنه منكرات لا يرويها عن الشّعبيّ غيره، وهو إلى الضّعف أقرب. وقال=

عن داود [بن][1] يزيد الأوديّ[2]، [عن أبيه][3]، عن أبي هريرة.

وأوهى أسانيد ابن مسعود[4]: شَريك[5] عن أبي [فزارة][6]، عن أبي

= ابن حجر: متروك. وهو من رجال ابن ماجه. (النسائي: كتاب الضّعفاء والمتروكين: 188، ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 282/4، العقيلي: الضّعفاء: 176/2، ابن عديّ: الكامل في ضعفاء الرّجال: 456/3، ابن حجر: تقريب التّهذيب: 341/1).

(1) في المخطوطة: «عن». والصّواب ما أثبتّه.

(2) أبو يزيد داود بن يزيد بن عبدالرّحمن الأودي الزّعافري الكوفيّ. وقال ابن معين: ليس بثقة. ومرّة قال: ليس بشيء. وفي أخرى: ضعيف. وتارة: ليس حديثه بشيء. وقال أحمد: ضعيف الحديث. وقال له الشعبي ولجابر الجعفيّ: لو كان لي عليكما سبيلٌ ولم أجد إلاّ الإبر لسبكتها ثم غللتكما به. وقال ابن عدي: ولداود الأودي أحاديث صالحة، ولم أر في أحاديثه منكراً جاوز الحدّ إذا روى عنه ثقة، وداود إن كان ليس بقوي في الحديث فإنه يكتب حديثه ويقبل إذا روى عنه ثقة. ووثّقه العجليّ. وقال ابن حجر: ضعيف. روى له البخاري في الأدب المفرد والتّرمذي وابن ماجه. (ابن حبّان: المجروحين: 289/1، المزّي: تهذيب الكمال: 467/8، ابن عديّ: الكامل: 79/3، العجليّ: كتاب الثّقات: 342/1، الذّهبي: المغني: 221/1).

(3) سقطت من المخطوطة. وما أثبتّه هو الصّواب. وهو يزيد بن عبدالرّحمن الأودي، وَالِدُ داود ووالد إدريس، وجدّ عبدالله بن إدريس. قال ابن حجر: مقبول. من الثالثة. حديثه عند البخاري في الأدب المفرد، والتّرمذي وابن ماجه. (انظر: ابن حبّان: الثّقات: 542/5، والمزّيّ: تهذيب الكمال: 186/32 وابن حجر: تقريب التّهذيب: 328/2، والخزرجي: الخلاصة: 433).

(4) أبو عبدالرّحمن عبدالله بن مسعود الهذليّ المكّيّ البدريّ. صحابيّ. من السابقين الأولين. هاجر الهجرتين، وشهد المشاهد. روى علماً كثيراً. حدّث عنه من الصّحابة أبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وابن عمر وجابر وأنس وأبو أمامة. (ابن سعد: الطّبقات الكبرى: 106/1/3، 139، ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 308/3، البغدادي: تاريخ بغداد: 147/1، ابن الأثير: أسد الغابة: 384/3، الذّهبي: تاريخ الاسلام: 24/2، ابن حجر: الإصابة: 209/7، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة: 89/1).

(5) شريك بن عبدالله النخعي القاضي. تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. صدوق يخطئ كثيراً وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع. مات سنة 177. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 365/4، ابن عديّ: 192/2، البغداديّ: تاريخ بغداد: 279/9، الذّهبي: ميزان الاعتدال: 270/2، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 333/4، الخزرجي: خلاصة تذهيب الكمال: 169، شذرات الذهب: 287/1).

(6) في المخطوطة: «برادة». والصّواب ما أثبته. =

زيد[1]، عن ابن مسعود.

وأوهى أسانيد أنس[2]: داود بن المحبّر[3]، عن أبيه[4]، عن أبان بن

= وهو أبو فزارة راشد بن كيسان العبسيّ الكوفيّ. هو من رجال البخاري في الأدب المفرد وصحيح مسلم وأبي داود والتّرمذي وابن ماجه. قال ابن سعد: أبو فزارة من أهل الرّقة، ليس بذاك. قال ابن حبّان في الثّقات: «مستقيم الحديث إذا كان فوقه ودونه ثقة مشهور. فأما مثل أبي زيد الذي لا يعرفه أهل العلم فلا». قال الذّهبيّ: وثّقه ابن معين وليّنه غيره. وقال ابن حجر: ثقة. (ابن حبّان: الثّقات: 303/6، الذّهبي: المغني في الضّعفاء: 226/1، وابن حجر: تهذيب التهذيب 227/3، وتقريب التّهذيب: 240/1).

(1) أبو زيد مولى عمرو بن حريث. لا يُعرف. يروي عن ابن مسعود. ويروي عنه أبو فزارة. لا يصحّ حديثه. ذكره البخاريّ في الضّعفاء. قال أبو زرعة والحاكم وغيره: «مجهول». وقال ابن حبّان: ليس يدرى من هو لا يعرف أبوه ولا بلده. (ابن حبّان: كتاب المجروحين 158/3. وابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 373/9، وابن الجوزي: كتاب الضّعفاء والمتروكين: 231/3).

(2) أنس بن مالك بن النّضر أبو حمزة الأنصاريّ الخزرجيّ النّجّاريّ المدنيّ الصّحابيّ الإمام المفتي المقرئ المحدّث راوية الإسلام خادم رسول الله ﷺ. روى عن النبيّ ﷺ علماً جمًّا. كما روى عن أبي بكر وعمر عثمان ومعاذ وأبي طلحة وأمّه أمّ سليم بنت ملحان وخالته أم حرام وزوجها عبادة بن الصّامت وأبي ذرّ وأبي هريرة. وهو آخر الصّحابة موتاً. (ابن سعد: الطبقات: 17/7، ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 44/1، ابن الأثير: أسد الغابة 151/1، الذّهبيّ: تاريخ الإسلام 339/3، وتذكرة الحفّاظ 42/1، اليافعيّ: مرآة الجنان 182/1، ابن كثير: البداية والنّهاية 88/9، ابن الجزريّ: غاية النّهاية في طبقات القرّاء: التّرجمة: 803، ابن حجر: تهذيب التّهذيب 376/1، والإصابة 71/1).

(3) هو أبو سليمان داود بن المحبّر بن قَحذَم الثقفي البكراوي البصريّ نزيل بغداد (ت206هـ/821م). قال البخاريّ: منكر الحديث، قال أحمد: شبه لا شيء لا يَدْرِي ما الحديث. قال ابن حجر: «متروك، وأكثر كتاب العقل الّذي صنّفه موضوعات» (البخاري: التّاريخ الكبير: 244/3، والضّعفاء الصّغير: ص59، ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 424/3، وابن عديّ: الكامل: 101/3.الذّهبي: المغني في الضّعفاء: 220/1. ابن حجر: تقريب التّهذيب: 282/1، وتهذيب التّهذيب: 173/3).

(4) أبوهُ هو المحبّر بن قَحْذَم قال الذّهبي: «والد داود، هالك له عن أبيه عن معاوية بن قرة». (انظر: العقيلي: الضّعفاء: 260/4، الذهبي: المغني في الضّعفاء: 543/2، وميزان الاعتدال: 441/3، وابن حجر: لسان الميزان: 17/5).

أبي عيّاش(1)، عن أنس(2).

وفائدته: ترجيحُ بعضِها على بعضٍ، وتبيُّنُ ما يَصلُح للاعتبار ممّا لا يصلح. والله تعالى أعلم». انتهى(3).

وأمّا معرفة الحديث الصّحيح، وبيان أقسامه، وبيان الحسن، والضّعيف وأنواعه، فقد قال العلماء(4): الحديث ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيف. لكلّ قسم أنواع.

فأمّا **الصّحيح**، فهو ما اتّصل سنده بالعدول الضّابطين من غير شذوذ ولا علّة قادحة. فهذا متّفق على أنّه صحيح. وهذا الّذي درج عليه العراقيّ(5) في ألفيّته، وإليه الإشارة بقوله فيها:

[الرّجز]

---

(1) أبان بن أبي عيّاش، واسمه فيروز، وقيل دينار أبو إسماعيل البصريّ. قال الفلاّس: متروك الحديث وهو رجل صالح. وقال البخاري: كان شعبة سيّئ الرّأي فيه. وقال أحمد: متروك الحديث. وقال: لا يُكتب عن أبان، كان منكر الحديث. وقال ابن معين: ضعيف. ومرّة قال: متروك الحديث. ومرّة قال: فما أستحل أن أروي عنه شيئاً. وقال السّعديّ: ساقط. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عديّ: وعامّة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو بيّن الأمر في الضّعف، وأرجو أنّه ممّن لا يتعمّد الكذب. (البخاري: التاريخ الكبير: 454/1، ابن عديّ: 381/1، الجوزجاني: أحوال الرّجال: 103، العقيليّ: الضّعفاء: 38/1، الباجي: التّعديل والتّجريح: 269/1، 266، 255، المزّيّ: تهذيب الكمال: 19/2، ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 85/1.

(2) اكتفى المصنّف بهذه الأسانيد الواهية. وفي كتب المصطلح ذكرت أوهى أسانيد أهل البيت، وأوهى أسانيد أبي بكر الصّديق، وأوهى أسانيد العُمريّين، وأوهى أسانيد عائشة، وأوهى أسانيد المكيّين، وأوهى أسانيد المصريّين، وأوهى أسانيد الشّاميّين، وأوهى أسانيد الخُرَاسانيّين، وأوهى أسانيد اليمانيّين... إلخ. (انظر: الهامش 4 من الصّفحة رقم 62 من هذا الكتاب).

(3) الأنصاريّ (زكريّاء): فتح الباقي شرح ألفيّة العراقي: 105/1.

(4) يعنيّ الّذين استقرّ على رأيهم الاصطلاح في تقسيم الحديث إلى ثلاثة أقسام.

(5) زين الدّين (806هـ/1404م) في البيتين 12 و13 من ألفيّته الّتي مطلعها:

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ المُقْتَدِرِ عَبْدُ الرَّحيمِ بنُ الحُسَيْنِ الأَثَرِيْ

...الـمـتَّـصِـلُ الإسْـنَـادِ بِـنَـقْـلِ عَـدْلٍ ضَـابِـطِ الْـفُـؤَادِ
عَـنْ مِـثْـلِـهِ مِـنْ غَـيْـرِ مَـا شُـذُوذِ وَعِــلَّـــةٍ قَـــادِحَـــةٍ فَـتُـــوذِي

فإن اختلّ بعض هذه الشّروط ففي صحّته خلاف. وقال الإمام أبو سليمان حمد ابن إبراهيم بن الخطّاب الخطّابيّ الفقيه الشّافعيّ المتفنّن[1]: «الحديث عند أهله على ثلاثة

أقسام: صحيح وحسن وسقيم. فالصّحيح: ما اتّصل سنده وعدلت نقلته. والحسن: ما عُرِفَ مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الّذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامّة الفقهاء. والسّقيم على طبقات: شرّها الموضوع.

فلذا عرّفه العراقيّ فقال[2]:

شَرُّ الـضّـعِـيـفِ الـخَـبَـرُ الـمَـوْضُـوعُ الْـكَـذِبُ الـمُـخْـتَـلَـقُ الـمَـصْـنُـوعُ[3]

ثمّ المقلوب، ثمّ المجهول[4].

---

(1) الخطابيّ: هو أبو سليمان حَمَد بن محمّد بن إبراهيم بن خطّاب الخطّابي البُستي (ت388هـ/998م). محدّث فقيه أديب لغويّ شاعر. من مؤلّفاته: شرح صحيح البخاري «أعلام السّنن»، شرح سنن أبي داود «معالم السّنن»، غريب الحديث، إصلاح غلط المحدّثين. (الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 23/17، ابن خير: الفهرست 201، ياقوت: معجم البلدان 415/1، ومعجم الأدباء 268/10، القفطي: إنباه الرّواة 125/1، اليافعي: مرآة الجنان 435/2، ابن خلكان: وفيات الأعيان 208/1، ابن الجوزي: المنتظم 397/6، السّبكي: طبقات الشافعية 218/2، ابن قاضي شهبة: طبقات النّحاة: 323/1، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة 199/4، السّيوطيّ: بغية الوعاة 546/1، ابن العماد: شذرات الذّهب 127/3، الكتّاني: الرّسالة المستطرفة 44).

(2) هذا من كلام المصنّف ابن أبي دينار، وهو جملة اعتراضيّة. لذا وضعته بين مطّتين.

(3) العراقي (الحسين): البيت 225 من ألفيّته. وانظر: السّخاوي: فتح المغيث: 252/1.

(4) انتهى كلام الخطّابيّ (حمد) وهو في معالم السّنن 11/1، طبعة مختصر سنن أبي داود للمنذري.

وقال الحاكم أبو عبدالله النّيسابوريّ في كتابه «المدخل إلى كتاب الإكليل»[1]: الصّحيح من الحديث عشرة أقسام: خمس متّفق عليها وخمس مختلف فيها.

فالأوّل من المتّفق عليه: اختيار البخاريّ ومسلم. وهو الدّرجة الأولى من الصّحيح، وهو أن لا يذكر إلاّ ما رواه صحابيّ مشهور عن رسول الله راويان - ثقتان - فأكثر، ثمّ يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتّفق المشهور على ذلك الشّرط. ثمّ كذلك قال الحاكم: والأحاديث المرويّة بهذه الشّريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث.

القسم الثّاني: مثل الأوّل، لكن ليس لراويه من الصّحابة إلاّ راو واحد.

القسم الثّالث: مثل الأوّل، إلاّ أنّ راويه من التّابعين ليس له إلاّ راو واحد.

القسم الرّابع: الأحاديث الفرائد الغرائب الّتي رواها الثّقات العدول.

القسم الخامس: أحاديث جماعة من الأئمّة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الرّواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلاّ عنهم. كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه[2]، وبهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه[3]،

---

(1) الحاكم (محمّد): المدخل إلى كتاب الإكليل: بتحقيق فؤاد عبدالمنعم أحمد: ص33. دار الدّعوة، الإسكندريّة. وكلام الحاكم أخذه المصنّف بتصرّف.

(2) صحيفة عمرو بن شعيب. هي مجموعة أحاديث رواها عمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله بن عمرو بن العاص. حديثه في السّنن الأربعة. والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام. (البخاري: التاريخ الكبير 342/6، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 238/6، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 75/46، المزّيّ: تهذيب الكمال: 64/22، الذّهبي: ميزان الاعتدال: 263/3، وسير أعلام النّبلاء: 165/5، وذِكر من تُكُلّم فيه وهو موثّق: 145، ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 41/8 ولسان الميزان: 325/7، الخزرجي: خلاصة تذهيب الكمال: 290).

(3) هو بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيريّ البصريّ. هو من رجال كتب السّنن الأربعة. وروى له البخاري في صحيحه تعليقاً. (البخاري: التّاريخ الكبير 142/2، =

وإياس بن معاوية بن قرّة عن أبيه عن جدّه[1]. وأجدادهم صحابيّون وأحفادهم ثقات.

قال الحاكم: فهذه الأقسام الخمسة مخرّجة في كتب الأئمّة، [فيحتجّ][2] بها وإن لم يخرج منها في الصّحيحين حديث معيّن غير القسم الأوّل.

والخمسة المختلف فيها: المرسل، وأحاديث المدلّسين إذا لم يذكروا سماعهم، وما أسنده ثقة وأرسله جماعة من الثّقات، [وَ] رواية الثّقات[3] غير[4] الحفّاظ والعارفين، وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين». فهذا آخر كلام الحاكم[5].

أقول: فأنت ترى قوله: إذا كانوا صادقين، مع أنّ المبتدعة يكفّرون بارتكاب الكذب. وقال أبو عليّ الغسّانيّ الجيّانيّ[6]: النّاقلون سبع طبقات:

= ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 430/2، ابن حبّان: كتاب المجروحين: 194/1، المزّيّ: تهذيب الكمال: 259/4، الذّهبي: ميزان الاعتدال: 353/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 498/1، وتقريب التّهذيب: 128/1، الخزرجي: خلاصة تذهيب الكمال: 53).

(1) هو إياس بن معاوية بن قرّة المزنيّ. روى له البخاري في صحيحه معلّقاً، ومسلم في المقدّمة. (ابن حبّان: الثّقات: 35/4، ومشاهير علماء الأمصار: 241، العجلي: الثّقات: 240/1، ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 282/2، ابن ماكولا: الإكمال: 297/7، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 5/10، المزّيّ: تهذيب الكمال: 407/3، ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 341/1).

(2) في المخطوطة: «مُحتجّ». والتّصويب من المدخل وغيره.

(3) في المخطوطة: «في». وهو خطأ ظاهر، أصلحته من المدخل وغيره.

(4) في المخطوطة: «عن». والتّصويب من المدخل وغيره.

(5) الحاكم النيسابوري: المدخل إلى كتاب الإكليل: ص33. بتصرّف من المصنّف.

(6) أبو عليّ الحسين بن محمد بن أحمد الغسّانيّ الأندلسيّ الجيّانيّ (ت498هـ/1105م) محدّث حافظ لغويّ أديب شاعر. من تصانيفه: تقييد المهمل وتمييز المشكل. (ابن بشكوال: الصّلة: 142/1، الضّبّيّ: بغية الملتمس: 265، ابن خلّكان: وفيات الأعيان: 180/2، الذّهبيّ: العبر: 351/3، الكتّاني: فهرس الفهارس: 254/2).

ثلاث مقبولة، وثلاث متروكة، والسّابعة مختلف فيها.

فالأولى: أئمّة الحديث وحفّاظه، وهم الحجّة على من خالفهم، ويُقبل انفرادهم.

الثّانية: دونهم في الحفظ والضّبط، لَحقهم في بعض رواياتهم، وهْم وغَلط، والغالب على حديثهم الصّحّة. و[يصحّح][1] ما وهموا فيه من رواية الأُولى، وهم لاحقون بها.

الثّالثة: جَنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية، وصحّ حديثها، وثبت صدقها، وقلّ وهمها. فهذه الطّبقات [احْتَمَلَ][2] أهلُ الحديث الرّواية عنهم. وعلى هذه الطّبقات يدور نقل الحديث.

وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة:

الأولى: من وُسم بالكذب ووضع الحديث.

الثّانية: من غلب عليهم الوهم والغلط.

الثّالثة: طائفة غَلَت في البدعة ودعت إليها وحرّفت الرّوايات وزادت فيها [لِيَحْتَجُّوا] بها[3].

والسّابعة: قوم مجهولون، انفردوا بروايات لم يُتابَعوا عليها. فقبلهم قوم، وتركهم (وقفهم) آخرون. هذا آخر كلام الغسّانيّ[4].

قال محيي السّنّة النّوويّ[5] قدّس الله سرّه: «قوله: إنّ أهل الأهواء والبدع الّذين لا يدعون إليها ولا يغلون فيها يُقبلون بلا خلاف، وكذلك في

---

(1) في المخطوطة: «وتصحيح». والصّواب ما أثبتّه.

(2) في المخطوطة: «احتمل» وهو خطأ. والصّواب ما أثبتّه.

(3) في المخطوطة: «فيحتجّوا بها». والأولى ما أثبتّه.

(4) الغساني: تقييد المهمل وتمييز المشكل: 807/3.

(5) تقدّمت الإشارة إلى التّعريف بالنّوويّ ص61.

الدّعاة خلاف مشهور[1]. وأمّا قوله في المجهولين فهو كما قال. وقد أخلّ الحاكم بهذا النّوع من المختلف فيه.

ثمّ المجهول أقسام: فمجهول العدالة ظاهراً وباطناً. ومجهولها باطناً مع وجودها ظاهراً، وهو المستور. ومجهول العين. أمّا الأوّل فالجمهور على أنّه لا يحتجّ به. وأمّا الآخران فاحتجّ بهما كثيرون من المحقّقين.

وأمّا قول الحاكم: إن لم يرو عنه إلاّ واحد فليس من شرط البخاريّ ومسلم فمردود... غلّطه الأئمّة بإخراجهما [حَدِيث][2] المسيّب بن حزن[3] والد سعيد بن المسيّب[4] في وفاة أبي طالب[5]، لم يرو عنه غير ابنه سعيد.

---

(1) عبارة النّووي في شرح صحيح مسلم: «فأمّا قوله: إنّ أهل البدع والأهواء الّذين لا يَدْعون إليها ولا يغلون فيها يُقبلون بلا خلاف، فليس كما قال. بل فيهم خلافٌ. وكذلك في الدُّعاة خلاف مشهور»: 41/1.

(2) في المخطوطة: «أحاديث». وما أثبتّه أقرب إلى الصّواب.

(3) المسيّب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن محزوم القرشي المخزومي والد سعيد له ولأبيه حَزن صحبة. حديثه في صحيحي البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنّسائيّ. (انظر: ابن قانع: معجم الصّحابة: 126/3، ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 421/3، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 186/58، المزّيّ: تهذيب الكمال: 584/27، ابن حجر: الإصابة: 121/6، وتهذيب التّهذيب: 138/10).

(4) سعيد بن المسيّب بن حزن القرشيّ. تابعيّ. عالم المدينة المنوّرة. حديثه في الكتب السّتّة. (انظر: ابن سعد: الطّبقات: 119/5، ابن خيّاط: الطّبقات: التّرجمة 2096، ابن خلّكان: وفيات الأعيان: 375/2، المزّيّ: تهذيب الكمال: 66/11، ابن كثير: البداية والنّهاية 99/9، ابن الجزري: غاية النّهاية في طبقات القرّاء: التّرجمة: 1354، السّيوطي: طبقات الحفّاظ: 17).

(5) أبو طالب: هو عبد مناف بن عبدالمطّلب بن هاشم القرشيّ. والد عليّ رضي الله عنه وعمّ النّبيّ ﷺ وكافله ومربّيه ومناصره. أمّا خبر وفاته فانظر البخاري: الجامع الصّحيح: كتاب الجنائز: الباب 79: إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلاّ الله. الحديث: 1294. وكتاب التّفسير: تفسير سورة التّوبة: الحديث 4398، ومسلم: كتاب الإيمان: 40/1، الحديث 141، وليس هذا هو الحديث الوحيد الّذي يخرجه البخاري في صحيحه عن سعيد عن أبيه.

وَ[بإخراج][1] البخاريّ حديث عمرو بن تغلب[2]: «**إنّي لأعطي الرّجل والّذي أدَع أحَبّ إليّ**»[3]. لم يرو عنه غير الحسن[4].

وحديث قيس بن أبي حازم[5]، عن مرداس الأسلميّ[6]: يذهب

---

(1) في المخطوطة: «وفي إخراج». والصّواب ما أثبتّه.

(2) عمرو بن تَغْلِب (بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللاّم) النّمريّ بِفَتْحَتَيْنِ. صحَابيّ. نزل البصرة. قال ابن حجر في الإصابة: «لم يذكر الأكثرون له راوياً غير الحسن البصريّ، وذكر ابن أبي حاتم أنّ الحكم بن الأعرج روى عنه أيضاً». له في البخاريّ حديثان: هذا الحديث وحديث: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْماً يَنْتَعِلُونَ نِعَالَ الشَّعَرِ**» في كتاب الجهاد. باب قتال التّرك. (انظر: ابن سعد: الطّبقات الكبرى: 67/7، ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 222/6، ابن الأثير: أسد الغابة: 840/1، ابن حجر: الإصابة: 607/4).

(3) حديث: «**إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَالَّذِي أَدَعُ أَحَبُّ إِلَيَّ**» أخرجه البخاريّ في صحيحه: كتاب الجمعة: الباب 29: من قال في الخطبة بعد الثّناء: أمّا بعد، ح923. وكتاب التّوحيد: الباب49: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾﴾ [المعارج: 19] ح7535. وأحمد: المسند: 69/5 (بتحقيق شعيب الأرناؤوط). الحديث: 20691.

(4) هو أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن يسار، مولى زيد بن ثابت الأنصاريّ. عالم البصرة وواعظها. فقيه خطيب بليغ فصيح. توفي سنة: 110 للهجرة. (انظر: ابن سعد: الطّبقات: 156/7، أبو نعيم: حلية الأولياء: 131/2، المزّي: تهذيب الكمال: 95/6، ابن حجر: تهذيب التّهذيب 263/2، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة 267/1، السّيوطي: طبقات الحفّاظ: ص28).

(5) هو أبو عبدالله البجلي الأحمسيّ الكوفيّ واسم أبيه حصين بن عوف. وقيل: عوف بن عبدالحارث بن عوف بن حشيش بن هلال. عالم ثقة حافظ. أسلم وأتى النبي ﷺ ليبايعه، فقبض نبي الله ﷺ وقيس في الطّريق. ولأبيه أبي حازم صحبة. روى عن العشرة المبشّرين ما عدا عبدالرّحمن بن عوف. (انظر: ابن سعد: الطّبقات: 67/6، ابن خيّاط: الطّبقات: التّرجمة: 108، البغدادي: تاريخ بغداد: 452/12، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 445/49، أسد الغابة 211/4، المزّي: تهذيب الكمال: 10/24، ابن حجر: تهذيب التهذيب 386/8).

(6) مرداس بن مالك الأسلميّ: صحابيّ. شهد بيعة الرّضوان تحت الشّجرة. (انظر: عبدالباقي بن قانع: معجم الصّحابة: 118/3، ابن الأثير: أسد الغابة: 1002/1، المزّيّ: تهذيب الكمال: 371/27، ابن حجر: الإصابة: 76/6، وتهذيب التّهذيب: 77/10).

الصّالحون[1]. ولم يَرْوِ عنه غير قيس.

وبإخراج مسلم[2] حديث[3] رافع بن عمرو الغفاريّ[4]. لم يرو عنه غير عبدالله بن الصّامت[5].

وحديث[6] ربيعة بن كعب الأسلميّ[7]. لم يرو عنه غير أبي سلمة

---

(1) هو حديث: «يذهب الصّالحون الأوّل فالأوّل، ويبقى حفالة كحفالة الشّعير أو التّمر، لا يباليهم الله بالة». قال أبو عبدالله: يقال: حفالة وحثالة». أخرجه البخاريّ في الجامع الصّحيح: 84 الرقاق باب 9: ذهاب الصّالحين. ح6070، والدّارمي: السّنن: كتاب الرقاق: 390/2، ح2719، والحاكم في مستدركه: كتاب الإيمان: 74/1، وكتاب الطّبّ: 444/4.

(2) مسلم: الجامع الصّحيح: باب: الخوارج شرّ الخليقة: 116/3. الحديث 2518.

(3) هو حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِى ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - قَوْمٌ يَقْرَؤونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَلَاقِيمَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ**». فَقَالَ ابْنُ الصَّامِتِ فَلَقِيتُ رَافِعَ بْنَ عَمْرٍو الْغِفَارِيَّ أَخَا الْحَكَمِ الْغِفَارِيِّ قُلْتُ: مَا حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِى ذَرٍّ كَذَا وَكَذَا فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(4) رافع بن عمرو بن مخدج. وقيل: مجدع الكناني الضّمريّ. وهو أخو الحكم بن عمرو الغفاريّ. سكن البصرة. روى عنه ابنه عمران، وعبدالله بن الصّامت، وأبو جبير مولى أخيه الحكم بن عمرو. له حديثان. روى له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه. (ابن سعد: الطّبقات: 29/7، ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 487/1، ابن الأثير: أسد الغابة: 350/1، ابن حجر: الإصابة: 441/2.

(5) عبدالله بن الصّامت. هو ابن أخي أبي ذرّ. سمع أبا ذرّ ورافع بن عمرو. قال ابن أبي حاتم عن أبيه: هو بصري يُكتب حديثة. (البخاريّ: التّاريخ الكبير: 118/5، ابن سعد: الطّبقات: 212/7، ابن حبّان: الثّقات: 30/5، العجلي: الثّقات: 37/2، المزّيّ: تهذيب الكمال: 120/15).

(6) هو قَوْلُهُ: كُنْتُ أَبِيتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَتِهِ. فَقَالَ لِي «**سَلْ**». فَقُلْتُ: «أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ». قَالَ «**أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ**». قُلْتُ: «هُوَ ذَاكَ». قَالَ «**فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ**» مسلم: الجامع الصّحيح (طبعة عبدالباقي): كتاب الصّلاة: باب (43) فضل السّجود والحثّ عليه: الحديث 226/489، ج353/1. وهو من أفراد مسلم.

(7) هو أبو فراس، ربيعة بن كعب بن مالك بن يعمر الأسلمي، معدود في أهل المدينة، =

[][1]. فهذا في الصّحيحين كثير. والله تعالى أعلم. انتهى[2].

تنبيه: قال العراقيّ[3] رحمه الله: اعلم أنّ درجات الصّحيح تتفاوت بحسب تمكّن الحديث من شروط الصّحّة وعدم تمكّنه. وإنّ أصحّ كتب الحديث البخاريّ ومسلم.

وعلى هذا، فالصّحيح ينقسم إلى سبعة أقسام:

أحدها وهو أصحّها: ما أخرجه البخاريّ ومسلم، وهو الّذي يعبّر عنه أهل الحديث بقولهم: متّفق عليه.

والثّاني: ما انفرد به البخاريّ.

والثّالث: ما انفرد به مسلم.

والرّابع: ما هو على شرطهما ولم يخرجه واحد منهما.

= كان من أهل الصّفّة. وكان يلزم رسول الله ﷺ في السّفر والحضر. (ت63هـ). وما أصاب من ذكر لربيعة رَاوِياً واحداً. فقد روى عنه أبو سلمة بن عبدالرّحمن ومحمّد بن عمرو بن عطاء وحنظلة بن علي الأسلميّ ونعيم المجمر، ويقال: إنّه أبو فراس الذي روى عنه أبو عمران الجوني. (ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 494/1، ابن الأثير: أسد الغابة: 361/1، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 318/4، المزّي: تهذيب الكمال: 139/9، ابن حجر: الإصابة: 474/2).

(1) في المخطوطة زيادة كلمة «الطّائيّ». والصّواب أنّه أبو سلمة بن عبدالرّحمن بن عوف القرشيّ الزهريّ (ت94هـ). أحد الأعلام بالمدينة المنوّرة. قيل: اسمه عبدالله، وقيل: إسماعيل. ثقة فقيه. (ابن سعد: الطّبقات: 155/5، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 292/29، المزّيّ: تهذيب الكمال: 370/33، الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء: 287/4، وتاريخ الاسلام 76/4، وتذكرة الحفاظ: 59/1، والعبر: 112/1، ابن كثير: البداية والنهاية: 116/9، ابن حجر: تهذيب التهذيب 115/12، السّيوطي: طبقات الحفاظ: ص23، الخزرجيّ: خلاصة تذهيب التّهذيب: 145).

(2) يعني انتهى كلام النّووي في شرح صحيح مسلم: (28/1). بتصرّف من المصنّف.

(3) زين الدين أبو الفضل: تقدّمت الإشارة إلى ترجمته: ص62.

والخامس: ما هو على شرط البخاريّ وحده.

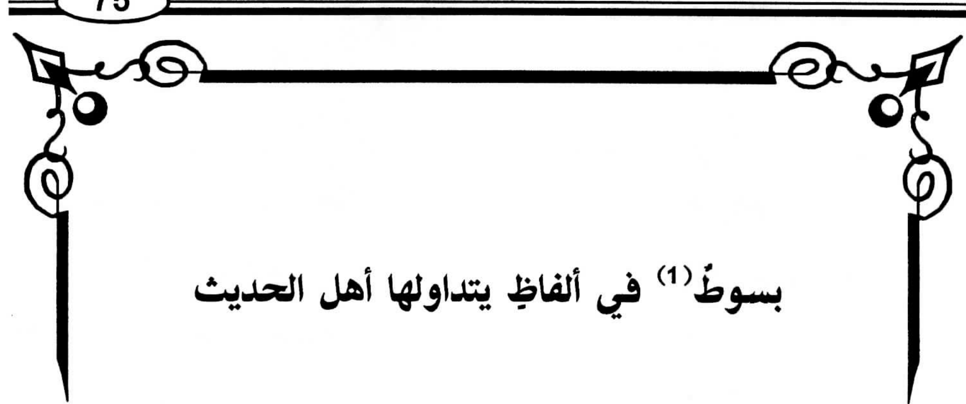
والسّادس: ما هو على شرط مسلم وحده.

والسّابع: ما هو صحيح عند غيرهما من الأئمّة المعتمدين وليس على شرط واحد منهما.

ثمّ ذكر شرط البخاريّ ومسلم لإخراج الحديث. فانظره فيه[1].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(1) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 125/1.



بسوطٌ[1] في ألفاظٍ يتداولها أهل الحديث

المسند: عند أهل الحديث ـ كما قال الخطيب[2] ـ [هو] ما اتّصل إسناده من راويه إلى منتهاه[3].

المرفوع: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصّة. لا يقع مطلقاً على غيره، سواء كان متّصلاً أو منقطعاً.

وقال العراقيّ[4]: اختُلف في حدّ الحديث المرفوع، فالمشهور أنّه ما أضيف إلى النّبيّ ﷺ قولاً له أو فعلاً، سواء أضافه إليه صحابيّ أو تابعيّ أو من بعدهما، سواء اتّصل إسناده أم لا. فعلى هذا يدخل فيه المتّصل

---

(1) أصل كلمة بسوط: النّاقة التي تركت وولدها لا يُمْنَعُ منها ولا تعطف على غيره. (ابن منظور: لسان العرب: مادة: بسط).

(2) هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت463هـ/1071م) جَمع وصنّف وصحّح وعلّل وجرح وعدّل وأرّخ وأوضح وصار أحفظ أهل عصره. (السّمعاني: الأنساب: 151/5، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 31/5، ابن خير: فهرست ابن خير: 181، ابن الأثير: الكامل في التاريخ 68/10، ابن خلّكان: وفيات الأعيان: 92/1، الذّهبيّ: ذكرة الحفاظ: 1135/3، والعبر: 253/3، وسير أعلام النّبلاء: 270/18، اليافعي: مرآة الجنان 87/3، السّبكي: طبقات الشّافعيّة: 29/4، ابن كثير: البداية والنهاية 101/12، ابن العماد: شذرات الذّهب: 311/3، الخوانساري: روضات الجنّات: 78، البغدادي: هديّة العارفين: 79/1، الكتّانيّ: الرّسالة المستطرفة: 52).

(3) الخطيب البغداديّ: الكفاية في علم الرّواية: ص21.

(4) العراقي (الحسين): شرح التّبصرة والتّذكرة: 181/1.

والمرسل والمنقطع والمعضل.

وقال [الخطيب](1): هو ما أخبر فيه الصّحابيّ عن قول رسول الله ﷺ أو فعله. فعلى هذا لا تدخل فيه مراسيل التّابعين ومن بعدهم.

قال ابن الصّلاح(2): ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عنى بالمرفوع المتّصل. انتهى(3).

وأمّا **الموقوف**، فما أُضيف إلى الصّحابيّ قولاً أو فعلاً أو نحوه، متّصلاً كان أو منقطعاً. ويستعمل في غيره مقيّداً. فيقال: حديث كذا وقفه فلان عن عطاء مثلاً.

وإلى ذلك يشير العراقيّ بقوله:

[الرّجز]

وَسَمِّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرْتَهُ   بِصَاحِبٍ وَصَلْتَ أَوْ قَطَعْتَهُ
وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الأَثَرْ   وَإِنْ تَقِفْ بِتَابِعٍ قَيِّدْ تَبَرْ(4)

قال [أبو القاسم الفورانيّ](5) من الخراسانيين(6): القُدماء يقولون:

---

(1) في المخطوطة: «الخطّابيّ». والصّواب ما أثبتّه. وانظر كلام الخطيب في الكفاية: 21.

(2) ابن الصّلاح: أبو عمرو عثمان بن عبدالرّحمن الكردي الشّهرزوري الموصلي الشّرخاني الشّافعي. (ت643هـ/1245م) محدّث مفسّر فقيه أصوليّ نحويّ... من تصانيفه: معرفة علوم الحديث، صيانة صحيح مسلم، شرح مشكل الوسيط للغزالي، الفتاوى. (الذهبي: سير النبلاء: 140/23، وتذكرة الحفاظ: 1141/4، ابن خلكان: وفيات الأعيان: 253/1، السّبكي: طبقات الشّافعيّة الكبرى: 326/8، ابن كثير: البداية والنهاية 168/13، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة: 354/6، السّيوطيّ: طبقات الحفّاظ: 499، ابن العماد: شذرات الذّهب: 221/5، البغدادي: هدية العارفين 654/1).

(3) ابن الصّلاح: علوم الحديث: 66.

(4) العراقي (الحسين): ألفيّة العراقيّ: البيتان: 101 و102.

(5) في المخطوطة: «ابن القاسم الكورانيّ». والصّواب ما أثبتّه.

(6) هو أبو القاسم عبدالرّحمن بن محمد بن فوران المروزي الشّافعيّ (ت461هـ/1069م) محدّث فقيه أصوليّ. من تصانيفه: الإبانة، العمدة، أسرار الفقه، كتاب العمل.. =

الأثر ما يروى عن الصّحابة[1].

وأمّا **المقطوع**، فهو الموقوف على التّابعيّ قولاً له أو فعلاً، متّصلاً كان أو منقطعاً.

قال الخطيب في كتاب «الجامع بين آداب الرّاوي والسّامع»[2]: من الحديث المقطوع. وقال أيضاً: [المقاطيع][3] هي الموقوفات على التّابعين[4].

قال [ابن الصّلاح][5]: ويقال في جمعه: المقاطع والمقاطيع[6].

وأمّا **المنقطع**، فهو ما لم يتّصل إسناده على أيّ وجه كان انقطاعه.

فإن كان رجلين فأكثر سمّي أيضاً **معضلاً** بفتح الضّاد المعجمة. قال ابن الصّلاح: أهل الحديث يقولون: أعضله فهو معضل بفتح الضّاد. وهو اصطلاح مشكلُ المأخَذ من حيث اللّغة. وبحثت فوجدت له قولهم: أمر عضيل، أي: مستغلق شديد. ولا التفات في ذلك إلى معضِل بكسر الضّاد، وإن كان مثل عضيل في المعنى. انتهى[7].

= (السّمعاني: الأنساب: 341/9، الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 264/18، ابن خلكان: وفيات الأعيان 347/1، النّووي: تهذيب الأسماء واللغات: 280/2، ابن الأثير: الكامل في التاريخ: 23/10، السّبكي: طبقات الشافعية 223/3، أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر: 196/2، ابن الاثير: اللباب 225/2، ابن العماد: شذرات الذهب 309/3، اليافعي: مرآة الجنان 3، 84، 85، ابن كثير: البداية 98/12، ابن حجر: لسان الميزان 433/3، البغدادي: هدية العارفين 517/1).

(1) كلام الفوراني نقله ابن الصّلاح في علوم الحديث: 66.

(2) هكذا سمّاه المصنّف. وهو المطبوع باسم: الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع.

(3) في المخطوطة: «المقاطع». وهي صحيحة كما أثبتها ابن حجر في نكته على ابن الصّلاح، وعبارة الخطيب البغدادي: «وأمّا المقاطيع فهي الموقوفات على التّابعين».

(4) الخطيب البغداديّ: الجامع: 191/2.

(5) في المخطوطة: «ابن الطّلاع». والصّواب ما أثبتّه.

(6) ابن الصّلاح: علوم الحديث: 66.

(7) م.س: 81.

وأمّا **المرسل**، فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغداديّ وجماعة من المحدّثين ما انقطع إسناده على أيّ وجه كان انقطاعه. فهو عندهم بمعنى المنقطع[1].

وقال جماعة من المحدّثين أو أكثرهم: لا يسمّى مرسلا إلاّ ما أخبر به التّابعيّ عن رسول الله ﷺ[2].

ثمّ مذهب الشّافعيّ والمحدّثين أو جمهورهم وجماعة الفقهاء أنّه يُحتجّ به. ومذهب الشّافعيّ أنّه إذا انضمّ إلى المرسل ما يعضّده. واحتجّ بأن يُروى أيضاً مسنداً أو مرسلاً من جهة أخرى، أو يعمل به بعض الصّحابة أو أكثر الفقهاء العلماء[3].

وأمّا **مرسل الصّحابيّ**، وهو في روايته لم يدركه أو [لم يحضره][4]، كقول عائشة رضي الله عنها[5]: «أَوَّلُ مَا بُدِىءَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ

(1) انظر مثلاً: «أبو الحسين البصريّ»: المعتمد في أصول الفقه: 143/2. وفيه: الخبر المرسل هو أن يسمع الرجل الحديث من زيد عن عمرو، فإذا رواه قال: قال عمرو وأضرب عن ذكر زيد».

(2) قال البدر بن جماعة في المنهل الرّويّ في تعريف «المرسل» (ص42): «هو قول التّابعيّ الكبير: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا، فهذا مرسل باتّفاق. وأمّا قول من دون التّابعيّ: قال رسول الله ﷺ فقد قال أهل الفقه والأصول يسمّى مرسلاً سواء أكان منقطعاً أم معضلاً وبهذا قطع الخطيب». قال ابن الصّلاح في علوم الحديث (ص73): «إذا قيل في الإسناد: فلان عن رجل، أو عن شيخ عن فلان، أو نحو ذلك، فالذي ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث: أنّه لا يسمّى مرسلاً بل منقطعاً. وهو في بعض المصنّفات المعتبرة في أصول الفقه معدودٌ من أنواع المرسل».

(3) انظر في الاحتجاج بالمرسل: العلائي: جامع التّحصيل لأحكام المراسيل: 33، الأبناسي: الشّذا الفيّاح من علوم ابن الصّلاح: 147/1، السّخاوي: الغاية في شرح الهداية في علم الرّواية (لابن الجزري): 166/1. والجصّاص: الفصول في الأصول: 145/3، وابن حزم: الإحكام: 143/2، والزركشي: البحر المحيط: 458/3، والشوكاني: إرشاد الفحول: 173/1).

(4) في المخطوطة: «بحضرته». والصّواب ما أثبتناه.

(5) عائشة بنت أبي بكر عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشية التّيميّة المكّيّة (ت57هـ)، زوجة النبيّ الفقيهة الفصيحة المحدّثة. روت علماً كثيراً عن زوجها=

الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ. . .»[1]. فمذهبُ الشّافعيّ والجماهير أنّه يُحتجّ به.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني الشّافعيّ[2]: لا يحتجّ به، إلاّ أن تقول: إنّه لا يروي إلاّ عن الصّحابيّ. والصّواب: الأوّل[3].

أقول: ما أرسله الصّحابيّ حُكمه حكم الموصول. وقد صوّب ذلك العراقيّ رحمه الله. قال: «ولم يذكر ابن الصّلاح خلافاً في مرسل الصّحابيّ، وفي بعض كتب الأصول للحنفيّة أنّه لا خلاف في الاحتجاج به. والصّواب ما تقدّم». انتهى[4].

تنبيه: قول الصّحابيّ: «كنّا نقول»، و«كنّا نفعل»، أو «يقولون» أو «يفعلون كذا وكذا»، و«كنّا لا نرى» أو «لا يرون بأساً بكذا»، اختلف فيه، فقال الإمام أبو بكر الإسماعيليّ[5]: لا يكون مرفوعاً، بل هو

= وعن أبيها وعن عمر وفاطمة. (ابن سعد: الطّبقات: 58/8، أبو نعيم: حلية الأولياء: 43/2، ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 345/4، ابن الأثير: أسد الغابة: 188/7، المزّيّ: تهذيب الكمال: 227/35، الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 135/2، ابن حجر: الإصابة: 16/8).

(1) البخاري: الجامع الصّحيح: 1 كتاب بدء الوحي: 1 باب كيف كان بدء الوحي: الحديث 3. ومسلم: الجامع الصّحيح: 2 كتاب الإيمان: 74 باب بدء الوحي: ح422. وفيه: «الرّؤيا الصّادقة».

(2) أبو إسحاق ركن الدّين إبراهيم بن محمّد الإسفراييني (ت418هـ/1027م) أصوليّ شافعيّ، أحد المجتهدين في عصره. من مصنّفاته: تعليقة في أصول الفقه، وأدب الجدل، ومسائل الدرر. (السّمعاني: الأنساب: 237/1، ابن الأثير: اللّباب: 55/1، النووي: تهذيب الأسماء واللغات 169/2، وفيات الأعيان 28/1، السّبكي: الطّبقات: 256/4، البغدادي: هديّة العارفين 8/1).

(3) انظر: ابن جماعة: المنهل الرّويّ: 45. وابن كثير: اختصار علوم الحديث: والعراقي: التّقييد والإيضاح: 80، وابن حجر: النكت: 571/2. والجزائري: توجيه النّظر: 561/2).

(4) العراقي (الحسين): شرح التّبصرة والتّذكرة بتصرّف من المؤلّف 214/1.

(5) أبو بكر الإسماعيلي: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجانيّ (ت371هـ/981م). محدّث فقيه. من تصانيفه: الصّحيح على شرط البخاري، الفرائد، العوالي.. (البغدادي: تاريخ بغداد: 17/6، ابن الجوزي: المنتظم 108/7، الذّهبي: =

موقوف[1].

وقال الجمهور من المحدّثين وأصحاب الفقه والأصول: إن لم يُضفه إلى زمن رسول الله ﷺ فليس بمرفوع، بل هو موقوف. وإن أضافه فقال: كنّا نفعل في حياة رسول الله ﷺ، أو في زمانه، أو وهو فينا، وبين أظهرنا، أو نحو ذلك فهو مرفوع. وهذا هو المذهب الصّحيح الظّاهر. فإنّه إذا فعله في زمنه ﷺ فالظّاهر اطّلاعه عليه وتقريره إيّاه ﷺ، وذلك مرفوع. وقال آخرون: إذا كان ذلك الفعل ممّا لا يخفى غالباً كان مرفوعاً، وإلاّ كان موقوفاً. وبهذا قطع الشّيخ أبو إسحاق الشّيرازيّ الشّافعيّ[2].

وأمّا إذا قال الصّحابيّ: «أُمرنا بكذا»، أو «نُهينا عن كذا»، أو «من السّنّة كذا»، فكلّه مرفوع على المذهب الصّحيح الّذي قاله الجماهير من أصحاب الفنون. وقيل: موقوف[3].

وأمّا إذا قال التّابعي: «من السّنّة كذا»، فالصّحيح أنّه موقوف. وقال بعض الشّافعيّة: إنّه مرفوع مرسل[4].

= سير أعلام النبلاء 292/16، طبقات السبكي: 7/3، ابن كثير: البداية والنّهاية: 298/11، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة 140/4، ابن العماد: شذرات الذهب 75/3، البغدادي: هديّة العارفين: 66/1، الكتاني: الرسالة المستطرفة: 26).

(1) كلام الإسماعيليّ نقله ابن الصّلاح في علوم الحديث عن أبي بكر البرقانيّ أنّه سأل أبا بكر الإسماعيليّ عن ذلك، فأنكر أنّه من المرفوع. (ابن الصّلاح: علوم الحديث: 68).

(2) راجع إن شئت: العراقي: التّقييد والإيضاح 66، الأبناسي: الشّذا الفيّاح: 141/1، ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصّلاح: 515/2، الصّنعاني: توضيح الأفكار: 249/1، المناوي: اليواقيت والدّرر: 185/1.

(3) انظر في ذلك: الخطيب البغدادي: الكفاية: 420، ابن الملقّن: المقنع في علوم الحديث: 125، ابن جماعة: المنهل الرّويّ: 41، ابن حجر: النّكت: 85/1، السّيوطيّ: تدريب الرّاوي: 188/1.

(4) انظر: العراقي: التقييد والإيضاح: 68، الأبناسي: الشّذا الفيّاح: 145/1، السّخاوي: فتح المغيث: 126/1، القاري: شرح النّخبة: 562، الصّنعانيّ: توضيح الأفكار: 245/1.

وأمّا إذا قال عند ذكر صحابيّ: «يرفعه» أو «يبلغ به» أو «يرويه» فكلّه مرفوع متّصل بلا خلاف[1].

وأمّا إذا قال التّابعيّ: «كانوا يفعلون» فلا يدلّ على فعل جميع الأمّة بل عن البعض، فلا حجّة فيه، إلاّ أن يصرّح بنقله عن أهل الإجماع. فيكون نقلاً للإجماع، وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف[2].

وأمّا **الإسناد المعنعن**: وهو ما يرويه فلان عن فلان، قال بعض العلماء: هو مرسل.

والصّحيح الّذي عليه العمل. وقال الجماهير من أهل الحديث والفقه والأصول: إنّه متّصل، بشرط أن يكون المعنعن من غير تدليس، وبشرط إمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم بعضهم بعضاً[3].

وفي اشتراط **ثبوت اللّقاء** وطول الصّحبة ومعرفته بالرّواية عنه خلاف.

منهم: من لم يشترط شيئاً من ذلك، وهو مذهب مسلم، ادّعى الإجماع عليه[4].

ومنهم: من شرط ثبوت اللّقاء وحده، وهو مذهب عليّ بن المدينيّ[5]

---

(1) انظر العراقي: التّقييد والإيضاح: 67، وشرح التّبصرة والتّذكرة: 195/1، ابن حجر: النّكت: 535/1، السّخاوي: الغاية في شرح الهداية: 160، وفتح المغيث: 125/1، ابن الحنبلي: قفو الأثر: 93/1.

(2) انظر: النّووي: شرح صحيح مسلم: 31/1، ابن الملقّن: المقنع: 124، العراقي: التّقييد والإيضاح: 67، الأبناسيّ: الشّذا الفيّاح: 145/1، السّيوطي: تدريب الرّاوي: 187/1.

(3) انظر: ابن رشيد: السَّنَن الأبين: 43، والعلائي: جامع التّحصيل: 116/1، والعراقي: التّقييد والإيضاح: 83، وشرح التّبصرة: 219/1، وابن حجر: النّكت: 583/1، والسّخاوي: فتح المغيث: 16/1، والصّنعاني: توضيح الأفكار: 299/1، والجديع: تحرير علوم الحديث: 108/1.

(4) مسلم: مقدّمة الجامع الصحيح (طبعة دار الجيل ودار الآفاق): 23/1.

(5) أبو الحسن عليّ بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السّعديّ، ابن المديني البصري (ت234هـ/848م) محدّث أصوليّ مؤرّخ نسّابة لغويّ. له حوالي مائتا مصنّفاً. منها: =

[وَ]البخاريّ، وأبي بكر الصّيرفيّ الشّافعيّ[1]، والمحقّقين. وهو الصّحيح.

ومنهم: من شَرَط طول الصّحبة. وهو قول [أبي][2] المظفّر السّمعانيّ، الفقيه الشّافعيّ[3]. ومنهم من شرط أن يكون معروفاً بالرّواية عنه، وبه قال أبو عمرو المقري[4].

= الأسامي والكنى، قبائل العرب، تفسير غريب الحديث، المسند، العلل. (البخاري: التّاريخ الكبير: 284/6، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 193/6، البغدادي: تاريخ بغداد: 458/11، المزّيّ: تهذيب الكمال: ، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 41/11، السّبكي: طبقات الشافعية: 145/2، ابن كثير: البداية والنّهاية 312/10).

(1) أبو بكر محمّد بن عبدالله الصّيرفيّ الشّافعيّ البغداديّ (ت330هـ/941م) محدّث فقيه أصوليّ متكلّم. من تصانيفه: شرح رسالة الشّافعي، دلائل الأعلام على أصول الأحكام، كتاب في الإجماع، كتاب في الشّروط. (الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد 449/5، السّبكي: طبقات الشافعية 169/2، ابن الأثير: اللّباب 66/2، الكامل في التاريخ 127/8 النّووي: تهذيب الأسماء واللّغات 193/2، ابن العماد: شذرات الذهب 325/2، طاش كبري زادة: مفتاح السعادة 178/2، حاجي خليفة: كشف الظنون: 695، 821، 873، 1046).

(2) في المخطوطة «ابن» والصّواب ما أثبتناه.

(3) أبو المظفّر منصور بن محمّد بن عبدالجبار التميمي السّمعاني المروزيّ الحنفيّ ثمّ الشافعيّ (ت489هـ/1096م) محدّث مفسّر متكلّم فقيه أصوليّ. من تصانيفه: منهاج أهل السّنة، القواطع في أصول الفقه، تفسير القرآن، الانتصار في الحديث.. (السّبكي: طبقات الشافعية 335/5، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة 160/5، ابن الجوزي: المنتظم 21/9، ابن الاثير: اللباب 563/1، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 114/19، ابن كثير: البداية 153/12، اليافعي: مرآة الجنان 151/3، ابن العماد: شذرات الذهب 393/3، طاش كبري: مفتاح السعادة 2: 191، حاجي خليفة: كشف الظنون 107، 151، 173، 202، 449، 1357، 1870، البغدادي هديّة العارفين 473/2 كحالة: 20/13).

(4) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسيّ القيروانيّ القرطبيّ ثمّ الدّاني، يُعرف قديماً بابن الصّيرفيّ (444هـ/1052م) إمام حافظ مجوّد مقرئ.. له نحو 120 مصنّفاً، منها: التيسير في القراءات السّبع، وجزء في علوم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع، والمقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار، والموضّح في الفتح والإمالة، وطبقات القراء. (الحميدي: جذوة المقتبس: 305، ابن بشكوال: الصّلة: 405/2، الضّبّي: بغية الملتمس: 411، ياقوت: معجم الأدباء: 124/12، ابن فرحون: =

وأمّا إذا قال: حدّثني الزّهريّ أنّ ابن المسيّب قال كذا، أو [حدّث][1] بكذا، أو فعل كذا، أو ذكر، أو روى، أو نحو [ذلك][2] فقال الإمام أحمد بن حنبل وجماعة: لا يلحق ذلك بعَنْ، بل يكون منقطعاً حتّى يبيّن السّماع.

وقال الجماهير: هو كعَنْ، محمول على السّماع بالشّرط المتقدّم. وهذا هو الصّحيح.

وممّا يتأكّد الاعتناء به هاهنا معرفة **الصّحابيّ** من **التّابعيّ**. إذ به يُعرف المتّصل من المرسل.

وأحسن ما قيل في معرفة الصّحابيّ: من اجتمع بالنّبيّ ﷺ مؤمناً ومات على ذلك.

وقيل: كلّ مسلم رأى رسول الله ﷺ ولو للحظة. هذا هو الصّحيح في حدّه. وهو مذهب أحمد بن حنبل، وأبي عبدالله البخاريّ في صحيحه، والمحدّثين كافّة[3].

وذهب أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى أنّه إن طالت صحبته له ﷺ.

= الدّيباج المذهب: 84/2، ابن الجزري: غاية النّهاية: 503/1، المقري: نفح الطيب: 135/2، مخلوف: شجرة النّور الزّكية: 115/1).

(1) في المخطوطة «حدّك». والصّواب ما أثبته.

(2) سقطت من المخطوطة.

(3) انظر في حدّ الصّحابيّ: ابن الصّلاح: علوم الحديث: 291، ومعه: العراقي: التّقييد والإيضاح: 291 ـ 300، وشرح التّبصرة: 120/2، ابن الوزير: الرّوض الباسم: 132/2، الأبناسي: الشّذا الفيّاح: 483/2، السّخاوي: الغاية في شرح الهداية: 232، وفتح المغيث: 93/3، ابن جماعة: المنهل الرّويّ: 111، المناوي: اليواقيت والدّرر: 204/1، و200/2، الجديع: تحرير علوم الحديث: 74/1، الخضير: تحقيق: الرّغبة في توضيح النّخبة: 133، السّيوطي: تدريب الرّاوي: 208/2، القاري: شرح نخبة الفكر: 575. وانظر أيضاً: الآمدي: الإحكام: 103/2، والزّركشي: البحر المحيط في أصول الفقه: 359/3).

قال القاضي الإمام أبو بكر الطّيّب الباقلّانيّ[1]: لا خلاف بين أهل اللّغة أنّ الصّحابيّ مشتقّ من الصّحبة، جارٍ على كلّ مسلم: من صحب غيره، قليلاً أو كثيراً. يقال: صحبته شهراً ويوماً وساعة. قال: وهذا يوجب في حكم اللّغة إجراء هذا على من صحب النّبيّ ﷺ ولو ساعة. هذا هو الأصل. قال: ومع هذا، فقد تقرّر للأمّة عُرْف في أنّهم لا يستعملونه إلاّ فيمن كثرت صحبته، واتّصل لقاؤه. ولا يجري ذلك على من لقي المرء ساعة، ومشى معه خطوات، وسمع منه حديثاً. ووجب أن لا يجري الاستعمال إلاّ على من هذه حاله[2].

قال محيي السّنّة[3]: هذا كلام القاضي المجمع على إمامته وجلالته. وفيه تقرير للمذهبين. ويستدلّ به على ترجيح مذهب المحدّثين. وأكثر أهل الحديث قد تعلّق بالاستعمال في الشّرع والعُرف على وفق اللّغة. فوجب المصير إليه. انتهى[4].

أقول: وقد حكى العراقيّ في تعريف الصّحابيّ ستّة أقوال. ذكر ذلك في شرح ألفيّته الصّغير[5]، وكلّها تؤخذ من قوله:

---

(1) أبو بكر محمّد بن الطيّب البصري ثمّ البغداديّ المعروف بالباقلانيّ (ت403هـ/1013م) متكلّم أشعريّ ردّ على المعتزلة والشّيعة والخوارج والجهميّة وغيرهم. من تصانيفه: تمهيد الأوائل وتلخيص الدّلائل، مناقب الأئمّة ونقض المطاعن على سلف الأمّة، إعجاز القرآن. (الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد 379/5، عياض: ترتيب المدارك: 585/4، ابن خلكان: وفيات الأعيان: 609/1، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة 234/4، الذّهبي: تذكرة الحفاظ 263/3، وسير أعلام النّبلاء: 190/17، ابن كثير: البداية والنّهاية: 350/11، اليافعي: مرآة الجنان 6/3، البغدادي: هدية العارفين 59/2، مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: 92/1).

(2) نقل الخطيبُ البغدادي (ت463هـ) كلامَ الباقلاني في الكفاية: 51، ونقله في كتب الأصول: أبو المظفّر منصور بن محمّد السّمعانيّ المتوفى سنة 489هـ في «قواطع الأدلّة في الأصول»: 392/1.

(3) يعني: الإمام محيي الدّين النّووي.

(4) النّوويّ: شرح صحيح مسلم: 36/1.

(5) العراقيّ: شرح التّبصرة والتّذكرة: 120/2.

[الرّجز]

رَائِي النَّبِيِّ مُسْلِماً ذُو صُحْبَةِ　　　وَقِيلَ إِنْ طَالَتْ وَلَمْ يُثَبَّتِ
وَقِيلَ مَنْ أَقَامَ حَوْلاً وَغَزَا　　　مَعْهُ وَذَا لابْنِ الْمُسَيَّبِ انْعَزَا[1]

وتبع في قوله: «رَائِي» أبَا عمرو عثمان بن الصّلاح. ولو قال: «لاَقِي» كما ذكره في الشّرح لكان أشمل.

قال[2]: والعبارة السّالمة من الاعتراض أن يقال: الصّحابيّ من لقي النّبي ﷺ مسلماً ثمّ مات على الإسلام. ليخرج من ارتدّ ومات كافراً كابن خطل[3] وربيعة بن أميّة[4] ومقيس بن صبابة[5] ونحوهم.

---

(1) العراقيّ: ألفيّة العراقيّ: البيتان: 786 و787.

(2) يعني: الحسين العراقي في شرحه.

(3) المشهور في اسمه «عبد العزّى» وقيل: عبدالله بن هلال بن خطل. كان مسلماً فبعثه رسول الله ﷺ مصدقاً وبعث معه مسلماً من الأنصار فعدا عليه فقتله ثم ارتدّ مشركاً، واتّخذ قينتين تغنيان بهجاء النّبيّ. فأمر فقُتِلَ بين الرّكن والمقام يوم الفتح. (البخاري: الصّحيح: الأحاديث: 1846، و3044، و4286، و5808، ومسلم: الصّحيح: الحج: الحديث 450، والواقدي: المغازي: 859/1، وابن عبدالبرّ: التمهيد 157/6).

(4) ذكر ربيعة بن أميّة بن خلف الجمحي هنا قد يكون مسايرة لما رواه النسائي في الصّغرى 319/8 وفي الكبرى: 231/3 أنّ عمر غرّبَ ربيعة في الخمر إلى خيبر، فلحق بهرقل، فتنصّر. فقال عمر: لا أغرّب بعده مسلماً. لكنّ إسناده ضعيف. وربيعة صحابيّ، وهو الّذي كان يسمّع النّاس خطبة عرفة عن النّبيّ ﷺ. أخرج له أحمد في مسنده. وتردّد فيه ابن حجر العسقلانيّ في فتح الباري: 4/7، لكنّه مال إلى رأي النّسائي في الإصابة: 520/2. ولعلّ الصّواب مع الإمام أحمد في اعتباره صحابيًا ولا التفات لما روي من خبر ارتداده.

(5) مقيس بن صبابة بن حزن الكناني القرشي. أرسل معه النّبيّ ﷺ زهير بن عياض الفهري من المهاجرين إلى بني النجار فجمعوا لمقيس دية أخيه الّذي قتله أحد الأنصار خطأ. فلمّا صارت الدّية إليه وثب على زهير فقتله وارتدّ إلى الشّرك، فأهدر النبيّ دمه. (النّسائي: السنن الصّغرى: 105/7، ابن هشام: السّيرة النّبويّة: 293/2، ابن الأثير: أسد الغابة: 386/1، ابن كثير: السّيرة النّبويّة: 298/3، ابن حجر: الإصابة: 578/2).

وفي دخول من لقيه مسلماً ثمّ ارتدّ ثمّ أسلم بعد وفاة النّبيّ ﷺ في الصّحابة نظر كبير.

فإنّ الرّدّة محبطة للعمل عند أبي حنيفة[1]، ونصّ عليه الشّافعيّ في الأمّ[2] . . .

وإن كان الرّافعيّ[3] قد حُكي عنه أنّها إنّما تُحبط بشرط اتّصالها بالموت[4].

وحينئذ فالظّاهر أنّها محبطة للصّحبة المتقدّمة كقرّة[5] بن [هبيرة][6]،

---

(1) انظر مثلاً: الكاساني: بدائع الصّنائع: 149/1، والسّيواسي: شرح فتح القدير: 98/6. وأبو حنيفة هو الإمام صاحب المذهب (ت150هـ/767م).

(2) الشّافعي (محمّد بن إدريس): كتاب الأمّ: 71/1. والشّافعي هو صاحب المذهب (ت204هـ/819م).

(3) أبو القاسم عبدالكريم بن محمّد الرّافعيّ القزويني (ت623هـ/1226م) فقيه أصوليّ محدّث مفسّر مؤرّخ. من تصانيفه: فتح العزيز على كتاب الوجيز للغزالي (عرف بالشّرح الكبير الّذي خرّج ابن حجر أحاديثه في تلخيص الحبير)، وله شرح صغير، وأربعون حديثاً مرويّة، وشرح المحرّر، وشرح مسند الشّافعيّ. (النّووي: تهذيب الأسماء واللغات 264/2، الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء: 252/22، السّبكيّ: طبقات الشّافعية: 119/5، اليافعيّ: مرآة الجنان: 56/4، السّيوطيّ: طبقات المفسّرين: 21، ابن العماد: شذرات الذّهب: 108/5، طاش كبري زادة: مفتاح السّعادة: 443/1، وَ213/2، البغدادي: هديّة العارفين: 609/1).

(4) الرّافعي: الشرح الكبير: ج7/ص5. واحتجّ بقول الله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾ الآية 54 من سورة المائدة. (وهي الآية 56 برواية قالون عن نافع: ويقرؤها: ﴿يَرْتَدِدْ﴾).

(5) في المخطوطة: «قرّة بن هجرة». والصّواب ما أثبتّه.

(6) قرّة بن هبيرة بن عامر العامري ثم القشيريّ. قال البخاريّ وابن أبي حاتم وابن حبّان وابن السّكن وابن منده: له صحبة. ارتدّ مع من ارتدّ من بني قشير ثم أسره خالد بن الوليد وبعث به موثقاً إلى أبي بكر فاعتذر عن ارتداده بأنّه كان له مال وولد فخاف عليهم من مسيلمة وأتباعه، ولم يرتدّ في الباطن. فأطلقه. (البخاري: التاريخ الكبير: 181/7، ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 129/7، الكلاعي الأندلسي: سُليمان (634هـ/1237م): الاكتفاء بما تضمّنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء: 28/3 ـ 29، ابن حجر: الإصابة: 437/5).

وكالأشعث بن قيس[1].

أمّا من رجع إلى الإسلام في حياته[2] كعبدالله بن أبي سرح[3]، فلا مانع من دخوله في الصّحبة بدخوله الثّاني في الإسلام. والله أعلم. انتهى كلامه[4].

وما انفصل عليه[5] العراقيّ في قوله: «العبارة السّالمة من الاعتراض. . .إلخ» هي الّتي صدّرنا بها، وهي الّتي تلقّينا من أشياخنا، وعليه درج ابن السّبكيّ[6] في جمع الجوامع[7].

ولو تتبّعنا أقاويل العلماء في ذلك لأفضى إلى مجلّدات. وقد تكفّل

---

(1) الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي. كان من ملوكهم. ارتدّ وأُسِر فأُحضر إلى أبي بكر، فأسلم، فأطلقه، وزوّجه أخته في قصّة طويلة، وحسن إسلامه. (الطّبريّ: تاريخ الأمم والملوك: 301/2، السّهيليّ: الرّوض الأنف: 365/4، ابن عساكر: تاريخ دمسق: 116/9، المزّي: تهذيب الكمال: 286/3، ابن حجر: الإصابة: 87/1).

(2) يعني: في حياة النّبيّ ﷺ.

(3) أبو يحيى عبدالله بن سعد بن أبي السرح القرشي (37هـ) قائد الجيوش فاتح إفريقيّة. كان من كتبة الوحي. أُهدِر دمُه لزلّة. فاستجار له عثمان أخوه من الرّضاعة، فأجاره النّبيّ ﷺ وحسن إسلامه. (ابن سعد: الطّبقات: 496/7، البخاري: التّاريخ الكبير: 29/5، ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 63/5، الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء: 33/3، الاستيعاب: 367/2، ابن الأثير: الكامل في التّاريخ: 88/3، وأسد الغابة: 173/3، ابن حجر: الإصابة: 109/4).

(4) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 120/2.

(5) هكذا في المخطوطة. وأراها خطأ. ولعلّ الصّواب: «وما نصّ عليه».

(6) هو أبو نصر تاج الدّين عبدالوهاب بن عليّ بن عبدالكافي الأنصاريّ، ابن السّبكيّ (ت771هـ/1370م) عني بالحديث، ولازم الذهبي، وولي قضاء دمشق بعد أبيه تقيّ الدّين أبي الحسن عليّ بن السبكيّ الكبير (ت756هـ/1355م). من تصانيفه: الطّبقات الكبرى والوسطى والصّغرى، شرح منتهى السّؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، سمّاه: رفع الحاجب عن شرح مختصر ابن الحاجب، الفتاوى، شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي. (ابن حجر: الدّرر الكامنة: 39/3، السّيوطي: حسن المحاضرة 328/1، الزّركلي: 335/4، كحّالة: معجم المؤلّفين: 225/6).

(7) السّبكي: جمع الجوامع (طبعة تشنيف المسامع): 524/1.

بذلك أئمّة كابن عبدالبرّ[1]، ومن ذيّل عليه [2]، فلينظر في محلّه.

وتُعرف الصّحبة باشتهار أو تواتر، كأبي بكر وعمر وبقيّة العشرة. وإمّا بالاستفاضة والشّهرة القاصرة عن التّواتر، كعكاشة بن محصن وضمام بن ثعلبة وغيرهما. وإمّا بإخبار بعض الصّحابة عنه أنّه صحابيّ. أو بادّعائه لها إذا كان ثقة أميناً.

واشترط الأصوليّون في قبول ذلك منه أن تكون قد عرفت معاصرته للنّبيّ ﷺ. قال سيف الدّين الآمديّ[3]: فلو قال من عاصره: أنا صحابيّ مع إسلامه وعدالته فالظّاهر صدقه. وحكاهما ابن الحاجب[4] احتمالين من غير

---

(1) أبو عمر، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبرّ النّمريّ الأندلسي القرطبيّ (ت463هـ/1071م) محدّث مؤرّخ عارف بالرّجال والأنساب مقرئ فقيه نحويّ. من تصانيفه: التّمهيد، الاستذكار، الاستيعاب، جامع بيان العلم، الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو. (الحميدي: جذوة المقتبس: 367، الضّبّي: بغية الملتمس: 476، عياض: ترتيب المدارك: 808/4، ابن بشكوال: الصّلة: 677/2، ابن خلكان: وفيات الأعيان: 66/7، الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء: 153/18، والعبر: 255/3، ابن فرحون: الدّيباج المذهب: 367/2، السّيوطي: طبقات الحفاظ: 432، البغدادي: هديّة العارفين: 550/2، الكتّاني: الرسالة المستطرفة: 15، مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: 119/1).

(2) كابن حجر في كتابه: الإصابة في تمييز الصّحابة: 10/1.

(3) سيف الدّين أبو الحسن عليّ بن أبي عليّ التغلبيّ الآمديّ الحنبليّ ثمّ الشّافعيّ (ت631هـ/1233م) فقيه أصوليّ متكلم.. من تصانيفه: غاية المرام في علم الكلام، دقائق الحقائق في الحكمة، إحكام الأحكام، أبكار الأفكار، غاية الأمل في علم الجدل. (ابن خلكان: وفيات الأعيان 415/1، الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء: 364/22، السّيوطي: حسن المحاضرة: 312/1، أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر: 163/3، ابن العماد: شذرات الذهب: 323/3، اليافعي: مرآة الجنان: 73/4، البغدادي: هديّة العارفين: 707/1، طاش كبري: مفتاح السعادة 49/2، الزّركلي: الأعلام: 332/4، كحّالة: معجم المؤلّفين: 155/7).

(4) ابن الحاجب: أبو عمرو جمال الدّين عثمان بن عمر الكردي الدّويني الأصل الأسنائيّ المالكيّ المعروف بابن الحاجب (ت646هـ/1249م). فقيه مقرئ أصوليّ نحويّ. من تصانيفه: شرح المفصل للزّمخشري، الكافية في النحو، مختصر منتهى السؤل والأمل=

ترجيح. قال: ويحتمل أن لا يُصدّق لكونه متّهماً بدعوى رتبة يثبتها لنفسه. انتهى[1].

وهُمْ **عُدُولٌ** كلّهم ـ إلاّ من مات في حدٍّ كماعز[2] ـ بالكتاب والسّنّة:

أمّا الكتاب، فلقول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ﴾ الآية [البقرة: 143]. وهذا خطاب مع الموجودين حينئذ. ولقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران 110].

وأمّا السّنّة، فلقوله ﷺ في الحديث المتّفق على صحّته: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»[3].

= في علمي الأصول والجدل، جامع الأمّهات في الفقه المالكي، والمقصد الجليل في علم الخليل. (الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 264/23، ابن خلّكان: وفيات الأعيان 395/1، 396، ابن كثير: البداية والنّهاية: 176/13، ابن الجزري: طبقات القراء 508/1، ابن تغري بردي: النّجوم الزاهرة 360/6، ابن العماد: شذرات الذّهب: 234/5، السّيوطي: بغية الوعاة: 323، أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر 186/3، اليافعي: مرآة الجنان 114/4، البغدادي: هديّة العارفين 654/1، كحالة: 266/6).

(1) ابن الحاجب: مختصر منتهى السّؤل والأمل (طبعة تحفة المسؤول للرّهوني): 390/2.

(2) ماعز بن مالك الأسلميّ. قال ابن حبّان: له صحبة. وهو الذي رجم في عهد النّبيّ ﷺ. ثبت ذكره في الصحيحين وغيرهما. وفي بعض طرقه أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمّتي لأجزأت عنهم**». (البخاري: الصّحيح: الحدود: 13 و21 الحديث 6438 و4969، ومسلم: الصحيح: الحدود: 4528، 4520، وأبو داود: السنن 39 الحدود 24 باب رجم ماعز 251/4، ح4421، والتّرمذي: السنن: كتاب الحدود: باب 5 41/4: ح 1434 وانظر: ابن حجر: الإصابة: 705/5).

(3) البخاري: الصّحيح: كتاب الفضائل: 5 باب: «**لا تسبّوا أصحابي**». الحديث 3470، ومسلم: الصّحيح: فضائل الصّحابة: الحديث 6651. وأبو داود: السنن: كتاب السّنّة 346/4 ح4660، والترمذي: السنن: كتاب المناقب 695/5 ح3861، والنّسائي: السّنن الكبرى: 84/5 ح8308.

وقد حكى الآمدي[1]: وابن الحاجب[2] قولاً أنّهم كغيرهم في لزوم البحث عن عدالتهم مطلَقاً.

وقولاً آخر أنّهم عُدولٌ إلى وقوع الفتن، فأمّا بعد ذلك فلا بدّ من البحث عمّن ليس ظاهر العدالة.

وذهبت المعتزلة إلى فسوق من قاتل عليًّا[3].

والّذي عليه الجمهور ـ كما قال الآمدي وابن الحاجب ـ أنّهم عُدول كلّهم مطلَقاً. وقال الآمديّ: إنّه المختار.

وحكى ابن عبدالبرّ في الاستيعاب إجماع أهل الحقّ من المسلمين ـ وهم أهل السّنّة والجماعة ـ على أنّ الصّحابة كلّهم عُدول. وعليه الأكثر. انتهى[4].

ثمّ **المكثرون منهم** في الرّواية عن النّبيّ ﷺ على ما اقتصر عليه ابن الصّلاح[5] وتبعه عليه العراقيّ[6] ستّة: أنس بن مالك،[7]، وجابر بن عبدالله

---

(1) الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام: 2/102.

(2) ابن الحاجب: مختصر منتهى السّؤل والأمل (طبعة رفع الحاجب للسّبكي): 2/400.

(3) م.ن. وانظر: ابن الأمير حاج: التّقرير والتّحبير: 2/346، والشّوكاني: إرشاد الفحول: 1/187، وانظر أيضاً: الأبناسي: الشّذا الفيّاح: 2/499، والعراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 2/131، والسّيوطي: تدريب الرّاوي: 2/214. فلعلّ بعض المعتزلة يقول بذلك. أمّا الزّمخشريّ مثلاً فتفسيره يبرّئه من هذه اللّوثة. انظر مثلاً: تفسير سورة فاطر، وتفسير سورة الملك.

(4) ابن عبدالبرّ: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: 1/7. قال ما نصّه: «ونحن وإن كان الصّحابة رضي الله عنهم قد كُفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحقّ من المسلمين ـ وهم أهل السّنة والجماعة ـ على أنّهم كلّهم عدول، فواجبٌ الوقوفُ على أسمائهم والبحث عن سيرهم وأحوالهم ليهتدى بهديهم، فهم خير من سلك سبيله واقتدى به».

(5) ابن الصّلاح: علوم الحديث: 302 ـ 303.

(6) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 2/131. وذكر عدد ما رووا من أحاديث.

(7) أنس بن مالك بن النّضر الأنصاري (ت93هـ). روى 2286 حديثاً.

الأنصاريّ[(1)]، وعبدالله بن عمر بن الخطّاب[(2)]، وعائشة الصّدّيقة بنت أبي بكر الصّدّيق، [(3)] وعبدالله بن عبّاس[(4)]، وأبو هريرة عبدالرّحمن بن صخر الدّوسيّ[(5)].

وأكثر السّتّة حديثا أبو هريرة. قال ذلك أحمد بن حنبل[(6)].

ولم يختلف في أحد من الصّحابة كاختلافهم في اسم أبي هريرة وكنيته. قال ابن عبدالبرّ[(7)]: اختلف في اسم أبي هريرة وكنيته على ثلاثين قولاً، أصحّها أنّه عبدالرّحمن بن صخر الدّوسيّ. وكان اسمه في الجاهليّة عبد شمس. ورآه النّبيّ ﷺ يحمل هرّة فكنّاه بأبي هريرة، وكان لا يجيب إلاّ بها. وناهيك بها من تكنية.[كتكنيته][(8)] ﷺ لعليّ بن أبي طالب بأبي تراب. وقيل: رآه [راع][(9)] يحمل هرّة فكنّاه بها. حكى ذلك الكرمانيّ[(10)]. والظّاهر الأوّل. وكان مولى [لبسرة] بنت غـزوان، [المـازني][(11)]، فأنكحه الإسلام

---

(1) جابر بن عبدالله الأنصاريّ مفتي المدينة (ت78هـ). روى 1540 حديثاً.
(2) عبدالله بن عمر بن الخطّاب العدوي المدني (ت74هـ). روى 2630 حديثاً.
(3) عائشة بنت أبي بكر الصّدّيق (ت57هـ). روتْ 2210 حديثاً.
(4) عبدالله بن عبّاس بن عبدالمطّلب (ت68هـ). روى 1660 حديثاً.
(5) أبو هريرة الدّوسيّ (ت58هـ). روى 5374 حديثاً.
(6) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 131/2.
(7) ابن عبدالبرّ النّمري: الاستيعاب: 200/4 ـ 201.
(8) في المخطوطة: «ككنيته». والصّواب ما أثبتّه.
(9) في المخطوطة: «راعي». والصّواب ما أثبتّه.
(10) شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني البغدادي (786هـ/1384م)، محدث مفسر فقيه أصولي متكلم نحوي. من تصانيفه: «الكواكب الدراري، حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، شرح المواقف للإيجي. (ابن حجر: الدرر الكامنة: 310/4، السيوطي: بغية الوعاة 120، الشوكاني: البدر الطالع 292/2).
(11) في المخطوطة: «لبشر» والصّواب ما أثبتّه. وهي بسرة بنت غزوان المازني أخت عتبة بن غزوان صحابيّ مشهور أمير البصرة. والصّواب أيضاً أنّ أبا هريرة كان أجيراً عندها في العهد النّبويّ. ولم يكن مولى لها. ثمّ تزوّجها في عهد مروان، لمّا ولاّه المدينة. (انظر: صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان وتحقيق الأرناؤوط: 100/16 ح7150 ومصنّف عبدالرّزّاق بتحقيق الأعظمي: 215/8 ح14941، ومصنّف ابن أبي=

إيّاها. وكان مزّاحاً. واستعمل على المدينة. وله دار بالعقيق. انظر: الكرمانيّ[1].

أقول: وممّا ينبغي أن يُتنبّه له هاهنا اختلافهم أيضاً في صرفه ومنع صرفه. قال الشّيخ الرّصّاع[2] في حاشيته على الجامع الصّحيح في كتابه بدء الوحي[3]، إثر قوله: لقد أمّر أمر ابن أبي كبشة[4]، هل هو مُنَوَّنٌ أم لا. ويظهر أنّه يجري فيه ما روي في قوله:

«اكتبوا لأبي شاه»[5]. وقد ذكر فيه وجهين. وكان بعض مشايخنا يقول:

= شيبة: 350/7، ح23845، أمّا بسرة فترجمتها في الإصابة لابن حجر: 537/7. وانظر أيضاً: 42/7).

(1) الكرماني: الكواكب الدّراري: 82/1.

(2) أبو عبدالله محمّد بن قاسم الرّصّاع الأنصاري (ت894هـ/1489م). أصله من تلمسان. أخذ العلم على تلاميذ ابن عرفة كالبرزليّ وابن عقاب والقلشانيّ والعبدوسيّ. تولّى القضاء والإفتاء، كما تولّى الإمامة والخطابة بجامع الزّيتونة. من مؤلّفاته: تفسير القرآن الكريم، التّسهيل والتّقريب لرواية الجامع الصّحيح، شرح حدود ابن عرفة سمّاه الهداية، الأجوبة التّونسيّة على الأسئلة الغرناطيّة، الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب، فهرست مرويّاته، تذكرة المحبّين في أسماء سيّد المرسلين، ورسائل أخرى. (انظر: ابن أبي الضّياف: إتحاف أهل الزّمان: 64/7، والزّركلي: الأعلام: 5/7، والبغدادي: إيضاح المكنون: 276/1، ومحفوظ: تراجم المؤلّفين التّونسيّين: 358/2، والسّراج: الحلل السّندسيّة: 673/1، ومخلوف: شجرة النّور: 159/1، والبكّوش: استدراكه على كتاب العمر لحسن حسني عبدالوهّاب: 392/2).

(3) الرّصّاع: التّسهيل والتّقريب النّصيح لرواية الكتاب الجامع الصّحيح (مخطوط): 1/اللّوحة 13.

(4) هذا من كلام أبي سفيان يعني به أنّ النّبيّ ﷺ كثر أتباعه وارتفع شأنه. وقد نسبه إلى جدّه من قبل أمّه، واسمه وجز بن غالب من خزاعة، خالَف قُريشاً في عِبادة الأوثان وعَبد الشِّعْرَى العَبُورَ فلمَّا خالفَهم النّبيّ ﷺ في عبَادَة الأوثان شَبَّهُوه به. (ابن الأثير: النّهاية في غريب الحديث: 163/1، و246/4. وانظر: البخاري: الصحيح: بدء الوحي: الحديث 7).

(5) الحديث في الصّحيحين: الحميدي: الجمع بين الصّحيحين: 63/3، عبدالباقي: اللّؤلؤ والمرجان: 410/1، والبخاري: الصحيح: ح2302 وح6486، ومسلم: الصحيح: ح3371 و3372. وأبو شاه هو اليماني، وقيل غير ذلك. (انظر: ابن حجر: الإصابة: 202/7).

الخلاف بين المغاربة وعلماء إفريقيّة في صرف أبي هريرة وعدم صرفه يؤخذ من الخلاف المذكور في أبي شاه.

والّذي رويناه عن شيخنا أبي عبدالله محمّد بن عقاب رحمه الله(1) في أبي هريرة عدم صرفه. وينقل ذلك عن أشياخه.

وذُكِر لي عن الشّيخ الإمام العلاّمة أبي القاسم العقبانيّ(2) أنه كان إذا روى عليه ولده وسمعه يقول: أبو هريرة بغير تنوين يعيده عليه منكراً بإنكار عليه. و[كذلك] الشّيخ الإمام عَلَم الأعلام سيّدي أبو عبدالله محمّد بن مرزوق(3) قيّد فيه تقييداً حسناً، وأطال في الرّدّ على من يقول بعدم الصّرف. قال: لأنّك إن سألتهم عن المانع له فيقول حُذّاقهم: العَلميّة والتّأنيث. فإن قيل له: إنّ العَلم إنّما هو المجموع لا الأجزاء. فيقول: جزء العَلمِ عَلَمٌ.

---

(1) أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن إبراهيم بن عقاب الجذاميّ (ت851هـ/1447م) تلميذ ابن عرفة، أجازه العقباني. أستاذ القلصادي والقلشاني والرّصّاع وابن مرزوق الكفيف. مُفتٍ فقيه مقرئ قاض إمام. تولّى الخطابة بجامع التّوفيق وجامع القصبة وجامع الزّيتونة. ودفن بمقبرة أبي سعيد الباجيّ. (السّنوسيّ: مسامرات الظّريف: 102، التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج: 527، وكفاية المحتاج: 162/2، مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: 246، بوذينة: مشاهير التّونسيّين: 550).

(2) العقبانيّ نسبة إلى «عقاب» وهي قرية بالأندلس، سعيد بن محمّد التّلمسانيّ التّجيبيّ. (ت811هـ/1408م) متفنّن في العلوم. والد أبي الفضل القاسم صاحب الاختيارات، وجدّ أبي سالم إبراهيم شيخ الونشريسيّ. من مؤلّفاته: شرح الحوفيّة، وشرح جمل الخونجي في المنطق، وتلخيص ابن البنّا، وتفسير سورتي الأنعام والفتح، وشرح على ابن الحاجب، وشرح على العقيدة البرهانيّة. (وفيات الونشريسي: 137، ابن القاضي المكناسي: لقط الفرائد: 236، التنبكتي: كفاية المحتاج: 216/1، ابن فرحون: الديباج المذهب: 204، مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: 250).

(3) أبو عبدالله محمّد بن أحمد، ابن الخطيب محمّد بن مرزوق (ت842هـ/1438م) أخذ عن جدّه ووالده وعمّه والعقباني وابن عرفة والبلقيني والعراقي وابن الملقّن وابن خلدون. وعنه ابنه الكفيف والقلشاني والقلصادي..له رجزان في علوم الحديث، وشرح صحيح البخاري، وشرح الشقّراسطيّة، وشرح الخزرجيّة. (التنبكتي: كفاية المحتاج: 136/2، ونيل الابتهاج: 499، ابن غازي: الفهرست: 113، الونشريسي: الوفيات: 141، مخلوف: شجرة النّور: 252).

قال: وهو قول باطل. لأنّ هريرة صار بعد التّركيب كالزّاي من زيد. قال: وحكم المضاف إليه في الكنية ـ كما نصّ عليه غير واحد ـ حكم المستقبل في الإعراب. ومنع الصّرف ومقابلهما. فإن كان فيه مانع قبل التّسمية بقي كذلك كأبي طلحة وأبي قحافة، وإن لم يكن مانع قَبلُ لم يمنع الصّرف لم يمنع بَعد، كهريرة، لأنّه تصغير هرّة النّكرة ـ لا العلم ـ . ثمّ استطرد ما في باب التّسمية، وأطال البحث في ذلك في شرحه رحمه الله. انتهى كلام الرّصّاع[1].

ويعني بقوله: «في شرحه»: «الرّحب الفسيح والمتجر الرّبيح والقول الفصيح على الجامع الصّحيح» لابن مرزوق رحمه الله. أخبرنا [بِهِ] بعض مشايخنا المغاربة.

ولنرجع إلى ما نحن بصدده. فنقول:

روى أبو هريرة خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة [وسبعين] حديثاً. ثمّ ابن عمر روى ألفي حديث وستّمائة وثلاثين. ثمّ أنس روى ألفين [ومائتين] [وستّة وثمانين] حديثاً. ثمّ عائشة روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث. ثم ابن عبّاس روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً. ثمّ جابر بن عبدالله روى ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً.

قال العراقيّ[2]: وليس في الصّحابة من يزيد حديثه على ألف، إلاّ هؤلاء، وأبو سعيد الخدريّ، فإنّه روى ألفاً ومائة وسبعين حديثاً[3].

والأعجب من العراقيّ كيف لم يعدّ أبا سعيد في المكثرين مع قوله بالعطف إلاّ هؤلاء وأبو سعيد. والحقّ عدّه في المكثرين[4].

---

(1) الرّصّاع: التّسهيل والتّقريب: الجزء الأوّل، اللّوحة: 13.

(2) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 132/2.

(3) هو سعد بن مالك الأنصاريّ الخزرجيّ المدنيّ (ت74هـ).

(4) ممّا لا يخفى على المشتغلين بالحديث أنّ كلّ هؤلاء الّذين ذُكروا هم من المكثرين. إلاّ أنّ هذه الأرقام المقدّمة في عدد أحاديثهم ـ منذ زمن بقيّ بن مخلد ثمّ عليّ بن حزم ـ في حاجة إلى مراجعة. خصوصاً مع تطوّر الأجهزة الإعلاميّة، وإمكانيّة تقديم الإحصاءات الأكثر دقّة.

حكى صاحب النّجم السّاري[1] في حاشيته على البخاريّ[2] عدّه، تابعاً في ذلك لأبي ذرّ[3]. والصّحابة رضوان الله عليهم كثيرون. فليس يحصرهم عدّ. لأنّ الإحصاء والعدّ متعذّر في حقّهم لتفرّقهم في الصّحاري والبراري والبلدان.

وقد روى البخاريّ في صحيحه[4] أنّ كعب بن مالك[5] قال في قصّة تخلّفه عن غزوة تبوك[6]: وأصحاب رسول الله ﷺ كثيرون، لا يجمعهم كتاب حافظ بغير الدّيوان. ولكن جاء ضبطهم في بعض المشاهد كتبوك وحجّة الوداع[7].

---

(1) لم أقف على صاحب هذه الحاشية رغم بذل الجهد.

(2) لم أقف على الكتاب. ولعلّه خطأ تسرّب عند النّسخ.

(3) شيخ الحرم أبو ذرّ عبد بن أحمد، المعروف ببلده بابن السّمّاك الأنصاريّ الخراسانيّ الهرويّ المالكيّ (ت434هـ/1043م) روايته لصحيح البخاري هي أتقن الرّوايات. أخذها عن الشّيوخ الثّلاثة: المستملي إبراهيم بن أحمد (ت376هـ)، والسّرخسي محمّد بن عبدالله (ت381هـ) والكشميهني محمّد بن مكّي (ت389هـ). من مصنّفاته: مستدرك على الصّحيحين، السّنة والصّفات، فضائل القرآن، دلائل النّبوّة، فضائل مالك. (المقري: نفح الطيب 6: 183، الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 554/17، وتذكرة الحفّاظ: 284/3، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة: 36/5، حاجي خليفة: كشف الظنون: 441، 1673، 1830، البغدادي: هديّة العارفين: 437/1، 438).

(4) البخاري: الصّحيح: 67 كتاب المغازي، 75 باب حديث كعب 1603/4، الحديث 4156.

(5) كعب بن مالك الأنصاريّ الخزرجيّ. شاعر رسول الله ﷺ وأحد الثلاثة الذين خُلفوا فتاب الله عليهم. شهد العقبة. كفّ بصره في خلافة معاوية. (ابن خيّاط: الطّبقات: 103، والتّاريخ: 202، البخاري: التاريخ الكبير: 219/7، ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 270/3، ابن الأثير: أسد الغابة: 487/4).

(6) تبوك: موضع بين الحِجر وأوّل الشّام. وهي أقصى أثر رسول الله ﷺ. بنى بها مسجداً (الحميري: الرّوض المعطار في خبر الأقطار: 130/1، وياقوت: معجم البلدان: 14/2). أمّا عن غزوة تبوك فانظر: الواقدي: المغازي: 989/3، ابن هشام: السيرة النّبويّة: 195/5، الكلاعي: الاكتفاء: 221/2، السّهيلي: الرّوض الأنف: 290/4، الحلبي: السّيرة الحلبيّة: 99/3، ابن كثير: السّيرة النّبويّة: 3/4، ابن سيّد النّاس: عيون الأثر: 253/2).

(7) سيأتي تفصيل عدّهم في الصّفحة 96 ـ 98.

وأمّا عدّة من قبض عنه من الصّحابة، فروي عن أبي زرعة الرّازيّ[1] أنّه سُئل عن [عدّة][2] من روى عن النّبيّ ﷺ، قال: ومن يضبط هذا؟ شهد معه حجّة الوداع أربعون ألفاً، وشهد معه تبوك سبعون ألفاً، وقُبض عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصّحابة. فمن روى عنه وسمع منه فقيل له: هؤلاء أين كانوا؟ وأين سمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكّة ومن بينهما من الأعراب، ومن شهد معه حجّة الوداع كان رأى وسمع بعرفة[3].

وهم طباق[4]، وقد اختلف كلام من اعتنى بذكر **طبقاتهم** في عدّها. فقسّمهم الحاكم في علوم الحديث إلى اثنتي عشرة طبقة[5]:

فالطّبقة الأولى: قوم أسلموا بمكّة كالخلفاء الأربعة.

والثّانية: أصحاب دار النّدوة[6].

---

(1) أبو زرعة الرّازي هو عبيد الله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ، محدث الرّيّ (ت264هـ/878م). حافظ ناقد عالم بالرّجال. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 328/1، و324/5، البغدادي: تاريخ بغداد: 326/10، الذّهبي: تذكرة الحفاظ: 557/2، ابن كثير: البداية والنهاية: 37/11، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 30/7، السيوطي: طبقات الحفاظ: 249).

(2) في المخطوطة: «عدّ». وما أثبتّه أقرب إلى الصّواب.

(3) انظر: العراقي: شرح التّذكرة والتّبصرة: 135/2.

(4) طباق عبارة صحيحة أيضاً. استعملها العراقي في ألفيّته في الحديث، في البيت 800
وَهُــمْ طِـبَــاقٌ إِنْ يُــرَدْ تَــعْـدِيــدُ   قِــيــلَ: اثْــنَــتَــا عَــشْــرَةَ أَوْ تَــزِيــدُ
واستعملها أيضاً في البيت 818 في طبقات التّابعين:
وَهُمْ طِبَـاقٌ قِيـلَ: خَمْـسَ عَشَـرَهْ   أَوَّلُــهُــمْ: رُوَاةُ كُــلِّ الــعَــشَــرَهْ
واستعملها السّيوطي في ألفيّته أيضاً في طبقات الصّحابة فقال (البيت 674):
وَهُمْ طِبَـاقٌ، قِيـلَ: خَمْسٌ وَذُكِرْ   عَــشْــرٌ مَــعَ اثْــنَــيْــنِ وَزَائِــدٌ أُثِــرْ

(5) الحاكم: معرفة علوم الحديث: باب معرفة مراتب الصّحابة: 64.

(6) يعني الّذين أسلموا بعد عمر بن الخطّاب رضي الله عنه. وذلك أنّه لمّا أظهر إسلامه حمل رسول الله ﷺ إلى دار الندوة فبايعه جماعة من أهل مكة. (انظر: الحاكم: المعرفة: 64).

والثّالثة: مهاجرة الحبشة[1].

والرّابعة: أصحاب العقبة الأولى[2].

والخامسة: أصحاب العقبة الثّانية[3]. وأكثرهم من الأنصار.

والسّادسة: أوّل المهاجرين الّذين وصلوا إليه بقباء، قبل أن يدخل المدينة.

والسّابعة: أهل بدر[4].

والثّامنة: الّذين هاجروا بين بدر والحديبية[5].

والتّاسعة: أهل بيعة الرّضوان[6].

والعاشرة: من هاجر بين الحديبية وفتح مكّة[7] كخالد بن الوليد[8]، وعمرو بن العاص[9]، وأبي هريرة. قال العراقيّ: لا يصحّ التّمثيل بأبي

---

(1) مثل الزّبير بن العوّام، وعبدالرّحمن بن عوف، وأبي سلمة وزوجته أمّ سلمة.

(2) هم اثنا عشر رجلاً، منهم أسعد بن زرارة وعبادة بن الصّامت، وامرأة واحدة: هي والدة أسعد: عفراء بنت السّكن الخزرجيّة.

(3) ثلاثة وسبعون رجلاً وامرأتان.

(4) يعني الّذين شهدوا غزوة بدر الكبرى. وهم ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً. وكانت في السّنة الثّانية من الهجرة.

(5) أي الّذين هاجروا بين سنة 2هـ وسنة 6هـ.

(6) الّذين بايعوا على الموت. في ذي القعدة سنة 6هـ. قبل عقد صلح الحديبية. وهم يزيدون على أربع عشرة مائة. وفيهم نزلت آية الفتح: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝١٨﴾ [الفتح: 18].

(7) الّذين أسلموا ما بين سنتي 6 و8 من الهجرة.

(8) خالد بن الوليد بن المغيرة المخزوميّ. أسلم سنة سبع. بعد خيبر وقيل قبلها.

(9) عمرو بن العاص بن وائل القرشيّ السّهميّ. أسلم قبل الفتح في صفر سنة ثمان، وقيل: بين الحديبية وخيبر.

هريرة، فإنّه هاجر قبل الحديبية عقب خيبر، بل في أواخرها[1].

والحادية عشرة: مُسلمة الفتح[2].

والثّانية عشرة: صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح وفي حجّة الوداع وغيرها، كالسّائب بن يزيد[3]، وعبدالله بن ثعلبة[4]، وأبي الطّفيل[5]، وأبي [جحيفة][6].

قال ابن الصّلاح: ومنهم من زاد على ذلك[7]. قال العراقيّ: وأمّا ابن

---

(1) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 137/2. وفي اعتراضه على الحاكم نظر. فقد ذكر ابن إسحاق (ابن هشام: السّيرة النّبويّة: 455/3) أنّ غزوة خيبر كانت في المحرّم من السّنة 7 للهجرة. وذكر الواقدي (المغازي: 634/2) أنها كانت في صفر أو ربيع الأوّل من سنة 7 للهجرة بعد العودة من غزوة الحديبية. وذهب ابن سعد (الطبقات: 106/2) إلى أنّها في جمادى الأولى سنة 7 للهجرة. وقال الزّهريّ ومالك: إنّها في محرّم من السّنة السّادسة (ابن عساكر: تاريخ دمشق: 33/1). والخلاف بين ابن إسحاق والواقديّ نحو الشّهرين. وكذلك الخلاف بينهما وبين الزّهري ومالك مرجعه إلى الاختلاف في ابتداء السّنة الهجرية الأولى. أمّا ما ذهب إليه العراقي وتخطئته للحاكم، فلعلّه بناه على أنّ خيبر كانت سنة خمس. وهو وهم. هذا وقد رجّح ابن حجر قول ابن إسحاق على قول الواقدي. (انظر أيضاً: ابن حجر: فتح الباري: 464/7. والحلبي: السّيرة الحلبيّة: 726/2).

(2) كحكيم بن حزام بن خويلد، وركانة بن عبد يزيد.

(3) يُعرَف بابن أخت النّمر. خرج مع الصّبيان يتلقّون النّبيّ ﷺ عند عودته من تبوك.

(4) هو العدوي. مسح النّبيّ ﷺ رأسه عام الفتح ودعا له.

(5) هو عامر بن واثلة الكنانيّ. آخر من رأى النّبيّ ﷺ موتاً. إثباتاً للحديث الصّحيح: «**أَرَأَيتكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ مِمَّنْ هُوَ الْيَومَ عَلَيْهَا أَحَدٌ**».

(6) في المخطوطة «أبي حذيفة». والصّواب ما أثبتّه. فأبو حذيفة قديم الإسلام، هاجر الهجرتين وصلّى إلى القبلتين. أمّا أبو جحيفة فهو وهب بن عبدالله السّوائيّ رضي الله عنه. قدم على النّبيّ ﷺ في أواخر عمره، ثمّ صحب عليًّا رضي الله عنه بعدَه وولاّهُ شرطة الكوفة.

(7) ابن الصّلاح: علوم الحديث: 307. واسم الإشارة يعود إلى تقسيم الحاكم لطبقات الصّحابة.

سعد[1] فجعلهم خمس طبقات فقط[2].

وأمّا **الأفضل** منهم والمفضول، فأجمع أهل السّنّة على أنّ أفضلهم بعد النّبيّ ﷺ على الإطلاق: أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ.

حكى الإجماع على ذلك أبو العبّاس القرطبيّ[3] فقال: ولم يختلف في ذلك أحد من أئمّة السّلف والخلف، ولا مبالاة بأقوال أهل التّشيّع ولا أهل البدع. انتهى[4].

[قال العراقيّ:] واختلف أهل السّنّة في الأفضل بعد عُمر. فذهب الأكثرون لما حكاه الخطّابيّ وغيره إلى تفضيل عثمان على عليّ، وأنّ ترتيبهم في الأفضليّة كترتيبهم في الخلافة. وإليه ذهب الشّافعيّ وأحمد بن حنبل، وهو المشهور عند مالك وسفيان[5] وكافّة أئمّة الحديث، والفقهاء،

---

(1) أبو عبدالله محمّد بن سعد بن منيع الزّهريّ البصريّ كاتب الواقديّ (ت230هـ/845م) محدّث حافظ فقيه. صاحب الطّبقات الكبرى. (البغداديّ: تاريخ بغداد: 5/321، السّمعاني: الأنساب: 1/470، ابن النّديم: الفهرست: 1/99، ابن خلّكان: وفيات الأعيان: 1/641، ابن حجر: تهذيب التهذيب 9/182، الصّفدي: الوافي 3/88، الذهبي: تذكرة الحفاظ 2/12، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة 2/258).

(2) ابن سعد: الطّبقات الكبرى: 3/5.

(3) أبو العبّاس أحمد بن عمر الأنصاريّ القرطبيّ المالكي، يُعرف بابن المزيّن (656هـ/1258م) محدّث فقيه. توفي بالإسكندريّة. من تصانيفه: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، مختصر الصّحيحين، كشف القناع عن حكم الوجد والسّماع، التّذكرة في ذكر الموتى وأحوال الآخرة. (المقري: نفح الطّيب: 2/5، ابن كثير: البداية والنّهاية: 13/213، ابن فرحون 68، السّيوطيّ: حسن المحاضرة: 1/760، ابن العماد: شذرات الذهب 5: 273، حاجي خليفة: كشف الظنون 554، 557، 1493، الزركلي: الأعلام، كحّالة: معجم المؤلّفين: 2/27).

(4) القرطبيّ: المفهم: 6/238.

(5) هو الثّوريّ كما صرّح به العراقي. وهو أبو عبدالله سفيان بن سعيد الكوفي (ت161هـ/778م) محدّث فقيه. من مصنّفاته: الجامع الكبير، الجامع الصغير. (ابن سعد: الطّبقات: 6/371، الطّبري: تاريخ الطبري: 8/58، أبو نعيم: حلية الأولياء: 6/356، البغدادي: تاريخ بغداد: 9/151، الكامل لابن الأثير: 6/56، الذّهبي: تذكرة الحفاظ: 1/203، عبر الذهبي: 1/235).

وكثير من المتكلّمين، كما قال القاضي عياض[1]. وإليه ذهب أبو الحسن الأشعريّ[2]، وأبو بكر الباقلّانيّ[3]. ولكنّهما اختلفا في أنّ التّفضيل بين الصّحابة هل هو على سبيل القطع أو الظّنّ. فالّذي مال إليه الأشعريّ أنّه قطعيّ. وعليه يدلّ قول مالك. والّذي مال إليه القاضي أبو بكر واختاره إمام الحرمين[4] في الإرشاد [][5] أنّه ظنّيّ. وبه جزم صاحب المفهم[6].

(1) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السّبتيّ (544هـ/1149م) محدّث حافظ مؤرّخ ناقد مفسّر فقيه أصوليّ. من تصانيفه: الشّفا، الإلماع، مشارق الأنوار، العيون السّتّة، التنبيهات. (ابن خلكان: وفيات الأعيان: 496/1، النّووي: تهذيب الأسماء واللغات: 43/2، ابن بشكوال: الصلة 446 ابن الأبّار: التكلمة 694، القفطي: إنباه الرواة: 363/2، الذهبي: سير النّبلاء: 212/20، ابن العماد: شذرات الذهب 138/4، ابن فرحون: الدّيباج المذهب/168، الكتاني: فهرس الفهارس 183/2 ـ 189، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي: 266/6).

(2) أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ (توفّي بين سنة 324هـ و330هـ) متكلّم مشارك في بعض العلوم. ردّ على الملحدة والمعتزلة والشّيعة والجهميّة والخوارج وغيرها. من تصانيفه الكثيرة: الفصول في الرّدّ على الملحدين والخارجين عن الملة، خلق الأعمال، الرّدّ على المجسّمة، الرّدّ على ابن الرّاوندي في الصّفات والقرآن، التبيين عن أصول الدين. (ابن النديم: الفهرست 181/1، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد 346/11، ابن خلّكان: وفيات الأعيان 412/1، السّبكي: طبقات الشافعية 345/2، ابن كثير: البداية والنّهاية 187/11، حاجي خليفة: كشف الظنون 208، 440، 838، البغدادي: هديّة العارفين: 676/1).

(3) تقدمت الإشارة إلى التّعريف بالباقلانيّ ص84.

(4) ضياء الدّين أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله الجوينيّ النّيسابوري، إمام الحرمين (ت478هـ/1085م) فقيه أصوليّ متكلّم مفسّر أديب. من تصانيفه: نهاية المطلب، والشّامل، والبرهان، وتفسير القرآن، والإرشاد إلى قواطع الأدلّة. (السّبكي: طبقات الشّافعية: 249/3، ابن الجوزي: المنتظم: 18/9، ابن هداية: طبقات الشّافعيّة: 61، ابن الأثير: الكامل في التاريخ: 49/10، ابن العماد: شذرات الذّهب: 358/3، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة: 121/5، ابن كثير: البداية 128/12، البغداديّ: هديّة العارفين: 626/1).

(5) في المخطوطة زيادة «إلى». ولا تصحّ.

(6) القرطبيّ (أبو العبّاس): المفهم: 238/6.

وأوّل **من أسلم** منهم من الرّجال: أبو بكر، ومن الصّبيان: عليّ، ومن النّساء: خديجة. وفي السّير: أوّل من أسلم: عليّ، وهو ابن عشر سنين، ثمّ زيد بن حارثة، ثمّ أبو بكر[1].

وأمّا **التّابعيّ** فهو اللاّقي لمن صحب النبيّ ﷺ[2]. وقال الخطيب: التّابعيّ: من صحب الصّحابيّ[3]. والأوّل أصحّ. وعليه درج العراقيّ فيها[4]، فقال:

[الرّجز]:

وَالتَّابِعِيُّ اللاَّقِي لِمَنْ قَدْ صَحِبَا وَلِلْخَطِيبِ حَدُّهُ أَنْ يَصْحَبَا

قال ابن الصّلاح[5]: والاكتفاء في هذا بمجرّد اللّقاء والرّواية أقرب في الصّحابة، نظراً إلى مقتضى اللّفظين فيهما. وقال النّوويّ في التّقريب والتّيسير: إنّه الأظهر. انتهى[6].

وهم **طباق**. قيل: خمسة عشر. وقيل غير ذلك. فلينظر في محلّه[7].

فرع:

وزيادة الثّقة مقبولة مطلقاً عند الجماهير من أهل الحديث والفقه

---

(1) ذكر ذلك محمّد بن إسحاق. نصّ عليه ابن هشام في سيرته: 245/1 ـ 246.
(2) العراقي: التّبصرة والتّذكرة: البيت 817، وشرحها: 159/2. وابن حجر: شرح النّخبة بتحقيق عبدالفتّاح «أبو غدّة»: 597. والسّخاوي: فتح المغيث: 152/3.
(3) الخطيب البغدادي: الكفاية: 22.
(4) العراقي: التّبصرة والتّذكرة: البيت 817.
(5) ابن الصّلاح: علوم الحديث: 317.
(6) النّووي: التّقريب والتّيسير: 234/2.
(7) انظر مثلاً: الحاكم: معرفة علوم الحديث: ص86، والأبناسي: الشّذا الفيّاح: 519/2، والعراقي: التّقييد والإيضاح: 322، والسّيوطي: تدريب الرّاوي: 235/2، والجزائري: توجيه النّظر: 416/1.

والأصول[1]. وقيل: لا تقبل. وقيل: تقبل إن زادها عمّن رواه ناقصا، ولا تقبل إن زادها هو.

وأمّا إذا روى العدل الضّابط المتقن حديثاً **انفرد به**، فمقبول بلا خلاف. نقل الخطيب البغداديّ اتّفاق العلماء عليه[2].

وأمّا إذا رواه بعض الثّقات الضّابطين متّصلاً [وَ]بعضهم[3] مرسلاً، أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً[4]، أو وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله أو أوقفه في وقت، فالصّحيح الّذي قاله المحقّقون من المحدّثين: أنّ الحكم لمن وصله [أَوْ] رفعه[5]. سواء كان المخالف له مثله، أو أكثر وأحفظ. فإنّه زيادة ثقة. وهي مقبولة.



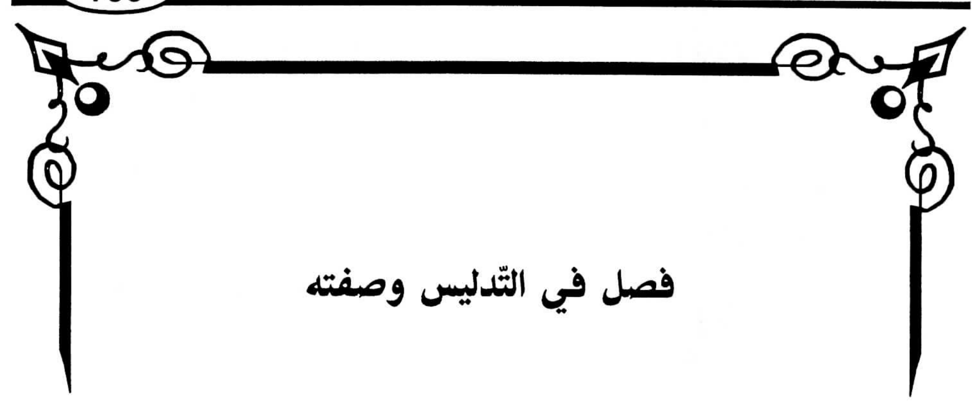
(1) انظر: الخطيب: الكفاية: 424 ـ 425، وابن حجر: النّكت: 690/2، القاري: شرح نخبة الفكر: 323، و480، قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة وفي هدي السّاري وفي نكته على كتاب ابن الصّلاح: «**واشتهر** عن جمع من العلماء القول بقبول الزّيادة مطلقاً من غير تفصيل. ولا يتأتى ذلك على طريق المحدّثين الّذين يشترطون في الصّحيح أن لا يكون شاذًا، ثم يفسّرون الشّذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه. **والعجب** ممّن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشّذوذ في حدّ الحديث الصّحيح وكذا الحسن. والمنقول عن أئمّة الحديث المتقدّمين كعبدالرّحمن بن مهدي ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، اعتبار التّرجيح فيما يتعلّق بالزّيادة وغيرها **ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزّيادة**».

(2) الخطيب البغدادي: الكفاية: 425.

(3) في المخطوطة: «أو». والصّواب ما أثبتّه: «وَ».

(4) في المخطوطة: «أو». والصّواب الحذف.

(5) في المخطوطة: «وَ». والأقرب إلى الصّواب ما أثبتّه: «أَوْ».



فصل في التّدليس وصفته

قال العلماء[1]: التّدليس قسمان:

أحدهما: [أن يروي عمّن عاصره][2] ما لم يسمع منه موهماً سماعه، قائلاً: قال فلان، أو عن فلان، ونحوه. وربما لم يسقط شيخه، وأسقط غيره، ضعيفاً أو صغيراً، تحسيناً لصورة الحديث.

وهذا القسم مكروه عند أكثر العلماء. وكان شعبة[3] من أشدّهم ذمًّا له. وظاهر كلامه أنّه حرام. وتحريمه ظاهر. فإنّه يوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به. ويتسبّب أيضاً إلى إسقاط [العمل][4] برواية نفسه، مع ما فيه من الغَرور. ثمّ إنّ مفسدته دائمة. وبعض هذا يكفي في التّحريم. فكيف باجتماع هذه الأمور؟

---

(1) يعني بهذه اللّفظة تحديداً الإمام النّووي في شرحه على صحيح مسلم: 33/1.

(2) ورد في المخطوطة: «أحدهما عن ما عارضه». وما أثبتّه هو الصّواب.

(3) أبو بسطام شعبة بن الحجّاج بن الورد العتكيّ الواسطيّ (160هـ/776م). كان من أوعية العلم، لا يتقدّمه أحد في الحديث في زمانه، وهو من نظراء الأوزاعي، ومعمر والثوري. (ابن سعد: الطّبقات: 280/7، البخاري: التاريخ الكبير: 244/4، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 126/1، أبو نعيم: حلية الأولياء: 144/7، البغدادي: تاريخ بغداد: 255/9، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 202/7، المزّيّ: تهذيب الكمال: 479/12، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 338/4).

(4) في المخطوطة: «إسقاط غير برواية نفسه».

ثمّ قال فريق من العلماء: من عرف منه هذا التّدليس صار مُجَرَّحاً[1] لا تُقبل له رواية في شيء أبداً، وإن بيّن السّماع.

والصّحيح ما قاله الجماهير من الطّوائف: أنّ ما روي بلفظ محتمل لم يبيّن فيه السّماع، فهو مرسل. وما بيّنه فيه كسمعت وحدّثنا وأخبرنا وشبهها، فهو صحيح مقبول يحتجّ به. وفي الصّحيحين وغيرهما من كتب الأصول من هذا الصّنف كثير لا يُحصى لقتادة[2]، والأعمش[3]، والسّفيانين[4]، وهشيم[5]، وغيرهم.

---

(1) استعمل السّيوطي هذه العبارة في ألفيّته في الحديث: البيت: 542.

(2) أبو الخطّاب قتادة بن دعامة السّدوسيّ البصريّ الضّرير الأكمه (ت118هـ). روى عن أنس وغيره. كان يُضرب به المثل في الحفظ. ثقة ثبت. وصفه النّسائيّ وغيره بالتّدليس. (ابن حجر: تعريف أهل التّقديس: 43. وانظر أيضاً: الذّهبي: تذكرة الحفّاظ: 122/1، المزّي: تهذيب الكمال: 498/23، تذكرة الحفاظ 122/1، وميزان الاعتدال: 385/3، ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 351/8).

(3) أبو محمّد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي الأعمش (ت147هـ). شيخ المقرئين والمحدّثين. ثقة حافظ ورع. لكنّه كان يدلّس. وصفه النّسائي والدارقطني بالتّدليس. (ابن حجر: طبقات المدلّسين: 33. وانظر أيضاً: المزّي: تهذيب الكمال: 76/12، والذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 226/6، وميزان الاعتدال: 224/2، وتذكرة الحفاظ: 154/1، ابن الجزري: غاية النهاية 315/1).

(4) السّفيانان هما: الثّوريّ وابن عيينة.
فأمّا الثّوريّ فهو أبو عبدالله سفيان بن سعيد الثّوريّ الكوفيّ (161هـ/778م) محدّث فقيه مجتهد شيخ الحفّاظ في وقته إمام .وصفه النّسائي وغيره بالتدليس. وقال البخاري: ما أقل تدليسه. (ابن حجر: طبقات المدلّسين: 32، وانظر أيضاً: البخاري: التاريخ الكبير: 92/4، والتاريخ الصغير: 154/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 55/1، أبو نعيم: حلية الأولياء: 356/6، الذّهبي: سير النّبلاء: 229/7).
وأمّا ابن عيينة فهو أبو محمّد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلاليّ الكوفيّ ثمّ المكّيّ (ت198هـ/814م) فقيه الحجاز في زمانه. كان يدلّس لكن لا يدلّس إلاّ عن ثقة. وصفه النسائي وغيره بالتدليس. (ابن حجر: طبقات المدلّسين: 32، وانظر أيضاً: الذّهبيّ: سير النّبلاء: 454/8، وتذكرة الحفاظ: 262/1، وميزان الاعتدال: 170/2).

(5) أبو معاوية هشيم بن بشير بن أبي خازم السّلمي الواسطي، الإمام شيخ الإسلام محدّث بغداد وحافظها. مشهور بالتّدليس مع ثقته وصفه النّسائي وغيره بذلك (ابن حجر: طبقات المدلّسين: 47، وانظر أيضاً: البخاري: التاريخ الكبير: 242/8، والتاريخ=

ودليله: أنّ التّدليس [ليس][1] كذباً. وقال الجماهير: إنّه ليس محرّماً. والرّاوي عدل ضابط. وقد بيّن سماعه، وجب الحكم بصحّته. وهذا الحكم جار فيمن دلّس مرّة واحدة بالشّرط المذكور منه.

وما كان في الصّحيحين من المدلّسين بعن ونحوها، فمحمول على ثبوت السّماع من صفة أخرى. وقد جاء منه كثير في الصّحيح في الطّريقين جميعاً: يذكر رواية المدلّسين بعن، ثمّ يذكرها بالسّماع. ويقصد به هذا المعنى.

القسم الثّاني من التّدليس: أن يسمّي شيخه بغيره، أو ينسبه، أو يصفه، أو يكتبه بما لا يُعرف به، لكونه ضعيفاً، أو صغيراً، أو يستنكف أن يروي عنه.

وكراهة هذا القسم أخفّ.

وسببها تَوْعير طريق معرفته.



= الصّغير: 230/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 115/9، البغدادي: تاريخ بغداد: 85/14، ابن الأثير: الكامل في التّاريخ: 165/6، المزّيّ: تهذيب الكمال: 272/30، الذّهبي: تذكرة الحفاظ: 148/1، وميزان الاعتدال: 257/2).

(1) سقطت هذه الكلمة من المخطوطة.

فوائد لا يسع المحدّث الجهل بها
الاعتبار، والمتابعة، والشّاهد، والإفراد، والشّاذّ، والمنكر، والتّخليط، والنّاسخ، والمنسوخ، والاختلاف، والجمع

[[1]إذا روى حمّادٌ[2] مثلاً حديثاً عن أيّوب[3] عن ابن سيرين[4] عن

---

(1) احتاجت هذه الفقرة إلى إصلاحات كثيرة. فقد وردت بهذا الشّكل: «إذا روى حمّاد مثلاً عن أيّوب أو عن ابن سيرين عن أيّوب أو عن أبي هريرة عن ابن سيرين أو عن النّبيّ ﷺ غيره عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النّبيّ ﷺ فيُنظر هل رواه ثقة عن حمّاد وعلم لذلك أصلاً يرجع إليه فهذا النّظر والتّفتيش يُسمّى اعتباراً وإن رواه عن أيّوب عن حمّاد أو عن ابن سيرين عن أيّوب أو عن أبي هريرة عن ابن سيرين أو عن النّبيّ عن أبي هريرة قبل واحد منهما يسمّى متابعة».

(2) هو أبو سلمة حمّاد بن سلمة بن دينار البصري (167هـ/783م) ابن أخت حميد الطّويل، وأثبت النّاس في حديثه وحديث ثابت البناني. لكن تغيّر حفظه في آخر حياته. (ابن سعد: الطّبقات: 282/7، ابن خيّاط: الطبقات: 223، والتّاريخ: 439، البخاري: التاريخ الكبير: 22/3، والتّاريخ الصغير: 168/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 140/3، ابن حبّان: مشاهير علماء الأمصار: 157، المزّي: تهذيب الكمال: 253/7، الذّهبي: تذكرة الحفاظ: 202/1، وميزان الاعتدال: 590/1، ابن الجزري: طبقات القرّاء: 258/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 11/3).

(3) هو أبو بكر أيّوب بن أبي تميمة كيسان العنزيّ السّختيانيّ البصريّ (ت131هـ) ثقة ثبت حجّة. من كبار الفقهاء. (ابن سعد: الطّبقات: 246/7، أبو نعيم: حلية الأولياء: 2/3.، ابن الجوزي: صفوة الصّفوة: 291/3، المزّيّ: تهذيب الكمال: 457/3، الذّهبيّ: تذكرة الحفاظ: 130/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 397/1، وتقريب التّهذيب: 117/1، ابن العماد: شذرات الذهب: 181/1).

(4) سبق التّعريف به: ص58.

أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ، يُنظَرُ هل رَوَاهُ ثقة غير حمّاد عن أيّوب، أو عن ابن سيرين غير أيّوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النّبيّ ﷺ غير أبي هريرة. فأيّ ذلك وُجد عُلم أنّ لهُ أصلاً يُرجع إليه.

فهذا النّظر والتّفتيش يسمّى **اعتباراً**.

وأمّا **المتابعة**، فأن يرويه عن أيّوب غيرُ حمّادٍ، أو عن ابن سيرين غيرُ أيّوبٍ، أو عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين، أو عن النّبيّ ﷺ غيرُ أبي هريرة. فكلٌّ واحدٍ من هذه الأقسام يُسمّى **متابعة**].

وأعلاها الأولى، وهي متابعة حمّاد في الرّواية عن أيّوب. ثمّ ما بعدها على التّرتيب. وتسمّى المتابعة **تامّة** إن كانت من أوّل السّند إلى آخره. و**مقيّدة** إن قُيّدت بالبعض[1].

ومتابعات الجامع الصّحيح[2] موصولة. وقد ذكر سراج سندنا الحافظ[3] وصل كلّ متابعة في أوّل مقدّمته[4]. تركناه خوف الإطالة. فانظره فيها[5].

و**الشّاهد** أن يروى حديث[6] آخر بمعناه. وتسمّى المتابعة شاهداً. ولا يسمّى الشّاهد متابعة... فإذا قالوا في نحو هذا: انفرد به أبو هريرة، أو ابن سيرين، أو أيّوب، أو حمّاد، كان مشعراً بانتفاء وجوه المتابعات. ويدخل في المتابعات والاستشهاد رواية بعض الضّعفاء. ولا يصلح لذلك كلُّ ضعيف. وإنّما يفعلون هذا لِكون التّابع لا اعتماد عليه، وإنّما الاعتماد على من قبله.

---

(1) جرى اصطلاح المحدّثين وصفها بالمتابعة **القاصرة**. (انظر: ابن حجر: شرح النّخبة: 89، السّخاويّ: فتح المغيث: 74/1، وشرح النّخبة: 345، السّيوطيّ: تدريب الرّاوي: 244/1، المناوي: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة الفكر: 436/1).

(2) يعني: صحيح البخاري.

(3) يعني: به ابن حجر العسقلاني. صرّح بذلك في مواضع من تأهّب الرّاوي.

(4) يعني: «هدي السّاري مقدّمة فتح الباري».

(5) انظر: ابن حجر: هدي السّاري: 465 ـ 469. وانظر أيضاً: 20 ـ 32.

(6) في المخطوطة: «بأن يروي حديثاً». ولعلّ السّياق يقتضي ما أثبتّه.

[الفَرْد]:

إذا انتفت المتابعات وتمحّض فرداً فله أربعة أحوال:

- حال يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، فهذا **شاذّ** أو **منكر**.
- وحال لا يكون مخالفاً، ويكون هذا الرّاوي حافظاً ضابطاً متقناً، فيكون صحيحاً.
- وحال يكون قاصراً عن هذا، ولكنّه [قريب][1] من درجته، فيكون حديثه حسناً.
- وحال يكون بعيداً عن حاله، فيكون شاذًّا منكراً.

فتحصّل أنّ **الفرد قسمان**: مقبول ومردود.

- فالمقبول ضربان:

فردٌ [لا يخالِفُ، وَرَاوِيهِ][2] كاملُ الأهليّة.

وفرد، من هو قريب [مِنْهُ][3].

- والمردود أيضاً ضربان:

فرد مخالف للأحفظ.

وفرد ليس في [رَاوِيهِ][4] من الحفظ والإتقان [مَا يَجْبُرُ][5] تفرّده.

[الاختلاط]:

وأمّا **المخلّط**، فإذا خلّط الثّقة، لاختلال ضبطه، بخرف، أو هرم، أو لذهاب بصره، أو نحو ذلك، قُبل حديث من أخذ عنه قَبل الاختلاط.

---

(1) في المخطوطة: «قرب». وما أثبتّه أقرب إلى الصّواب.

(2) في المخطوطة: «لا يخالفه رواية». وما أقرب إلى الصّواب.

(3) سقطت من المخطوطة. فلم يظهر المعنى.

(4) في المخطوطة: «رواية». ولا يستقيم بها المعنى.

(5) في المخطوطة: «بما» ولا تصحّ. وفيها: «يُجِيزُ» وهي صحيحة. والأصحّ ما أثبتّه.

ولا يُقبل [حديث][1] من أَخَذ بعد الاختلاط، أو شككنا في وقت أخذه، كعطاء بن السّائب[2]، وأبي إسحاق السّبيعيّ[3]، وغيرهم.

وما كان من هذا القبيل محتجًّا به في الصّحيحين [فهوَ][4] ممّا عُلم أنّه أُخذ قبل الاختلاط.

[النّاسخ والمنسوخ من الحديث النّبويّ]:

وأمّا **النّاسخ والمنسوخ** [][5]، قالوا[6]: **النّسخ** رفع الشّارع حُكماً منهُ متقدّماً بحكمٍ منهُ متأخرٍ. هذا هو المختار في حدّه. وقد قيل فيه غير ذلك.

وقد أدخل فيه كثيرون أو الأكثرون من المصنّفين في الحديث ما ليس [منهُ][7]. بل هو من قسم التّخصيص، أو ليس منسوخاً [ولا مخصَّصاً][8] إلاّ تخصيصاً، بل مؤوّلاً، وغير ذلك.

---

(1) إضافة من شرح النّووي لصحيح مسلم: 34/1.

(2) أبو محمد، ويقال: أبو السّائب عطاء بن السّائب بن زيد أو ابن يزيد أو ابن مالك الثقفي الكوفي (ت136هـ) صدوق اختلط. قال ابن عيينة: كنتُ سمعتُ من عطاء بن السّائب قديماً، ثمّ قدم علينا قدمةً فسمعته يحدّثُ ببعضِ ما كنتُ سمعتُ فخلط فيه، فاتقيته واعتزلته. (البخاري: التاريخ الكبير: 465/6، ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 332/6، ابن حبّان: الثقات: 190/3، المزّي: تهذيب الكمال86/20، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 110/6، وميزان الاعتدال: 70/3، سبط بن العجميّ: الاغتباط بمن رمي بالاختلاط: 241 (طبعة النّهاية)، ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 203/7).

(3) أبو إسحاق عمرو بن عبدالله السّبيعيّ الهمذانيّ الكوفيّ (ت129هـ). ثقة مكثر عابد. عاش حوالي مائة سنة فتغيّر في آخر عمره. (ابن سعد: الطّبقات: 313/6، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 242/6، المزّيّ: تهذيب الكمال، الذّهبي: تذكرة الحفّاظ: 114/1، وميزان الاعتدال: 270/3، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 63/8، الخزرجيّ: خلاصة تذهيب الكمال: 291).

(4) في المخطوطة: «فهي». وما أثبتّه أولى.

(5) ورد في المخطوطة زيادة: «وحكم الحديثين المختلفين». وسأثبتها في الفائدة الموالية.

(6) هو كلام النووي في شرحه على صحيح مسلم: 35/1.

(7) في المخطوطة: «فيه». والصّواب ما أثبتّه.

(8) في المخطوطة: «إلاّ تخصيصاً». والصّواب ما أثبتّه.

ثمّ النّسخ يُعرف بأمور:

منها: تصريح رسول الله ﷺ كـ[قولِهِ]: **«كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا»**[1].

ومنها: قول الصّحابيّ: **«[كَانَ][2] آخِر الأَمْرَيْنِ تَرْك الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»**[3].

ومنها: ما يُعرف بالتّاريخ.

ومنها: ما يُعرف بالإجماع. [والإجماع لا يَنسخ ولا يُنسخ][4]، لكن يدلّ على وجود ناسخ، لأنّ النّاسخ في الحقيقة هو الله، الشّارع للأحكام.

---

(1) حديث صحيح رواه مسلم: الجامع الصّحيح: 671/2 ح976 باب استئذان النبيّ ﷺ ربّه عز وجل، وأبو داود: السّنن: 212/3 ح3237، و382/3 ح3700، والتّرمذي: السنن: 370/3 ح1054، والنّسائي: السّنن: 84/4، ح2032، وابن ماجه: السنن: 1055/2 ح3160، ومالك: الموطأ: 485/2، والحاكم: المستدرك: 530/1، 531، والبيهقيّ: السّنن الكبرى: باب زيارة القبور: 76/4 ـ 77، والنّسائيّ: السنن الكبرى: 69/3، و225، وابن الجارود: المنتقى: 219.

(2) في المخطوطة: «كَكَانَ». والصّواب ما أثبته.

(3) أبو داود: السّنن: 75/1 ح192، وقال الألباني: «صحيح». قال التّرمذي في سننه (116/1): «وهذا آخر الأمر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء ممّا مسّت النار. وكأنّ هذا الحديث ناسخ لحديث الوضوء ممّا مست النّار». والنّسائي: السّنن: 108/1، وقال الألبانيّ: «صحيح». وابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة: 28/1، وحسّنه الأعظميّ. وابن حبّان: صحيح ابن حبّان: 416/3 وصحّحه الأرناؤوط. والبيهقي: السّنن الكبرى: 155/1، والسّنن الصّغرى (لهُ): 46/1، والنّسائيّ: السّنن الكبرى: 106/1، والطبرانيّ: المعجم الأوسط: 58/5، والمعجم الصّغير: ج2/ص3، وابن الجارود: المنتقى: 19، وفي صحيح البخاري: 73 كتاب الأطعمة: 51 باب: المنديل: الحديث 5141 عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أنّه سأله عن الوضوء ممّا مسّتِ النّارُ؟ فقال: لا. قد كنّا زمان النّبيّ ﷺ لا نجدُ مثل ذلك من الطّعام إلاّ قليلاً، فإذا نحن وجدناه لم يكن لنا مناديل إلاّ أكفّنا وسواعدنا وأقدامنا، ثمّ نصلّي ولا نتوضّأ.

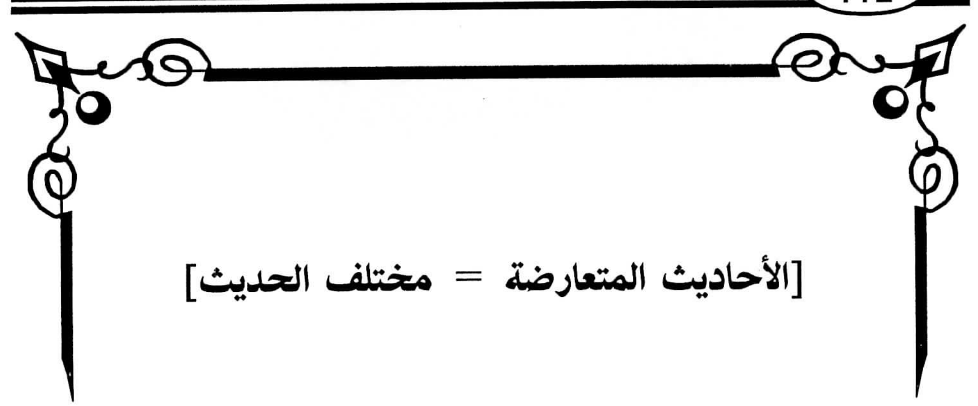
(4) في المخطوطة: «بالإجماع لا ينسخ فلا ينسخ». والصّواب ما أثبته.

فإطلاق النّسخ على غيره من باب المجاز، حسبما أفصح به كلام سِراجُ سَنَدِنَا الحافظ[1] في شرح النّخبة له[2].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(1) هو ابن حجر العسقلانيّ.

(2) ابن حجر: نزهة النّظر شرح نخبة الفكر: ص95. وانظر أيضاً: المناوي: اليواقيت والدّرر: 467/1، والقاري: شرح الشّرح: 378.



[الأحاديث المتعارضة = مختلف الحديث]

وأمّا إذا **تعارَض حديثان** في الظّاهر، فلا بدّ من الجمع بينهما، [أَوْ][1] ترجيح أحدهما.

قال محيي السّنّة العلاّمة النّوويّ قدّس الله سرّه: وإنّما يقوم بذلك غالباً الأئمّة الغوّاصون في المعاني الدّقيقة، الرّايضون أنفسهم. فمن كان بهذه الصّفة لم يُشكل عليه شيء من ذلك، إلاّ النّادر[2].

ثمّ **المختلف قسمان:**

أحدهما: يمكن الجمع بينهما. فيتعيّن، ويجب العمل بالحديثين جميعاً. ومهما أمكن كلام الشّارع على وجهٍ يكونُ أعمَّ للفائدةِ، تَعيّنَ المصير إليه.

ولا يُصار إلى النّسخ مع إمكان الجمع. لأنّ في النّسخ إخراجَ أحدِ الحديثين عن كونه ممّا يُعملُ به.

ومثال الجمع: حديث: «**لَا عَدْوَى**»[3] مع حديث: «**لَا يُورد**

---

(1) في المخطوطة: «وترجيح». والصّواب ما أثبتّه.

(2) النّووي: مقدّمة شرح صحيح مسلم: 35/1.

(3) عبدالباقي: اللّؤلؤ والمرجان فيما اتّفق عليه الشّيخان: 695، 696، البخاري: الجامع الصّحيح: 79 كتاب الطّبّ: 19 باب الجذام: الحديث 5380. وباب 53 لا عدوى. ومسلم: صحيح مسلم: كتاب السّلام: باب لا عدوى ولا طيرة... الأحاديث: 101 ـ 109. 1742/4 ـ 1745، أبو داود: السّنن: 24/4، التّرمذي: السّنن: 450/1=

ممرض على صحيح»[1]. وجهُ الجمع أنّ الأمراض لا تتعدّى بطبعها. ولكنْ جَعل الله سبحانه مخالطتها سبباً [لِلإِعْداء][2]. [فَنَفَى][3] في الحديث الأوّل ما يعتقده الجاهليّة من العدوى بطبعها. وأرشد في الثّاني إلى مجانبة ما يحصل عنده الضّرر بقضاء الله تعالى وقدره وفعله.

الثّاني: أن يتضادّا، بحيث لا يمكن الجمع بوجه.

فإن عَلِمنا أحدَهُمَا ناسخا قدّمناه. وإلاّ عملنا بالرّاجح منهما. كالتّرجيح بكثرة الرّواة، وصفاتهم، وسائر وجوه التّرجيح. وهي نحو خمسين وجها. جمعها الحافظ أبو بكر الحازميّ[4] في أوّل كتابه النّاسخ والمنسوخ[5].

= و161/4، النّسائي: السنن الكبرى: 375/4، و402/5، ابن ماجه: السّنن: باب في القدر: 34/1، والطّحاوي: شرح معاني الآثار: 303/4، وابن حبّان: صحيح ابن حبّان: 141/13، و481، البيهقيّ: السّنن الكبرى: 216/7، والبغوي: شرح السّنّة: 132/6.

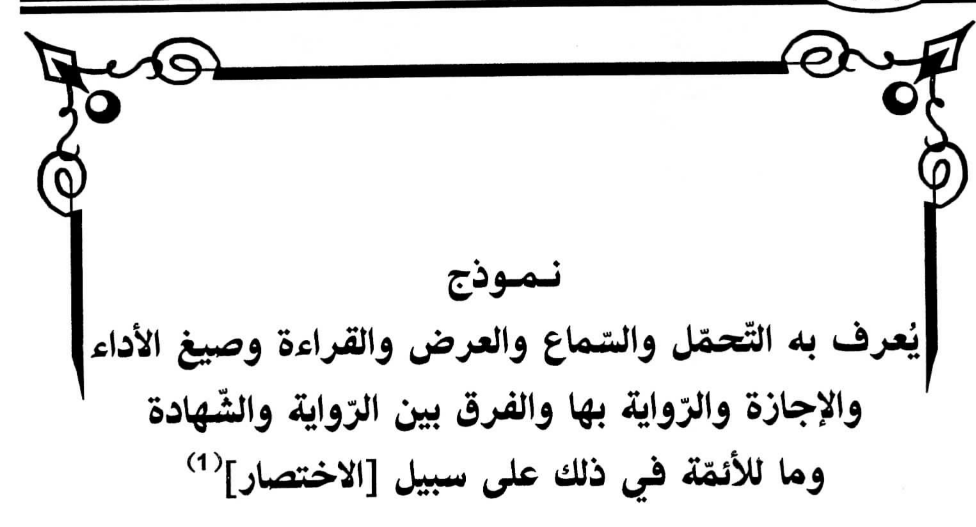
(1) عبدالباقي: اللّؤلؤ والمرجان: 696، والبخاري: الجامع الصحيح: كتاب الطّبّ: 53 باب لا عدوى: 208/10 الحديث 5774. ومسلم: صحيح مسلم: كتاب السّلام: ح104 ـ 105. باب 33: لا عدوى ولا طيرة: 1743/4 ـ 1744. وأبو داود: السّنن: 24/4. وأحمد: المسند: 149/15. وعبدالرّزّاق: المصنّف: 404/10، والطّبري: تهذيب الآثار: 427/3، والطّحاوي: شرح معاني الآثار: 303/4، ومشكل الآثار: 207/4، وابن حبّان: صحيح ابن حبّان: 482/13، والبيهقي: السّنن الكبرى: 216/7، والبغوي: شرح السّنّة: 133/6.

(2) سقطت هذه الكلمة من المخطوطة.

(3) ورد في المخطوطة: «فلا عدوى منفيّ..» وقد تمّ تصويبه من مقدّمة شرح النّووي على صحيح مسلم. (دار إحياء التّراث العربيّ) 35/1.

(4) زين الدّين أبو بكر محمّد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني الشّافعي (ت549هـ/1154م) محدّث ناقد مؤرّخ نسّابة فقيه. استوطن بغداد. من تصانيفه الكثيرة: الاعتبار، شروط الأئمّة الخمسة، عجالة المبتدي في الأنساب، معرفة ما يجب للشيوخ على الشبّان، المؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن والبلدان. (ابن خلّكان: وفيات الأعيان 618/1، السّبكيّ: طبقات الشّافعية 189/4، النّوويّ: تهذيب الأسماء واللّغات 192/2، الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 167/21، ، اليافعي: مرآة الجنان 429/3، ابن كثير: البداية 332/12، البغدادي: هديّة العارفين 101/2).

(5) الحازمي: الاعتبار في النّاسخ والمنسوخ من الآثار: 131 ـ 160.



نموذج
يُعرف به التّحمّل والسّماع والعرض والقراءة وصيغ الأداء والإجازة والرّواية بها والفرق بين الرّواية والشّهادة وما للأئمّة في ذلك على سبيل [الاختصار](1)

قال شيخ شيوخنا أبو محمّد عبدالله الشّنشوريّ الشّافعيّ(2) في كتابه «خلاصة الفكر في شرح المختصر»(3):

أقسام التّحمّل ثمانية:

أوّلها وأعلاها عند الأكثرين **سماع لفظ الشّيخ**، سواء كان من لفظه أو من كتابه، [وَ](4) سواء كان بإملاء أو بغير إملاء، [وَ](5) إن كان الإملاء أعلى.

---

(1) في المخطوطة: «الاقتصار». ولعلّ ما أثبتّه أصحّ.

(2) جمال الدّين أبو محمّد عبدالله بن محمّد الشّنشوريّ الشّافعيّ (999هـ/1591م). فقيه فرضيّ محدّث أصوليّ. خطيب الجامع الأزهر. نسبته إلى شنشور من قرى المنوفيّة. من مصنّفاته: «فتح القريب المجيب بفتح التّرتيب»، «قرّة العينين في مساحة ظرف القلّتين»، «الفوائد الشّنشوريّة في شرح المنظومة الرّحبيّة»، «بغية الرّاغب». (حاجّي خليفة: كشف الظّنون: 1605 ـ 1655، البغدادي: هديّة العارفين: 473/1، وإيضاح المكنون: 187/1، 271، 436، و22/2، 207، 553، الزّركليّ: الأعلام: 273/4، كحّالة: معجم المؤلّفين: 128/6).

(3) توجد منه نسخة في خزانة الرّباط (1272 كتاني) حسب الزركلي في الأعلام: 129/4.

(4) الواو زيادة ليستقيم السّياق.

(5) الواو هنا أيضاً زيادة ليستقيم السّياق.

قال الشّيخ زكريّاء[1] رحمه الله: «لِما فيه من شدّة تحرّز الشّيخ والرّاوي. إذ الشّيخ مشتغل بالتّحديث، والرّاوي بالكتابة عنه. فهو أبعد عن الغفلة وأقرب إلى التّحقيق، مع جريان العادة بالمقابلة بعده». انتهى[2].

ثمّ **القراءة** على الشّيخ، وهي ثاني الأقسام، سواء كانت القراءة مِنْ حفظٍ مِنَ القارئ أو كتابٍ للقارئ أو للشّيخ أو لغيرهما، أو سمع الشّخص بقراءة غير من الشّيخ من كتابه أو من حفظه والشّيخ في حال القراءة عليه أو ثقة غيره من السّامعين حافظ لما قرئ عليه الشّيخ أو ممسك هو أي الشّيخ أو الثّقة لأصله أي الشّيخ مع استماع منه لما يقرئ وعدم غفلته عنه.

واختلف المحدّثون وغيرهم فيما إذا أمسك الأصلَ ثقةٌ غيرُ الشّيخ، والشّيخ لا يحفظ ما قرئ عليه. فذهب إمام الحرمين[3] وجماعة من الأصوليّين إلى المنع.

وأكثر المحدّثين على القبول[4]، واختاره ابن الصّلاح[5]، وعليه العمل. وقدّمت الإشارة إلى ذلك.

وما ذكرته من الاكتفاء بحفظ الثّقة من السّامعين، هو ما ذكره العراقيّ رحمه الله تعالى.

وعبارته في شرح ألفيّته[6]:

---

(1) هو الأنصاريّ. تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص62.

(2) الأنصاري: فتح الباقي شرح ألفيّة العراقي (دار الكتب العلميّة): 360/1.

(3) هو أبو المعالي الجويني. تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص100.

(4) نصّ على ذلك ابن الصّلاح في علوم الحديث: 171، والنّووي: التّقريب والتّيسير: 93/2، والعراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 400/1، والأبناسي: الشّذا الفيّاح: 285/1، وابن الجزري: الهداية في علم الرّواية: 111 (طبعة الغاية)، وابن حجر: النّكت على كتاب ابن الصّلاح: 268/1، والسّخاوي: فتح المغيث: 39/2، والسّيوطي: تدريب الرّاوي: 93/2.

(5) ابن الصّلاح: علوم الحديث: ص171.

(6) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 392/1.

«وهكذا إن كان ثقة من السّامعين يَحفظ ما يُقرأ على الشّيخِ، والحافظُ لذلك مستمع لما يُقرأ، غير غافلٍ عنه، فذلك كاف أيضاً.

ولم يذكر ابن الصّلاح هذه المسألة [الأخيرة][1]. والحكم فيها متّجه. ولا فرق بين إمساك الثّقة لأصلِ الشّيخِ وبين حفظِ الثّقةِ لما يقرأ.

وقد رأيتُ غَيْرَ واحدٍ من أهل الحديث وغيرهم اكتفى بذلك، سواء كان الحافظ [][2] هوَ الّذي يقرأ أو غيره. انتهى[3].

وتسمّى ـ أي: القراءة على الشّيخ ـ **عَرْضاً**. سمّاها بذلك أكثر المحدّثين. كان القارئ يعرض على الشّيخ الحديث كما يعرض القارئ القرآن على المقرئ. انتهى[4].

قال العراقيّ: أجمعوا على صحّة الرّواية بالعَرْضِ. وَرَدُّوا ما حُكي عن بعضِ مَنْ لاَ يُعتدّ بخلافِهِ، [أَنّهُ][5] كان لا يراها، وهو أبو عاصم النّبيل[6].

---

(1) ما بين معقوفين إضافة من شرح العراقي، سقط من المخطوطة.

(2) في المخطوطة زيادة كلمة: «لذلك». ولا مانع من وجودها. إلاّ أنّي فضّلتُ إثبات كلام العراقي كما ورد في الأصل.

(3) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 392/1.

(4) هكذا ورد في المخطوطة: «انتهى» دون أن يحيل إلى أيّ مورد له. والجملة وردت عند ابن الصّلاح في علوم الحديث: 168، ونقلها عنه شرّاحه ومختصروه. (انظر مثلاً: السّيوطي في تدريب الرّاوي: 12/2). ونقلها أيضاً المناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر: 293/2.

(5) في المخطوطة: «إذا». تمّ تصويبها من كلام العراقي في شرح ألفيّته: 392/1.

(6) أبو عاصم الضّحاك بن مخلد النّبيل الشّيباني البصريّ (212هـ/828م) إمام حافظ. شيخ المحدّثين الأثبات: البخاري وجرير وابن راهويه وابن المدينيّ وأحمد وأبي خيثمة وبُندار وابن مثنّى وابن غيلان والذّهليّ والفلاّس وابن منير وابن وارة والجوزجاني والكوسج. (انظر: ابن سعد: الطّبقات: 295/7، البخاريّ: التّاريخ الكبير: 336/4، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 463/4، المزّيّ: تهذيب الكمال: 281/13، الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء: 480/9، وتذكرة الحفاظ: 366/1).

رواه الرّامهرمزيّ[1] عنه[2]. انظر بقيّة كلامه فيه[3].

قال سراج الدّين سندنا الحافظ[4] في شرح نخبته: **وصيغ الأداء المشار إليها ثمان مراتب:**

الأولى: سمعت وحدّثني.

ثمّ أخبرني وقرأت عليه، وهي المرتبة الثّانية.

ثمّ قرئ عليه وأنا أسمع، وهي الثّالثة.

ثمّ أنبأني، وهي الرّابعة.

ثمّ ناولني، وهي الخامسة.

ثمّ شافهني أي: بالإجازة، وهي السّادسة.

ثمّ كتب إليّ بالإجازة، وهي السّابعة.

ثمّ عن ونحوها من الصّيغ المحتملة [لِلسَّماعِ][5]، والإجازة و[لِعَدَمِ][6] السّماع. وهذا مثل قال، وذكر، وروى.

---

(1) أبو محمّد الحسن بن عبدالرّحمن بن خلّاد الرّامهرمزيّ (ت360هـ/971م) محدّث حافظ أديب شاعر. من تصانيفه: المحدّث الفاصل، النّوادر والشّوارد، أدب النّاطق، الفلك في مختار الأخبار والأشعار. (ابن النّديم: الفهرست: 155/1، ياقوت: معجم الأدباء: 5/9، السّمعاني: الأنساب: 52/6، الذهبي: تذكرة الحفاظ: 113/3، وسير أعلام النّبلاء: 73/16، حاجي خليفة: كشف الظنون: 1122، 1612. والبغدادي: هديّة العارفين: 270/1، ابن خير: الفهرست: 475 و522، الكتّاني: الرّسالة المستطرفة: 55، كحّالة: معجم المؤلّفين: 235/3).

(2) الرّامهرمزي: المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي: 420.

(3) يعني: كلام العراقي في العرض: شرح التّبصرة (الألفيّة): 392/1.

(4) هو ابن حجر العسقلاني. وانظر: شرح النّخبة (طبعة شرح الشّرح): 661.

(5) في المخطوطة: «السّماع». والتّصويب من نخبة ابن حجر.

(6) في المخطوطة: «وتقدّم». والتّصويب من نخبة الفكر.

واللّفظان الأوّلان من صيغ الأداء، وهما سمعت وحدّثني، صالحان لمن سمع وحده من لفظ الشّيخ.

وتخصيص التّحديث بما سمع من لفظ الشّيخ هو الشّائع بين أهل الحديث اصطلاحاً.

ولا فرق بين التّحديث والإخبار من حيث اللّغة. وفي ادّعاء الفرق بينهما تكلّف شديد. لكن لمّا تقرّر الاصطلاح صار ذلك حقيقة عُرفيّة، فتُقدّم على الحقيقة اللّغويّة.

مع أنّ هذا الاصطلاح إنّما شاع عند المشارقة ومن تبعهم. وأمّا غالب المغاربة فلا يستعملون[1] هذا الاصطلاح. بل الإخبار والتّحديث[2] بمعنى واحد.

فإنْ جَمَعَ الرّاوي، أي: [أَتَى بصيغة][3] **الْجَـمْعِ** في الصّيغة الأولى، كأن يقول:

«حَدَّثَـنَـا» أو «سَمِعْنَا فلانا يقول»[4]، فهو دليل على أنّه سمع منه مع غيره. وقد تكون **النّون** للعظمة، لكن بِقِلَّة.

وأوّلها ـ أي: المراتب ـ أصرحها، أي: أصرح صيغ الأداء في سماع قائلها. لأنّها لا تحتمل الواسطة. ولكن «حدّثني» قد يطلق في الإجازة تدليساً.

وأرفعها مقداراً ما [يَقَعُ][5] في الإملاء، لما فيه من التّثبّت والتّحفّظ.

والثّالث: وهو أخبرني، والرّابع: وهو قرأت، لمن قرأ بنفسه على الشّيخ.

---

(1) في المخطوطة: «يستعملوا» والصّواب ما أثبتّه.

(2) في المخطوطة: «والحديث». والصّواب ما أثبتّه.

(3) في المخطوطة: «بصغة» وسقطت «أتى».

(4) في المخطوطة: «سمعت». وهو خطأ بيّن.

(5) في المخطوطة: «نفع». تمّ تصويبه من شرح نخبة ابن حجر: ص669 (طبعة شرح الشّرح).

فإن جمع كأن يقول: أخبرنا وقرأنا عليه فهو كالخامس: وهو قرئ [عليه][1] وأنا أسمع.

وعُرف من هذا أنّ التّعبير بقرأت لمن قرأ خير من التّعبير بالإخبار، لأنّه أفصح بصورة الحال.

تنبيه: القراءة على الشّيخ أحد وجوه التّحمّل عند الجمهور. وأبعدَ مَنْ أَبَى ذلك من أهل العراق.

وقد اشتدّ إنكار الإمام مالك وغيره من المدنيّين عليهم في ذلك. حتّى بالغ بعضهم، فرجّحها على السّماع من لفظ الشّيخ[2].

وذهب جمع جمّ ـ منهم البخاريّ في أوائل صحيحه[3]، وحكاه عن جماعة من الأئمّة ـ إلى أنّ السّماعَ من لفظ الشّيخ [ ][4]، والقراءة عليه في الصّحّة والقوّة سواء. والله أعلم.

والإنباء من حيث اللّغة واصطلاح المتقدّمين بمعنى الإخبار. إلاّ في عرف المتأخّرين، فهو للإجازة[5] كَعَنْ. لأنّها في عُرْفِ المتأخّرين للإجازة[6].

وعنعنة المعاصر محمولة على السّماع. بخلاف غير المعاصر، فإنّها تكون مرسلة أو منقطعة. فشرْطُ حَمْلِها على السّماع ثبوت [المعاصرة][7] إلاّ من المدلّس، فإنّها ليست محمولة على السّماع.

---

(1) في المخطوطة: «عليّ». والصّواب ما أثبتّه.
(2) ابن حجر: شرح نخبة الفكر (طبعة شرح الشّرح): 671.
(3) البخاريّ: الجامع الصّحيح: كتاب العلم: الباب 6.
(4) ورد في المخطوطة تكرار وإدخال عبارتين ليس هذا موضعهما، ولا معنى لهما، فحذفنا ذلك من الأصل. لكن للأمانة نثبته هنا: «والله أعلم بغير سقط».
(5) في المخطوطة: «الإجازة». والتّصويب من شرح النّخبة: 673.
(6) في المخطوطة: «للإجابة». وهو خطأ بيّن.
(7) في المخطوطة: «الموصوف». والصّواب ما أثبتّه.

وقيل: يشترط في حمل عنعنة المعاصر على السّماع ثبوت لقائهما ـ أي: الشّيخ والرّاوي عنه ـ ولو مرّة، ليحصُلَ[1] الأمْنُ فِي[2] باقي معنعنه عن كونه من المرسل الخفيّ. وهو المختار تبعاً لعليّ بن المدينيّ[3] والبخاريّ وغيرهما من النّقّاد[4].

وأطلقوا لفظ المشافهة في الإجازة المتلفّظ بها تجوّزاً. وكذلك نبّه في الإجازة المكتوب بها، وهو موجود في عبارة كثير من المتأخّرين، بخلاف المتقدّمين، فإنّهم إنّما يطلقونها فيما إذا كتب إليه الإجازة فقط.

واشترطوا في صحّة الرّواية بالمناولة اقترانها بالإذن. وهي إذا حصل هذا الشّرط أرفع أنواع الإجازة، لما فيها من التّعيين والتّشخيص.

وصورتها أن يدفع [الشيخ][5] أصله، أو ما قام مقامه للطّالب، أو يحضر الطّالب الأصل للشّيخ. [ويقول][6] له في الصّورتين: هذا روايتي عن فلان، [فَارْوِهِ][7] عنّي.

وشرطه أيضاً أن يمكّنه منه: إمّا بالتّمليك، وإمّا بالعارية [لينقل][8] منه ويقابل عليه.

---

(1) في المخطوطة: «لحصل». والصّواب ما أثبتّه.

(2) في المخطوطة: «من». والأولى ما أثبتّه.

(3) تقدّمت الإشارة إلى التّعريف به ص81.

(4) انظر مثلاً: مسلم: مقدّمة الجامع الصّحيح: 23/1، (بشرح النّووي)، وابن رُشيد (محمّد): السّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السّند المعنعن: ص30، وابن حجر: هدي السّاري: 10، والسّخاوي: فتح المغيث: 163/1، والصّنعاني: توضيح الأفكار: 299/1.

(5) في المخطوطة: «الشّيخ». والصّواب ما أثبتّه.

(6) في المخطوطة: «وتقول». والصّواب ما أثبتّه.

(7) في المخطوطة: «فارويه». والصّواب ما أثبتّه.

(8) في المخطوطة: «ينقل». والصّواب ما أثبتّه.

[أمّا إذا][1] ناوله واستردّ في الحال فلا يتبيّن لها زيادة مزيّة على الإجازة المعيّنة، [وهي][2] أن يجيزه الشّيخ [برواية كتاب معيّن ويعيّن له كيفية روايته له][3].

وإذا خلت المناولة عن الإذن لم يُعْتَبَرْ بها عند الجمهور. وجنح من اعتبرها من هؤلاء إلى [أنّ][4] مناولته إيّاه تقوم مقام إرساله إليه بالكتب من بلد إلى بلد.

وقد ذهب إلى صحّة [الرّواية][5] بالمكاتبة المجرّدة عن الإجازة جماعة من الأئمّة ولو لم يقترن ذلك بالإذن بالرّواية، كأنهم اكتفوا في ذلك بالقرينة.

ولم يظهر فرق قويّ بين مناولة الشّيخ ـ **قال المصنّف**: أي: ما كتبه الشّيخ وأرسله إلى الطّالب. والمراد بالكتاب: الشّيء المكتوب، وهو المعبّر عنه بالكتاب من يده ـ للطّالب وبين إرساله إليه بالكتاب من موضع إلى آخر، إذا خلا كلاهما عن الإذن.

وكذا اشترطوا الإذن في الوجادة. [وهي][6] أن يجد بخطّ يعرف كاتبه، فيقول: وجدته [بخطّ][7] فلان.

ولا يسوغ فيه إطلاق أخبرني لمجرّد ذلك. إلاّ إذا كان له منه إذن بالرّواية عنه. وأطلق قوم ذلك فغلطوا.

وكذا الوصيّة بالكتاب، [وهي][8] أن يوصي عند موته أو سفره

(1) في المخطوطة: «وإلاّ إن». وتصويبه من شرح النّخبة: 680.
(2) في المخطوطة: «وهو». والصّواب ما أثبتّه.
(3) سقطت هذه الجملة من المخطوطة. وورد عوضاً عنها: «بروايته له». وتصويبها من شرح النّخبة (طبعة شرح الشّرح للقاري): 681.
(4) سقطت من المخطوطة.
(5) سقطت من المخطوطة وتكرّرت مكانها كلمة المكاتبة.
(6) في المخطوطة: «وهو». والصّواب ما أثبتّه.
(7) في المخطوطة: «خطّ». والصّواب ما أثبتّه.
(8) في المخطوطة: «وهو». والصّواب ما أثبتّه.

[لشخص][1] معيّن بأصله أو بأصوله.

وقد قال قوم من الأئمّة المتقدّمين: يجوز له أن يروي تلك الأصول عنه بمجرّد هذه الوصيّة. وأبى ذلك الجمهور. إلاّ إذا كانت له منه إجازة.

وكذا اشترطوا الإذن بالرّواية في الإعلام. وهو أن يُعلم الشّيخ أحد الطّلبة بأنّني أروي الكتاب الفلاني عن فلان.

فإن كان له منه إجازة، وإلاّ فلا عبرة بذلك. كالإجازة العامّة في المجاز له لا في المجاز به.

كأن يقول: أجزت لجميع المسلمين، أو لمن أدرك حياتي، أو لأهل الإقليم الفلاني، أو لأهل البلد الفلاني. وهو أقرب إلى الصّحّة لقرب الانحصار.

وكذا الإجازة للمجهول، كأن يكون مبهماً أو متّهماً.

وكذلك الإجازة للمعدوم، كأن يقول: أجزت لمن سيولد. والأقرب عدم الصّحّة أيضاً.

وكذلك الإجازة لموجود أو معدوم علّقت بشرط مشيئة الغير.

كأن يقول: أجزت لك إن شاء فلان. إلاّ أن يقول: أجزت لك إن شئت. وهذا على الأصحّ في جميع ذلك.

وقد جوّز الرّواية بجميع ذلك سوى المجهول ـ ما لم يتبيّن المراد ـ الخطيب[2]. وحكاه عن جمع من مشايخه[3].

واستعمل الإجازة للمعدوم من الفقهاء أبو بكر ابن أبي داود[4]، وأبو

---

(1) في المخطوطة: «كشخص». والصّواب ما أثبتّه.

(2) هو أبو بكر الخطيب البغدادي. تقدّمت الإشارة إلى التّعريف به ص: 75.

(3) البغدادي: الكفاية في علم الرّواية: 326 ـ 349.

(4) هو أبو بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث أبي داود السّجستانيّ صاحب السّنن (ت316هـ/929م) محدّث مقرئ مفسّر. طوّف البلاد مع والده أبي داود. من مصنفاته: =

عبدالله بن مندة[1].

واستعمل المعلّقة منهم أيضاً أبو بكر ابن أبي [خيثمة][2].

وروى بالإجازة العامّة جمع كثير، جمعهم بعض الحفّاظ في كتاب، ورتّبهم على حروف المعجم لكثرتهم. [وذلك][3] كما قال ابن الصّلاح: موسّع غير مرضيّ. لأنّ الإجازة الخاصّة المعيّنة مختلف في صحّتها اختلافاً قويًّا عند القدماء، ولأنّ الأمر استقرّ على اعتبارها عند المتأخّرين دون السّماع بالاتّفاق. فكيف إذا حصل فيها الاسترسال المذكور؟ فإنّها تزداد ضعفا، لكنّها في الجملة خير من إيراد الخبر معضلا. والله أعلم. انتهى[4].

= تفسير القرآن، المصابيح في الحديث، النّاسخ والمنسوخ، المصاحف، والبعث والنشور. (الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد 464/9، ابن خلّكان: وفيات الأعيان 268/1، الذهبي: تذكرة الحفاظ 298/2، ابن حجر: لسان الميزان 293/3، ابن الجزري: طبقات القرّاء 420/1، البغدادي: هدية العارفين 444/1).

(1) أبو عبدالله محمّد بن إسحاق العبدي الأصفهاني (ت395هـ/1005م) محدّث مؤرّخ رحّالة. من مصنّفاته: تاريخ أصبهان، النّاسخ والمنسوخ، فتح الباب في الكنى والألقاب، طبقات الصّحابة والتابعين. (ابن الجوزي: المنتظم 232/7، الذهبي: تذكرة الحفاظ 220/3، وميزان الاعتدال 26/3، ابن الجزري: طبقات القرّاء 98/2، ابن الاثير: الكامل في التاريخ 66/9، ابن كثير: البداية والنّهاية: 336/11، ، ابن حجر: لسان الميزان 70/5، الصّفدي: الوافي 190/2).

(2) في المخطوطة «حثمة». تمّ تصويبه من كتب المصطلح. واسم أبي بكر أحمد بن زهير بن حرب النّسائيّ الأصل البغدادي (ت279هـ/892م) محدّث مؤرّخ فقيه.. من مؤلّفاته: التاريخ، أخبار الشّعراء. (البغدادي: تاريخ بغداد 162/4، ياقوت: معجم الأدباء 35/3، الذهبي: تذكرة الحفاظ 156/2، طبقات الحنابلة 22، ابن كثير: البداية 66/11، ابن الجزري: طبقات القراء 54/1، حاجي خليفة: كشف الظنون 276، 295).

(3) في المخطوطة: «وكذلك». والصّواب ما أثبتّه.

(4) انتهى نقله عن شرح النّخبة لابن حجر. مع تصرّف منه في عبارات الحافظ وتراكيبه. انظر: 661 ـ 694. (طبعة شرح الشّرح للقاري).

أقول: قال أبو الحسين ابن فارس[1]: معنى الإجازة في كلام العرب مأخوذ من جواز الماء الّذي يستفاد من الماشية والحرث[2].

يقال: - مِنْهُ - استجزت فلاناً فأجازني: إذا [سَقَاك][3] ماء لأرضك أو ماشيتك. كذلك طالب العلم أن يُجيزه علمَه فيُجيزه إيّاه.

قال ابن الصّلاح: [فللمُجيز][4] على هذا أن يقول: أجزت فلاناً مسموعاتي ومرويّاتي، فيُعدّيه بغير حرف جرّ، من غير حاجة إلى ذكر لفظ الرّواية أو نحو ذلك. ويحتاج إلى ذلك من يجعل الإجازة بمعنى التّسويغ والإذن والإباحة. قال: وذلك هو المعروف، فيقول: أجزت له رواية مسموعاتي، فعلى سبيل الحذف الّذي لا يخفى نظيره. انتهى[5].

قال ابن الصّلاح: إنّما تُستحسن الإجازة إذا كان المُجيز عالماً بما يجيز، والمُجاز له من أهل العلم. لأنّها توسعة وترخيص، يتأهّل لها أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها. قال: وبالغ بعضهم في ذلك فيها. وحكاه الوليد بن بكر المالكيّ[6] ....

---

(1) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّاء القزويني الرّازي (ت395هـ/1004م) من أئمّة اللّغة والأدب. أستاذ بديع الزّمان والصّاحب بن عباد.. من تصانيفه: مقاييس اللّغة، والمجمل، والصّاحبيّ، وجامع التأويل، والحماسة المحدثة، والفصيح، ومتخيّر الألفاظ، واللّامات، وكتاب الثلاثة. (ابن خلّكان: وفيات الأعيان 43/1، ياقوت: معجم الأدباء 80/4، السيوطي: طبقات المفسرين: 4، اليافعي: مرآة الجنان 442/2، ابن العماد: شذرات الذهب 132/3، أبو الفداء: المختصر 142/2، القفطي: إنباه الرّواة 92/1، العاملي: أعيان الشيعة 215/9، الخوانساري: روضات الجنات 64).

(2) ابن فارس: مقاييس اللّغة (تحقيق عبدالسّلام هارون): 456/2.

(3) في المخطوطة: «أسقاك». والصّواب ما أثبتّه.

(4) في المخطوطة: «فالمجيز». والصّواب ما أثبتّه.

(5) ابن الصّلاح: علوم الحديث (طبعة التّقييد): 190. مع تصرّف يسير من المصنّف.

(6) أبو العبّاس الوليد بن بكر بن مخلد الغمري المالكي الأندلسيّ (ت392هـ/1002م) محدّث فقيه من سرقسطة. رحل وبلغ ما وراء النّهر. وتوفي بالدّينور. من مصنّفاته: الوجازة في تجويز الاجازة. (البغدادي: تاريخ بغداد: 481/13، الحميدي: جذوة المقتبس 340، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 111/63، ابن بشكوال: الصّلة 582، =

عن مالك[1].

وقال أبو عمر ابن عبدالبرّ[2]: الصّحيح أنّها لا تجوز إلاّ لماهر بالصّناعة، وفي شيء معيّن لا يشكل إسناده.

ثمّ الإجازة قد تكون بلفظ الشّيخ، وقد تكون بالخطّ، سواء أجاز ابتداء، أو كتب به على سؤال الإجازة أيضاً.

فإن اقتصر على الكتابة كما جرت العادة، فإن كانت الإجازة بالخطّ فالأحسن والأولى أن يتلفّظ بالإجازة أيضاً.

فإن اقتصر على الكتابة ولم يتلفّظ صحّت، إن اقترنت الكتابة بقصد الإجازة. لأنّ الكتابة كتابة، وهذه دون الإجازة الملفوظ بها في الرّتبة. فإن لم يقصد الإجازة فالظّاهر عدم الصّحّة.

قال ابن الصّلاح: وغير مستبعد تصحيح ذلك لمجرّد هذه الكتابة في باب الرّواية الّتي جعلت فيه القراءة [على][3] الشّيخ مع أنّه لم يلفظ بما قرئ عليه [إِخباراً][4] منه بذلك. انتهى[5].

والإجازة من أنواع الأخذ والتّحمّل، **ولها صور** كما قدّمنا. وتلك الصّور تتفاوت بتفاوت المراتب.

فمنها: المناولة، وهي على نوعين[6]:

= الضّبيّ: بغية الملتمس 466، المقري: نفح الطيب 277/8، الذّهبيّ: تذكرة الحفّاظ: 187/3، الكتاني: فهرس الفهارس 444/2، حاجي خليفة: كشف الظنون 2000. كحّالة: معجم المؤلّفين: 170/13).

(1) ابن الصّلاح: علوم الحديث: 190.

(2) تقدّمت الإشارة إلى التّعريف به ص88.

(3) في المخطوطة: «عن». والأولى ما أثبتّه.

(4) في المخطوطة: «إخبار». والصّواب ما أثبتّه.

(5) ابن الصّلاح: علوم الحديث: 190.

(6) النّوع الثّاني أورده المصنّف في شكل سؤال: ص121.

الأوّل: المناولة **المقرونة بالإجازة**. وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق.

ثمّ لهذه المناولة العالية صُوَر. أعلاها أن يناوله شيئاً ـ أي الشّيخ ـ من سماعه أصلاً أو فرعاً مقابلاً به، ويقول: هذا من سماعي أو روايتي عن فلان، فاروه عنّي، ونحو ذلك.

وكذلك لو لم يذكر شيخه، وكان اسم شيخه في الكتاب المناول، وفيه بيان سماعه منه، أو إجازته منه، ونحو ذلك، ويملّكه الشّيخ، أو يقول له: خذه وانسخه وقابل ثمّ ردّه إليّ، ونحو ذلك.

ومنها: أن يحضر الطّالب الكتاب ـ أصل الشّيخ أو فرعه المقابل ـ فيعرضه عليه، وسمّاه غير واحد من الأئمّة عرضاً. ويكون هذا **عرض مناولة**.

فإذا عرض الطّالب الكتاب على الشّيخ تأمّله الشّيخ وهو عارف [متيقّظ][1]، ثمّ يناوله الطّالب ويقول: هو روايتي عن فلان، أو عمّن ذكر فيه، أو نحو ذلك، فاروه عنّي.

قال العراقيّ رحمه الله[2]: ولم يتعرّض ابن الصّلاح [الكوْنِ][3] الصّورة الأولى من صور المناولة أعلى، ولكنّه قدّمها في الذّكر.

قال القاضي عياض[4]: أرفعها أن يرفع الشّيخ كتابه، فيقول للطّالب: هذه روايتي فارْوِها عنّي، ويدفعها إليه، أو يقول له: خذها فانسخهَا، وقابل بها ثمّ اصرِفها إليّ، أو يأتيه الطالبُ بنسخة صحيحة... إلى آخرِ كلامِهِ[5].

وهذه المناولة المقرونة بالإجازة حَالَّةٌ محلَّ السَّماعِ عندَ بعضهم، كما

---

(1) في المخطوطة: «متيقّض». والصّواب ما أثبتّه.

(2) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 439/1.

(3) في المخطوطة كلمة غير واضحة تمّ تصويبها من شرح التّبصرة: 439/1.

(4) تقدّمت الإشارة إلى التّعريف به ص100.

(5) القاضي عياض: الإلماع: ص79.

حكاهُ الحاكمُ[1] عن ابنِ شهاب[2]، وربيعةَ الرّأي[3]، ويحيى بن سعيد الأنصاريّ[4]، ومالك في آخرين من أهل المدينة ومكّة والكوفة والبصرة والشام ومصر وخراسان. وفي كلامه تخليط: إذ خلط عرض المناولة بعرض السّماع[5].

وقال الحاكم في هذا العرض: أمّا فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فإنّهم لم يرووه سماعاً. وبه قال الشافعيّ[6]، والأوزاعيّ[7]، والبويطيّ[8]، ....

(1) تقدّمت الإشارة إلى التّعريف به ص59.

(2) تقدّمت الإشارة إلى التّعريف به ص57.

(3) ربيعة بن أبي عبدالرّحمن واسمه فرّوخ القرشي التّيميّ المدني المعروف بربيعه الرأي (ت136هـ/753م). محدّث فقيه مجتهد مفت. شيخ مالك. (الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 89/6، البخاري: التّاريخ الكبير 286/2، البغدادي: تاريخ بغداد 420/8، ابن حبان: الثّقات: 65/3، وتهذيب الكمال: 123/19، الذّهبي: سير النّبلاء: 89/6، وتذكرة الحفاظ 157/1).

(4) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاريّ الخزرجيّ (ت143هـ/760م) عالم المدينة في زمانه. وتلميذ الفقهاء السبعة. تولّى القضاء بالمدينة ثمّ بالحيرة. (البخاري: التاريخ الكبير 275/8، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 147/9، النّووي: تهذيب الأسماء واللغات 153/2، المزّيّ: تهذيب الكمال 346/31، ابن حجر: تهذيب التهذيب 221/11، السيوطي: طبقات الحفاظ 57).

(5) الحاكم النّيسابوري: معرفة علوم الحديث: 340.

(6) يعني: محمّد بن إدريس الإمام صاحب المذهب (ت204هـ/819م).

(7) أبو عمرو عبدالرّحمن بن عمرو الأوزاعيّ (157هـ/774م) فقيه محدّث. ولد ببغداد، وأقام بدمشق، وتوفّي مرابطاً ببيروت. من مصنّفاته: كتاب السّنن في الفقه، والمسائل في الفقه. (ابن النديم: الفهرست 227/1، ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 184/1، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 147/35، النّووي: تهذيب الأسماء واللغات 298/1، الذّهبي: تذكرة الحفّاظ: 178/1، والنّبلاء: 107/7، أبوالفداء: المختصر في أخبار البشر7/2، حاجي خليفة: كشف الظنون 1682).

(8) أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المصري (ت231هـ/846م) فقيه مناظر صاحبَ الشّافعيّ وقام مقامه في الدّرس والإفتاء بعد وفاته. توفي في سجنه ببغداد. من مصنّفاته: المختصر الكبير، المختصر الصغير، الفرائض. (البغدادي: تاريخ بغداد=

والْمزنيّ[1]، وأبو حنيفة[2]، وسفيان الثّوريّ[3]، وأحمد بن حنبل[4]. قال الزّين العراقيّ: قد حكوا إجماعهم بأنّها صحيحة[5].

قال القاضي عياض في الإلماع بعد أن قال: وهي رواية صحيحة عند بعض الأئمّة والمحدّثين. وسمّى جماعة ثمّ قال: وهو [قولُ][6] كافّة أهل النّقل والأداء والتّحقيق من أهل النّظر. انتهى[7].

[النّوع الثّاني: المناولة الخالية عن الإجازة]:

وهل تصحّ المناولة من غير إذن؟

قيل: تصحّ. وقيل: لا تصحّ. والأصحّ أنّها باطلة. فإذا تجرّدت المناولة عن الإجازة بأن يناوله الكتاب، ويقول: هذا من حديثي، أو من سماعاتي. ولا يقول له: اروه عنّي، ولا أجزت لك روايته، ونحو ذلك، ففيها الخلاف المذكور.

هذا ما صرّح به الزّين العراقيّ. وآخر كلامه يُشعر بالجواز. فليُنظر فيه.

= 299/14، ابن خلّكان: وفيات الأعيان 61/7، المزّيّ: تهذيب الكمال: 472/32، السّبكي: طبقات الشافعية 162/2، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة 260/2، السّيوطي: حسن المحاضرة 123/1، الخزرجي: خلاصة تذهيب الكمال: 440).

(1) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنيّ المصريّ (ت264هـ/878م) فقيه مجتهد. صحب الشّافعيّ وحدّث عنه. من مصنّفاته: الجامع الكبير، الجامع الصّغير، مختصر التّرغيب في العلم. (ابن خلكان: وفيات الأعيان 88/1، اليافعي: مرآة الجنان 177/2، النووي: تهذيب الأسماء واللغات: 285/2، ابن العماد: شذرات الذّهب 148/2، 149، المسعودي: مروج الذهب 56/8، حاجي خليفة: كشف الظنون 400، 1635، 2000، البغدادي: إيضاح المكنون 424/2).

(2) يعني: النّعمان بن ثابت الإمامَ صاحب المذهب (ت150هـ/767م).

(3) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص99. ثمّ مع ابن عيينة ص104.

(4) الإمام المحدّث. تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص47.

(5) العراقي: التّبصرة والتّذكرة: البيتان: 506، 507، وشرحهما: 439/1.

(6) سقطت من المخطوطة.

(7) عياض: الإلماع: ص80.

والمعوَّل على كلام الحافظ المتقدّم[1].

[العبارة عن المناولة]:

واختلفوا في عبارة الرّاوي بما يحمله بطريق المناولة. فحكى جماعة ـ منهم: أبو بكر ابن شهاب الزّهريّ[2]، ومالك بن أنس[3]، جواز إطلاق «حدّثنا» و«أخبرنا».

وهو لائق بمذهب من يرى عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعاً وحكي عن قوم آخرين جواز إطلاق «حدّثنا» و«أخبرنا» في الرّواية بالإجازة مطلقاً.

قال العراقيّ بعد أن ذكر مذاهب الأئمّة في ذلك: والصّحيح المختار الّذي عليه عمل الجمهور، واختاره أهل التّحرّي والورع المنعُ من إطلاق [حدَّثنا وأخبرنا][4] ونحوهِما في [المناولة][5] والإجازة، وتقييد ذلك بعبارة تبيّن الواقع في كيفية التحمّل، وَ[تُشعر] به[6]، [فنقول][7]: أخبرنا أو حدَّثنا فلان إجازة، أو مناولةً، أو إجازة ومناولةً، أو إذناً، أو في إذنه، أو أذن لي، أو أطلق لي روايته عنه، أو أجازني، أو أجاز لي، أو سوّغ... وما أشبه ذلك من العبارات المبيّنة لكيفية التّحمّل.

وإن أباح المجيز للمجاز إطلاق أخبرنا أو حدّثنا في الإجازة، [أو][8] المناولة، لم يجز له ذلك، كما يفعله بعض المشايخ في إجازتهم، فيقولون

(1) من الطّعن في الرّاوي قولهم: «سماعه غير صحيح» بسبب عدم حصوله على إذن بالرّواية.

(2) أبو بكر محمّد بن مسلم. تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص57.

(3) مالك بن أنس هو الإمام صاحب المذهب (ت179هـ/795م).

(4) في المخطوطة: «ناولنا». تمّ تصويبه من كلام العراقي في شرح التّبصرة: 445/1.

(5) في المخطوطة: «المناولات». ولعلّه من تصرّف المصنّف في النّقل.

(6) في المخطوطة: «يشعر». تمّ تصويبه من كلام العراقي: 445/1.

(7) في المخطوطة: «ويقول». تمّ تصويبه من كلام العراقي في شرح التّبصرة أيضاً: 445/1.

(8) سقطت من المخطوطة. ولا يستقيم المعنى دونها.

[عمّن][1] أجازوا له: إن شاء قال: حدّثنا، وإن شاء قال: أخبرنا.

وأمّا **الوجادة** فقال المعَافَى بن زكريّاء النّهروانيّ[2]: إنّ المولّدين فرّعوا قولهم: «وِجَادَةً» فيما أُخذ من العلم من صحيفةٍ من غير سماع ولا إجازةٍ ولا مناولةٍ، من تفريق العرب بين مصادر «وَجَدَ»، للتّمييز بين المعاني المختلفة[3].

وهي بكسر الواو: أن تجدَ بخطّ من عاصرْتَه ـ لقيتَهُ أو لم تلقَهُ ـ أو لم تعاصره، بل كان قبلك، أحاديث يرويها، أو غير ذلك ممّا لم تسمعه منه، ولم يجز لك، فلك أن تقول: وجدتُ بخطّ فلانٍ، [أخبرنا][4] [فلان][5]، وتسوق الإسناد والمتن. أو ما وجدته بخطّه، وَنحو ذلك.

هذا إذا وثق بأنّه خطّه، فإن لم يثق بأنّه خطّه فليحترز عن جزم العبارة بقوله: بلغني عن فلانٍ، أو وجدت عنه، أو وجدت بخطٍّ قيل: إنَه خطّ فلان، أو قال لي فلان: إنّه خطّ فلان، أو ظننت أنّه خطّ فلان، أو ذكر كاتبه أنّه فلان. . .

قال العراقيّ: هـكذا مثّل ابن الصّلاح بما إذا لم تـكن له إجازة ممّن وجد ذلك بخطّه. وقد استعمل غير واحد من أهل الحديث الوجادة مع

---

(1) في المخطوطة: «لمن». والصّواب ما أثبتّه.

(2) أبو الفرج المعافى بن زكريّاء بن يحيى الجريري النّهرواني، معروف بابن طرار (ت390هـ/م1000) قاض فقيه على مذهب ابن جرير الطّبري. من الأدباء الشعراء الفقهاء. من مصنّفاته: البيان الموجز عن علوم القرآن المعجز، الجليس الصّالح الكافي والأنيس النّاصح الشّافي، الحدود والعقود، المرشد في الفقه وشرحه. (البغدادي: تاريخ بغداد 230/13، السّمعاني: الأنساب573/1، الذهبي: تذكرة الحفاظ 203/3، اليافعي: مرآة الجنان 443/2، ابن كثير: البداية والنّهاية 328/11، حاجي خليفة: كشف الظنون 593).

(3) ابن الصّلاح: علوم الحديث: 200، والعراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 456/1 ـ 457.

(4) في المخطوطة: «أنبانا». وما أثبتّه أصحّ.

(5) في المخطوطة: «فلاناً». والصّواب ما أثبّه.

الإجازة. وهو واضح كقولك: وجدت بخطّ فلان وأجازه لي، وكذا لم يذكره القاضي عياض في «الإلماع» في مثال[1] الوجادة. وإنّما أراد الشّيخ أن يتكلّم على الوجادة الخالية عن الإجازة: هل هي مستند صحيح في الرّواية أو العمل. والله أعلم. انتهى[2].

وكلّ ما ذُكر من الرّواية بالوجادةِ منقطع. سواء وثق بأنّه خطّ من وجده عنه أم لا. ولكنّ الأوّل وهو ما وثق بأنّه خطّه، أَخَذ شَوباً من الاتّصال.

وأمّا الإجازة لمن لا يوجد، فقد تقدّم من كلام سراج سندنا الحافظ ما يغني. وإنّما ذيّلنا بهذا بسطاً للكلام، و[بياناً][3] للمقام. لكون الأوّل في غاية الإيجاز، يكاد لوجازته يُعدّ من الألغاز.

وأمّا **الفرق بين الرّواية والشّهادة**: فهو ممّا خفي عن الأكابر، فضلاً عن الأصاغر.

قال الكرمانيّ[4]: هما خبرَان، غير أنّ المخبر به إن كان عامًّا لا يختصّ بمعيّن، فهو الرّواية. كقوله عليه السّلام: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[5]. وإن كان خاصًّا، فهو الشّهادة.

وقال ابن السّبكيّ[6]: الإخبار عن عامٍّ لا ترَافع فيه: الرّواية، وخلافه الشّهادة[7].

واستشكل القرافيّ[8] الفرق بينهما. فقال ما نصّه: أقمت [ثمان

---

(1) في المخطوطة: «مثل». والصّواب ما أثبتّه.

(2) العراقي: شرح التبصرة والتّذكرة: 458/1.

(3) في المخطوطة: «بينا». والصّواب ما أثبتّه.

(4) الكرماني: الكواكب الدّراري: 157/11.

(5) البخاري: الجامع الصّحيح: كتاب بدء الوحي: ح1، ومسلم: الجامع الصّحيح: كتاب الإمارة: الحديث 155 1515/3، وأبو داود: السّنن: كتاب الطّلاق: 11 ح2203.

(6) تقدّمت الإشارة إلى التّعريف به ص87.

(7) السّبكيّ: جمع الجوامع (طبعة حاشية العطّار): 189/2.

(8) شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن إدريس الصّهناجيّ البهنسي المشهور بالقرافي (684هـ/1285 م) فقيه مالكيّ أصوليّ مفسّر. من تصانيفه: الذّخيرة في الفقه، شرح=

سنين][1] أطلب الفرق بين الشّهادة والرّواية، وأسأل الفضلاء عنه، فيقولون: الشّهادة يُشترط فيها [العدد][2] والذّكوريّة والحرّيّة. بخلاف الرّواية. فأقول لهم: اشتراطُ ذلك [فيها][3] فرعُ تصوّرها. فلو عرفت بأحكامها لزم الدَّور.

قال: ولم أزل في شدّة قلق حتى طالعت شرح البرهان للمازريّ[4] فوجدته حقّق ذلك وميّز بين الأمرين. فقال: هما خبران. غير أنّ المخبَرَ عنه: إن كان عامًّا لا يختصّ بمعيَّنٍ، فهو الرّواية. كقوله عليه السَّلام: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»، وغير ذلك، فإنّ ذلك لا يختصّ بشخصٍ معيَّن بل هو عامّ في كلّ الخلق. بخلاف قول العدل عند الحاكم: «لهذا عند هذا دينار»، فإنّه إلزام لمعيَّنٍ لا يتعَدّاه، والأوّلُ: هو الرّواية، والثّاني: هو الشّهادة[5].

ثمّ أورد بعد ذلك سؤالاً. قال: ما قرّرته من أنّ الشّهادة حقيقتها التّعلّق بجزئيّ، والرّواية حقيقتها التّعلّق بكلّيّ منقوض. فقد تتعلّق الشّهادة بكلّيّ على الفقراء في الوقف. وكذلك الأرض عنْوَةً أَوْ صُلْحاً. والرّواية قد تتعلّق بالأمور

= التهذيب، شرح المحصول، التنقيح في أصول الفقه، أنوار البروق. (ابن فرحون: الدّيباج 62، مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: 188/1، حاجي خليفة: كشف الظنون 11، 21، 77، 186، 499، البغدادي: إيضاح المكنون 72/1، 127، الزركلي: الأعلام: 94/1، كحّالة: معجم المؤلّفين: 158/1).

(1) في المخطوطة» ثمانين سنة. والصّواب ما أثبتّه.

(2) في المخطوطة: «العدالة». والصّواب ما أثبتّه.

(3) سقطت من المخطوطة. وهي ضروريّة لفهم المراد.

(4) أبو عبدالله محمد بن عليّ التّميميّ المازريّ (536هـ/1141م) محدّث فقيه أصوليّ متكلّم طبيب من مدينة مازره «Mazzara del vallo» بصقلّية، ووفاته بالمهديّة، وقبره بالمنستير. من مصنّفاته: المُعْلِم بفوائد مسلم، إيضاح المحصول، المعين على التّلقين، تعليق على المدوّنة، كتاب في الطّبّ، الفتاوى. (الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 104/20، ابن فرحون: الدّيباج: 250/2، مخلوف: شجرة النّور: 127/1، محفوظ: تراجم المؤلّفين التّونسيّين: 232/4، المطوي: سيرة القيروان: 47، عبدالوهّاب: كتاب العمر: 276/2).

(5) القرافي: الفروق: الفرق الأوّل: 4/1 ـ 5. وانظر المازري: إيضاح المحصول: 488 ـ 489.

الجزئيّة، كالإخبار عن النّجاسة في الثّوب أو المكان المعيّنين وأوقات الصّلاة.

وأجاب عن الأوّل بأنّ العُمومَ في الشّهادة [إنّما جاء][1] بالعرْضِ، [وَ][2] المقصودُ الأوّلُ إنّما هو الجزئيّ. لأنّ المقصود بالوقف إنّما هو الواقف، لينزع من يده المال. وكون الموقوف عليه غير معيّن لا يقدح. وأمّا الأرض عنوة، فلم أر نصًّا لأصحابنا فيها. ويمكن أن [يكون] من باب الخبر، لعدم الاختصاص في المحكوم عليه.

وأمّا الرّواية، فجوابه [أنّ][3] الإخبار عن نجاسة الماء المعيّن، إنّما هو باعتبار وصفه من حيث أنّه صفة كلّيّة، لا باعتبار ذات مخصوصة. ولذا كان كلّ ماء مماثلٍ له في الصّفة الّتي يُحكم عليه بالنّجاسة مماثلاً له في الحكم بنجاسته. هذا معناه باختصار[4].

قال الإمام أبو عبدالله ابن عرفة[5]: بُعَيْدَ كلامه بقليل: وما ارتضاه العراقيّ والمازريّ من أنّ الشّهادةَ الخبرُ المتعلّقُ بأمرٍ جزئيّ - فالرّواية الخبر المتعلّق بأمرٍ كلّيٍّ - مردودٌ. فإنّ الرّواية تتعلّق بالجزئيّ كثيراً. فرسمُه لها غيرُ

---

(1) سقطت من المخطوطة. والتّصويب من الفروق.

(2) سقطت من المخطوطة. والتّصويب من الفروق.

(3) سقطت من المخطوطة. والتّصويب من الفروق.

(4) القرافي: الفروق: 15/1 - 16.

(5) أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن عرفة الورغمّيّ (ت803هـ/1401م) أحد أعلام الزّيتونة في العربيّة والأصول والفقه والقراءات والفرائض. من مصنّفاته: مختصر في الفقه، مختصر في أصول الفقه، مختصر في المنطق، مختصر متن أحمد الحوفيّ الإشبيليّ في الفرائض، الحدود الفقهيّة، نظم قراءة يعقوب، تساعيّات في الحديث. (ابن حجر: إنباء الغمر: 192/2، السّخاوي: الضّوء اللاّمع: 240/9، الشوكاني: البدر الطّالع: 255/2، ابن أبي الضّياف: الإتحاف: 182/1 و61/7، مخلوف: شجرة النّور: 227/1، محفوظ: تراجم المؤلّفين التّونسيّين: 363/3، عبدالوهّاب: خلاصة تاريخ تونس: 116).

جامع، [كحديث][1] قول النبيّ ﷺ: «**يُخرّبُ الكَعْبَةَ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الحَبَشَةِ**»[2]، وحديث تميم الدّاريّ الّذي فيه الدّجّال[3]، إلى غير ذلك من الأحاديث المتعلّقة بأمور جزئيّة، قال: ولذا تجدهم يقولون: اختلف في القضايا المعيّنة هل تعُمُّ أم لا.

ثمّ إنّ ابن عرفة حقّق الفرق بين الشّهادة والخبر. قال: والصّواب: أنّ الشّهادةَ قَوْلٌ بحيث يوجب على الحاكم سماعه الحكم بمقتضاه، إنْ عدّلَ قائلهُ مع تعدّده، أو حلف طالبه.

قال الشّيخ الرّصّاع[4]: قول الشّيخ ابن عرفة: «قول»، القول في اللّغة معلومٌ ما فيه، وأنّه أعمّ من الكلام والكلمة والكلم. والخبر أخصّ منه. لأنّه أخصُّ من الكلام الّذي هو أعمّ من الخبر، وأخصّ من القول.

فإن قلت: لأيّ شيء لم يذكر الجنس الأقرب، وهو الخبر، وهو أقرب إلى الشّهادة من القول؟ قلت: لعلّه لِما وقع في الحديث من قول النّبيّ ﷺ: «**أَلَا وَقَوْل الزُّور. أَلَا وَشَهَادة الزُّور**»[5] [أدّى إلى

---

(1) في المخطوطة: «فحديث». والتّصويب من شرح حدود ابن عرفة للرَّصَّاع: 400/2.

(2) عبدالباقي: اللّؤلؤ والمرجان: 914، البخاري: الجامع الصّحيح: 32 الحجّ 47 باب قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ﴾ ح1514، ومسلم: الجامع الصّحيح: 55 الفتن: ح7489، وأبو داود: السّنن: 191/4ح4311، والنّسائي: السنن: 216/5 ح2904.

(3) حديثه في صحيح مسلم: وفيه أنّ رسول الله ﷺ لمّا قَضَى صَلاَتَهُ يوماً جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهوَ يَضْحَكُ فَقَالَ: «**لِيَلْزَمْ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلَّاهُ**». ثُمَّ قَالَ: «**أَتَدْرُونَ لِمَ جَمَعْتُكُمْ**». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**إِنِّي وَاللَّهِ مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ وَلَا لِرَهْبَةٍ وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ لأَنَّ تَمِيماً الدَّارِيَّ كَانَ رَجُلاً نَصْرَانِيّاً فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ وَحَدَّثَنِي حَدِيثاً وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَّالِ حَدَّثَنِي أَنَّهُ رَكِبَ فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ مَعَ ثَلَاثِينَ رَجُلاً. . .**» الحديث. وهو أيضاً في سنن أبي داود: 207/4 ح4328، وسنن التّرمذي: 521/4 ح2253.

(4) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص92.

(5) البخاري: الجامع الصّحيح: 81 كتاب الأدب: 6 باب عقوق الوالدين من الكبائر ح5631، وغيره من الأبواب، ومسلم الصحيح: 2 كتاب الإيمان، 40 باب الكبائر وأكبرها. الحديث 269 (وفيه: أو قول الزّور)، والتّرمذي: السّنن: 312/4 ح1901، و548/4 ح2301، و235/5 ح3019.

أنّ][1] القول شرعاً غلب في الخبر في الشّهادة. وفيه ما لا يخفى.

والأظهر أنّه إنّما عبّر بذلك لأجل أنّه أدخل الشّهادة قبل الأداء، وهي قول، لا خبر. لأنّه من كلام النّفس. ولا يُقال: لا يصحّ أن يصير [الخبرُ][2] جنساً للشّهادةِ والخبرِ، لأنَّ الشّيءَ لا يكون جنساً لنفسه، لأنّا نقول: الخبر مشترك. والجنس هو الخبر المقابل للإنشاء. وهو يعمّ الشّهادة وما يقابلها، وهو المسمّى بالخبر. فالخبر له معنيان: أعمّ وأخصّ. وهو جليّ.

ثمّ قال بعد استيعابه شرح الحدِّ المذكور: فإن قلت: سلَّمَ الشّيخُ الإمامُ سيّدي أبو عبدالله محمّد ابن مرزوق[3]، ولم [يعترض][4] قوله في كونه صيّر الجنس للشّهادة قولاً ولم يقل: خبراً، والخبرُ أقرب جنساً من القول كما قدّمنا. مع أنّ عياضاً[5] قال: الشّهادة تطلق على البيان، لأنّ الشّهادة مبيّنة للحقّ من الباطل. وقيل: ترجع إلى العلم. ويعني العلم الحكميّ.

وقد ذكر الجوهريّ[6] أنّ الشّهادةَ خبرٌ قاطعٌ. قلت: تقدّم الجواب عن الشّيخ في سرّ كونه عبّر بالقول، ولعلّ الشّيخ بعده رأى ذلك، أو استحسنه.

وقد عرّف الإمام ابن مرزوق الشّهادة بقوله: بيانُ مستندِ علمٍ أو غالب

---

(1) في المخطوطة: «لأنّ». والتّصويب من شرح الرّصّاع لحدود ابن عرفة: 582/2.

(2) في المخطوطة: «الجنس». والتّصويب من المصدر السّابق.

(3) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص93.

(4) في المخطوطة: «يتعرّض». والتّصويب من المصدر السّابق.

(5) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص100.

(6) أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابيّ (393هـ/1003م) تلميذ أبي عليّ الفارسيّ والسّيرافي. أوّل من حاول الطّيران ومات من أجله على مرأى من سكّان نيسابور. من تصانيفه: تاج اللغة، صحاح العربيّة، المقدّمة في النحو. (ياقوت: معجم الأدباء 151/6، الثعالبي: يتيمة الدّهر 373/4، القفطي: إنباه الرواة 194/1، اليافعي: مرآة الجنان 446/2، ابن العماد: شذرات الذهب 143/3، طاش كبري زادة: مفتاح السّعادة 100/1).

ظنّ، بلفظ أو قائم مقامه عن ثبوت حقّ على معيّن، أو سقوطه، أو آيل إليهما.

قال: قولنا: «بيان» جنس [يشمل][1] البيان بالخبر وغير [الخبر][2] والبيان الفعليّ والقوليّ. وقولنا: «مستند علم أو ظنّ» خرج به الكلام النّفسيّ. وقولنا: «أو قائم مقامه» [أدخل][3] به خطّ الشّاهد وشهادة الأخرس بالإشارة، وقد أطلقوا عليهما «شهادة».

قال: وقولي: «عن ثبوت» متعلّقُ بيانٍ. أخرجتُ به الأخبار المستكملة بالأوصاف المتقدّمة، لأنّها لا تتضمّن شيئاً من ذلك. فإنّنا لا نسمّيه شهادة. قال: ويخرج أيضاً الإنشاء. لأنّ قولنا: «ثبوت حق» اقتضى أنّه لا بدّ من ثبوت نسبة خارجيّة. والإنشاء لا خارج له.

وقولنا: «على معيّن» أخرجت به بعض الأخبار الواردة عن النّبيّ ﷺ بثبوت حقّ أو بسقوطه، وليست حكاية شهادة. لأنّ ما ورد عنه عليه السّلام من الأحكام يعمّ المكلّفين، ولو كان المحكوم عليه معيّناً، لقوله: «حُكْمِي عَلَى الوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الجَمَاعَةِ»[4] إلاّ بدليل يدلّ على التّخصيص والآيل

(1) في المخطوطة: «يكمل». والتّصويب من الرّصّاع: المصدر السّابق: 2/586.

(2) في المخطوطة: «الجنس». والتصويب من المصدر نفسه.

(3) في المخطوطة: «ما أخلّ». والتّصويب من المصدر نفسه.

(4) هذا الحديث ذكره **الرّصّاع**، ولم ينتبه محقّقا الكتاب إلى ما فيه. يورده أهل الفقه والأصول كثيرا، كالبيضاوي وابن الحاجب. وذكره السّيوطي في حاشيته على سنن النّسائي وسكت عنه (2/239 و2/188). والحقّ أنّه لا أصل له بهذا اللّفظ. صرّح الحافظ ابن كثير أنّه لم يره مسنَداً قطّ. وسأل شيخيه الحافظين المزّيّ والذّهبيّ فأنكراه، ولم يعرفاه بالكلّيّة. (ابن كثير: تحفة الطّالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: 286). وحكم العراقي في تخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي بأنّه لا أصل له بهذا اللّفظ: ص293. وكذلك فعل ابن الملقّن في تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج: 32. وتبعهما السّخاوي في المقاصد الحسنة: الحديث: 416 والعجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس: 1/436. ومن المعتنين بالحديث من اعتبره موضوعاً. الشّوكاني: الفوائد المجموعة 200، القاري: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: 95، «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»: 430.
=

إليه، كتزكية الشّاهد به وسقوطه كالشّهادة بآدابه والآيل إليه كتجريح الشّاهد به. وحصل من هذا الرّسم أنّ الشّهادة خبر خاصّ. فكلّ شهادة خبر. ولا عكس.

قال الشّيخ الرّصّاع رحمه الله: فأنت ترى ما ذكره، وصيّر الشّهادة بياناً. والقول والخبر غير البيان. لأنّ البيان يقع بالخبر. وما يقع بالشّيء غير الشّيء. انتهى.

وقد ناقش ابن مرزوق كلام شيخه ابن عرفة رحمه الله بما استدلّ به على ردّ فرق القرافيّ بين الشّهادة والرّواية، لكون ما حدًّ به القرافيّ غير جامع بقوله. وظاهر كلام ابن بشير[1] والمازريّ أنّ المشبه بالشّهادات من الرّوايات ما يتضمّن حكماً، وأمّا الخبر الّذي لا يتضمّن حكماً فهو نوع آخر لمطلق [الخبر][2] فهو قسيم لهما.

فإذا تقرّر ذلك فلا يردّ النّقض بنحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾

= إلاّ أنّ معنى هذا الحديث ثابتٌ. فقد ورد في الحديث الصّحيح عن أميمة بنت رقيقة أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**إِنَّمَا قَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ**»، أو «**مِثْلَ قَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ**». أخرجه مالك في الموطّأ: باب ما جاء في البيعة: ج 2/982 ـ ح2. والترمذي: السّنن: بيعة النّساء: 4/151 ح1597 وقال: حديث حسن صحيح، وصحّحه الألباني، والنّسائي: السّنن: 7/149، وابن ماجه: السّنن: 2874ح مختصراً، وأحمد: المسند: 6/357، والدّارقطني: السّنن: 4/146 و147، والحاكم: المستدرك: 4/80 ح6946، والبيهقي: السّنن الكبرى: 8/148 ح17010).

(1) أبو الطّاهر إبراهيم بن عبدالصّمد بن بشير التنوخيّ المهدويّ (526هـ/1132م) عالم فقيه مالكيّ أصوليّ صاحب اختيارات في المذهب. من تلاميذ السّيوريّ ومن أساتذة اللّخميّ. من تصانيفه: الأنوار البديعة إلى أسرار الشّريعة، التنبيه على مبادئ التوجيه، التذهيب لمسائل التّهذيب للبراذعي، المختصر. (ابن فرحون: الدّيباج المذهب: 87، مخلوف: شجرة النّور الزّكية ص126، محفوظ: تراجم المؤلّفين التّونسيّين: 1/143، كحّالة: معجم المؤلّفين: 1/48، سيزكين: تاريخ التّراث العربي: عبدالوهّاب: كتاب العمر: 2/272).

(2) سقطت من المخطوطة.

[المسد: 1]، وخبر ذي السّويقتين[1]، وخبر الدّجّال[2]، وإنّما يردُّ ذلك من توهّم استنباط الشّهادة [بمطلق الخبر وهو باطل، لأنّ الشّهادة خبر مقيّد، والمقيّد لا يلتبِس][3] بالمطلق، بل بمقيّد مثله.

هذا اختصار بحثه من شرح الحدود[4].

قال الشّيخ الرّصّاع: وهذا الكلام ممّا لا يخفى، لأنّ الشّيخ ابن عرفة رضي الله عنه نقض عن الرّسم للخبر في قوله: الخبر المتعلّق بكلّيّ، فلا شكّ في النّقض بما ذكره بالآية وغيرها، وأنّ ذلك يوجب عدم الانعكاس.

فقول الشّيخ الرّادّ: «وظاهر كلام ابن بشير إلى آخره» ليس بالصّواب. هذا محصّل كلامه على وجه ما يتعلّق لنا به، باختصار. فإن أردت استيفاء ذلك فانظره في شرحه لحدود ابن عرفة[5].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(1) تقدّم تخريجه ص134.

(2) تقدّم تخريجه ص134.

(3) سقطت هذه الجملة من المخطوطة. والتّصويب من الرّصّاع: شرح حدود ابن عرفة: 587/2.

(4) الرّصّاع: شرح حدود ابن عرفة: 587/2.

(5) م.ن. وقد تقدّمت الإشارة إلى ترجمة ابن عرفة ص133.



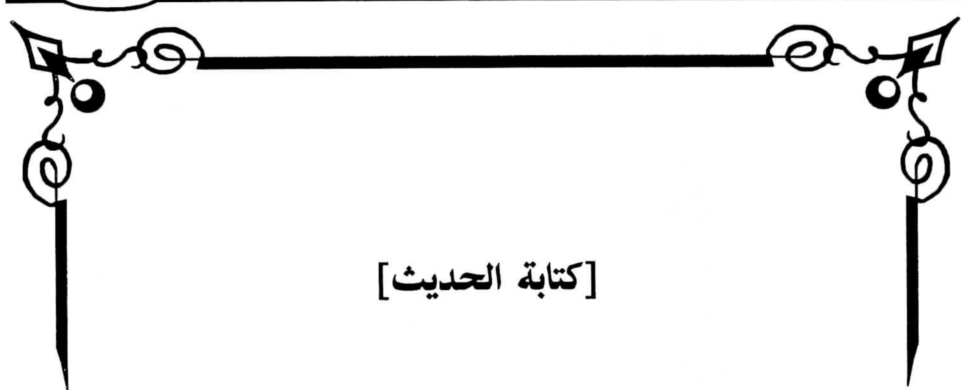

خاتمة

في ذِكر كتابةِ الحديثِ وذِكرِ التّصنيفِ وأوّلِ من صنّف في الصّحيحِ، والتّعريفِ بأميرِ المؤمنين في الحديثِ والسّببِ الباعثِ له على ذلك، وما يتّصل بهِ من ذِكرِ مشايخهِ ومناقبهِ ووفاتهِ ووجهِ التّخلّصِ للختمِ.

وهذه الخاتمةُ هي المقصودُ، وما قبلها كالوسيلةِ إليها لمدارهِ عليها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



[كتابة الحديث]

اعلم، أهّلني الله وإيّاك لفهم حديث المصطفى، وجعل لي وإيّاك في الاهتمام به منح الطّلب من سقم الذّنوب، وتمام الشّفا، اختلف الصّحابة والتّابعون في كتابة الحديث، فكرهها ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدريّ وآخرون من الصّحابة والتّابعين، لقوله ﷺ: «**لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئاً إِلَّا القُرْآنَ، وَمَنْ كَتَبَ غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ**». أخرجه مسلم[1] من حديث أبي سعيد.

وجوّز فعله جماعة من الصّحابة، منهم: عمر وعليّ وابنه الحسين وعبدالله بن عمرو بن العاص وأنس وجابر وابن عبّاس وابن عمر أيضاً والحسن وعطاء وسعيد بن جبير وعمر بن عبدالعزيز. وحكاه القاضي عياض عن أكثر الصّحابة والتّابعين[2].

قال: ثمّ أجمع المسلمون على جوازها. و[زالَ][3] ذلك الخلاف. وممّا يدلّ على الجواز قوله ﷺ: «**اكْتُبُوا لأَبِي شَاه**»[4] وغير ذلك من الأحاديث.

---

(1) مسلم: الجامع الصّحيح: 56، والزّهد: 229/8 الحديث 7702، الدّارمي: السّنن: 130/1. النّسائي: الكبرى: 10/5، ابن حبّان: التّقاسيم: 265/1.

(2) عياض: الإلماع: 147.

(3) سقطت من المخطوطة. والسّياق يقتضي تلك الزّيادة.

(4) تقدّم تخريجه ص92.

وكان النّبيّ [ﷺ ينهى عن كتابة الحديث][1] في أوّل الأمر لخوف اختلاطه بالقرآن. فلمّا أمن ذلك أذِنَ فيه.

قال سراج سندنا الحافظ[2]: اعلم وفّقني الله وإيّاك أنّ آثار النّبيّ ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدوّنة في الجوامع، ولا مرتّبة، لأمرين: أحدهما: أنّهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهوا عن ذلك بما ثبت في صحيح مسلم[3] خشية أن يختلط ذلك بالقرآن العظيم. وثانيهما: لسعة حفظهم، وسيلان أذهانهم، ولأنّ أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة.

ثمّ حدث في أواخر عصر التّابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار، لمّا انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والرّوافض ومنكري الأقدار. فأوّلُ من جمع ذلك: الرّبيع بن صبيح[4] وسعيد ابن أبي عروبة[5] وغيرهما.

وكانوا يصنّفون كلَّ باب على حِدةٍ، إلى أن قام كبار أهل الطّبقة الثّالثة، فدوّنوا الأحكام، فصنّفَ الإمام مالك الموطّأ، متوخّياً فيه القويّ من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصّحابة وفتاوى التّابعين ومن بعدهم.

---

(1) سقطت من المخطوطة.

(2) هو ابن حجر العسقلاني، كما سبق بيانه.

(3) يعني الحديث المتقدّم ص141.

(4) أبو بكر الرّبيع بن صَبيح السعدي البصري (160هـ/777م) كان عابداً مجاهداً. روى له البخاري في التّاريخ والتّرمذي وابن ماجه في السّنن. (ابن سعد: الطّبقات: 277/7، البخاري: التاريخ الكبير: 278/3، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 464/3، ابن حبّان: كتاب المجروحين: 296/1، المزّيّ: تهذيب الكمال: 89/9، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 247/3).

(5) أبو النّضر سعيد بن أبي عروبة العدوي البصريّ (156هـ/773م). إمام محدّث. لم يكن في زمانه أحفظ منه. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 65/4، المزّي: تهذيب الكمال: 5/11، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 413/6، وتذكرة الحفاظ 177/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب 63/4، الخزرجي: خلاصة تذهيب الكمال 141).

[وصنّف][1] أبو محمّد عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج[2] بمكّة، [وأبو عمرو عبدالرّحمن بن عمرو][3] الأوزاعي[4] بالشّام، وأبو عبدالله سفيان بن سعيد الثّوريّ[5] بالكوفة، وأبو سلمة حمّاد بن سلمة بن دينار[6] بالبصرة.

ثمّ تلاهم كثير من أهل عصرهم في النّسج على منوالهم.

إلى أن رأى بعض الأئمّة منهم أن يُفرِد [حديثَ][7] النّبيّ ﷺ خاصّة، وذلك على رأس المائتين. فصنّف عبيد الله بن موسى العبسيّ الكوفيّ[8] مسنداً، وصنّف مسدّد بن مسرهد البصريّ[9] مسنداً، وصنّف أسد بن موسى

---

(1) سقطت من المخطوطة.

(2) ابن جريج المكّيّ (150هـ/767م) محدّث فقيه مفسّر. من مصنّفاته: السّنن، مناسك الحجّ، تفسير القرآن. (البخاري: التّاريخ الكبير 422/5، البغدادي: تاريخ بغداد 400/10، ابن خلّكان: وفيات الأعيان 163/3، الذّهبي: تذكرة الحفاظ 169/1، وميزان الاعتدال 659/2، والعبر213/1، ابن الجزري: غاية النهاية 496/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب 402/6).

(3) في المخطوطة: «أبو عمرو بن عبدالرّحمن بن عبدالعزيز الأوزاعي». والصّواب ما أثبتّه.

(4) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص127.

(5) الثّوري: تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص99.

(6) حمّاد: تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص106.

(7) في المخطوطة: «بحديث». والصّواب ما أثبتّه.

(8) أبو محمّد عبيد الله بن موسى بن باذام العبسيّ الكوفيّ (ت213هـ) محدّث حافظ مقرئ. حديثه في الكتب السّتّة. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 334/5، الذّهبيّ: ميزان الاعتدال 16/3، ابن الجزري: طبقات القرّاء 493/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب 50/7).

(9) أبو الحسن مسدّد بن مسرهد بن مسربل الأسدي البصريّ (228هـ/843م) أستاذ البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم. محدّث ثقة حجّة. أوّل من صنّف المسند في البصرة. (ابن سعد: الطّبقات 307/7، البخاري: التاريخ الكبير 72/8، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 438/8، ابن ماكولا: الإكمال 249/7، المزّيّ: تهذيب الكمال، الذّهبي: تذكرة الحفاظ 421/2، وسير أعلام النّبلاء: 591/10، ابن حجر: تهذيب التهذيب 107/10، الكتّاني: الرسالة المستطرفة: 62).

الأمويّ[1] مسنداً، وصنّف نعيم[2] بن حمّاد الخزاعيّ نزيل مصر[3] مسنداً. ثمّ اقتفى الأئمّة بعد ذلك أثرهم.

- ومنهم من صنّف على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل[4]، وإسحاق بن راهويه[5]، وعثمان ابن أبي شيبة[6] وغيرهم من النّبلاء.

ومنهم من صنّف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر ابن أبي شيبة[7].

---

(1) أسد السّنّة أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبدالملك بن مروان الأموي (212هـ/827م) نزيل مصر. قال البخاري: هو مشهور الحديث. وقال النسائي: ثقة ولو لم يصنّف لكان خيرا له. (المزّي: تهذيب الكمال 512/2، الذّهبي: تذكرة الحفاظ 402/1، وميزان الاعتدال 207/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب 261/1، السّيوطي: طبقات الحفّاظ 167، الخزرجي: الخلاصة: 31، ابن العماد: شذرات الذهب 27/2، الكتاني: الرسالة المستطرفة: 61).

(2) في المخطوطة: «أبو نعيم». والصّواب ما أثبتّه.

(3) أبو عبدالله نعيم بن حمّاد بن معاوية الخزاعي المروزي (229هـ/844م) محدّث فقيه فرضيّ. أكبر شيوخ البخاري وأبي داود والتّرمذي وابن ماجه. (البخاري: التاريخ الكبير 100/8، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 462/8، البغدادي: تاريخ بغداد 306/13، الذّهبي: النبلاء: 595/10 وتذكرة الحفاظ 418/2، وميزان الاعتدال 267/4، الكتّاني: الرّسالة المستطرفة: 49).

(4) يعني: الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل صاحب المذهب.

(5) تقدّمت ترجمته ص57.

(6) أبو الحسن عثمان بن محمّد بن أبي شيبة العبسيّ، أخو الحافظ أبي بكر (239هـ/853م) محدّث فقيه مفسّر. أستاذ البخاري ومسلم وأبي داود. من تصانيفه: المسند، التفسير، السّنن. (انظر: البخاري: التاريخ الكبير 250/6، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 166/6، البغدادي: تاريخ بغداد 283/11، الذّهبي: تذكرة الحفّاظ 444/2، وميزان الاعتدال 35/3، ابن حجر: تهذيب التهذيب 149/7، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة 301/2، السّيوطي: طبقات الحفّاظ: 193).

(7) أبو بكر عبدالله بن محمّد بن أبي شيبة العبسيّ (235هـ/235م) أخو عثمان الحافظ، والقاسم الضّعيف، ووالد إبراهيم الحافظ، وعمّ أبي جعفر محمّد الحافظ. وهو من أقران أحمد وابن راهويه وابن المدينيّ. من آثاره: المصنّف، التفسير، التّاريخ، المسند، الفتن. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 160/5، البغدادي: تاريخ بغداد=

فلمّا رأى البخاريّ رضي الله عنه هذه التّصانيف، ورواها، وانتشق ريّاها، واستجلى محيّاها، وجدها بحسب الوضع جامعة لما يدخل تحت التّصحيح والتّحسين. والكثيرُ منها يشمله التّضعيف.

فحرّك همّته لجمع الحديث الصّحيح الّذي لا يرتاب فيه أمينٌ. وقوّى عزمَه على ذلك ما سمعه من أستاذهِ أميرِ المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ المعروف بابن راهويه.

قال الحافظ[1]: وذلك فيما أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن عمر اللّؤلؤيّ عن الحافظ أبي الحجّاج المزّي أنبأنا يوسف بن يعقوب، أنبأنا أبو اليَمَان الكنديّ، أنا أبو منصور القزّاز، أنا الحافظ أبو بكر الخطيب، أخبرني محمّد بن أحمد بن يعقوب، أنبأنا محمّد بن نعيم سمعت خلف بن محمّد البخاريّ بها يقول: سمعت إبراهيم بن معقل النّسفيّ يقول: قال أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاريّ: كنّا عند إسحاق بن راهويه فقال: [لَوْ][2] جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سُنّة النّبيّ ﷺ، قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصّحيح.

وروينا بالإسناد الثّابت عن محمّد بن سليمان بن فارس قال سمعت البخاريّ يقول: رأيتُ النّبيّ ﷺ، وكأنّي واقفٌ بين يديه، وَبِيَدِي مروحةٌ أذبُّ عنهُ. فسألت بعض المعبّرين فقال لي: أنتَ تذُبُّ عنه الكذب. فهو الّذي حملني على إخراج الجامع الصّحيح.

أقول: هذا الّذي رواه قنديلُ سلسلتنا وسراجُ سندنا في روايتنا للجامع

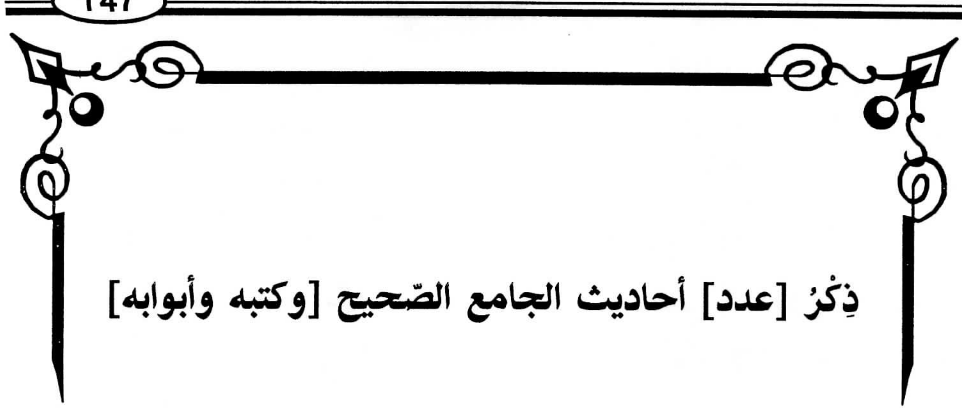
= 66/10، الذّهبي: تذكرة الحفاظ 432/2، ابن حجر: تهذيب التهذيب 2/6، الخزرجي: الخلاصة 212، ابن العماد: شذرات الذهب 85/2، حاجي خليفة: كشف الظنون 437، 1711، 1712، البغدادي: إيضاح المكنون 36/1، 212، وهديّة العارفين 440/1).

(1) يعني: ابن حجر العسقلاني.

(2) في المخطوطة: «فقال لنا بعض أصحابنا». والصّواب ما أثبتّه.

الصّحيح هو السّبب الباعث للإمام أمير المؤمنين أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاريّ على تصنيف الجامع الصّحيح، حسبما أفصح به كلامه، واستقرأناه من مشايخنا عن أشياخهم وأشياخ مشايخهم عنه، رحمه الله.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



ذِكْرُ [عدد] أحاديث الجامع الصّحيح [وكتبه وأبوابه]

قال العراقيّ رحمه الله: بيان عدد أحاديثِ صحيحِ البخاريِّ بإسقاطِ المُكَرَّرِ أَربعةُ آلافِ حديثٍ على ما قيلَ. وبالمكررِ سبعةُ آلافٍ ومائتانِ وخمسةٌ وسبعونَ حديثاً. كذا جزمَ به ابنُ الصلاحِ[1]، وهو مُسَلَّمٌ في روايةِ الفِرَبْرِيّ[2]. وأمّا روايةُ حمّادِ بنِ شاكرٍ[3] فهي دونَها [بمائتي حديثٍ][4].

قال الحافظ المذكور[5]: فجميعُ ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير على التّحرير: ألفَا حديثٍ [وستّمائةِ حديثٍ

(1) ابن الصّلاح: علوم الحديث: 27.

(2) أبو عبدالله محمّد بن يوسف بن مطر الفربري (320هـ/932م) أوثق من روى صحيح البخاري عن مصنفه. سمعه منه مرّتين، الأولى: سنة 248، والثانية: 252 ورواه عنه كثيرون. (البغدادي: التّقييد125، السّمعاني: الأنساب 260/9، ياقوت: معجم البلدان 246/4، ابن خلّكان: وفيات الأعيان 290/4، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 10/15، والعبر: 183/2).

(3) أبو محمّد حماد بن شاكر بن سوية النّسفيّ (311هـ)، إمام محدّث. حدّث عن عيسى العسقلاني، والبخاري، والترمذي. وهو أحد رواة صحيح البخاري عنه. (البغدادي: التّقييد: 257، الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 5/15، ابن ماكولا: الإكمال: 394/4، ابن حجر: تبصير المنتبه: 492/2).

(4) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 118/1.

(5) يعني ابن حجر العسقلاني.

وحديثانِ][1]. ومن المتون المعلّقة المرفوعة الّتي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور: مائةٌ [وتسعةٌ] وخمسون حديثاً [2] فجميعُ ذلك ألفَا حديثٍ و[سبعمائة][3] و[أحد وستون] حديثاً[4] قال: وبين هذا العدد الذي حرّرتُه والعدد الّذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوتٌ كثير[5].

أقول: **وعدد كتبه** على ما نقله الشّيخ أبو الحسن المالكيّ[6] صاحب الكبير والأوسط والتّلخيص على الرّسالة وشارح التّرغيب والتّرهيب للمنذريّ وغير ذلك في شرحه للجامع الصّحيح، ناقلاً له عن الكرمانيّ: مائة وستّون[7].

وأبوابُه: ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسون باباً. مع اختلاف قليل في نسخه وما نقل عنه. كذا رأيته له ـ أي: الكرمانيّ ـ في شرحه على الجامع المذكور[8].



---

(1) في المخطوطة: «وأربعمائة حديث وأربعة وستّون». والتّصويب من هدي السّاري: 477.

(2) في المخطوطة: «وخمسون». والصّواب ما أثبتّه.

(3) في المخطوطة: «وخمسمائة». والصّواب ما أثبتّه.

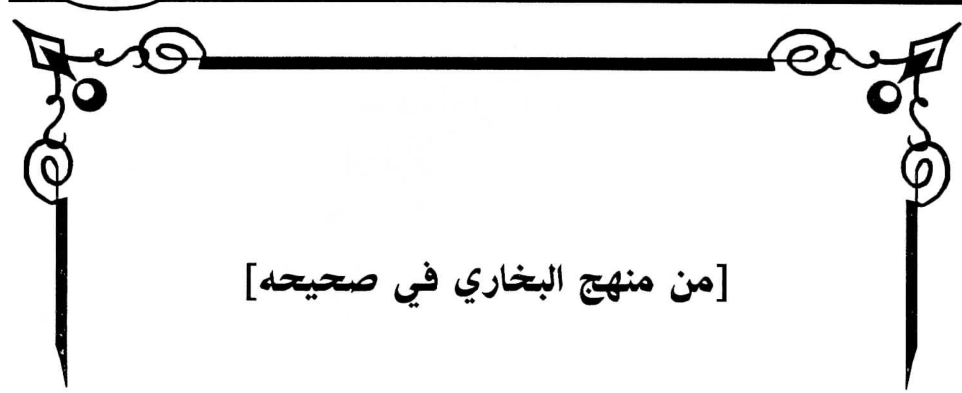
(4) في المخطوطة: «وثلاثة عشر». والصّواب ما أثبتّه.

(5) ابن حجر: هدي السّاري مقدّمة فتح الباري: 477.

(6) أبو الحسن عليّ بن محمّد المنوفي المصريّ الشّاذليّ (ت939هـ/1532م) من فقهاء المالكية. مولده ووفاته بالقاهرة. من تصانيفه: شرحان على صحيح البخاري: معونة القاري لصحيح البخاري، وصيانة القاري عن الخطأ واللّحن في البخاري، وشرح صحيح مسلم، عمدة السّالك، تحفة المصلّي، غاية الأماني في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، كفاية الطّالب الرّبّاني، شفاء العليل في لغات خليل. (البغدادي: إيضاح المكنون: 557/1، مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: 272، التنبكتي: نيل الابتهاج 212، كحّالة: معجم المؤلّفين: 230/7).

(7) الكرماني: الكواكب الدّراري: 12/1.

(8) م.ن: 12/1.



[من منهج البخاري في صحيحه]

ذِكْر ما اصطلح عليه رضي الله عنه في ذكر التّعاليق والصّيغ ومناسبة ذكر الآي وهو من أهمّ ما يشتغل به النّاظر فيه وربما خفيت دراية ذلك

قال سراج سندنا الحافظ[1]: قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسّر وجه الجمع بين التّرجمة والحديث. وهي مواضع قليلة جداً ستظهر... إلى أن قال:

ثمّ ظهر لي أنّ البخاريّ مع ذلك فيما يورده من تراجمِ الأبوابِ إن وَجد ما يناسب ذلك الباب ولو على وجهٍ خفيٍّ ووافق شرطَه، أورده فيه بالصّيغة الّتي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه، وهي حدثنا أو ما قام مقامَ ذلك، والعنعنة بشرطها عنده.

وإن لم يجد فيه إلاّ حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجَّةِ كَتبه في الباب مغايراً للصّيغة الّتي يسوق بها ما هو من شرطه. ومن ثمّ أورد التّعاليق.

---

(1) يعني ابن حجر العسقلاني.

وإن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه ولا على شرط غيره، وكان ممّا يستأنس به، ويقدّمه قوم على القياس، استعملَ لفظَ ذلك الحديث أو معناه ترجمةَ بابٍ، ثمّ أورد في ذلك إمّا آيةً من كتاب الله تشهد له، أو حديثاً يؤيّد عمومَ ما دلَّ عليه ذلك الخبرُ.

وعلى هذا، فالأحاديثُ فيه على ثلاثة [أقسام][1]... انتهى المطلوب منه[2].

أقول: التّعاليق: جمع تعليق. كقناديل جمع قنديل. مأخوذ من تعليق الجدار، وتعليق الظّهار، لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتّصال.

والتّعليق في عُرف المحدّثين أن يحذف أوّل الإسناد[3].

فإن كان بصيغة الجزم أُلحق بالصّحيح. كقال لي، وروى، وغير ذلك من ألفاظه. وإن كان بصيغة التّمريض، كيُقال، ويُروى، لم يلحق بالصّحيح.

لكن تعاليق البخاريّ كيفما كانت يصلها من جهة أخرى. وقد تتبّع ذلك من صنعه. فحكمها حكم الموصول الصّحيح إلاّ النّادر. والنّادر، لا حكم له[4].

---

(1) سقطت من المخطوطة. وهي ضروريّة لتوضيح المعنى.

(2) ابن حجر: هدي السّاري (مقدّمة فتح الباري): ص9.

(3) واحد أو أكثر، ولو إلى آخر السّند.

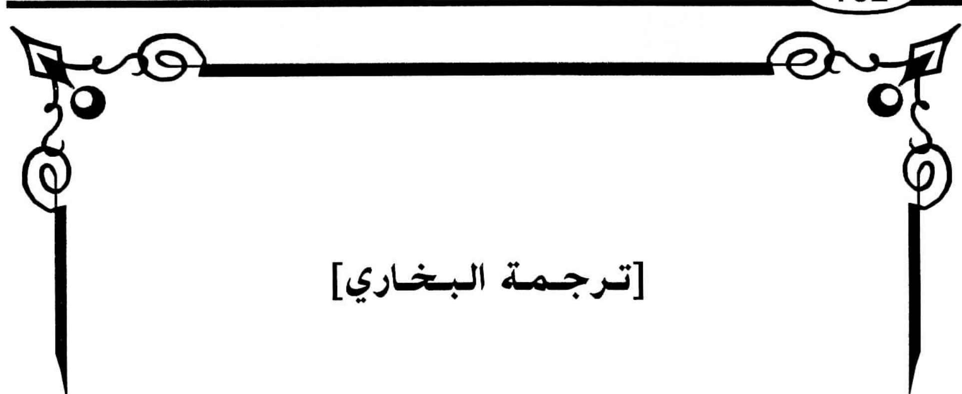
(4) يحتاج كلام ابن أبي دينار إلى مزيد تدقيق. وتوضيحاً للطّلبة أورِد كلام ابن حجر في نكته على كتاب ابن الصّلاح (طبعة عبدالفتّاح «أبو غدّة» 325/1 ـ 326) بتصرّف يسير: التعاليق في صحيح البخاريّ **منها**: ما يوصَلُ في موضع آخر من كتابه، **ومنها** ما لا يوجد إلا معلّقاً.

فأمّا **الأوّل**: فصحيح لا إشكال فيه. والسّبب في تعليقه أنّ البخاري من عادته أن لا يكرّر شيئاً إلا لفائدة. فإذا كان المتن يشتمل على أحكام كرره في الأبواب بحسبها، أو قطّعه في الأبواب، ومع ذلك فلا يكرّر الإسناد بل يغاير بين رجاله إمّا شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك. فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها، فإنه والحالة هذه إمّا أن يختصر المتن أو يختصر الإسناد. =

وسيأتي من هذا المَعين ما يُغني الطّالب عن التّشوُّف إلى ذلك.

❑❑❑❑❑❑

= وأما **الثاني**: وهو ما لا يوجد فيه إلاّ معلّقا، فهو على **صورتين**: إمّا بصيغة الجزم وإمّا بصيغة التمريض. فأمّا **الأول**: فهو **صحيح إلى من علّقه عنه،** وبقي النظر فيما أبرز من رجاله، فبعضه يلتحق بشرطه... [وبعضه] يتقاعد عن شرطه، وإن صحّحه غيره أو حسّنه، وبعضه يكون ضعيفاً من جهة الانقطاع خاصة. وأمّا **الثاني**: وهو المعلّق **بصيغة التمريض** مما لم يورده في موضع آخر فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة، قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى. نعم، **فيه ما هو صحيح** وإن تقاعد عن شرطه إما لكونه لم يخرج لرجاله أو لوجود علة فيه عنده، **ومنه**: ما هو حسن، **ومنه**: ما هو **ضعيف وهو على قسمين**: **أحدهما**: ما ينجبر بأمر آخر. **وثانيهما**: ما لا يرتقي عن رتبة الضعيف. وحيث يكون بهذه المثابة، **فإنّه** يبيّن ضعفه ويصرّح به حيث يورده في كتابه.



[ترجمة البخاري]

ذِكر مولده رضي الله عنه وخروجه في طلب العلم، وعمّن أخذ من المشايخ وما يتّصل بذلك من منزلته الشّاهدة بفضله ودينه وورعه وبَرَكته وبَركةِ جامعه ووفاته

وممّا بلغنا عن مشايخنا عن أشياخهم رحمهم الله، وتلقّينا ذلك منهم مشافهة، قالوا رحمهم الله: وُلد البخاريّ يوم الجمعة بعد الصّلاة لثلاث [عشرة][1] ليلة من شوّال، سنة أربع وتسعين ومائة ببخارَى. وحكوا ذلك أنّه بلغهم من طريق المستنير بن عتيق[2]. قال المستنير: أخرج لي ذلك محمّد بن إسماعيل بخطّ أبيه، وجاء ذلك عنه من طرق [][3].

وأمّا بردزبه ـ جدّه ـ فهو بفتح الباء الموحّدة، وسكون الرّاء المهملة،

---

(1) في المخطوطة: «عشر». والصّواب ما أثبتّه.

(2) وأبو عمرو المستنير بن عتيق البكريّ البخاريّ. كان يعظّم محمّد بن إسماعيل، ويعتبره آيةً من آيات الله. يمشي على ظهر الأرض. أوصى له البخاري بكتبه بعد موته. (البغدادي: تاريخ بغداد: 25/2، ابن ماكولا: الإكمال 112/6، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 55/52، و87/52. ابن ناصر الدّين الدّمشقي: توضيح المشتبه: 164/8، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 427/12).

(3) في المخطوطة: زيادة لفظة: «واحدة». ولا تصحّ.

و[كسر][1] الدّال المهملة، وسُكون الزّاي المعجمة، وفتح الباء الموحّدة، بعدها هاء. هذا هو المشهور في ضبطه. وبه جزم ابن ماكولا[2]. وقيل في ضبطه غير ذلك.

و«بردزبه» بالفارسيّة: «الزّارع»[3]. كذلك نقله أهل الخبر. وكان «بردزبه» فارسيًّا، على دين قومه، ثمّ أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجُعفيّ - والي بخارَى -[4] فنسب إليه نسبةَ ولاءٍ، عملاً بمذهب من يرى أنَّ مَنْ أسلم على يده شخصٌ كان ولاؤه له. وإنّما قيل لهُ: الجُعفيّ لذلك.

وأمّا وَلدُه إبراهيم بن المغيرة فلم [نَقِف][5] على شيء من أخباره. وأمّا وَالد محمّد، وهو إسماعيل بن إبراهيم[6]، [فـ]روَى عن حمّاد بن زيد[7]،

---

(1) في المخطوطة: «وسكون». والصّواب ما أثبتّه.

(2) أبو نصر عليّ بن هبة الله بن ماكولا العجليّ البغدادي (475هـ/1082م). أمير حافظ ناقد مؤرّخ. من تصانيفه: الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، تهذيب مستمرّ الأوهام على ذوي التّمنّي والأحلام، مفاخرة القلم والسّيف والدّينار. (ياقوت: معجم الأدباء 102/15، ابن خلّكان: وفيات الأعيان 305/3، اليافعيّ: مرآة الجنان 143/3، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي: 176/6).

(3) انظر مثلاً: ابن ماكولا: الإكمال: 259/1. ونقل البغدادي عن ابن منير أنّها بالبخاريّة تعني الزّارع.

(4) بخارى: مدينة كبيرة من بلاد ما وراء النّهر، غربي سمرقند. من مدن جمهوريّة أوزبكستان اليوم. (الاتّحاد السّوفياتي سابقاً). مشهورة بمساجدها وقصورها وسجّادها وحريرها. (ياقوت: معجم البلدان: 353/1، الحميري: الرّوض المعطار: 82/1، البستاني: المنجد في الأعلام: 115).

(5) في المخطوطة: «يقف». والصّواب ما أثبتّه.

(6) أبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم الجعفيّ البخاريّ والد محمّد. محدّث ثقة. قال البخاري: رأى حمّادَ بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكاً. (انظر: البخاريّ: التاريخ الكبير: 342/1، ابن حبّان: الثّقات: 98/8، ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 240/1).

(7) أبو إسماعيل حمّاد بن زيد بن درهم الأزدي البصريّ الأزرق الضّرير (179هـ/795م) ثقة ثبت فقيه. روى عن أنس وغيره. روى عنه الثّوريّ وابن مهدي وخلائق. (ابن سعد: الطّبقات 286/7، البخاري: التاريخ الكبير: 25/3، الذّهبي: تذكرة الحفاظ: 228/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 9/3، الخزرجي: طبقات الحفاظ: 96).

ومالك، روى عنه العراقيّون. [وذكره][1] [وَلده][2] في التاريخ الكبير[3] فقال: إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة: سمع من مالك وحمّاد بن زيد و[صافح][4] [ابن][5] المبارك.

ومات إسماعيل وهو صغير. فنشأ في حِجْر أمّه. ثمّ حجّ مع أمّه وأخيه أحمد. فأقام هو بمكّة، مجاوراً لطلب العلم. ورجع أخوه أحمد إلى بخارَى فمات بها. فروى غنجار[6] في «تاريخ بخارى» و[اللاّلكائي][7] في «شرح السّنّة»[8] في «كرامات الأولياء» منه أنّ محمّد بن إسماعيل ذهبَتْ عيناه في صغره. فرأتْ أُمّه إبراهيمَ الخليلَ في المنام. فقال لها: «يا هذه قدْ ردَّ اللهُ على ابنِكِ بَصَرَهُ بِكثرةِ دُعائكِ». قال: فأصبح، وقد ردَّ اللهُ عليهِ بصرَهُ.

---

(1) في المخطوطة: «وذكره». والصّواب ما أثبتّه.

(2) في المخطوطة: «والده». والصّواب ما أثبتّه.

(3) البخاري: التاريخ الكبير: 342/1.

(4) في المخطوطة: «صحب». والتّصويب من البخاري: م.س.

(5) في المخطوطة: «ابو». والتّصويب من المصدر السّابق. وستأتي ترجمة ابن المبارك ص149.

(6) أبو عبدالله محمّد بن أحمد غنجار البخاري (412هـ/1028م) الإمام المفيد الحافظ، محدّث بخارَى وصاحب تاريخها. (السّمعاني: الأنساب 177/9، ياقوت: معجم الأدباء 213/17، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 304/17، وتذكرة الحفاظ 1052/3، حاجي خليفة: كشف الظنون 286/1، البغدادي: هديّة العارفين 61/2). وكتابه مفقود. والرّاجح أنّ ابن أبي دينار قد أخذ هذه المعلومة عن ابن حجر من مقدّمته لشرح صحيح البخاري (478/1).

(7) في المخطوطة: «الأبكامي». والصّواب ما أثبتّه. وهو أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطّبريّ الرّازي الشّافعيّ اللالكائي (418هـ/1027م) محدّث مجوّد فقيه. من مصنّفاته: شرح أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة من الكتاب والسّنة وإجماع الصّحابة، شرح السّنّة في معرفة أحكام الكتاب والسّنّة. (البغدادي: تاريخ بغداد 70/14، ابن الجوزي: المنتظم 34/8، الذّهبي: تذكرة الحفاظ 1083/3، ابن كثير: البداية والنهاية 24/12، السيوطي: طبقات الحفاظ 420، حاجي خليفة: كشف الظنون: ص835، وص1040، البغدادي: هدية العارفين 50/2).

(8) اللالكائي: شرح السّنّة: 209/5.

وقال الفربريّ[1]: سمعتُ محمّد بن أبي حاتم ورّاق البخاريّ[2] يقول: سمعت البخاريّ يقول: «أُلهمتُ حِفظَ الحديثِ وأنا في الكُتَّاب». قلت: وكمْ أتى عليكَ إذ ذاك؟ فقال: عشرُ سنين[3].

ثمّ خرجتُ من الكُتَّابِ فجعلتُ أختلفُ إلى الدَّاخليّ[4] وغيره. فقال يوماً فيما كان يقرأ للنّاس: سفيان[5] عن أبي الزّبير[6] عن إبراهيم. فقلتُ: إنّ أبا الزّبير لم يرو عن إبراهيم[7] فانتهرَني. فقلتُ له: ارجعْ إلى الأصل إن كان عندك. فدخل، فنظر فيه، ثمّ رجع، فقالَ لي: كيف هو؟ [فقلتُ: هو][8] الزّبير وهو ابنُ عديّ[9] عن إبراهيم. فأخذ القلم، فأصلَح كتابه،

---

(1) تقدّمت الإشارة إلى التّعريف بالفربري ص147.

(2) كنيته أبو جعفر. كان ورّاقاً للبخاري، أي: ناسخاً لكتبه. وقد استفاد منه الفربري كثيراً. (البغدادي: تاريخ بغداد: 7/2، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 75/52، السّبكي: طبقات الشّافعيّة: 217/2).

(3) المصنّف كعادته ينقل بالمعنى. وقد رُوي على الشكّ هكذا: «عشر سنين أو أقلّ».

(4) أحد شيوخ الحديث في مدينة بخارى. اكتفت المصادر بذكر هذه القصّة الفريدة عند ترجمة محمّد بن إسماعيل. (انظر مثلاً: البغدادي: 6/2 ـ 7، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 75/52، المزّيّ: تهذيب الكمال: 439/24، الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 393/12).

(5) هو الثّوريّ أو ابن عيينة. فكلّ منهما له رواية صحيحة عنه. (انظر مثلاً: ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 391/9 وما سيأتي من مصادر ترجمة أبي الزّبير).

(6) أبو الزّبير محمّد بن مسلم بن تَدْرُس المكّيّ القرشيّ مولى حكيم بن حزام (126هـ/743م) محدّث صدوق لكنّه يدلّس. رَوى عن جابر بن عبدالله وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو. (ابن سعد: الطّبقات 481/5، البخاري: التاريخ الكبير 221/1، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 74/8، المزّيّ: تهذيب الكمال 402/26، الذّهبي: تاريخ الإسلام 152/5، وميزان الاعتدال 37/4، ابن حجر: تقريب التّهذيب: 506/1).

(7) هو أبو عمران، إبراهيم بن يزيد بن قيس النّخعيّ اليماني ثمّ الكوفيّ (ت96هـ). فقيه محدّث ثقة لكنّه يرسل كثيراً. من أشهر من روى عنه الزّبير بن عديّ الكوفي (ابن سعد: الطّبقات 270/6، البخاري: التّاريخ الكبير333/1، المزّيّ: تهذيب الكمال، ابن حجر: تقريب التّهذيب 95/1).

(8) سقطت من المخطوطة. وهي ضروريّة ليتمّ المعنى.

(9) أبو عديّ الزّبير بن عديّ الهمداني الياميّ الكوفي قاضي الرّيّ (ت131هـ) ثقة. حديثه=

وقال لي: صدقتَ. فقيل له: [ابنَ][1]كَمْ كنتَ حينَ رَددتَ عليه؟ فقال: ابنَ إحْدى [عشرة][2] سنة.

قال: فلمّا [طعنتُ][3] في ستّ [عشرة][4] سنة، حفظتُ [كُتب][5] ابن المبارك[6] ووكيع[7]، وعرفتُ كلامَ هؤلاء، يعني أصحاب الرّأي.

قال: ثمّ خرجتُ مع [أمّي][8] إلى الحجّ، [قلت][9]: فكان أوّل رحلته على هذا سنةَ[10] عشرٍ ومائتين.

= في الكتب السّتّة. روى عن أنس وأبي وائل وإبراهيم النّخعيّ وغيرهم. وعنه إسماعيل بن أبي خالد وهو من أقرانه وإسحاق السّبيعي وهو أكبر منه ومالك بن مغول والثوري ومسعر وغيرهم. (ابن حبّان: الثقات 262/4، المزّي: تهذيب الكمال 315/9، الذهبي: الكاشف: 402، ابن حجر: تقريب التّهذيب 214/1).

(1) سقطت من المخطوطة.

(2) في المخطوطة: «إحدى عشر». والصّواب ما أثبتّه.

(3) في المخطوطة: «صرت». والتّصويب من المصادر المذكورة أعلاه.

(4) في المخطوطة: «ستة عشر سنة». والصّواب ما أثبتّه.

(5) في المخطوطة: «كتاب». والتّصويب من المصادر المذكورة أعلاه.

(6) أبو عبدالرّحمن عبدالله بن المبارك الحنظليّ المروزيّ (181هـ/797م) فقيه محدّث مفسّر مؤرّخ لغوي. من تصانيفه: الزّهد، السّنن، التفسير، التاريخ، البرّ والصّلة. (ابن خيّاط: الطّبقات 323، والتّاريخ 146، البخاري: التاريخ الكبير: 212/5، والصّغير: 225/2، أبو نعيم: حلية الأولياء 162/8، البغدادي: تاريخ بغداد: 152/10، الذهبي: تذكرة الحفاظ: 174/1).

(7) أبو سفيان وكيع بن الجراح الرّؤاسيّ (197هـ/812م) فقيه محدّث مفسّر. اشتهر بصفاء أفكاره وصدقه مع الخالق والخلق. من آثاره: السّنن، التفسير، المعرفة والتّاريخ. (ابن خيّاط: التاريخ 467، البخاري: التاريخ الكبير 179/8، والصّغير 281/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 219/1، أبو نعيم: حلية الأولياء 368/8، البغدادي: تاريخ بغداد 466/13، الذهبي: تذكرة الحفاظ 306/1، حاجي خليفة: كشف الظّنون: 461، 1423).

(8) في المخطوطة: «أبي». والصّواب ما أثبتّه.

(9) في المخطوطة: زيادة فاء. حذفتها.

(10) تكرّرت في المخطوطة. مع مجاورة نقطة صغيرة فوق نقطة النون، حتى بدت كأنّها ستّة.

ولو رحل أوّلَ ما طَلَبَ لأدركَ ما أدركَهُ أقرانُهُ من الطّبقة العالية، وإن كان أدرك ما قاربها، كيزيد بن هارون[1]، وأبي داود الطّيالسيّ[2].

وقد أدرك عبدَ الرزّاق[3]. وأراد أن يرحل إليه، وكان يمكنهُ ذلك، فقيل له: إنّه مات. فتأخّر عن التّوجّه إلى اليمن. ثمّ تبيّن أنّ عبدالرّزّاق كان حيًّا، فصارَ يروي عنهُ بواسطة.

قال: فلمّا طعنتُ في ثماني عشرة صنّفتُ كتابَ «فَضائل الصَّحابَة والتّابعين»، ثمّ صنّفتُ «التّاريخ» في المدينة، عند قبر النّبيّ ﷺ. قال: وكنتُ أكتبهُ في اللّيالي المقمرة.

وقال [سهل بن [السّريّ][4][5]: قال البخاريّ: رحلت إلى الشّام،

---

(1) أبو خالد الواسطي يزيد بن هارون السّلميّ (206هـ/821م) محدّث فقيه فرضي مفسّر. من تصانيفه: الفرائض، التفسير. (ابن سعد: الطبقات 314/7، ابن خيّاط: التاريخ: ص472، والطبقات: الترجمة 3193، البخاري: التاريخ الكبير 368/8، والصّغير 307/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 295/9، البغدادي: تاريخ بغداد 337/14، المزّيّ: تهذيب الكمال: 261/32).

(2) أبو داود سليمان بن داود الطيالسي الفارسيّ البصريّ (204هـ/819م) محدث حافظ. من رجال السّتّة، إلاّ أنّ البخاري أخرج له تعليقاً لشيء لأنّه غلط في أحاديث. من مصنّفاته: المسند. (ابن سعد: الطبقات 298/7، ابن خيّاط: الطبقات الترجمة 1934، البخاري: التاريخ الكبير 10/4، والصّغير 299/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 111/4، البغدادي: تاريخ بغداد 24/9، الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 378/9 وميزان الاعتدال 203/2، ابن حجر: تقريب التّهذيب: 250/1).

(3) أبو بكر عبدالرّزّاق بن همام الحميري الصّنعاني (211هـ/826م) ثقة حافظ. لكنّه عمي في آخر عمره فتغير. حديثه في الكتب السّتّة. ووالده همّام صدوق من رجال التّرمذي. من مصنّفاته: المصنّف، المغازي، التّفسير. (ابن سعد: الطبقات 548/5، ابن خياط: الطبقات: الترجمة 2673، البخاري: التاريخ الكبير 130/6 والصغير 320/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 38/6، ابن حجر: تهذيب التهذيب 310/6، تقريب التّهذيب: 354/1).

(4) في المخطوطة: «سهل بن التّستريّ». والصّواب ما أثبتّه.

(5) هو أبو حاتم سهل بن السّريّ البخاري الحذّاء. ترجم له تلميذه أبو عبدالله محمّد بن مندة في كتابه: «فتح الباب في الكنى والأنساب» وشهد أنّه من أهل المعرفة وأنّه كتب=

ومصر، والجزيرة[1] مرّتين، وإلى البصرة أربع مرّات، وأقمتُ بالحجاز ستّة أعوامٍ، ولا أحصي كَم دخلتُ إلى الكوفة وبغداد مع المحدّثين[2].

وقال حاشد بن إسماعيل[3]: كان البخاريّ يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب، حتىّ أتى على ذلك أيّاماً[4]، فلمناه بعد ستّة عشر يوماً، فقال: قد أكثرتم عليّ، فاعرضوا عليّ ما كتبتم. فأخرجناه، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهر قلب، حتىّ جعلنا نُحْكِم كُتُبَنَا مِنْ حِفظِهِ[5].

وأمّا **مشايخه ومن كتب عليه**: [فَـ]عن محمّد بن أبي حاتم قال: كتبت عن ألف وثمانين نفساً، ليس فيهم [إلاَّ][6] صاحب حديث. وقال أيضاً: لم أكتبْ إلاَّ عمَّن قال: الإيمانُ قولٌ وعملٌ[7].

= عنه. ووصفه أبو نصر الكلاباذي في كتابه «رجال البخاري» بأنّه حافظ (انظر: الكلاباذي: رجال البخاري: تحقيق: عبدالله اللّيثي: 190/1، ابن مندة: فتح الباب: 256).

(1) الجزيرة هنا، هي الأرض الّتي بين دجلة والفرات، مجاورة الشّام. تشتمل على ديار مضر وديار بكر. من مُدنها: حرّان والرّها والرّقّة ونصيبين وماردين وآمد والموصل. (ياقوت: معجم البلدان: 134/2، أبو خليل: أطلس الحديث النّبوي: 121).

(2) هذا الخبر أورده ابن عساكر في تاريخ دمشق: 58/52 عن غنجار في تاريخ بخارى من طريق أبي محمّد عبدالرّحمن بن محمّد البخاري عن الإمام البخاري، ونقله الذهبي في سير أعلام النّبلاء: 407/12.

(3) حاشد بن إسماعيل بن عيسى البخاري الغزّال (ت261هـ) محدّث حافظ من أقران الإمام محمّد. له رحلة واسعة. كان أبو جعفر المسندي يقول: حفّاظنا ثلاثة: محمّد بن إسماعيل وحاشد بن إسماعيل ويحيى بن سهل. (الذهبي: تذكرة الحفّاظ: 110/2، ابن حجر: لسان الميزان: 162/2، ابن العماد: شذرات الذهب: 142/2).

(4) هكذا في المخطوطة: «أيّاماً». وفي أصل الرّواية «أيّام». وهو من تصرّف المؤلّف.

(5) البغدادي: تاريخ بغداد: 14/2، وأبو يعلى: طبقات الحنابلة: 276/1، وابن عساكر: تاريخ دمشق: 61/52، والذهبي: تذكرة الحفّاظ: 104/2، وسير أعلام النّبلاء: 408/12، والسّبكي: طبقات الشّافعيّة الكبرى: 217/2).

(6) سقطت من المخطوطة.

(7) الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 395/12، وابن حجر: فتح الباري: 47/1.

قال الحافظ[1]: [وينحصرون][2] في **خمس طبقات:**

الطّبقة الأولى: من حدَّثَهُ عن التّابعين.

مثل: محمّد بن عبدالله الأنصاريّ[3]، حدّثه عن حُميد[4].

ومثلَ: مكّيّ بن إبراهيم[5]، حدّثه عن يزيد بن أبي عبيد[6].

ومثل: أبي عاصم النّبيل[7]، حدّثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضاً.

ومثل: عبيد الله بن موسى[8]، حدّثه عن إسماعيل بن أبي خالد[9].

ومثل: أبي نعيم[10]، حدّثه عن الأعمش[11].

---

(1) هو ابن حجر العسقلاني.

(2) في المخطوطة: «وينحصر». والصّواب ما أثبتّه.

(3) محمّد بن عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي. محدّث حافظ ثقة من الطبقة التاسعة. (ت215هـ). حديثه في الكتب السّتّة. (ابن حجر: تقريب التّهذيب: 490/1).

(4) حميد بن أبي حميد الطّويل أبو عبيدة البصري. من كبار التابعين. ثقة لكنّه يدلّس. من الطّبقة الخامسة (ت142هـ) حديثه في الكتب السّتّة. (ابن حجر: المصدر السّابق: 181/1).

(5) أبو السّكن مكّي بن إبراهيم بن بشير التّميمي البلخيّ (ت215هـ). ثقة ثبت من الطبقة التاسعة. حديثه في الكتب السّتّة. (م.س: 545/1).

(6) يزيد بن أبي عبيد الأسلمي مولى سلمة بن الأكوع (توفي سنة بضع وأربعين ومائة) من كبار التابعين. ثقة من الطبقة الرّابعة. حديثه في الكتب السّتّة. (م.س: 603/1).

(7) أبو عاصم الضّحاك بن مخلد الشّيباني النّبيل البصري (ت212هـ أو بعدها) محدّث ثقة ثبت. من الطّبقة التاسعة. حديثه في الكتب السّتّة. (م.س: 280/1).

(8) أبو محمّد عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي (ت213هـ) محدّث ثقة. من الطّبقة التاسعة. حديثه في الكتب السّتّة. وقد تقدّم ص143. (م.س: 375/1).

(9) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي البجلي (ت146هـ) ثقة ثبت من كبار التّابعين. من الطبقة الرّابعة. حديثه في الكتب السّتّة. (م.س: 107/1).

(10) أبو نعيم الفضل بن دُكين عمرو بن حماد الكوفي الأحول الملائي (ت218هـ) ثقة ثبت. من الطبقة التاسعة. حديثه في الكتب السّتّة. (م.س: 446/1).

(11) الأعمش: تقدمت الإشارة إلى التّعريف به ص104.

ومثل: خلّاد بن يحيى[1]، حدّثه عن عيسى بن طهمان[2].

وشيوخ هؤلاء كلّهم من التّابعين.

الطّبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء، لكن لم يسمع من ثقات التّابعين: كآدم بن أبي إياس[3]، وأبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر[4]، وسعيد بن أبي مريم[5]، وأيّوب بن سليمان بن بلال[6]، وأمثالهم.

الطّبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه. وهم من لم يلق التّابعين. بل أخذ عن كبار تبع الأتباع، كسُلَيْمَان بن حرب[7]، وقتيبة بن سعيد[8]، ونعيم بن حمّاد[9]، وعليّ بن المدينيّ[10]، ويحيى بن معين[11]، وأحمد بن

---

(1) أبو محمّد خلّاد بن يحيى بن صفوان السّلمي الكوفي نزيل مكة (ت 213هـ)صدوق رمي بالإرجاء. وهو من شيوخ أبي داود والتّرمذي أيضاً. (م.س: 196/1)

(2) أبو بكر عيسى بن طهمان الجُشمي البصري نزيل الكوفة. من كبار التّابعين. صدوق. أفرط فيه ابن حبان فزعم أنّه ينفرد بالمناكير عن أنس. . من الطبقة الخامسة. حديثه عند النّسائيّ أيضاً. (م.س: 439/1 وانظر أيضاً: ابن حبّان: كتاب المجروحين 117/2).

(3) أبو الحسن آدم بن أبي إياس عبدالرّحمن العسقلاني (ت221هـ) نشأ ببغداد. ثقة عابد. من الطبقة التاسعة. روى له الترمذي والنّسائي وابن ماجه. (م.س: 86/1).

(4) أبو مسهر عبدالأعلى بن مسهر الغسّاني الدّمشقي (ت218هـ) ثقة فاضل من كبار الطّبقة العاشرة. حديثه في الكتب السّتّة. (م.س: 332/1).

(5) أبو محمّد سعيد بن الحكم بن محمّد بن سالم بن أبي مريم المصري (ت224هـ) ثقة ثبت فقيه. من كبار الطّبقة العاشرة. حديثه في الكتب السّتّة (م.س: 234/1).

(6) أبو يحيى أيّوب بن سليمان بن بلال القرشي المدنيّ (ت224هـ) ثقة. ليّنه السّاجيّ بلا دليل. من الطبقة التاسعة. حديثه في سنن أبي داود والتّرمذي والنّسائي. (م.س: 118/1).

(7) سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري قاضي مكة (ت224هـ) ثقة إمام حافظ. من الطّبقة التاسعة. حديثه في الكتب السّتّة. (م.س: 250/1).

(8) قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي البغلاني (240هـ) ثقة ثبت من الطبقة العاشرة. حديثه في الكتب السّتّة. (م.س: 454/1).

(9) نعيم بن حمّاد بن معاوية الخزاعيّ أبو عبدالله المروزي نزيل مصر (ت228هـ) صدوق يخطىء كثيراً فقيه عارف بالفرائض. من الطّبقة العاشرة. (م.س: 564/1).

(10) ابن المديني: تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص72.

(11) يحيى بن معين بن عون الغطفاني أبو زكريا البغدادي (233هـ) ثقة حافظ. إمام الجرح والتعديل. من الطّبقة العاشرة. حديثه في الكتب السّتة. (م.س: 597/1).

حنبل[1]، وإسحاق بن راهويه[2]، وأبي بكر [وَ] عثمان ابني[3] أبي شيبة[4]، وأمثال هؤلاء.

الطّبقة الرّابعة: رُفقاؤه في الطّلب.: كمحمّد بن يحيى الذُّهليّ[5]، وأبي حاتم الرّازيّ[6].

الخامسة: قومٌ في عداد[7] طلبته. سمع منهم للفائدة: كعبدالله بن حمّاد[8]، وعبدالله بن أبي القاضي الخوارزميّ[9]، والحسين بن محمّد[10].

روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرّواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: لا يكون الرّجل عالماً، حتى يحدّث عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه[11].

وعن البخاريّ أنّه قال: لا يكون المحدِّثُ كاملاً حتى يكتبَ عمَّن هو

---

(1) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص57.

(2) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص57.

(3) في المخطوطة: «أبي بكر عثمان بن أبي شيبة». والصّواب ما أثبتّه.

(4) تقدّمت ترجمتُهُمَا ص144.

(5) في المخطوطة: «الذهبي». والصّواب ما أثبتّه. وهو محمّد بن يحيى بن عبدالله بن خالد الذهلي النّيسابوري (258هـ) ثقة حافظ. من الطّبقة الحادية عشرة. حديثه في الكتب السّتّة عدا صحيح مسلم. (م.س: 512/1).

(6) أبو حاتم محمّد بن إدريس بن المنذر الحنظليّ الرازي (ت277هـ) أحد الحفّاظ. من الطّبقة الحادية عشرة. (م.س: 467/1. وانظر أيضاً: ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 349/1 ـ 375).

(7) في المخطوطة: «عدد». والصّواب ما أثبتّه.

(8) أبو عبدالرّحمن عبدالله بن حمّاد الآملي (ت269هـ) تلميذ البخاري وورّاقه. وهو من الطبقة الثانية عشرة. (م.س: 300/1).

(9) عبدالله بن أبي القاضي الخوارزمي. محدّث من الطبقة الثانية عشرة. (م. س: 295/1. وانظر أيضاً: ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 122/5).

(10) أبو عليّ الحسين بن محمد بن زياد العبديّ النيسابوريّ القباني (ت289هـ) محدّث ثقة حافظ مصنّف. من الطّبقة الثانية عشرة. (م.س: 168/1).

(11) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع: 216/2.

فوقَهُ وعمَّن هو مثلَهُ وعمَّن هو دونَهُ[1].

وأمّا **وَرَعُهُ وزُهْدُهُ وقِيَامُهُ**، فكان رضي الله عنه قليل الأكل جدًّا، كثير الإحسان إلى الطّلبة، مُفرط الكرم.

وحكى أبو الحسن يوسف بن أبي ذرّ[2] أنّ البخاريّ: محمّد بن إسماعيل مرض، فعرضوا ماءه على الأطبّاء، فقالوا: إنّ هذا الماءَ يُشبه ماء بعض أساقفة[3] النّصارى، فإنّهم لا يَأْتَدِمُونَ. فصدَّقهم.

وحكى أبو [سعيد][4] بكر بن منير[5]، قال: كان محمّد بن إسماعيل ذاتَ يوم يصلّي، فلسعه الزّنبور [سبع عشرة][6] مرّة. فلمّا قضى صلاته، قال: انظُروا أيَّ شيء هذا الّذي آذاني في صلاتي. فنظروا فإذا الزّنبورُ قد ورّمه في سبعة عشر موضعاً، ولم يقطع صلاته[7].

وقال الحاكم[8]: كان محمّد بن إسماعيل البخاريّ إذا كان أوّل ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابُهُ، فيصلّي بهم، ويقرأ في كلّ ركعة عشرين آية. وكذلك إلى أن يختم.

---

(1) ابن حجر: هدي السّاري: 480 من كلام البخاري، وابن الملقّن: المقنع في علوم الحديث: 412 من كلام وكيع بن الجرّاح.

(2) أبو الحسن يوسف بن أبي ذرّ البخاري. ذكره ابن عساكر عَرَضاً في ترجمة البخاري ووصفه بأنّه كان زاهدا. وذكره كذلك ابن حجر. (انظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق: 80/52، وابن حجر: هدي السّاري: 481).

(3) وردت مكرّرة في المخطوطة.

(4) سقطت من المخطوطة. والصّواب إثباتها.

(5) أبو سعيد بكر بن منير بن خليد بن عسكر البخاري. سمع يحيى بن جعفر ومحمّد ابن المهلّب. روى عنه أبو إسحاق إبراهيم وأبو موسى هارون ابنا محمد بن هارون بن حمّاد ابن سلمة. (الإكمال: 226/7).

(6) في المخطوطة: «سبع عشر». والصّواب ما أثبتّه.

(7) البغدادي: تاريخ بغداد 12/2، ابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة: 274/1، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 79/52.

(8) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص59.

وكان يقرأ في السَّحَرِ ما بين النِّصفِ إلى الثُّلُث من القرآن، فيختم عند السَّحَرِ، في كلّ ثلاث ليال.

وكان يختم بالنّهار في كلّ يومٍ ختمة: عند الإفطار كلّ ليلة. ويقول عند كلّ ختمة دعوة مستجابة[1].

وقال محمّد بن أبي حاتم الورّاق: كان أبو عبدالله إذا كنتُ معه في سفر يجمعنا بيت واحد، إلاّ في القيظ، فكنتُ أراه يقوم في اللّيلة الواحدةِ خمس [عشرة][2] مرّة، إلى عشرين مرّة. في كلّ ذلك يأخذ القدَّاحة [فيوري ناراً بيده ويُسرج][3] ويخرج أحاديث، فيعلم عليها، ثمّ يضع رأسه. فقلت له: إنّك تحمل هذا على نفسك، ولا توقظني؟ قال: أنت شابٌّ، فلا أحبّ أن أُفسد عليك نومَك[4].

قال: وكان يصلّي في وقتِ السَّحَرِ ثلاث [عشرة][5] ركعة، يوتر منها بواحدة. قال: وكان معه شيءٌ من شَعر رسول الله ﷺ يجعله في مَلبوسِه.

وأخرج الحاكم في تاريخه[6] من شِعره قوله:

[الخفيف]

اغْتَنِمْ فِي الفَرَاغِ فَضْلَ رُكُوعٍ   فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مَوْتُكَ بَغْتَهْ
كَمْ صَحِيحٍ رَأَيْتُ مِنْ غَيْرِ سُقْمٍ   ذَهَبَتْ نَفْسُهُ الصَّحِيحَةُ فَلْتَهْ

وأمّا **سعة حفظه**، فمن ذلك ما أخبرنا به شيخنا الرّاوية الثّبت الحاج

---

(1) البغدادي: تاريخ بغداد: 12/2، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 79/52.

(2) في المخطوطة: «خمس عشر». والصّواب ما أثبتّه.

(3) في المخطوطة» «فيروي ناراً بيده السراج». والتّصويب من تاريخ بغداد: 13/2 وغيره.

(4) البغدادي: م.ن. وابن عساكر: م.ن: 71/52، النّووي: تهذيب الأسماء واللّغات: 102/1.

(5) في المخطوطة: «ثلاث عشر». والصّواب ما أثبتّه.

(6) نسبها إليه السّبكي: طبقات الشّافعيّة: 235/2، وابن حجر: هدي السّاري: 481، وتغليق التّعليق: 400/5.

النّاسك القدوة العَلم العلاّمة أبو عبدالله محمّد بن عثمان بن عطيّة المغربيّ الأصل، المصريّ المَنشأ، قال: أخبرنا خاتمة المحدّثين أبو النّجاة السّنهوريّ وإمام جامع الأزهر وخطيبه أبو محمّد الشّنشوريّ، قالا: أخبرنا نجم الدّين الغيطيّ عن شيخ الإسلام أبي يحيى زكريّاء الأنصاريّ عن الحافظ **ابن حجر** قال: أخبرنا أبو العبّاس البغداديّ عن الحافظ أبي الحجّاج المزّيّ أنّ أبا الفتح الشّيبانيّ أخبره، أخبرنا [أبو][1] اليمان الكنديّ، أخبرنا [أبو][2] منصور القزّاز، أخبرنا الحافظ أبو بكر [][3] **الخطيب** بن ثابت، حدّثني محمّد بن [][4] الحسن السّاحليّ، حدّثنا أحمد بن الحسين الرّازيّ، سمعت أبا محمّد بن عديّ الحافظ يقول: سمعت عدّة مشايخ ببغداد يقولون:

إنّ محمّد بن إسماعيل قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد إلى آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس، لكلّ رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس، أن يُلقوا ذلك على البخاريّ. وأخذوا عليه الموعد للمجلس، فحضر، وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديّين.

فلمّا اطمأنّ المجلس بأهله، انتدب رجل من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث، فقال البخاريّ: لا أعرفه. فما زال يُلقي عليه واحداً بعدَ واحدٍ، حتى فرغ. والبخاريّ يقول: لا أعرفه. فكان العلماء ممّن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: فَهِمَ الرَّجُل. ومن كان لا يدري القصّة يَقضِي عليه بالعجزِ والتّقصيرِ وقِلَّةِ الحفظِ. ثمّ انتدب الثّاني، ثمّ الثّالث، ثمّ الرّابع، . . . إلى العاشر، حتىّ فرَغوا كلُّهم من إلقاء تلك الأحاديثِ المقلوبةِ، والبخاريّ لا يزيدهم على: «لا أعرفه».

---

(1) سقطت من المخطوطة.

(2) سقطت من المخطوطة.

(3) في المخطوطة زيادة محمّد. والصّواب أنّ اسمه «أحمد».

(4) في المخطوطة زيادة: «أبي».

فلمَّا عرف أنَّهم فرَغوا، التفتَ إلى الأوَّل وقال: أمّا حديثك الأوَّلُ فقلتَ كذا وصوابُهُ كذا، وحديثُك الثَّاني كذا وصوابه كذا، والثّالث، والرّابع، على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة، فَرَدَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلى متنهِ. وَفَعَلَ بالآخرين مثلَ ذلك فأقرَّ النَّاسُ له بالحفظِ، وأذعنوا له بالفضل.

قال الحافظ: هُنا يُخضَع للبخاريّ. فما العَجَب من ردِّهِ الخطأَ إلى الصَّواب، فإنَّه كان حافظاً، بل العَجَب من حفظه للخَطأ على ترتيبِ ما أَلقوْهُ عليه من مرَّةٍ واحدةٍ[1].

وهذه منقبة للبخاريّ رضي الله عنه، وهي من أقوى دليل على سعة حفظه وبراعته في العلم. هذا وعلماء عصره شاهدة له بالتّقدّم والفضل، إذ هو إمام هذه الطّريقة وعَلمها المفرَد على الحقيقة.

ولم يَزَلْ[2] العلماء من عصره إلى هلمَّ جرًّا تثني عليه بالثّناء الجميل، وتسند إليه، وعنه كلّ فضل جزيل.

[الطّويل]

فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ   وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الحَقَائِبُ[3]

وكيف لا ومنشدهم ينشد فيه:

[الوافر]

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا   فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[4]

---

(1) ابن حجر: هدي السّاري: 486.

(2) في المخطوطة: «تزل». والصّواب ما أثبتّه.

(3) هذا البيتُ عُدّ مِن أمير شِعر أبي محجن نُصيب بن رباح الأسدي (ت108هـ/726م). قاله في سليمان بن عبدالملك الأموي، ردًا على فخر الفرزدق. (الأصبهاني: الأغاني: 323/1، المبرّد: الكامل: 148/1، الحصري: زهر الآداب: 307/1).

(4) هي حذام بنت الرّيّان. وقعت بين أبيها وبين عاطس بن علاج بن ذي الجناح حربٌ، فأوقفا المعركة ورجع كلاهما إلى عسكره. ثم إنّ الرّيّان هرب من ليلته=

قال أبو سهل محمود بن النّضر الفقيه[1]: دخلتُ البصرةَ والشّام والحجازَ والكوفةَ ورأيتُ علماءَهَا، فكلّما جَرَى ذِكْرُ محمّد بن إسماعيل فضّلوهُ على أنفسهم. وسمعتُ أكثر من ثلاثين عالماً من عُلماء مصرَ يقولون: حاجَتُنَا في الدُّنيا النَّظرُ إلى محمّد بن إسماعيل[2].

قال صالح بن محمد جزرة[3]: ما رأيتُ خراسانيّاً أَفْهَمَ من محمّد بن إسماعيل. وكان أحفظَهُمْ للحديث، وكنتُ [أستملي][4] له ببغداد، فكان بلغ من حضر المجلسَ عشرين ألفاً[5].

قال محمّد بن عبدالرّحمن [الدّغولي][6]: كَتَبَ أهلُ بغداد إلى

= فسارَهَا والغد. فلمّا أصبح عاطسٌ أتبعه فرساناً، حتّى إذا قربوا من المكان نبّهوا القطا، فطار مقبلاً نحو أصحاب الرّيّان، فقالت حذام: لَوْ تُرِكَ القَطَا لَيْلاً لَنَامَ». فرفضوا قولها وأخلدوا إلى المضاجع وكادوا يهلكوا. فقال دميس بن ظالم الأعصري هذا البيت الّذي أصبح مثلاً بين العرب. وقيل: قائله لجيم بن صعب وحذام امرأته، في قصّة شبيهة هذه. وقيل غير ذلك. (العسكري: جمهرة الأمثال: 116/2، البكري: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ص385، الزّمخشري: المستقصى في أمثال العرب: 340/1).

(1) أبو سهل محمود بن النّضر بن واصل الباهلي الشّافعي البخاريّ (ت250هـ) أوّل من حمل كتب الشافعيّ إلى بخارى. روى عن شداد بن حكيم ومكّي بن إبراهيم. وكتب بمصر عن سعيد بن أبي مريم ويحيى بن بكير والبويطي وغيرهم. (ابن ماكولا: الإكمال7/ 271، المزّي: تهذيب الكمال: 473/32.

(2) البغدادي: تاريخ بغداد 19/2. ابن عساكر: تاريخ دمشق: 89/52.

(3) أبو عليّ صالح بن محمّد الأسديّ المعروف بجزرة (293هـ/906م) من أئمّة الحديث. ولد بالكوفة، وسكن بغداد، واستقر في بخارى وتوفي بها. البغدادي: تاريخ بغداد 328/9، ابن عساكر: تاريخ دمشق 389/23، ابن الجوزي: المنتظم 62/6، الذهبي: تذكرة الحفاظ 642/2، وسير أعلام النّبلاء 23/14، ابن كثير: البداية والنّهاية 102/11، ابن العماد: شذرات الذهب 216/2).

(4) في المخطوطة: «أملي». والصّواب ما أثبتّه.

(5) البغدادي: تاريخ بغداد: 22/2، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 86/52، النّووي: تهذيب الأسماء واللّغات: 95/1، المزّيّ: تهذيب الكمال: 457/24، ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 453/9.

(6) أبو العبّاس محمّد بن عبدالرّحمن السّرخسي الدغوليّ (325هـ/937م) محدّث فقيه=

محمّد بن إسماعيل البخاريّ كتاباً فيه:

[البسيط]

الـمُسْلِمُونَ بِخَيْرٍ مَا بَقِيتَ لَهُمْ   وَلَيْسَ بَعْدَكَ خَيْرٌ حِينَ تُفْتَقَدُ[1]

وقال إمام الأئمّة أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة[2]: ما تحتَ أديمِ السّماءِ أعلمُ بالحديثِ من محمّد بن إسماعيل[3].

وقال أبو عيسى التّرمذيّ[4]: لَمْ أَرَ أعلمَ بالعللِ والأسانيدِ من محمَّد بن إسماعيل[5]. [وَ]قال له مسلم[6]: أشهد أنَّهُ ليسَ في الدُّنيا

= لغويّ. من مصنّفاته: المسند، المعجم، الآداب. (الذهبي: تذكرة الحفّاظ 824/3، وسير أعلام النّبلاء: 557/14، الصّفدي: الوافي بالوفيات 226/3، ابن العماد: شذرات الذهب 307/2، البغدادي: إيضاح المكنون 481/2، كحالة: معجم المؤلّفين 153/10).

(1) البغدادي: تاريخ بغداد: 22/2، ابن عبدالغنيّ: التّقييد لمعرفة رواة السّنن والمسانيد: ص33، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 91/52.

(2) أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة النّيسابوري (311هـ/924م) محدّث فقيه متكلّم. من مصنّفاته: الصّحيح، التّوحيد. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 196/7، ابن الجوزي: المنتظم 184/6، النّووي: تهذيب الأسماء واللغات 78/1، السّبكي: طبقات الشّافعية 109/3، ابن كثير: البداية والنّهاية 149/11، ابن الجزري: طبقات القرّاء 97/2).

(3) النّووي: تهذيب الأسماء واللغات 97/1، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 65/52، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء 431/12، السّبكيّ: طبقات الشافعية الكبرى 218/2، ابن حجر: هدي السّاري 486.

(4) أبو عيسى محمّد بن عيسى التّرمذي (ت279/892م) تلميذ البخاري. محدّث حافظ. أحد الأئمّة الأثبات. صاحب الجامع المعروف بسنن التّرمذي، والشّمائل، والعلل. (المزّيّ: تهذيب الكمال: 250/26، الذهبي: تذكرة الحفّاظ 633/2، وميزان الاعتدال 678/3، وسير أعلام النّبلاء: 270/13، ابن حجر: تهذيب التهذيب 387/9، السّيوطي: طبقات الحفاظ 278).

(5) ابن حجر: هدي السّاري: 485، وتغليق التّعليق: 411/5.

(6) أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيريّ النّيسابوري (ت261هـ/875م) المحدّث العالم بالعلل والرّجال، صاحب الصّحيح والتّمييز. (البغدادي: تاريخ بغداد 100/13، المزّيّ: =

مثلك[1].

وتصانيفه ورُوَاتُهُ ومن أَخَذَ عنهُ وأقرانُه فيها مَقنَعٌ، وزيادةُ حظوة له على جلالة قدرِهِ. من تصانيفه: هذا الجامعُ. وروته عنه أئمّةٌ فُضلاءُ.

قال الحافظ: وممّن اتّصلت لنا روايته بالسّماع في هذه الأعصار وما قبلها، هي رواية محمّد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربريّ[2]. وذَكر رواية الكشميهني[3]، وأبي ذرّ[4]، وكريمة[5]، وغيرهم. فانظره فيه.

ومن تصانيفه أيضاً: الأدب المفرد، والتّاريخ الكبير، والتّاريخ الأوسط، والتّاريخ الصّغير، وخلق أفعال العباد، وكتاب الضّعفاء.

وهذه التّصانيف موجودة مرويّة لنا بالسّماع والإجازة.

ومن تصانيفه أيضاً: الجامع الكبير، والمسند الكبير، وكتاب الأشربة،

= تهذيب الكمال27/499، الذهبي: تذكرة الحفاظ 2/588، ابن حجر: تهذيب التهذيب 126/10).

(1) البغدادي: تاريخ بغداد 2/29، وتاريخ دمشق: 70/52، النّووي: تهذيب الأسماء واللّغات: 1/96، الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 12/437، ابن حجر: هدي السّاري: 485، وتغليق التّعليق: 5/411.

(2) تقدّمت الإشارة إلى التّعريف به ص147.

(3) أبو الهيثم محمّد بن مكّي بن زراع المروزي الكشميهني (ت389هـ) محدّث ثقة. حدث بصحيح البخاري مرّات عن أبي عبدالله الفربري.. حدّث عنه: أبو ذرّ الهرويّ وكريمة المروزية وآخرون. (ابن ماكولا: الإكمال: 3/385، الذهبي: العبر 3/44، وسير أعلام النّبلاء: 16/491، ابن العماد: شذرات الذهب: 3/131).

(4) هو الهروي. تقدّمت الإشارة التّعريف به ص95.

(5) أمُّ الكرام، سِتُّ الكرام، كريمة بنت أحمد بن محمّد بن حاتم المروزيّة (465هـ/1070م) محدّثة حافظة ضابطة عالية الإسناد. عاشت قريباً من مائة سنة ولم تتزوّج. قرأ عليها الخطيب البغدادي جامع البخاري في ستة أيّام. (ابن عبدالغنيّ: التّقييد: 499. ابن عطيّة: فهرست ابن عطيّة: 95، ابن الجوزي: المنتظم 8/270، ابن الأثير: الكامل 10/69، الذهبي: المعين في طبقات المحدّثين: 36، والعبر 3/254، وسير أعلام النّبلاء: 18/233، ابن كثير: البداية والنهاية 12/105، ابن العماد: شذرات الذهب 3/314).

والتّفسير الكبير، ذكره الدّارقطنيّ[1] في المؤتلف والمختلف[2]، وكتاب الهبة، وأسامي الصّحابة، وكتاب العلل، وكتاب الكُنى، وكتاب الفوائد ذكره التّرمذيّ في أثناء كتاب المناقب من جامعه[3].

وممّن روى عنه من مشايخه: عبدالله بن محمّد المسنديّ[4]، وعبدالله بن منير[5]، و[أحمد بن إسحاق[6]][7]، ومحمّد بن خلف[8] ونحوهم.

---

(1) أبو الحسن عليّ بن عمر الدّارقطني (385هـ/995م) إمام عصره في الحديث والعلل ومعرفة الرّواة. أوّل من صنّف القراءات وعقد لها أبواباً. من تصانيفه: السّنن، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤتلف والمختلف. (البغدادي: تاريخ بغداد: 34/12، السمعاني: الأنساب: 245/5، ابن الجوزي: المنتظم: 183/7، السّبكي: طبقات الشافعيّة: 462/3، ابن الجزري: غاية النّهاية في طبقات القرّاء: 558/1، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة: 172/4).

(2) الدّارقطني: المؤتلف والمختلف: 2/4 و60. ذكر فيهما كتاب الأشربة للبخاري. وذكر «التّاريخ» الكبير مراراً. أمّا «التّفسير الكبير» فذكره الفربريّ (القسطلاّني: إرشاد السّاري: 36/1).

(3) التّرمذي: السنن: كتاب المناقب: باب مناقب طلحة: 645/5، بعد الحديث: 3742.

(4) أبو جعفر عبدالله بن محمّد بن عبدالله بن جعفر الجعفي البخاري المعروف بالمسنَديّ (229هـ) ثقة حافظ جمع المسند. من الطّبقة العاشرة. (ابن حجر: تقريب التّهذيب: 321/1).

(5) أبو عبدالرّحمن عبدالله بن مُنِير المروزي (241هـ) ثقة عابد زاهد. من الطّبقة الحادية عشرة. أخرج عنه البخاري والتّرمذي والنّسائي. (م.س: 325/1).

(6) في المخطوطة: إسحاق بن أحمد. وفي هدي السّاري لابن حجر أيضاً. والتّصويب من كُتب الرّجال.

(7) أبو إسحاق أحمد بن إسحاق السّرماري (242هـ) محدّث صدوق. من الطّبقة الحادية عشرة. انفرد البخاري ـ من بين السّتّة ـ بإخراج حديثه. (م.س: 77/1).

(8) أبو بكر محمّد بن خلف الحدادي البغدادي (261هـ) مقرئ ثقة فاضل. من الطّبقة الحادية عشرة. تفرّد البخاري بالرّواية عنه من بين أصحاب الكتب السّتّة (م.س: 477). وفي المخطوطة زيادة «ابن عيسى» بعد خلف. ولا تصحّ.

ومن [أقرانه][1]: أبو زرعة[2] وأبو حاتم الرّازيّان[3]، وإبراهيم الحربي[4]، وأبو بكر ابن أبي عاصم[5]، وموسى بن هارون الحمّال[6].

ومن الكبار الآخذين عنه من الحفّاظ: صالح بن محمّد الملقّب جزرة[7]، ومسلم بن الحجّاج[8]، وأبو الفضل أحمد بن سلمة[9]، وأبو بكر ابن إسحاق بن خزيمة[10]، ومحمّد بن نصر المروزيّ[11]، وأبو عبدالرّحمن النّسائي[12]، وروى أيضاً عن رجل عنه. وأبو عيسى التّرمذيّ[13]، وتلمذ له

---

(1) في المخطوطة: «أقارنه». والصّواب ما أثبتّه.

(2) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص96.

(3) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص161.

(4) أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي (ت285هـ) محدّث فقيه أديب. من مصنّفاته غريب الحديث. المغازي، الأدب. (البغدادي: تاريخ بغداد: 28/6، ابن الجوزي: المنتظم: 3/6).

(5) أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النّبيل الشّيباني البصري (287هـ) إمام حافظ عفيف. من مصنّفاته: المسند، السّنّة. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 67/2، ابن حجر: لسان الميزان: 349/6).

(6) أبو عمران موسى البزّاز، ابن هارون الحمّال (294هـ) الحافظ ابن الحافظ. من مصنّفاته: فوائد في الحديث. (البغدادي: تاريخ بغداد: 50/13، الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 116/12).

(7) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص166.

(8) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص167.

(9) أبو الفضل أحمد بن سلمة النّيسابوري البزّاز (286هـ) رفيق مسلم في الرّحلة. صنّف كتاباً مثل صحيح مسلم. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 54/2، البغدادي: تاريخ بغداد: 186/4).

(10) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص167.

(11) أبو عبدالله محمّد بن نصر المروزي (294هـ) محدّث فقيه أصوليّ. من مصنّفاته: القسامة، الصّلاة، الورع. (البغدادي: تاريخ بغداد: 316/3، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 109/56).

(12) أبو عبدالرّحمن أحمد بن شعيب النّسائي (ت303هـ) محدّث فقيه عالم بالعلل والرّواة. من مصنّفاته: السّنن، الضّعفاء. (الذهبي: تذكرة الحفاظ: 698/2، السبكي: طبقات الشّافعيّة: 14/3).

(13) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص167.

وأكثر من الاعتماد عليه، وعمر بن محمّد البجيري[1] وأبو بكر ابن أبي الدّنيا[2]، وأبو بكر البزّار[3]، و[الحسين] بن محمّد[4]، ويعقوب بن يوسف[5]، وعبدالله بن محمّد[6]، وسهل بن [شاذويه] البخاري[7] وعبيد الله بن واصل[8]، والقاسم بن زكريا [المطرّز][9] وأبو

---

(1) عمر بن محمد بن بجير السّمرقندي المعروف بالبجيري (ت311هـ) محدّث مفسّر. من مصنّفاته: الجامع الصّحيح، التّفسير. (ابن عساكر: تاريخ دمشق 319/45، الذّهبي: تذكرة الحفّاظ 719/2).

(2) أبو بكر عبدالله بن محمّد البغدادي ابن أبي الدّنيا مؤدّب الخلفاء (ت281هـ) صاحب الفرج بعد الشّدّة، والعقل وفضله، أدب اللّسان، وإصلاح المال. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 163/5، البغدادي: تاريخ بغداد 89/10، الذّهبي: تذكرة الحفاظ 677/2، ابن حجر: تهذيب التهذيب 12/6).

(3) أبو بكر أحمد بن عمرو البزار البصري (ت292هـ) صاحب المسند الكبير (البغدادي: تاريخ بغداد: 334/4، الذهبي: تذكرة الحفاظ 653/2، والنّبلاء: 554/13، ابن حجر: لسان الميزان237/1).

(4) في المخطوطة: «يحيى». والصّواب ما أثبتّه. وهو أبو عليّ الحسين بن محمّد النّيسابوريّ القبّاني (289هـ) أحد الحفّاظ الأثبات. من مصنّفاته: المسند، التّاريخ، الكنى. (الذهبي: تذكرة الحفاظ 680/2، وميزان الاعتدال 545/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب 368/2).

(5) أبو يوسف يعقوب بن يوسف الأخرم الشيباني الكرماني (287هـ) والد أبي عبدالله محمّد ـ صاحب المسند والمستخرج ـ (ابن ماكولا: الاكمال: 37/1، ابن ناصر الدين: توضيح المشتبه: 178/7).

(6) أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن ناجية البربريّ ثم البغدادي (ت301هـ) محدّث. له مسند كبير. (البغدادي: تاريخ بغداد 104/10، الذهبي: سير أعلام النّبلاء: 164/14).

(7) أبو هارون سهل بن شاذويه ابن الوزير الباهلي البخاري. إمام الحديث ببخارى بعد محمّد. (ابن عبدالغنيّ: تكملة الإكمال: 115/3، ابن الصّلاح: طبقات الشّافعيّة: 100/1). وفي المخطوطة: «ساهوله» والصّواب: «شاذويه».

(8) أبو الفضل عبيد الله بن واصل بن عبدالشكور البخاري. إمام حافظ. وُصف بالبطل الكرّار. محدّث بخارَى في وقته. والدُهُ محدّث أيضاً. (الذّهبي: تذكرة الحفّاظ: 604/2، والنّبلاء: 238/13).

(9) في المخطوطة «المذكور». والصّواب ما أثبتّه. وهو أبو بكر القاسم بن زكريّا البغداديّ المطرّز (ت305هـ) محدّث مقرئ. صنّف المسند. (البغدادي: تاريخ بغداد 441/12، الذهبي: تذكرة الحفاظ 717/2، ابن الجزري: طبقات القرّاء: 17/2).

قريش[1]، ومحمّد بن محمّد بن سليمان[2]، وإبراهيم بن موسى الجوزي[3] وعليّ بن العبّاس[4]، وأبو حامد الأعمشي[5]، وأبو بكر أحمد بن محمّد بن صدقة البغداديّ[6]، وإسحق بن داود الصّوّاف[7]، وحاشد بن إسماعيل البخاريّ[8]، ومحمّد بن موسى[9]، وجعفر بن محمّد

---

(1) أبو قريش محمّد بن جمعة القهستاني الأصمّ (ت313هـ) محدّث. صنّف على المسانيد والأبواب. (البغدادي: تاريخ بغداد169/2، الذهبي: تذكرة الحفّاظ 766/2، ابن العماد: الشّذرات: 268/2).

(2) هو الباغندي، أبو بكر بن أبي بكر الواسطي (ت312هـ) حافظ. لم يرضه الدّارقطني. (البغدادي: تاريخ بغداد 209/3، الذهبي: ميزان الاعتدال 26/4، ابن حجر: لسان الميزان 360/5).

(3) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى التوزي الجوزي البغدادي (ت303هـ) أحد الحفّاظ. (الخطيب: تاريخ بغداد: 187/6، ابن ماكولا: الإكمال: 589/1، ابن حجر: تبصير المنتبه: 178/1).

(4) أبو الحسن علي بن العباس البجليّ المقانعيّ الخُمريّ الكوفيّ (ت310هـ) محدّث كان يبيع الخُمُر والمقانع. (ابن ماكولا: الإكمال 197/2، الذهبي: النّبلاء 430/14، ابن الجزري: القرّاء 547/1).

(5) أبو حامد أحمد بن حمدون النّيسابوري الأعمشيّ (ت321هـ) كان يحفظ كلّ حديث الأعمش فنُسب إليه. سكن جرجان وحدّث بها. (الجرجاني: تاريخ جرجان: ص84، الذهبي: تذكرة الحفاظ 805/3، ابن حجر: لسان الميزان 164/1)..

(6) أبو بكر أحمد بن محمد بن صدقة البغدادي (ت293هـ) حدّث عن أحمد وعنه الطّبراني (البغدادي: تاريخ بغداد 40/5، ابن الجزري: طبقات القرّاء 119/1، السّيوطي: طبقات الحفاظ: 314).

(7) إسحاق بن داود الصّوّاب التّستريّ السّمرقندي. روى أيضاً عن ابن خداش وابن غيلان. روى عنه الطّبراني. (ابن عساكر: تاريخ دمشق: 284/10، المزّيّ: تهذيب الكمال: 494/31، الذهبي: ميزان الاعتدال: 463/3).

(8) أبو عبدالرّحمن حاشد بن إسماعيل بن عيسى البخاري الغزّال (ت261هـ) محدّث الشاش من إقليم التّرك. كان ثبتاً إماماً (ابن عساكر: تاريخ دمشق: 258/15، الذهبي: تذكرة الحفّاظ 110/2، ابن حجر: لسان الميزان: 162/2، ابن العماد: شذرات الذهب 141/2).

(9) أبو عبدالله محمّد بن موسى بن أبي موسى النّهرتيري البغدادي. محدّث مقرئ. منسوب إلى إحدى قرى البصرة. (البغدادي: تاريخ بغداد 242/3، ابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة 323/1، ابن مفلح: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: 496/2، ابن حجر: لسان الميزان: 50/4).

النّيسابوريّ[1]، وأبو بكر بن أبي داود[2] وأبو القاسم البغويّ[3]، ومحمّد بن هارون[4]، والحسين بن إسماعيل المحامليّ البغداديّ[5]. وهو آخر من حدَّث عنه ببغداد.

[محنته مع أمير بخارَى]:

وقد كان ـ رضي الله عنه ـ رحل إلى بغداد رحلتين. خرج من بُخارَى بعد رجوعه من بغداد، لوحشة وقعت بينه وبين أميرها[6]. وسببها على ما قال أحمد بن منصور الشّيرازيّ[7]: لمّا رجع أبو عبدالله البخاريّ إلى بخارَى

---

(1) أبو محمّد جعفر بن محمّد بن موسى النّيسابوريّ الأعرج نزيل حلب يقال له: «جعفرك». مشهود له بالحفظ. (تاريخ بغداد 203/7، ابن الجوزي: المنتظم 154/6، الذهبي: تذكرة الحفاظ 750/2).

(2) أبو بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث السّجستاني. تقدّمت ترجمته ص122.

(3) أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغويّ الأصل البغداديّ الدّار (ت317هـ). محدّث حافظ. تحامل عليه ابن عديّ ثمّ تراجع. (ابن عديّ: الكامل: البغدادي: تاريخ بغداد 111/10، الذهبي: ميزان الاعتدال 492/2، ابن حجر: لسان الميزان 338/3).

(4) أبو حامد محمّد بن هارون الحضرميّ يُعرَف بالبعراني (ت321هـ) محدّث ثقة معمّر. روى عنه ابن عديّ والدّارقطني. (الدّارقطني: المؤتلف والمختلف: 94/4، البغدادي: تاريخ بغداد: 358/3، ابن ماكولا: الإكمال 397/1، ابن حجر: نزهة الألباب في الألقاب: 283/2).

(5) أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي الضّبّيّ البغدادي (ت330هـ) محدّث فقيه. ولي قضاء الكوفة وفارس ستّين سنة. له بنتٌ «أَمَةُ الوَاحِد» حفظت القرآن والفقه والنّحو والفرائض والعلوم وبرعت في مذهب الشافعيّ وكانت تفتي مع الفقيه ابن أبي هريرة. . من مصنّفاته: الأجزاء المحامليات في الحديث. (البغدادي: 19/8، الذهبي: تذكرة الحفّاظ: 824/3، ابن كثير: البداية والنهاية: 203/11، السّيوطي: طبقات الحفّاظ 343، ابن العماد: شذرات الذهب 326/2 وَ88/3).

(6) هو أبو القاسم خالد بن أحمد الذهلي (ت270هـ). كان محبّاً للحديث راوياً له. صنّف مسنداً. كان يدعو العلماء للإقامة في قصره فيسمع منهم. وكانوا يؤلّفون كتبهم في فترة إقامتهم عنده. روى عن ابن راهويه وابن حُجْر، وعنه ابن عقدة. (البغدادي: تاريخ بغداد 314/8، وابن الجوزي: المنتظم 68/5).

(7) أبو العبّاس أحمد بن منصور الشّيرازي (ت387هـ). وصفه الحاكم والذهبي وابن حجر=

نُصبت إليه القباب على فرسخ من البلد، واستقبله عامّة أهل البلد. حتّى لم يبق مذكور، وَنَثَرَ عليه الدّراهم والدّنانير، فبقي مدّة.

ثمّ وُقِّعَ بينه وبين الأمير، فأمره بالخروج من بخارى إلى بيكند[1]. وقال غنجار في تاريخه[2]: سمعت أحمد بن محمّد بن عمر يقول: سمعت بكر بن منير[3] يقول: بعث الأمير خالد بن أحمد الذّهليّ والي بخارى إلى محمّد بن إسماعيل أن احمل إليّ كتاب الجامع والتّاريخ لأسمع منك. فقال محمّد لرسوله: قل له: أنا لا أذلّ العلم. ولا أحمله إلى أبواب السّلاطين. فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مسجدي أو في داري. فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان. فامنعني من المجلس، ليكون لي عذر يوم القيامة، أنّي لا أكتم العلم. فكان سبب الوحشة بينهما.

وقال الحاكم: سمعت ... [أبا] بكر ابن أبي [عمرو] عثمان[4] يقول: كان سبب مفارقة أبي عبدالله البخاريّ البلدَ، أنّ خالد بن أحمد خليفة الطّاهريّ، سأله أن يحضر منزله، فيقرأ التّاريخ والجامع على أولاده. فامتنع عن ذلك، وقال: لا يسعني أن أخصّ بالسّماع قوما دون قوم. فاستعان خالد بحريث ابن أبي الورقاء[5] وغيره من أهل بخارى، حتى تكلّموا في مذهبه،

= بالحافظ. واتّهمه الدّارقطني. (الذهبي: تذكرة الحفاظ: 226/2، ابن حجر: لسان الميزان: 313/1).

(1) بيكند: بلدة من خراسان بآسيا الوسطى، بين بخارى وجيحون. افتتحها قتيبة بن مسلم سنة 87هـ (ياقوت: معجم البلدان: 533/1: البلاذري: فتوح البلدان: 517/3).

(2) البغدادي: تاريخ بغداد: 33/2، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 96/52).

(3) أبو عمرو أحمد بن محمّد بن عمر المقرئ البخاري (ت315هـ) وأبو سعيد بكر بن منير بن خليد بن عسكر البخاري: من طريقهما ورد الخبر في المرجعين السّابقين. والمزّيّ: تهذيب الكمال: 105/16، والذهبي: سير أعلام النبلاء: 464/12.

(4) في المخطوطة: «بكر بن أبي عثمان». والصّواب ما أثبتّه. سمعه الحاكم من محمّد بن العبّاس الضّبّي عن أبي بكر ابن أبي عمرو البخاري، كما أثبته البغدادي وابن عساكر والسّبكي والمزّيّ والذهبي.

(5) حريث بن أبي الورقاء الأنصاريّ البخاريّ. أحد محدّثي بخارى. قصّته في المراجع المذكورة.

فنفاه عن البلد[1].

وقال الحاكم: سمعتُ أبا الوليد حسّان بن محمّد الفقيه يقول: [سمعت][2] محمّد بن نعيم[3] يقول: سألت محمّد بن إسماعيل ـ لمّا وقع في شأنه ما وقع ـ عن الإيمان فقال: قول وعمل، يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق، وأفضل أصحاب رسول الله أبو بكرٍ ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ علِيّ. عَلَى، هذا حَيِيتُ، وعليه أموت، وعليه أُبعث إن شاء الله[4].

قال: فدعا عليهم، فقال: اللَّهمَّ أَرِهِمْ ما قصدوني به في أنفسهم وأولادِهم وأهاليهم. قال: فأمَّا خالد، فلم يأت عليه إلاَّ أقلّ من [شهرٍ][5] حتى ورد عليه أمرُ الطَّاهريّ[6] بالنّداء عليه، فَنُودِيَ عليه وهو على أَتان، ثمّ صار عاقبة أمره إلى الذّلّ والحبس. وأمَّا حريث بن أبي [الورقاء][7] فإنَّه ابتلي في أهله، فرأى فيها ما يجلُّ عن الوصف. وأمَّا فلان فإنَّه ابتلي في أولاده فأراه الله فيهم البلايا.

قلت: وما ذاك إلاّ أنّ لحوم العلماء سموم قاتلة. قال ذلك غير واحد من العلماء. فما تناول أحد منها شيئاً إلاّ أخذه الله تعالى. إذ العلماء

(1) البغدادي: تاريخ بغداد: 33/2 عن الحاكم، وعن البغدادي ابن عساكر: تاريخ دمشق: 97/52 .
(2) في المخطوطة: «سألت». والصّواب ما أثبتّه.
(3) محمّد بن نعيم: أبو عبدالله محمّد بن أحمد بن نعيم النّيسابوري (بعد 280هـ) يروي عن مسلم. أمّا محمّد بن نعيم الضّبّي، فهو يروي عن البخاري بواسطتين. (البغدادي: تاريخ بغداد363/1).
(4) ابن حجر: تهذيب التّهذيب: 45/9.
(5) في المخطوطة: «حين». والتصويب من المراجع المذكورة.
(6) الدّولة الطّاهريّة (205 ـ 259هـ/820 ـ 872م) أسّسها طاهر بن الحسين أحد قوّاد الخليفة المأمون العبّاسيّ بعد قضائه على الخوارج. قضت عليهم الدّولة الصّفاريّة (ابن كثير: البداية والنّهاية 246/10 ـ 257، ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون: 253/3، الذهبي: تاريخ الإسلام: 19/14).
(7) في المخطوطة: «الورق». والصّواب ما أثبتّه.

أولياء الله تعالى. وإذا لم يكن العلماء أولياء الله فَمَنْ؟ ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النّور: 63].

[وفاته]:

قال ابن عديّ[1]: سمعت عبدالقدّوس بن عبدالجبّار[2] يقول: خرج البخاريّ إلى خرتنك[3] - قرية من قرى سمرقند[4] - وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم. قال: فسمعته ليلةً من اللّيالي وقد فرغ من صلاة اللّيل يقول في دعائه: «اللّهمَّ، قد ضاقت عليَّ الأرضُ بما رَحُبت، فاقبضني إليك».

فما تمّ الشّهرُ حتّى قبضه الله تعالى. و«خرتنك» بفتح الخاء المعجمة، وسكون الرّاء، وفتح الفوقيّة، وسكون النّون. كذا ضَبَطَهُ الكرمانيّ[5].

وقال محمّد بن أبي حاتم الورّاق: سمعتُ غالب بن جبريل[6] وهو الّذي نزل عليه البخاريّ خرتنك يقول [ ][7]: أقام أيّاماً، فمرض، فوجَّهَ

(1) أبو أحمد عبدالله بن عديّ الجرجاني (365هـ/975م) محدّث عارف بالجرح والتّعديل. من مصنّفاته: الكامل في ضعفاء الرّجال. (الجرجاني: تاريخ جرجان: 225، الذهبي: تذكرة الحفاظ 940/3، اليافعي: مرآة الجنان 381/2، السّبكي: الطّبقات 315/3).

(2) عبدالقدّوس بن عبدالجبّار السّمرقنديّ. والخبر عند ابن عساكر: تاريخ دمشق 98/52، المزّي: تهذيب الكمال 466/24، الذهبي: سير أعلام النّبلاء 466/12، السّبكيّ: طبقات الشّافعيّة: 232/2).

(3) خرتنك: قرية من قرى سمرقند بخراسان في أوزبكستان حاليًا. (ياقوت: معجم البلدان 356/2).

(4) سمرقند: من عواصم الحضارة الإسلاميّة. خرّبها جنكيز خان وأعمرها حفيده تيمورلنك. وبها قبره. (المقدسي: أحسن التّقاسيم: ص223، الحميري: الرّوض المعطار: ص322).

(5) الكرماني: الكواكب الدّراري: 12/1.

(6) غالب بن جبريل السّمرقندي اثنان. هذا أحدهما. وهو الخرتنكي كنيته أبو منصور نزل عليه البخاري ومات عنده، وتولى أسباب دفنه. لا يُعلم له حديثٌ مسند. مات بعد البخاري بقليل وأوصى أن يُدفن إلى جنبه. (البغدادي: المتّفق والمفترق: 202/3، الذّهبي: سير أعلام النّبلاء: 467/12).

(7) في المخطوطة: زيادة كلمة «لمّا». ولا تصحّ.

إليه رسولٌ من أهل سمرقند يلتمسون منه الخروج إليهم، فأجاب. وتهيَّأَ للرُّكوب، ولبس خُفَّيه، وتعمَّمَ. فلمَّا مشى قدرَ عشرين خطوة أو نحوها إلى الدَّابّة ليركبها ـ وأنا آخذ بعضده ـ قال: أرسلوني، فقد ضعفْتُ. فأرسلوه. فدعا بدعوات، ثمَّ اضطجع، فقضى. فسال منه عرق كثير.

وكان قال لنا: كفّنوني في ثلاثة أثوابٍ، ليس فيها قميصٌ ولا عمامةٌ. قال: ففعلنا. فلمّا درجناه في أكفانه وصلّينا عليه، ووضعناه في حفرته، فاح من تراب قبره رائحة طيّبةٌ، كالمسكِ. ودامت أيّاماً. وجعل النّاسُ يختلفون أيّاماً إلى القبر، يأخذون من ترابه. إلى أن جعلوا عليه خشباً وشبابيك.

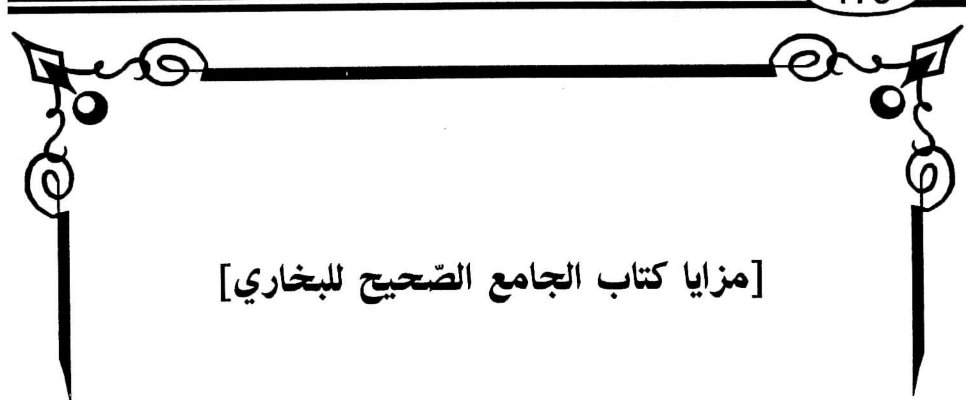
وقال الخطيب: أخبرنا عليّ بن أبي حامد في كتابه: أخبرنا محمّد بن محمد بن مكّيّ: سمعت عبدالواحد بن آدم الطواويسي يقول: رأيتُ النّبيَّ ﷺ في النّوم، ومعه جماعةٌ من أصحابه، وهو واقف في موضعٍ، فسلَّمتُ عليه فرَدَّ عليَّ السّلام، فقلت: ما وُقوفُك هُنا يا رسول الله؟ قالَ: أنتظر محمّد بن إسماعيل. فلمَّا كان بعدَ أيَّام بلغني موتُهُ. فنظرتُ، فإذا هو قد مات في السَّاعة الَّتي رأيتُ فيها النَّبيَّ ﷺ[1].

قال ابن سليم[2]: كان ذلك ليلة السَّبت عند الفطر سنة ستّ وخمسين. وكانت مدّة عمره اثنتين وستّين سنة، إلاّ ثلاثة عشر يوماً رضي الله عنه.



(1) البغدادي (الخطيب): تاريخ بغداد: 34/2، وعنه: ابن عساكر: تاريخ دمشق: 98/52. وانظر: المزّي: تهذيب الكمال: 466/24، والذهبي: أعلام سير النّبلاء: 468/12، والسّبكي: طبقات الشّافعيّة الكبرى: 232/2.

(2) هو أبو الحسن أو أبو حسّان مهيب بن سليم بن مجاهد الكرماني. روى عن أبيه وعن البخاري وغيرهما. (البغدادي: تاريخ بغداد: 34/2، ابن ماكولا: الإكمال 331/7، ابن عساكر: تاريخ دمشق: 98/52، المزّيّ: تهذيب الكمال: 467/24، ابن عبدالغنيّ: التّقييد: 34).



[مزايا كتاب الجامع الصّحيح للبخاري]

وأمّا **مزايا كتابه الجامع الصّحيح وفضائله ومناقبه وأرجحيّته** فأشهرُ مِنْ «قِفَا نَبْكِ»(1).

ولنجلب طرفاً ممّا ذَكرته الأئمّة. فنقول: قال بعضهم: اتّفق العلماء على أنّ أَصحّ الكتب بعد القرآن العزيزِ الصّحيحان: البخاريّ ومسلم. وتلقّتهما الأئمّة بالقبول. وكتاب البخاريّ أصحّهما صحيحا، وأكثرها فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة(2).

وقد صحّ أنّ مسلماً كان ممّن [استفاد](3) من البخاريّ، ويعرف بأنّه ليس له نظير في علم الحديث. وهذا الّذي ذكرناه من ترجيح البخاريّ هو المذهب المختار الّذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث.

---

(1) هذا مطلع قصيدة امرئ القيس بن حجر الكندي (80ق.هـ/544م) أشهر شعراء العرب. كان أبوه ملك أسد وغطفان. أمّه أخت المهلهل عديّ بن ربيعة الشّاعر. اشتهرت قصيدته، ومطلَعُها:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

حتّى ضرب به المثل. من ذلك قول جمال الدين بن نباتة:
[الطّويل]

وعاداتُ حبٍّ هُنَّ أشهر فيك مِنْ ... قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل

(2) ابن الصّلاح: علوم الحديث: ص25.

(3) في المخطوطة: «يستفاد». والصّواب إمّا يستفيد منه أو أفاد منه أو ما أثبتّه.

وقال أبو عليّ الحسين بن عليّ النّيسابوريّ الحافظ[1] شيخ الحاكم أبي عبدالله بن البيّع[2]: كتاب مسلم أصحّ. ووافقه بعض شيوخ المغرب[3]. وإليه الإشارة بقول العراقيّ فيها:

[الرّجز]

...وَبَعْضُ الغَرْبِ مَعْ أَبِي عَلِيِّ فَضَّلوا ذَا لَوْ نَفَعْ[4]

والصّحيح الأوّل. وقد قرّر الإمام الحافظ بقيّة النُّظّار أبو بكر الإسماعيليّ[5] رحمه الله في كتابه «المدخل» ترجيح كتاب البخاريّ[6].

قال محيي السّنّة[7]: وروينا عن الإمام أبي عبدالرّحمن النّسائيّ

---

(1) أبو علي الحسين بن علي النّيسابوري (349هـ/960م) إمام حافظ. له كُتب في العلل، وأخطاء الرّواة. (البغدادي: تاريخ بغداد 71/8، ابن الجوزي: المنتظم 396/6، الذهبي: سير أعلام النّبلاء 51/16، وتذكرة الحفاظ 902/3، السّبكي: الطّبقات 276/3، ابن كثير: البداية والنهاية 236/11، ابن العماد: شذرات الذهب 380/2).

(2) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص59.

(3) نسب القاسم التّجيبي في فهرسته إلى أبي محمّد عليّ بن حزم الأندلسيّ أنّه كان يفضّل صحيح مسلم على صحيح البخاريّ. ونسب أبو مروان عبدالملك الطّبني التّميمي الحمّاني إلى بعض شيوخه ذلك أيضاً، وحُكي أيضاً عن مسلمة بن قاسم القرطبيّ وهو من أقران الدّارقطني. السّبب في ذلك أنّه ليس فيه بعد خطبته إلاّ الحديث النّبويّ. (انظر: القنوجي: الحطّة: ص198، وابن حجر: النكت 282/1، والمناوي: اليواقيت والدّرر 290/2، والصنعاني: توضيح الأفكار 45/1، والكتّاني: الرّسالة المستطرفة 15/3، ابن خير: الفهرست 102، والنّيفر: مقدّمة المعلم للمازري: 184/1).

(4) العراقي: التّبصرة والتّذكرة: البيت 23.

(5) أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجانيّ (371هـ/982م) محدّث حافظ فقيه. من مصنّفاته: المستخرج، المعجم، التّاريخ. (الجرجاني: تاريخ جرجان: ص69، ابن الجوزي: المنتظم 108/7، الذهبي: تاريخ الإسلام؟؟، سير أعلام النّبلاء 292/16، السّبكي: الطّبقات 7/3، ابن كثير: البداية والنهاية 298/11، ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة 140/4، السّيوطي: طبقات الحفاظ 381).

(6) نقل كلامه ابن حجر: هدي السّاري: ص11.

(7) هو محيي الدين يحيى بن شرف النّووي. تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص61.

رحمه الله[1] قال: ما [في][2] هذه الكتب كلّها أجود من البخاريّ[3].

[من أسباب ترجيح كتاب البخاري على كتاب مسلم ومزايا كلّ منهما]:

● وممّا يرجّح به كتاب البخاريّ، أنّ مسلماً كان مذهبه - بل نقل الإجماع في أوّل صحيحه - أنَّ الإسنادَ المُعَنعَنَ له حكم الموصول بِسَمِعْتُ، بمجرّد كون المعنعن والمعنعن عنه كانا في عصر واحد، وإنْ لم يثبتْ اجتماعهما. والبخاريّ لا يحمله على الاتّصال حتّى يثبت اجتماعهما. وهذا المذهب يرجّح كتاب البخاريّ.

●ومن أخصّ ما يرجّح به اتّفاق العلماء على أنّ البخاريّ أجلُّ من مسلم وأعلمُ بصناعةِ الحديث منه. وقد انتخب علمه، ولخّص ما ارتضاه في هذا الكتاب. وبقي في تهذيبه وانتقائه ستّ [عشرة][4] سنة، وجمعه من ألوف مؤلّفة من الأحاديث الصّحيحة.

● ولئن كنّا **لا نحكم على مسلم بعمله في صحيحه بهذا المذهب**، لكونه يجمع طُرُقا، أكثرها يتحرّز معها وجود هذا الحكم الّذي جوَّزَه. والله أعلم.

● وقد انفرد مسلم بفوائد حسنة.

● وأمّا من أخرج لهم البخاريّ ولم يُخرج لهم مسلم، فقد قال الحاكم أبو عبدالله الحافظ النّيسابوريّ في كتابه «المدخل إلى معرفة المستدرك»: عدد من أخرج لهم البخاريّ في الجامع ولم يخرج لهم مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون شيخاً. وعدد من احتجَّ بهم مسلم في المُسنَد الصّحيح ولم يحتجَّ بهم البخاريّ في الجامع الصَّحيح ستّمائة وخمسة

---

(1) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص170.

(2) زيادة. ليستقيم المعنى.

(3) ابن حجر: هدي السّاري: ص10.

(4) في المخطوطة: «ستّة عشر». والصّواب ما أثبتّه.

وعشرون شيخاً[1].

* [الأحاديث المعلّقة في صحيحي البخاري ومسلم]:

قال الشّيخ أبو عمرو عثمان بن الصّلاح: ما وقع في صحيح البخاريّ ما صورته صورة المنقطع، ليس مُلحَقاً بالمنقطع في خروجه من حيّز الصّحيح إلى حيّز الضّعيف. ويسمّى هذا النّوع تعليقاً. سمّاه به الإمام أبو الحسن الدّارقطنيّ[2].

وهو في كتاب البخاريّ كثير جدًّا. وفي كتاب مسلم قليلٌ جدًّا. فإذا كان التّعليق فيه بلفظٍ فيه جَزْمٌ فإنَّ مَن بينهما وبينه الانقطاع قد قال ذلك، أو رواه واتّصل الإسناد منه على الشّرط مثل أن يقولا: روى الزّهريّ عن فلان، ويسوق إسناده الصّحيح. فحال الكتابين يوجب أنّ ذلك من الصّحيح عندهما[3]. انتهى. وقد تقدّم معنى التّعليق.

قال الإمام أبو عبدالله المازريّ[4] صاحب «المُعلم»: أطلق ـ يعني: الحافظ أبو عليّ الغسّانيّ الجيّانيّ[5] ـ أنّ في كتاب مسلم أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً.

وهذا يُوهم خللاً في ذلك، وليس ذلك كذلك. بل ليس بشيء من هذا والحمد لله، لما وجد فيه من حيّز الصّحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة ففي [نفس][6] الكتاب وصلها. فاكتفَى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث. كما أنّه روى عن جماعة من الضّعفاء اعتماداً على كون ما رواه عنهم معروفاً من رواته الثّقات[7]. انتهى.

---

(1) النّووي: شرح صحيح مسلم: 16/1.
(2) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص169.
(3) ابن الصّلاح: صيانة صحيح مسلم: ص76. وانظر أيضاً علوم الحديث: 32 و89.
(4) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص132.
(5) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص68.
(6) في المخطوطة: «تفسير». والصّواب ما أثبتّه.
(7) المازري: المعلم بفوائد مسلم (طبعة الإكمال): 92/1 ـ 94.

قال ابن الصّلاح: وهنالك أي: تعليقات البخاريّ بألفاظ جازمة مثبتة على الصّفة الّتي ذكرنا، كمثل ما قال فيه فلان، أو روى فلان، أو ذكر فلان.

ولم يصب أبو محمّد ابن حزم الظّاهريّ حيث جعل مثل ذلك انقطاعاً قادحاً في الصّحّة، نزوع منه في ذلك إلى تقرير مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي. فزعم أنّه لم يصحّ في تحريمها حديثٌ. مجيباً عن حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعريّ[1] عن رسول الله ﷺ: «**ليكوننّ من أمّتي أقوام يستحلّون الحرير والخمر والمعازف**»... إلخ الحديث[2].

فزعم أنّه وإن أخرجه البخاريّ فهو غير صحيح. لأنّ البخاريّ قال فيه: قال هشام[3]، وساقه بإسناده. فهو منقطع بين البخاريّ وهشام. وهذا خطأ من ابن حزم، من وجوه:

أحدها: أنّه لا انقطاع في هذا أصلاً، من جهة أنّ البخاريّ لقي

---

(1) أبو عامر أو أبو مالك. هكذا وردت الرّواية على الشكّ بين الصّحابيّين. وفي صحيح ابن حبّان عن أبي مالك وأبي عامر معاً. وتأكّد أنّ الشكّ من عطيّة بن قيس، إذ أنّ مالك بن أبي مريم رفيقه فيه عن شيخهما لم يشكّ في أبي مالك الأشعريّ. والقاعدة عند المحدّثين: أنّ الشكّ في الصّحابيّ لا يضرّ. لأنّ مداره على عدلين ثقتين. وقال البخاري في تاريخه بعد أن أخرجه على الشكّ أيضاً: «وإنّما يُعرَف هذا عن أبي مالك الأشعريّ». (البخاري: التّاريخ الكبير: 305/1). وقد اختلف في اسم أبي مالك الأشعريّ. فقيل: عبدالله بن هانئ، وقيل: عبيد بن وهب. سكن الشّام. وليس بعمّ أبي موسى الأشعريّ. فذاك أبو مالك آخر. (ابن عبدالبرّ: الاستيعاب: 137/4 ـ 138، و174/4. ابن حجر: الإصابة: 356/7، وفتح الباري: 47/10 ـ 48، القسطلاني: إرشاد السّاري: 317/8 ـ 318).

(2) البخاري: الجامع الصّحيح: الأشربة: 6 باب: ما جاء فيمن يستحلّ الخمر ويسمّيه بغير اسمه. ج10/ص47. الحديث: 5590.

(3) هو أبو الوليد هشام بن عمّار السّلميّ الدّمشقيّ المقرئ (245هـ/859م)، الرّاوي عن الشّامي. حديثه في السّنن الأربعة أيضاً. (ابن سعد: الطبقات 473/7، البخاري: التاريخ الكبير 199/8، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 66/9، المزّي: تهذيب الكمال، الذهبي: معرفة القرّاء الكبار 160/1، ابن الجزري: غاية النّهاية 354/2، ابن حجر: تهذيب التهذيب 51/11).

هشاماً، وسمع منه. وقد قرّرنا في كتابنا «علوم الحديث» أنّه إذا تحقّق اللّقاء والسّماع مع السّلامة من التّدليس، حُمل ما يرويه عنه على السّماع... ثمّ ذكر بقيّة ذلك. وهذا معنى ما أشار إليه[1].

واختصره العراقيّ حيث يقول في التّعليق:

[الرّجز]

... أَمَّــــا الَّـــــذِي لِشَـيْـخِـهِ عَـزَا بِـقَـالَ فَـكَـذِي
عَـنْـعَـنَـةٍ كَـخَـبَـرِ الْـمَـعَـازِفِ لاَ تُـصْغِ لاِبْنِ حَزْمٍ الْمُخَالِفِ[2]

[**هل يفيد الحديثُ الصّحيحُ العلم اليقينيّ؟**]، وهل يُقطَعُ بصحّة ما قد أُسنِد أو لا يفيد ذلك إلاّ الظّنّ؟ **خلافٌ**.

قال ابن الصّلاح: والعلم اليقينيّ النّظريّ واقع به. خلافاً لقول من نفى ذلك محتجًا بأنّه لا يفيد إلاّ الظّنّ. وإنّما تلقّته الأمّة بالقبول لأنّهم يجب عليهم بالظّنّ، والظّنّ قد يخطئ.

وكنتُ أميل إلى هذا، وأحسبه قويًا، ثمّ بان لي أنّ المذهب الّذي اخترناه هو الصّحيح. لأنّ ظنّ من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ..إلى آخر كلامه[3].

قال العراقيّ[4]: وقد سبقه إلى نحو ذلك محمّد بن طاهر المقدسيّ[5]،

---

(1) ابن الصّلاح: صيانة صحيح مسلم: ص83.
(2) العراقي: التّبصرة والتّذكرة (الألفيّة): البيتان: 45 و46.
(3) ابن الصّلاح: علوم الحديث: 41 ـ 42.
(4) العراقي: التّقييد والإيضاح: 41.
(5) أبو الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ الظّاهريّ (507هـ/1113م) محدّث رحالة مؤرخ. من تصانيفه: تاريخ أهل الشام، معجم البلاد، تذكرة الموضوعات، الأنساب المتفقة، أطراف الكتب السّتة. (ابن الجوزي: المنتظم 177/9، ابن خلّكان: وفيات الأعيان 287/4، اليافعي: مرآة الجنان 195/3، ابن حجر: لسان الميزان 207/5، حاجي خليفة: كشف الظنون: 88، 116، 180).

وأبو نصر عبدالرّحيم بن عبدالخالق بن يوسف[1]. قال النّوويّ: وخالف ابنَ الصّلاح المحقّقُون والأكثرون. فقالوا: يفيد الظّنّ ما لم يتواتر. انتهى[2].

أقول: الخبر المتواتر هو الصّادر على ألسنة قوم لا يصحّ تواطؤهم على الكذب عادة. فإذا كان الخبر متواتراً مثل قوله ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار**»[3] أفاد العلم. إذ هو من أسبابه، فيلزم من وجودِه وجودُه، كالإخبار بوجود بغداد ومكّة والبلاد النّائية، لكونه من أسباب العلم.

قال النّسفيّ[4]: ولأسباب العلم إلى الخلق ثلاثة: الحواسّ السّليمة، والعقل، والخبر المتواتر. وقد تقرّر في الأصول أنّ السّبب ما يلزم من وجوده الوجود. وربما التبس المتواتر على بعض النّاس بالمشهور، فادّعى أنّ حديث «**إِنَّمَا الأَعِمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[5] من المتواتر، وليس كما زعم، لجزمهم أنّه

---

(1) أبو نصر عبدالرّحيم بن عبدالخالق اليوسفي البغدادي الخيّاط (574هـ) محدّث حافظ. ابن الحافظ أبي الفرج، أخو أبي الحسين عبدالحق البغدادي. وصفه الذّهبي بأنّه كان شيخاً صالحاً ديّناً خيّراً ذا مروءة تامّة. (الذهبي: العبر 220/4، وسير أعلام النّبلاء 48/21، وتاريخ الإسلام: 150/40، ابن العماد: شذرات الذهب 248/4).

(2) النّووي: التّقريب والتّيسير (طبعة التّدريب): 132/1.

(3) البخاري: الصحيح: 3 كتاب العلم: 38 باب إثم من كذب على النّبيّ ﷺ 178/1 و179، ح107و108 ومسلم: الصّحيح: 53 كتاب الزهد: الحديث 3004/72 ج4/ص2298 ـ 2299. (وانظر أيضاً: النّووي: شرح صحيح مسلم 68/1. وقد أخرجه السّتة وغيرهم عن جمع غفير من الصّحابة يزيدون على المائة منهم العشرة المبشرون بالجنّة. وقد اتّفق البخاري ومسلم على إخراجه فى صحيحيهما من حديث عليّ والزّبير وأنس وأبي هريرة وغيرهم).

(4) أبو حفص عمر بن محمّد النّسفي الحنفي السّمرقندي (537هـ/1142م) وهو غير عبدالله المفسّر. صنّف في الحديث والتّفسير والتّاريخ. (ياقوت: معجم الأدباء 70/16، اليافعي: مرآة الجنان 268/3، ابن حجر: لسان الميزان 327/4، طاش كبري: مفتاح السّعادة 127/1، ابن العماد: شذرات الذهب 115/4، الكتّاني: فهرس الفهارس 215/1).

(5) البخاري: الصحيح: 1 كتاب بدء الوحي: 1 باب كيف كان بدء الوحي. ح1 ج7/1. ومسلم: الصحيح: كتاب الإمارة: الحديث: 155. 1515/3).

من المشهور[1].

والفرق بين المتواتر والمشهور لا يخفى على من له أدنى ذوق. وقد تصدّى لذلك سراج سندنا الحافظ في شرح نخبته[2] بما لا نُطيل بجلبه هنا.

ذِكْرُ بَرَكَةِ الجامع الصّحيح، وسبب النّفع به:

قال أبو الهيثم الكشميهني[3]: سمعت محمّد بن إسماعيل البخاريّ يقول: ما وضعت في كتابي الصّحيح حديثاً إلاّ اغتسلت قبل ذلك وصلّيت ركعتين[4].

وعن البخاريّ قال: صنّفتُ الجامعَ الصّحيح من ستّمائة ألف حديثٍ في [ستّ عشرة] سنة[5] وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله سبحانه[6].

وقال أبو [سعد] الإدريسيّ[7]: أخبرنا سليمان بن داود[8] يرفعه إلى [عمر] البجيريّ[9] قال: سمعت محمّد بن إسماعيل يقول: «صنّفتُ كتابي

---

(1) النّسفي (عمر): العقائد النّسفيّة، شرح سعد الدّين التفتازاني، مكتبة المثنى بغداد، 1326هـ، 1/25 ـ 29.

(2) ابن حجر: شرح نخبة الفكر (طبعة شرح الشّرح): ص176.

(3) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص168.

(4) البغدادي: تاريخ بغداد 2/9، ابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة 1/274، الذهبي: سير أعلام النبلاء 12/402، ابن حجر: هدي السّاري: 5 و490.

(5) في المخطوطة: «ستّة عشر». والصّواب ما أثبتّه.

(6) البغدادي: الجامع لأخلاق الرّاوي: 2/185، وابن حجر: م.ن.

(7) في المخطوطة: «سعيد». والصّواب ما أثبتّه. وهو أبو سعد عبدالرّحمن بن محمّد الإدريسي الأستراباذي (ت405هـ) محدّث مؤرّخ. من تصانيفه: تاريخ سمرقند، تاريخ أستراباذ. وهو غير الإدريسي الجغرافي. (الجرجاني: تاريخ جرجان: 219، البغدادي: تاريخ بغداد 10/302، الذهبي: العبر 3/90، ابن كثير: البداية والنهاية 11/354، ابن العماد: شذرات الذهب 3/175).

(8) هو الهروي كما عند ابن حجر في هدي السّاري: ص490. وأشار إليه الخطيب البغدادي في المتّفق والمفترق: 3/359.

(9) في المخطوطة: «يحيى». والتّصويب من ابن حجر: م.ن.

الجامع الصّحيح في المسجد الحرام، وما أدخلتُ فيه حديثاً حتّى استخرت الله وصلّيتُ ركعتين» وتيقّنتُ صحّته.

قال سراج سندنا الحافظ ابن حجر: والجمعُ بين هذا وبين ما نُقل أنّه كان يصنّفه في البلاد: أنّهُ ابتدأ تصنيفَهُ وترتيبَ أبوابِهِ في المسجد الحرام. ثمَّ كان يُخرِجِ الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها. ويدلُّ عليه قولُهُ: [إنّه] أقامَ فيه ستّ عشرة سنة. فإنَّه لم يجاورْ بمكّة هذه المدّة كلَّها[1].

وقد روى ابن عديّ[2] عن جماعة من المشايخ أنَّ البخاريّ حوّل تراجم جامعه بين قبر النَّبيّ ﷺ ومنبره، وكان يصلّي لكلّ ترجمة ركعتين[3].

وقال الفربريّ[4]: سمعت محمّد بن أبي حاتم ورّاق البخاريّ[5] يقول: رأيت البخاريّ في المنام خلْفَ النَّبيّ ﷺ، والنّبيُّ ﷺ يمشي، فكلَّما رفع النّبيّ ﷺ قدمَه وضع أبو عَبدالله قدَمَه في ذلك الموضعِ[6].

وذكر الإمام القدوة أبو محمّد بن أبي جمرة[7] في اختصار البخاريّ قال: قال لي من لقيتُ من العارفين عمّن لقي من السّادة المُقرّ لهم بالفضل: إنَّ صحيح البخاريّ ما قُرِئَ في شدّةٍ إلاّ فُرجت، ولا رُكب به في مركب فغرق[8]. قال: وكان مُجابَ الدّعوة. وقد دعا لقارئه.

---

(1) ابن حجر: هدي السّاري (مقدّمة فتح الباري): ص490.

(2) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص176.

(3) ابن حجر: م.ن. وتغليق التّعليق: 418/5.

(4) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص147.

(5) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص155.

(6) ابن حجر: م.ن: 490.

(7) أبو محمّد عبدالله بن أبي جمرة المغربيّ نزيل مصر (699هـ/1300م) محدّث عابد خيّر. من تصانيفه: اختصار صحيح البخاري، وشرحه. (ابن حجر: الدّرر الكامنة: 457/1، التنبكتي: نيل الابتهاج 140، ابن العماد: شذرات الذهب 23/6).

(8) ابن حجر: هدي السّاري: ص11، والسّيوطي: تدريب الرّاوي: 96/1، والمناوي: اليواقيت والدّرر: 373/1، وكتاب الله تعالى أولى بهذه الكرامة لو صَحّت.

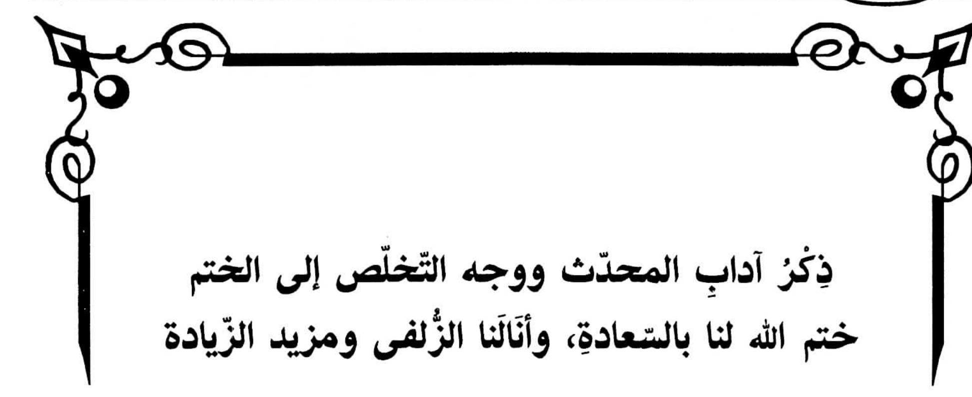
وكذلك في الجهة العظمى المُوجبة، وهي ما ضمَّنَ أبوابَه من التّراجم الّتي حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار.

وإنّما بلغت هذه الرّتبةَ، وفازت بهذه الحظوة، لسبب عظيم، أوجب عِظمها، وهو ما رواهُ أحمد ابن عديّ عن عبدالقدّوس بن همام قال: شهدت عدّة مشايخ يقولون: حوّل[1] البخاريّ تراجم جَامِعِهِ - يعني بيّضها - بين قبر النّبيّ ﷺ ومنبره. وكان يصلّي لكلّ ترجمة ركعتين[2].



(1) هذه العبارة تختلف من كتاب إلى آخر. فهي في أغلب الكتب: «حوّل». وهي في بعضها: «حرّر». إلاّ في كتاب ابن عديّ أي المصدر الأوّل: «دوّن».

(2) ابن عديّ: أسامي من روى عنهم محمّد بن إسماعيل البخاري (تحقيق عامر حسن صبري): ص51. وعنه البغدادي: تاريخ بغداد: 9/2، وابن عساكر: تاريخ دمشق: 71/52، والنّووي: تهذيب الأسماء واللّغات: 101/1، والمزّيّ: تهذيب الكمال: 443/24، والذهبي: سير أعلام النّبلاء: 404/12، والباجي: التّعديل والتّجريح: 286/1، وابن حجر: هدي السّاري: ص11، وص490، والقنّوجي: الحطّة: ص178.



ذِكْرُ آدابِ المحدّث ووجه التّخلّص إلى الختم ختم الله لنا بالسّعادةِ، وأنالَنا الزُّلفى ومزيد الزّيادة

فممّا يجب على المحدّث:

- اجتنابُ اللَّحن فيما يحدّث به عن النّبيّ ﷺ. ولا يحلّ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يُقْدِمَ على حديث رسول الله ﷺ وهو يَلحَن. ولا معرفةَ له بالنّحو. وكيف يحقّ له؟ وقد قال ﷺ: «**لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُقْدِمَ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ**»[1]. وذَكَرَ بعضُ العلماء الإجْماعَ على هذا الحديث[2].

---

(1) أمّا **بهذا اللّفظ فلا**. ولكن ورد في صحيح مسلم أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ رضي الله عنه دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ وَهِيَ خَالَتُهُ. وفيه: «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لاَ يَأْكُلُ شَيْئاً حَتَّى يَعْلَمَ مَا هُوَ». مسلم: الصحيح: كتاب الصيد ح5148، والنّسائي 225/7 وصحّحه الألباني. وأحمد: المسند 88/4 وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشّيخين. وأخرجه أبو داود في السّنن: 279/3، والبيهقي: الكبرى: 127/6 من طريق رافع بن خديج. وحسّنه الألباني في تعليقه على سنن أبي داود.

(2) هذا ليس بحديث. بل قاعدة فقهيّة (الأزهري: الثمر الدّاني: ص655، النفراوي: الفواكه الدّواني: 166/1، والعدوي: حاشية على شرح كفاية الطّالب: 528/2، والخرشي: شرح سيدي خليل: 3/5). وذكرها القرافي في الفرق 93 بين قاعدة «النّسيان في العبادات لا يقدح» وقاعدة «الجهل يقدح». وبيّن أنّ الفرق بين هاتين القاعدتين مبنيّ على قاعدة حكاها الغزاليّ والشّافعيّ، وهي: «أنّ المكلّف لا يجوز له أن يقدم على فعلٍ حتّى يَعلَم حكمَ الله فيه». (القرافي: الفروق: 258/2، والسّبكي: =

وكيف يجوز له؟ وقد قال عليه السّلام: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدا فليتبوّأ مقعَده من النَّار**»[1]. وقد تقدّمَ تواتُر هذا الخبر، وأنّه ممّا يُفيد العلم.

وقد قال الأصمعيّ[2]: أخوَف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النّحوَ أن يدخل في جملة قول النّبيّ ﷺ: «**من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النّار**»، لأنّه لم يكن يَلْحن فيما رويتَ عنه، ولَحَنتَ فيه، [فَـ]ـكذبتَ عليه.

وروى الخطيب عن شعبة[3] قال: من طلب ولم يُبْصِرِ العربيّة، كمثل رَجل عليه بُرنُس وليس له رأس[4].

وروى الخطيب أيضاً عن حمّاد بن سلمة[5] قال: مثل الّذي يطلُبُ الحديثَ ولا يعرف العربيّةَ، مَثل الحِمار الّذي عليه مخلاة ولا شعير فيها[6].

والسّلامة من التّصحيف سبيلُها الأخذُ من أفواهِ أهل العلم، والضّبطُ عنهم، لاَ مِن بُطون الكتب.

وإلى ما ذَكَرهُ الأصمعيّ والخطيب يُشيرُ العراقيّ بقوله فيها:

[الرّجز]

= الإبهاج في شرح المنهاج: 318/2، والشّاطبي: الموافقات: 378/2، الزّركشي: البحر المحيط في أصول الفقه: 133/1).

(1) تقدّم تخريج هذا الحديث ص184.

(2) أبو سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعيّ الباهليّ (216هـ/831م) أحد أئمّة العلم باللّغة والشّعر والبلدان. روى له أبو داود والتّرمذي. (البخاري: التاريخ الكبير 428/5، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 363/5، تاريخ بغداد 410/10، القفطي: إنباه الرّواة على طبقات النّحاة 197/2، اليافعي: مرآة الجنان 64/2، ابن الجزري: طبقات القراء 470/1، ابن حجر: تهذيب التهذيب 415/6).

(3) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص103.

(4) البغدادي: الجامع لأخلاق الرّاوي: 26/2، وابن الصلاح: علوم الحديث: 229، والعراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 512/1، والسّيوطي: تدريب الرّاوي: 106/2.

(5) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص106.

(6) البغدادي: م.ن: 26/2.

وليَحذرِ اللّحّانَ والمُصَحِّفَا ... عَلى حَديثهِ بأَن يُحرِّفَا
فَيَدخُلا في قولِه: مَن كَذَبَا ... فحقٌّ النَّحْوُ علَى مَن طَلبَا
والأخذُ مِنْ أفواهِهِمْ لاَ الكُتُبِ ... أَدْفَعُ للتَّصْحِيفِ فَاسمعْ وَادْأَبِ[1]

ولقد تجاسر على ذلك أقوامٌ جُهّالٌ لا يفرقون بين الفاعل والمفعول، ولا يعرفون الصّلةَ من الموصول، وقصدُهم بذلكَ التّرفّع والتوصّل إلى التّنصّف[2].

وما ذاك إلاّ مِن تَقارُب الزّمان. فإنّا لله وإنّا إليه راجعون. ولا سيما إذا كان المتن غيرَ مضبوط، أو ضبَطَه من لا يُعتدُّ بضبطه.

أمّا إذا كان المتن مضبوطاً مقروءاً، وقرأه على سبيل الحكاية للتّبرّك. وإذا كان عارفاً بالعربيّة لكنّ لسانه يجري على اللّحن، حتّى صار ذلك سجيّةً فيه، فهذا يجوز له الرّواية. وقد حُكيَ أنّ مالكاً كان لحّاناً، يعني أنّ ذلك كان فيه سجيّة. وإلاّ فقَدْرُ الإمامِ ومعرفته واطّلاعه على العلوم معلومٌ.

● ومن آداب المحدّثِ: إخلاصُ النّيّة في حديثه. لأنّ «**الأعمال بالنّيّات**»[3]. وقد قال سفيان الثّوريّ[4]: قلتُ لحبيب بن أبي ثابت[5]:

---

(1) العراقي: التّبصرة والتّذكرة (الألفيّة): الأبيات: 639 و640 و641.

(2) مِنْ قولهم: تنصّفَ زيْداً إذا طلب ما عنده. أنشدت حُرَقة بنت النّعمان بن المنذر: [الطويل]

فَأُفٍ لِدُنْيَا لا يَدُومُ نَعِيمُها ... تَقَلَّبُ تَاراتٍ بِنا وتَصَرَّفُ
بَيْنَا نَسُوسُ النّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنَا ... إذا نَحْنُ فِيهِم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

(انظر: الزّبيدي (محمّد): تاج العروس: 415/24).

(3) تقدّم تخريج هذا الحديث ص131.

(4) تقدّمت الإشارة إلى ترجمة الثّوري 99.

(5) أبو يحيى حبيب بن قيس (أبي ثابت) الأسدي الكوفي (ت119هـ) محدّث ثقة. لكنّه كثير التّدليس والإرسال. حديثه في الكتب السّتّة. (البخاري: التّاريخ الكبير: 313/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتّعديل: 107/3، تذكرة الحفاظ 116/1، ابن حجر: تقريب التّهذيب: 150/1).

حدِّثنا. قال: حتَّى تجيء النيّة[1].

● وليكن أكبر همّه نشر الحديث والعلم. وقد أمَر النبيّ ﷺ بالتّبليغ عنه[2].

● ويُستَحبّ له أن يستعمل في وقت التّحديث ما روي عن مالك، كان إذا أراد أن يحدّث توضّأ وجلس على صدر فراشه وسرّح لحيته وتمكّن في جلوسه بوقار وهيبة وحدّث. فقيل له في ذلك فقال: أحبُّ أن أعظّم حديث رسول الله، ولا أحدّث إلاّ على طهارة متمكّناً[3].

ورُويَ عنه أيضاً أنّه كان يغتسل لذلك ويتبخّر ويتطيّبُ[4]. فإن رفعَ أحدٌ صوتَه في مجلسه زجرَه، وقال: قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: 2].

فمن رفع صوته عند حديث رسول الله ﷺ فكأنّما رفع صوتَه فوق صوت رسول الله ﷺ.

●ومن آدابه: أن لا يقومَ لأحدٍ. فرويَ عن محمّد بن أحمد بن عبدالله الفقيه[5] أنّه قال: القارئ لحديث رسول الله ﷺ إذا قام لأحد، فإنّما تُكتَب عليه خطيئة.

---

(1) العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 17/2، ابن الملقّن: المقنع (تحقيق الجديع): 393، السّيوطي: تدريب الرّاوي: 127/2، السّخاوي: فتح المغيث: 311/2، وشرح النّخبة: ص779).

(2) من ذلك قوله ﷺ: **«بَلِّغوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنْي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلِيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار»** أخرجه البخاري: باب ما ذُكر عن بني إسرائيل: ومسلم: الصّحيح: 53 كتاب الزهد: الحديث 3004/72 2298/4 ـ 2299.

(3) ابن الصلاح: علوم الحديث: 246، ابن جماعة: المنهل الرّويّ: ص107، ابن الملقّن: المقنع: ص398، الأبناسي: الشّذا الفيّاح: 388/1، العراقي: شرح التّبصرة والتّذكرة: 17/2.

(4) م.ن. وانظر أيضاً ابن دقيق العيد: الاقتراح في الاصطلاح: ص18.

(5) هو أبو زيد المروزي (371هـ) فقيه محدّث عابد. روى صحيح البخاري عن الفربري. (البغدادي: تاريخ بغداد: 314/1، الذّهبي: تذكرة الحفّاظ: 950/3، السبكي: الطبقات الكبرى 71/3).

●ويُستحبّ له أن يُقبل على من يحدّثهم.

●يُستحبّ له أيضاً أن يرتّل الحديث. ففي الصّحيحين من حديث عائشة قالت: «إنَّ النّبيّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ»[1]. زادَ التّرمذيّ: «وَلَكِنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ فَصْلٍ بَيِّنٍ يَحْفَظُهُ مَنْ جَلَسَ إِلَيْهِ»[2].

●ويستحبّ له أن يفتتح مجلسه ويختمه بتحميد الله تعالى وصلاة وسلام على النّبيّ ﷺ، ودُعاء يليق بالحال.

قال ابن الصّلاح[3]: ومن أبلغ ما يفتتح به أن يقولَ: الحمد لله ربّ العالمين، أكمل الحمد على كلّ حال، والصّلاة والسّلام الأتمّان على سيّد المرسلين، كلّما ذكره الذّاكرون وكلّما غفل عن ذكره الغافلون. اللهمّ صلّ عليه وعلى آله وسائر النّبيّين، وآل كلّ وسائر الصّالحين، نهاية ما ينبغي أن يسأله السّائلون.

●واستحسن الشّيوخ عند الإملاء استفتاح مجلس الإملاء بقراءة قارئ لشيء من القرآن العظيم، ثمّ اسْتَنْصَتَ لسماع الحديث.

[ختم صحيح البخاري بين سكّان القيروان وسكّان تونس: الصورة الاجتماعيّة]:

أقول:

وعلى هذا عملُ النّاس **اليومَ** بإفريقيّة عند ختمهم لصحيح البخاريّ، قرؤوا قبل افتتاح المحدّث إمّا من «تبارك» أو من «المزّمّل» أو من «عمّ» إلى آخر سورة من المفصّل، ويختمون بآية «الكرسيّ» وآخر «البقرة»، وصَلَّوْا على سيّدنا محمّد، ثمّ نَصَّتُوا. وقرأ الرّاوي.

---

(1) البخاري: الصحيح: 61 كتاب المناقب. 23 باب صفة النّبيّ ﷺ ح3568، 423/6، ومسلم: الصحيح: 44 كتاب فضائل الصّحابة. الحديث: 2493/160، 1940/4.

(2) التّرمذي: السّنن: 50 كتاب المناقب. 9 باب في كلام النّبيّ ﷺ. الحديثان: 3739 و3640. 600/5 ـ 601. وحسّنه التّرمذي والألباني.

(3) ابن الصلاح: علوم الحديث: 246 ـ 247.

لكن لختم صحيح البخاريّ في **بلدنا القيروان** شأن عظيم، ومشهد كريم. ومن تعظيمهم إيّاه وإجلالهم له أن يشتغلوا به عن أهمّ شيء لديهم، ويغلقوا حوانيتهم، ويُنادي المنادي قبل ذلك: ألاَ إنَّ الختم غدا صبحاً أو عشيّة، في موضع كذا. فيفزع النّاس ويتسارعون لذلك، وتتسارع له النّساء والصّبيان والخاصّ والعامّ.

ويبتدئ الرّاوي بما فيه تعظيم لجناب رسول الله ﷺ من بعض سِيَرِهِ ومُعجزاته، حتّى يحصلَ لذلك ضجيج برفع الصّوت بالصّلاة عليه والتّسليم.

ثمّ يذكر مواعظ ورقائق، ويخوّف النّاس حتّى يبكوا ويندموا على ما فرّطوا. وربما حصل للمذنب بسبب ذلك التّوبة. ثمّ يذكر من سعة رحمة الله ما يحبّب به الله لعباده. ثمّ يصلّي ويسلّم ثمّ يختم بالجامع الصّحيح.

فربّما اشتغلوا بذلك من طلوع الشّمس إلى قرب الزّوال.

وعمل الحضرة[1] بخلاف ذلك. فلا يقرؤون إلاّ آخر الجامع الصّحيح، أو آخر الشّفاء[2] بعد افتتاحهم بقراءة القرآن كما ذكرنا.

وعمل القيروان أخصّ وأهمّ. وعمل الحضرة أخصر وأعمّ. والله ينفع كلّ أحد بنيّته. وكلٌّ بحسب سَعَتِه وقوّته. ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: 7].

● **ومن آداب المحدّث:** أن يذكر من روى عنه. أو يقول: بالإسناد المتّصل إلى الإمام الحافظ البخاريّ. ويقول عند كلّ سند إذا اتّصل بسنده بمن روى عنه: وبه قال: حدّثنا، أو بالإسناد المذكور.

وهذا لا يعرفه أهل الحضرة. وربّما استعجب بعضهم منّي عند قراءتي بذلك وروايتي وذِكر سندي.

---

(1) يعني بهم علماء مدينة تونس، عاصمة إفريقيّة بعد القيروان، منذ العهد الحفصيّ.

(2) الشّفاء: هو كتاب الشّفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السّبتي (ت544هـ/1149م).

● **ومن آدابه:** أن يصلّي على النّبيّ ﷺ حيثما ذكر اسمه. وقد غفر الله لجماعة بسبب ذلك. رُؤُوا بعد مماتهم، وأخبروا بذلك.

وعن جعفر بن عليّ الزّعفرانيّ قال: سمعت خالي الحسن بن محمّد يقول: رأيت أحمد بن حنبل في النّوم، فقال لي: يا أبا عليّ، لو رأيت صلاتنا على النّبيّ ﷺ في الكتب كيف تزهر بين أيدينا[1].

● وأن يترضّى عمّن ذكر اسمه من الصّحابة والأئمّة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

قال الخطيب[2]: وإذا انتهى المستمليّ في الإسناد إلى ذِكر النّبيّ ﷺ استحبّ له الصّلاة عليه، رافعاً صوته بذلك. وهكذا يفعل في كلّ حديث أعادَ فيه ذِكر النّبيّ ﷺ. قال: وإذا انتهى إلى ذكر الصّحابة قال: رضوان الله عليهم أو رضي الله عنه.

قال العراقيّ[3]: كذلك التّرضّي والتّرحّم عن الأئمّة.

فقد روى الخطيب أنّ الرّبيع بن سليمان[4] قال: (قال) القارئ يوماً: حدّثكم الشّافعيّ، فلم يقل: رضي الله عنه، فقال الرّبيع: ولا حرف، حتّى تقولَ: رضي الله عنه[5].

● و[يترحّم][6] عن شيوخه الّذين يحدّث عنهم، بذكر أنسابهم،

---

(1) السّخاوي: فتح المغيث: 182/2.

(2) البغدادي: الجامع لأخلاق الرّاوي: 103/2.

(3) العراقي: شرح التّبصرة: 28/2.

(4) أبو محمّد الرّبيع بن سليمان المرادي المصريّ المؤذّن (270هـ/884م) محدّث فقيه. صاحب الشّافعيّ وراوي كتبه. روى عنه أصحاب السّنن. (ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 464/3، الذهبي: تذكرة الحفاظ 586/2، وسير أعلام النّبلاء 14/3، السّبكي: طبقات الشافعية 132/2، ابن كثير: البداية والنّهاية 48/11، ابن حجر: تهذيب التهذيب 245/3، ابن العماد: شذرات الذهب 159/2).

(5) البغدادي: الجامع لأخلاق الرّاوي: 106/2.

(6) في المخطوطة: «وترحّم». والصّواب ما أثبتّه.

وبعض مناقبهم، ويدعو لهم بالمغفرة والرّحمة، ثمّ ينسب شيخه الّذي سمّاه حتّى يبلغ بنسبه منتهاه.

قال الخطيب: والجمع بين اسم الشّيخ وكنيته أبلغ في إعظامه(1).

وممّا يتأنّق فيه هاهنا ذكر التّخلّص للرّاوي في الختم، وما يناسب ذلك.

[مناسبات كتب صحيح البخاري وأبوابه]:

واعلم أنّ البخاريّ من عادته أن يذكر آخر كلّ كتاب من جامعه بما يدلّ فيه على الفراغ من ذلك الكتاب. ويأتي بلفظ يدلّ معناه على الكتاب الّذي بعده.

تكلّم على ذلك من اعتنى بالتّكلّم عليه من الأشياخ(2).

وأمّا مناسبة افتتاحه بِـ «كيف بدْءُ الوحي» ولم يقل: «كتاب الوحي» ولا «كتاب بدْء الوحي»، لأنّ بدء الوحي من بعض ما يشتمل عليه الوحي.

قاله سراج سندنا الحافظ ابن حجر، ناقلاً له عن أبي حفص عمر البلقينيّ(3)، قال:

ويظهر لي أنّه إنّما عراه مِن «باب»، لأنّ كلّ باب يأتي بعده ينقسم منه، فهو أمّ الأبواب. فلا يكون قسماً لها. وقدّمه، لأنّه منبع الخيرات، وبه قامت الشّرائع، وجاءت الرّسالات. وبه عُرف الإيمان والعُلوم.

---

(1) البغدادي: الجامع لأخلاق الرّاوي: 72/2.

(2) مثل الكرماني في الكواكب الدّراري، والبلقيني في مناسبات أبواب تراجم البخاري، وابن حجر في فتح الباري.

(3) أبو حفص سراج الدّين عمر بن رسلان الكناني البلقيني (805هـ/1403م) محدّث فقيه أصوليّ مفسّر متكلّم نحويّ. والد محمّد وعبدالرّحمن وصالح، وجدّ أحمد وقاسم. وكلّهم علماء. من مصنّفاته: العرف الشّذي، حاشية على الكشاف، وعلى الرّوضة. (السّخاوي: الضوء اللاّمع 85/6، ابن العماد: شذرات الذهب 51/7، الشوكاني: البدر الطالع 506/1، البغدادي: هديّة العارفين 792/1).

ثمّ ذكر مناسبة كلّ كتاب لما قبله، إلى أن قال البلقينيّ: ولمّا كانت الأحكام كلّها تحتاج إلى الكتاب والسّنّة قال: الاعتصام بالكتاب والسّنّة. وذكر أحكام الاستنباط من الكتاب والسّنّة.

وكان أصل العصمة أوّلاً وآخراً هو توحيد الله، فختم بكتاب التّوحيد.

وكان آخر الأمور الّتي يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخفّتها جعله آخر تراجم كتابه، فقال: باب: قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: 47]. وأشار بذلك إلى أنّه إنّما يثقل منها ما كان بالنّيّة الخالصة لله تعالى، وهو حديث: «**كلمتان**»... إلخ[1]. هذا محصّل ما نقله الحافظ عن البلقينيّ باختصار[2].

والبلقينيّ هذا هو من أشياخ الحافظ. وبه يتّصل سندنا أيضاً من غير طريق شيخنا العلامة [أبي][3] عبدالله محمّد بن عثمان المتّصل سنده بسند الحافظ بما أخبرنا به شيخُنا العَلَمُ المطْلَقُ الفردُ، نخبةُ الدّهر وخاتمةُ العصر، ذُو التّآليفِ العجيبة، أبو الحسن ابن عبد الواحد الأنصاريّ عن الحافظ شهاب الدّين أبي العبّاس المقّريّ، عن عمّه العالم الكبير أبي فرج سعيد بن أحمد المقّري التّلمسانيّ القرشيّ، عن ابن جلال عن الشّيخ الكفيف، عن الحافظ البحر أبي عبدالله محمّد بن مرزوق الحفيد والد الكفيف، عن أبي حفص عمر البلقينيّ بسنده المتّصل.

وهذا السّنَد لا يوجد مثله بالمغرب.

[تراجم أعلام لرفع الالتباس]:

قال شيخنا العلامة أبو عبدالله محمّد بن عثمان عُرف بابن عطيّة

---

(1) هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النّبيّ ﷺ: «**كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ**». البخاري: كتاب التّوحيد، الحديث 7124.

(2) ابن حجر: هدي السّاري: ص473، وفتح الباري: 13/542.

(3) في المخطوطة: «أبو». والصّواب ما أثبتّه.

المذكور آنفاً، ومن خطّه نقلت: قال الشّيخ أبو العبّاس أحمد **المقّري**[1]:

بنو مرزوق جماعة، من أشهرهم: صاحب الخُطب، وهو شارح الشّفاء والعمدة والرّحلة الموسومة بتنبيه الطّالب المجاز على من لقيه من علماء مصر والشّام والحجاز، وهو المشهور بين النّاس بالخطيب وبالجدّ وبالرّئيس[2].

وأمّا حفيده محمّد بن أحمد بن محمّد، فهو المعروف بذي اللّحيتين، وبالبحر، وبالحفيد، وهو شارح المختصر، والبردة، والألفيّة، والخزرجيّة وغير ذلك[3].

وأمّا الكفيف فهو ابن هذا[4]، وهو - أعني: الكفيف - شيخ

---

(1) أبو العبّاس شهاب الدّين أحمد بن محمّد المقّري التّلمساني (1041هـ/1631م) المؤرّخ الأديب. من مصنّفاته: نفح الطّيب، أزهار الرّياض، فتح المتعال، روض الآس. (المحبّي: خلاصة الأثر 302/1، الكتّاني: فهرس الفهارس 13/2، حاجي خليفة: كشف الظنون 72، 1124، 1234، البغدادي: إيضاح المكنون 20/1، 67، 94، 107، القادري: التقاط الدّرر: ص94، مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: الترجمة 1183).

(2) هو أبو عبدالله شمس الدّين محمّد بن أحمد بن مرزوق التّلمساني (781هـ/1379م) فقيه أصوليّ محدّث نحويّ مفسّر خطيب. بيته بيت علم كعمّه وأبيه وجدّه وجدّ أبيه وولديه محمّد وأحمد وحفيده وحفيد حفيده. أخذ عن نحو ألفي شيخ جمعهم في برنامج شرح العمدة، والشّفاء، وأحكام عبدالحقّ، وفرع ابن الحاجب. (ابن حجر: الدرر الكامنة 360/3، المقري: نفح الطيب 200/3، التنبكتي: نيل الابتهاج: ص450، ابن فرحون: الدّيباج المذهب: ص396، الكتّاني: فهرس الفهارس: 523/1، مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: التّرجمة 877).

(3) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص93.

(4) الكفيف هو أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن أحمد بن مرزوق العجيسي التلمساني (901هـ/1460م) محدّث مسند فقيه. أخذ عن والده (الحفيد) وابن حجر. (ابن غازي: الفهرس: ص174، التنبكتي: نيل الابتهاج 330، وكفاية المحتاج: 210/2، الكتّاني (عبدالحي): فهرس الفهارس 525/1، الحفناوي: تعريف الخلف برجال السّلف: 145/1، مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: الترجمة: 1015).

السنوسي[1] والونشريسي[2] والمازوني[3] وغيرهم.

وأمّا وَلَدُ الكفيف، فهو حفيدُ الحفيدِ، وهو الّذي طلب من الشّيخ ابن غازي[4]، الإجازة مع جماعة من العلماء، فألّف برسمهم: التّعلّل برسوم الإسناد بعد انتقال السّاكن والناد، حسبما نصّ رسالتهم أوّل هذا الكتاب. والله الموفّق.

والخطيب المذكور خطب على أربعين منبراً، منها: تلمسان[5]،

---

(1) في المخطوطة: كلمة غامضة هكذا «النشي». والتّصويب من مخلوف: شجرة النّور الزكيّة: 387/1. وهو أبو عبدالله محّمد بن يوسف السّنوسيّ التّلمساني (895هـ/1490م) محدّث مقرئ. صاحب العقائد. له حاشية على صحيح مسلم، وشرح على البخاري، وشرح إيساغوجي في المنطق. (التنبكتي: نيل الابتهاج: 325، الحفناوي: تعريف الخلف 176/1، البغدادي: إيضاح المكنون 199/2، 448، 651، وهديّة العارفين 216/2، الكتاني: فهرس الفهارس 343/2).

(2) أبو العبّاس أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني ثمّ الفاسي (914هـ/1508م) من مصنّفاته: المعيار، وتعليق على ابن الحاجب، وعلى وثائق الفشتالي. (التنبكتي: نيل الابتهاج: ص135، الكتّاني (محمد): سلوة الأنفاس: 253/1، مخلوف: شجرة النّور الزكيّة: الترجمة 1047).

(3) أبو زكريّاء يحيى بن موسى المغيلي المازوني (883هـ/1478م) فقيه مالكي. توفي بتلمسان. له: «الدرر المكنونة في نوازل مازونة» في فتاوى معاصريه من أهل تونس والجزائر. (الزّركلي: الأعلام: 175/8).

(4) أبو عبدالله محمّد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي الفاسي (919هـ/1513م) محدّث مقرئ فقيه مؤرّخ... من مصنّفاته: شفاء العليل في حلّ مقفل مختصر خليل، بغية الطلّاب في شرح منية الحساب، تاريخ الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، التّعلّل برسوم الإسناد. (الكتاني: فهرس الفهارس 210/1 ـ 214، التنبكتي نيل الابتهاج 333، البغدادي: إيضاح المكنون: 17/1، 18، 188، و379/2، وهديّة العارفين 226/2، مخلوف: شجرة النّور الزّكيّة: الترجمة: 1054، 398/1).

(5) تلمسان: عاصمة ولاية في الشّمال الغربي الجزائريّ. جنوب وهران. كانت دار مملكة زناتة. ازدهرت في عهد المرابطين. (الحميري: الرّوض المعطار 135، البستاني: المنجد في الأعلام: 179).

و[][1]، وفاس[2]، والحمراء[3]، وقصبة تونس[4]، وغير ذلك. وتوفّي بعد السّبعين وسبعمائة. ودفن بمصر، بين ابن القاسم[5] وأشهب[6].

قاله ابن قنفذ[7]، وعيّن سنة وفاته[8].

وأمّا الحفيد فتوفّي سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة. ودفن بدار الجامع بتلمسان، حيث تدفن الملوك، وهو باب القبّة. وكتب تاريخ وفاته على رخامة قبره، وحجّ صحبة ابن عرفة[9] عام اثنين وتسعين وسبعمائة. وحجّ مرّة أخرى عام ثمانية عشرة وثمانمائة. رحمه الله تعالى. هذا ما انتهىَ لنا فيه.

---

(1) في المخطوطة كلمة غير واضحة.

(2) فاس: مدينة مغربيّة، ازدهرت مع المرابطين. شمال شرق الرّباط والدّار البيضاء ومكناس. (الحميري: الرّوض المعطار: 434، البستاني: المنجد في الأعلام: 402).

(3) الحمراء اسم لمدينة لبلة (Niebla) بالأندلس، قرب إشبيلية. وهي مدينة قديمة فيها آثار عجيبة حسب ياقوت في معجم البلدان (302/2). ولم تكن قد خرجت بَعدُ من أيدي المسلمين.

(4) يعني: جامع القصبة بتونس.

(5) أبو عبدالله عبدالرّحمن بن القاسم العتقي المصري (191هـ/806م) صاحب مالك. محدّث فقيه. (ابن خيّاط: الطّبقات: التّرجمة 2388، تاريخ خليفة: 398، ابن عبدالبرّ: الانتقاء 50، عياض: ترتيب المدارك 433/2، الذهبي: تذكرة الحفاظ 356/1، مخلوف: شجرة النّور: التّرجمة.

(6) أبو عمرو أشهب بن عبدالعزيز القيسي العامري الجعديّ (204هـ/819م) فقيه. صاحب مالك. (البخاري: التاريخ الكبير 57/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 432/2، عياض: ترتيب المدارك 447/2، ابن فرحون: الدّيباج المذهب 307/1، مخلوف: شجرة النّور: التّرجمة 71).

(7) ابن قنفذ: أبو العبّاس أحمد بن الحسين القسنطيني، يُعرف بابن الخطيب وابن قنفذ (810هـ/1407م) أديب مؤرّخ. من مصنّفاته: أنس الفقير، بغية الفارض، شرح ألفيّة ابن مالك، شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، شرح مقدّمة ابن الحاجب، وفيات الأعيان: المعروف بوفيات ابن قنفذ. (التنبكتي: نيل الابتهاج: ص75، الكتاني: فهرس الفهارس 323/2، البغدادي: هديّة العارفين 62/1).

(8) ابن قنفذ: الوفيات: ص373. لكنّه أرّخ سنة وفاته بـ 780هـ.

(9) تقدّمت الإشارة إلى ترجمته ص133.

وإنّما ذَكرتُ هـذا هنا، لأنّ كثيـراً، مَن يَلتبس عليه ذلك.

[ختم صحيح البخاري بين سكّان القيروان وسكّان تونس: الوجه العلميّ]:

فإذا تقرّر هذا فأقول: لقد تكلّفت وتعسّفت وتجاسرت، وما أنفت. فذكرت ما يناسب كلّ ترجمة من آخر كتاب التّوحيد لمن عادته أن يفتتح قراءة ختم الجامع الصّحيح من هناك.

فجرت **عادة أهل الحضرة** أن يفتتحوا مجلس الختم بترجمة باب كلام الرّبّ مع أهل الجنّة(1).

ومنهم: من يبتدئ بترجمة باب «الماهر بالقرآن [مع سفرة الكرام البررة»(2).

ومنهم: من يبتدئ بترجمة باب «قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿21﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿22﴾﴾ [البروج: 21، 22]]»(3).

ومنهم: من يبتدئ بباب «ذكر النّبيّ ﷺ وروايته عن ربّه عزّ وجلّ»(4).

ومنهم: من يبتدئ بباب «قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿96﴾﴾ [الصّافّات: 96]»(5).

[مناسبات تراجم ختم صحيح البخاري]:

فلنذكر ما يناسب كلّ ترجمة من هذه التّراجم بما فتح الله به ويسّره

---

(1) البخاري: الصّحيح: 97 كتاب التّوحيد: 38 باب كلام الرّبّ مع أهل الجنّة 406/13.

(2) م.ن: 52 باب «**الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة**» 432/13.

(3) م.ن. 55 باب «قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿21﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿22﴾﴾ [البروج: 21، 22]. 435/13. وما بين معقوفين سقط من المخطوطة. والتّصويب من صحيح البخاري.

(4) م.ن: 50 باب «ذِكر النّبيّ ﷺ وروايته عن ربّه عزّ وجلّ» 427/13.

(5) م.ن: 56 باب «قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿96﴾﴾ [الصّافّات: 96]. 439/13.

عليّ من غير ما لم نُسبَق إليه في كتاب، أو نطّلع عليه لأحد من الأصحاب.

فنقول بعد الحمد والثّناء، وبعد المستحبّ من ذلك: فلمّا كان من الأعمال الخالصة المراد بها وجه الله تعالى، افتتحه بحديث: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّات**» وختمه بما يناسب ذلك من خفّة الأعمال ورجحانها في الميزان، ويوم تطير السّجلاّت.

وجعل أوّل أبوابه باب كيف بدْء الوحي، لأنّه مبدأ الشّرع وأصل ينبوع الخبرات. ولمّا كان معرفة الشّرع والأحكام تتوقّف على الإيمان بالشّارع، جعل كتاب التّوحيد آخر كتب هذا الجامع، لأنّه المطلوب من المكلّف ابتداءً وانتهاءً.

وكان أشهر مباحث كتاب التّوحيد مسألة الكلام. وبها سُمّي علم الكلام. وكلامُ الله تعالى صفة من صفاته: قديم بقِدم ذاته، غير مخلوق، كما زعمت المعتزلة أنّه متكلّمٌ بكلام [يخلقه في غيره][1]، بمعنى خلق الكلامَ في الشّجرةِ[2] أو في غيرها من الأجسام.

وإنّهم محجوجون بالكتاب والسّنّة.

فأتى رحمه الله بما يردّ به عليهم، من أنّه متكلّم في الأزل وفيما يزال، بكلام قديم على الدّوام، من غير حرف ولا صوت، ولا قطع، ويتلذّذ دون سماعه المؤمنون في دار السلام.،دار المُنى والمنّة، فقال: باب كلام الرّبّ مع أهل الجنّة.

وإذا أردت الابتداء من باب «ذِكر النّبيّ وروايته عن ربّه عزّ وجلّ»، قلت: ولمّا كان كتابه من المرويّات السّنيّة والأحاديث النّبويّة، وهي أشرف ما حفظ المرء بعد كلام الله تعالى وروى. إذ ما ينطق عن الهوى.

فهي بوحي من الله تعالى: إمّا بواسطة الملَك، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ

(1) سقطت من المخطوطة.

(2) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [القصص: 30].

﴿هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾ [النّجم: 4 ـ 5]، أو بما تلقّاه من الله تعالى من الأحاديث القدسيّة من غير واسطة، حيث دنا فتدلّى، وتلذّذ بلا واسطة ولا تكييف، بخطاب المولى، وأنّه روى عن ربّه ما رواه، ولم يكن ذلك لأحد سواه، لما منّ الله تعالى به عليه، واصطفاه به دون غيره ومنَّ عليه وتكرّم. وأمر بتبليغه فصدع به وامتثل، وبلّغه لنا فبلغنا ووصل. فلذلك قال: باب ذكر النّبيّ ﷺ وروايته عن ربّه عزّ وجلّ.

وإن أردت الابتداء والتّخلّص إلى باب «**الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة**» زدت إثر قولنا لأنّه المطلوب من المكلّف ابتداءً وانتهاءً: ولا يحصل الإيمان بالله وبما شرع من الأحكام، إلاّ بصدق الرّسول الواسطة فيما بينه وبين الأنام.

وصدقُ الرّسول يتوقّف على المعجزة. إذ هي بمنزلة قول الله تعالى: «**صَدَقَ عبدي**». ومعجزة كلّ رسول بحسب زمانه، لتكون معجزته من أقطع دلائله وبرهانه.

وبُعِث ﷺ في عنفوان البلاغة والفصاحة والبراعة، فكانت معجزته كتاباً ساطعاً تبيانه، قاطعاً برهانه، وحيّاً ناطقاً ببيّنات وحجج، قرآناً عربيّاً غير ذي عوج، مفتاحاً للمنافع الدّينيّة والدّنيويّة، مصداقاً لما بين يديه من الكتب السّماويّة، معجزاً باقياً دون كلّ معجز على وجه كلّ زمان، دائراً بين سائر الكتب على كلّ لسان في كلّ مكان، أفحَمَ به من طولب بمعارضته من العرب العرباء، وأبكَمَ به من تحدّى من مصاقع الخطباء.

فحارت بلغاؤهم في أن يأتوا بسورة من مثله، مع توفّر الدّواعي فيهم، وأقرّوا بالعجز عن ذلك والإفحام في جمعهم وناديهم، ورضوا بالسّيف والقتال، والجلاء والأسر والإذلال. وكيف لا وهو كلام الله تعالى الّذي هو صفة من صفاته، قديم بقدم ذاته، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فكان له الشّرف بالبقاء على الدّوام على غيره من معجزات النّبيّين.

وَلِمَا جَمَع الله فيه من علوم الأوّلين والآخرين، والكتب والصّحف الّتي أنزلت قبله على النّبيّين والمرسلين. فهو لكلّ خير أساس، إذ فيه تبيان

كلّ شيء وموعظة وشفاء للنّاس. فمن جعله إمامه قاده إلى جنّة دار القرار، ومن جعله خلفه قاده إلى النّار.

ووعد الله تعالى من قرأه ورتّله وتعلّمه وزيّن به صوته وجهر به جزيل الثّواب، وجعل الماهر به مع السفرة الكرام البررة. ولديه تعالى الزُّلفى وحسن المآب، على لسان من أوتي الحكمة وفصل الخطاب.

فلذا أتى البخاريّ رحمه الله في ذلك بباب مترجم بترجمة من كلام أكرم من رتّله وجهر به وتغنّى به من الأبرار الخِيَرَة، إعلاماً بصحّة ما ورد على أسماعكم وأذهانكم، فقال: باب قول النّبيّ ﷺ: «**المَاهِرُ بِالقُرْآنِ مَعَ السفرة الكِرَامِ البَرَرَةِ**» و«**زَيِّنُوا القُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ**».

وإن أردت الابتداء والتّخلّص إلى باب: «قول الله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: 21، 22] ﴿وَٱلطُّورِ ﴿١﴾ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾﴾ [الطّور: 1، 2] قلت إثْرَ: ومن جعله خلفه قاده إلى النّار، ليس بمخلوق، ولا صفة لمخلوق، في الصّدور محفوظ، وبعين العناية من التّغيير والتّبديل ملحوظ، مقروء بألسنتنا، مكتوب في مصاحفنا، على مرور الأيّام والدّهور. فلذا قال: باب: قول الله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: 21، 22]. . . إلخ.

وإن أردت الابتداء والتّخلّص إلى باب: «قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصّافات: 96] ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: 49]، ويُقال للمصوّرين: «**أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ**». ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: 21، 22] ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: 54]» قلتَ ـ إثْرَ: لأنّه المطلوب من المكلّف ابتداءً وانتهاءً ـ : ومن مشاهير علم التّوحيد أنّ جميعَ الأعمال مخلوقة لله الكبير المُتعال. وأنّ أفعال العباد مخلوقة لله تعالى عند جماعة أهل السّنّة، لا كما تقول القدريّة مجوس هذه الأمّة، فعقدَ البخاريّ رحمه الله تعالى باباً في الرّدّ

عليهم لما ذهب إليه ذاهبون، وعليه ناكصون، بحجج قواطع من كلام ربّ البشر، وبأحاديث من كلام خير مَن بَشّر وأنذر، من بين المرسلين والنّبيّين، فقال: باب قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصّافّات: 96] ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: 49] و«يُقَالُ لِلْمُصَوِّرِينَ: «**أحيوا ما خلقتم**»، ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ﴾... (إلى) ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: 54].

هذا ما فتح الله به على هذا المسكين المعترف بالتّعجرُف[1] والجراءة والتّعسّف، مع زيادة العجز والتّقصير، الّذي حَملَته جَراءَتُه على كلام الأئمّة، فسار رُويدا وكَلَّ عن المسير، الطّالب العفو والرّحمة، راجياً ذلك من الملك القدير، المحتَمي بحماية أكرم حام، وأوفى ناصر ومُجير.

فعَلى مَن وَقف عليه من أهل الإنصاف، الرّافضين للاعتراض والتّعسّف والإسراف، **أن يُصلح ما فيه من الخطأ**، وأن ينظر **بعين الرّضا** إذا بان له ما انكشف عنه الغِطاء، لأنّ المرء غير معصوم، وعيبه عنه غير ظاهر مكتوم.

ختَم الله لنا بحسن الخاتمة، على التّوحيد عند الممات. وجعلَ لنا هذه المقدّمة في الميزان من أعظم الحسنات، والصّلاة والسّلام وأكمل التّحيّات والبركات على سيّدنا محمّد الّذي نلنا بعنايته التّعرّض إلى هذا الشّأن، وجَرينا بطرَف محبّته بين السّابقين في هذا الميدان. وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله ذو الفضل والإحسان.

والصّلاة والسّلام على سيّد ولَد عدنان، الّذي كان يختم كلامه بالتّسبيح والاستغفار، مع ما له من وُفور العِصمة، وكمال المغفرة، وزيادة التّبجيل والتّعظيم، القائل: «**كلمتان حبيبتان إلى الرّحمن، خفيفتان على اللّسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**».

---

(1) التّعجرف: يكونُ الجَمَلُ عَجْرَفِيَّ المَشْيِ وفيه تَعَجْرُفٌ وعَجْرَفِيَّةٌ وعَجْرَفَةٌ: أَيْ: قِلَّةُ مُبالاةٍ لِسُرْعَتِهِ. الفيروزآبادي: القاموس المحيط: فصل العين. فهو الإقدام على الأمر دون تروٍّ.

جمعَ ذلكَ **وكَتَبَه من مبيّضته** مؤلّفه أبو القاسم ابن أبي القاسم بن أبي دينار الرّعينيّ **القيروانيّ**. غفر الله له. ووافق خروجه من مبيّضته أوّل محرّم الحرام. فأرجو اللهَ أن يُحرّم به جسده على النّار. قال ذلكَ مُصَلّياً ومسلّماً على سيّدنا محمّدٍ، وعلى آلهِ وَصحبهِ وسلّم.

تمَّ بحمد الله تعالى وحسن عَونهِ وتوفيقه وتأييدهِ، وكتب من خطّ المصنّف، عفا الله عنّا وعنه.

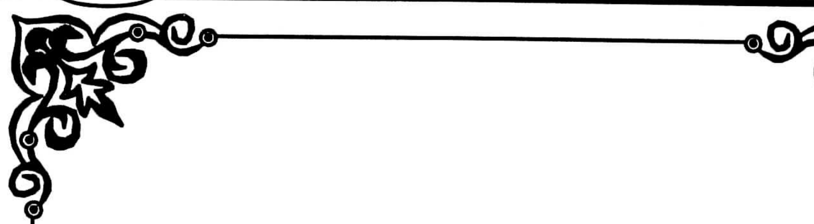
وكتَبَه بيدهِ الفانية العبدُ الفقيرُ، المُقِرُّ بالعجز والقصور والتّقصير، الرّاجي عفوَ مولاهُ القدير، عبد الله تعالى، وأقلّ أقلّ عَبيده **أحمد ابن الحاج عمر الدّاوديّ** شُهْرَةً، السّوسِيّ بلَداً، التّونسيّ مَنشأً، المَالكيّ مَذهَباً، الأشعريّ اعتقاداً، وبأَحَدِ الحَرمين الشَّريفينِ إن شاءَ اللهُ عَوْدَةً وتُرْبَةً.

وكان **الفراغُ من نَسخه** يوم الخميس بقربِ العَصر، يومَ تسع وعشرين من ذي الحجّة الحَرام، خاتم شهور سنة **خمس وخمسين وألف** من الهجرة النّبويّة، على صاحبها أفضل صلاة وأزكى تحيّة. ختمه الله بخيرٍ وعافية. آمين وصلّى اللهُ علَى سيّدِنا محمّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّمَ تَسليماً.

أَقْسَمْتُ بِاللّهِ عَلَى كُلِّ مَنْ أَبْصَرَ خَطِّي حَيْثُمَا أَبْصَرَ، أَنْ يُسَهِّلَ الرَّحْمَنُ لِي تَوْبَةً، وَالعَفْوَ وَالرِّضْوَانَ وَالمَغْفِرَة.

تم بحمد الله

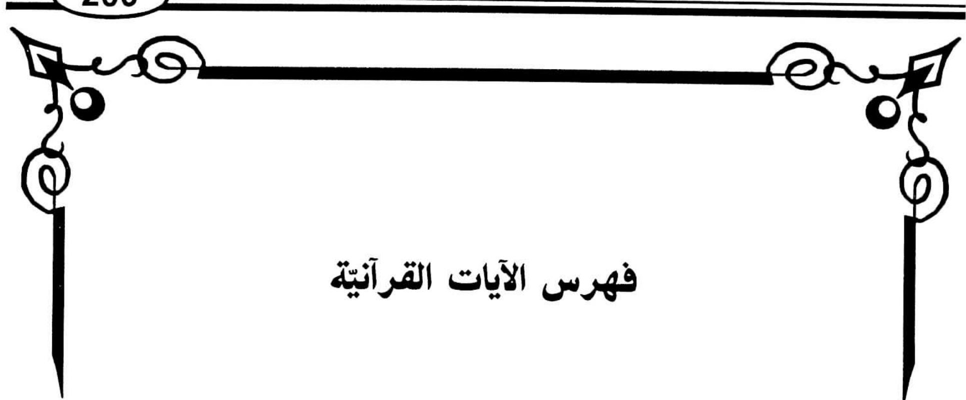




الفهارس العامة

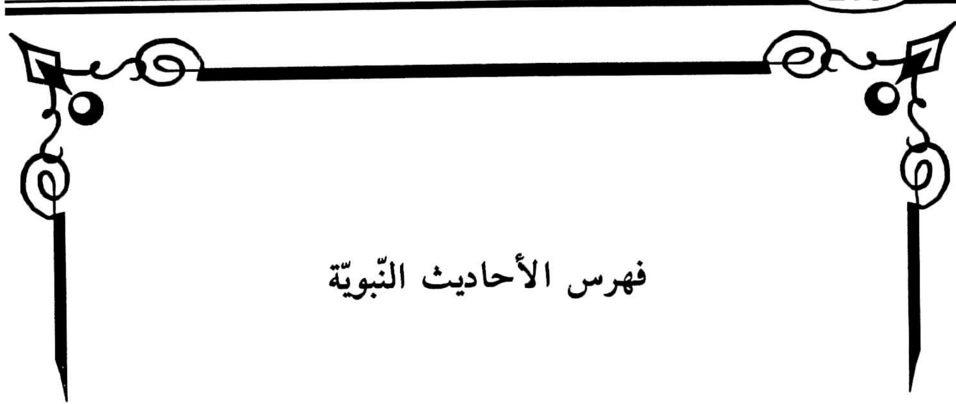






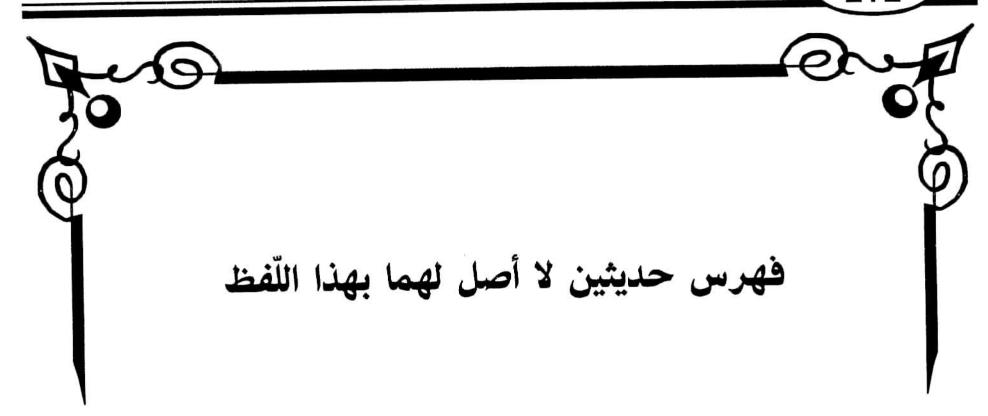
فهرس الآيات القرآنيّة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



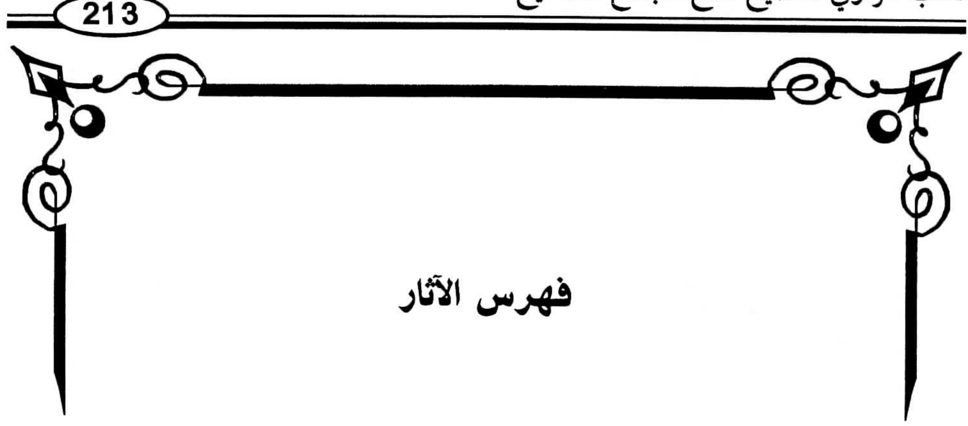
فهرس الأحاديث النّبويّة

❑❑❑❑❑❑



فهرس حديثين لا أصل لهما بهذا اللّفظ

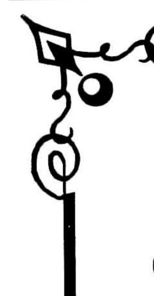
□□□□□□



فهرس الآثار

طرف الأثر	صاحبه	الصّفحة
ـ لا أغرّب بعده مسلماً. . .	عمر بن الخطّاب	85
ـ وأصحاب رسول الله ﷺ كثيرون. . .	كعب بن مالك	95





فهرس الأعـلام (الواردة في نصّ ابن أبي دينار)

الألــف

البــاء

التّاء

الثّاء

الجيم

الحاء

الخاء

الدّال

الذّال

الرّاء

الــزّاي

السّــين

الشّــين

الصّـاد

الضّـاد

الطّـاء

القاف

الكاف

اللاّم

الميم

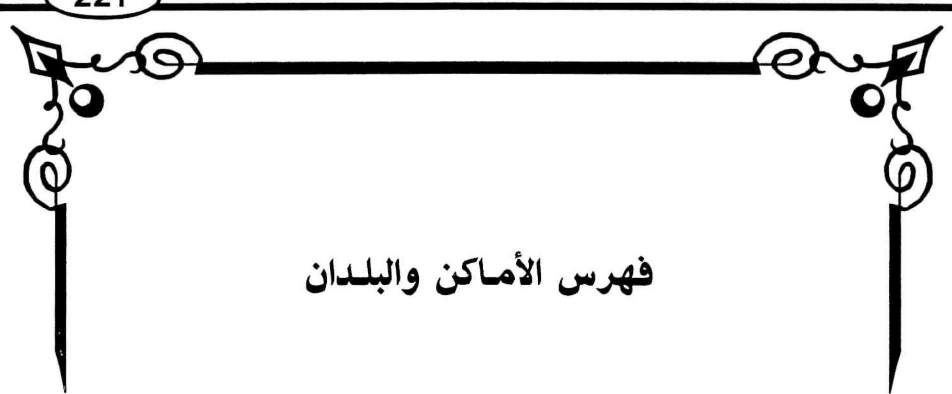
النّون

الهاء

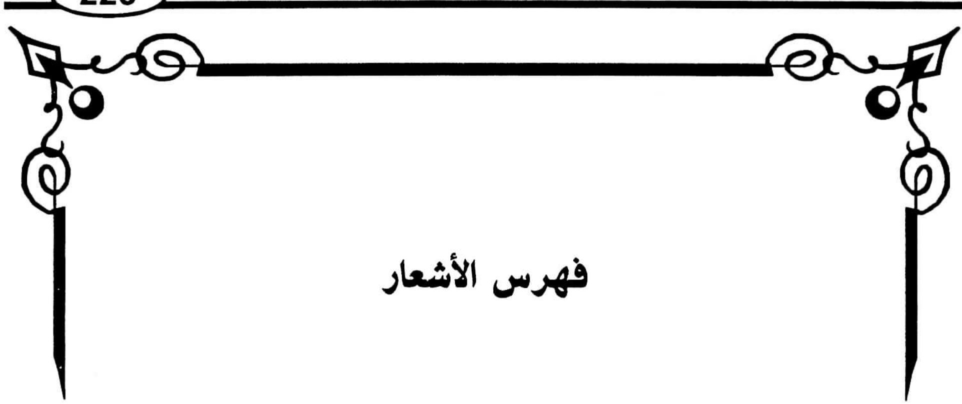
الواو

الياء

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



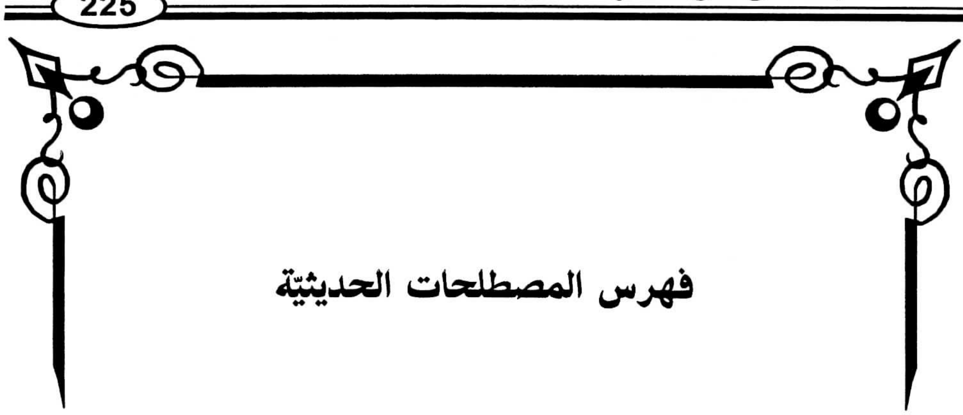
فهرس الأماكن والبلدان



فهرس الأشعار

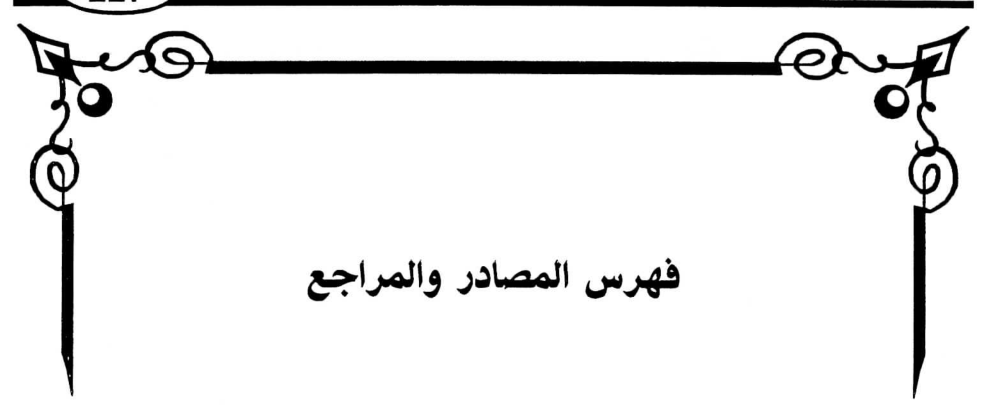
صدر البيت	قائله	البحر	الصّفحة
ـ إذا قالت حذام فصدّقوها	دميس بن ظالم	الوافر	165
ـ اغتنم في الفراغ فضل ركوع	البخاريّ	الخفيف	163
ـ . . . أمّا الّذي	العراقيّ	الرّجز	183
ـ إنّي نزلت بمدحي في ذمامك	ابن أبي دينار	البسيط	15، 51
ـ بينا نسوس النّاس والأمر أمرنا	حرقة بنت النّعمان	الطويل	190
ـ رائي النّبيّ مسلماً ذو صحبة	العراقيّ	الرّجز	85
ـ شرّ الضّعيف الخبر الموضوع	العراقيّ	الرّجز	66
ـ عداتي لهم فضل عليّ ومنّة	أبو حيّان	الطويل	49
ـ عنعنة كخبر المعازف	العراقيّ	الرّجز	183
ـ عن مثله من غير ما شذوذ	العراقيّ	الرّجز	66
ـ فأفّ لدنيا لا يدوم نعيمها	حرقة بنت النّعمان	الطويل	190
ـ فعاجوا فأثنوا بالّذي أنت أهله	نصيب الأسديّ	الطويل	165
ـ فيدخلا في قوله من كذبا	العراقيّ	الرّجز	190
ـ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	امرؤ القيس	الطويل	178
ـ كم صحيح رأيت من غير سقم	البخاريّ	الخفيف	163
ـ . . . المتّصل الإسناد	العراقي	الرّجز	66
ـ المسلمون بخير ما بقيتَ لهم	أهل بغداد	البسيط	167
ـ همُ بحثوا عن زلّتي	أبو حيّان	الطويل	49
ـ والأخذ من أفواههم لا الكتب	العراقيّ	الرّجز	190

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



فهرس المصطلحات الحديثيّة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



فهرس المصادر والمراجع

I ـ المخطوطات:

ـ ابن أبي دينار القيروانيّ (أبو القاسم)

1 ـ **تأهّب الرّاوي الفصيح لفتح الجامع الصّحيح.** مخطوطة بالمكتبة الوطنيّة. تونس. أصلها من مكتبة رضوان، الّتي ألحقت بالمكتبة العبدلّيّة. مسجّلة تحت عدد: 7147.

ـ الرّصّاع: محمّد بن قاسم (894هـ/1489م)

2 ـ **التّسهيل والتّقريب والتّصحيح لرواية الكتاب الجامع الصّحيح.** مخطوط بالمكتبة الوطنيّة عدد 5787. الجزآن الأوّل والثّالث في مجلّد واحد: 275 ورقة. خطّ مغربيّ.

II ـ المطبوعات:

الآمدي: عليّ بن أبي عليّ (ت631هـ/1233م)

1 ـ **الإحكام في أصول الأحكام.** دار الكتب العلميّة، بيروت. (د.ط، د.ت)

ـ ابن الأبّار: محمّد القضاعي البلنسيّ (ت658هـ/1260م)

2 ـ **التّكملة لكتاب الصّلة.** تحقيق: عبدالسّلام الهرّاس. دار الفكر للطّباعة، بيروت ـ لبنان. 1415هـ/1995م.

ـ الأبناسي: إبراهيم بن موسى (ت802هـ/1399م)

3 ـ **الشّذا الفيّاح من علوم ابن الصّلاح.** حقّقه: صلاح فتحي هلل. مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م.

- **ابن الأثير:** أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت630هـ/1232م)

4 - **الكامل في التّاريخ**. إدارة الطّباعة المنيريّة. مصر.

5 - **اللّباب في تهذيب الأنساب**. دار صادر، بيروت. (د.ط، ت).

6 - **أسد الغابة في معرفة الصّحابة**. دار إحياء التّراث العربي، بيروت. 1377هـ/1957م.

- **ابن الأثير:** أبو السعادات المبارك بن محمد (ت606هـ/1210م)

7 - **النّهاية في غريب الحديث والأثر**. تحقيق: طاهر أحمد الزّاويّ ومحمود محمّد الطّناحيّ. المكتبة العلمية، بيروت. 1399هـ/1979م.

- **الأنصاريّ:** زكريّاء (ت926هـ/1520م)

8 - **فتح الباقي شرح ألفيّة العراقيّ**. تحقيق: عبداللّطيف هميم - ماهر الفحل. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، 1422هـ/2002م.

- **الباجي:** سليمان بن خلف (ت 474هـ/1081م)

9 - **التّعديل والتّجريح**. حقّقه: أبو لبابة حسين. دار اللّواء، الرّياض. الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م.

- **البخاري:** محمد بن إسماعيل (ت256هـ/870م)

10 - **التاريخ الصّغير**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الطّباعة الحديثة. 1396هـ/1976م.

11 - **التاريخ الكبير**. تحقيق: ماسح الندوي. دار الفكر. بيروت.

12 - **الجامع الصّحيح**. تحقيق: مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، اليمامة. بيروت. 1407هـ/1987م.

- **بروكلمان:** كارل

13 - **تاريخ الأدب العربيّ**. نقله إلى العربيّة د. عبدالحليم النّجار. دار المعارف، مصر. 1962م.

- **ابن بشكوال:** أبو القاسم خلف بن عبدالملك (578هـ/1182م)

14 - **الصّلة في تاريخ أئمّة الأندلس ومشاهيرهم**. الدار المصريّة للتأليف والترجمة. 1966م.

- **البغدادي:** أبو بكر أحمد بن عليّ الخطيب (ت463هـ/1070م)

15 - **الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع**. تحقيق: د. محمود الطحان. مكتبة المعارف، الرّياض. 1403هـ.

16 - **تاريخ بغداد**. دار الكتب العلميّة. بيروت - لبنان.

17 ـ **الكفاية في علم الرّواية.** تحقيق: أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني. المكتبة العلميّة بالمدينة المنوّرة ودار الكتب العلميّة. (د.ط، ت).

ـ **البغدادي:** إسماعيل باشا (ت1339هـ/1920م)

18 ـ **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون.** دار الفكر، 1402هـ/1982م.

19 ـ **هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين.** دار الفكر، 1402هـ/1982م.

ـ **البيهقي:** أبو بكر أحمد بن الحسين (458هـ/1066م)

20 ـ **السّنن الكبرى.** وفي ذيله: الجوهر النّقيّ لابن التركماني. مجلس دائرة المعارف النظامية. الهند. الطبعة الأولى، 1344هـ.

ـ **التّرمذيّ:** أبو عيسى محمد بن سورة (ت279هـ/892م)

21 ـ **سنن التّرمذيّ: الجامع الصّحيح.** تحقيق: الشيخ أحمد شاكر وآخرين. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ **ابن تغري بردي:** جلال الدّين أبو المحاسن الأتابكي (ت874هـ/1469م)

22 ـ **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة.** نسخة مصوّرة عن مطبعة دار الكتب وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

ـ **التنبكتي:** أحمد بابا (ت991هـ/1583م)

23 ـ **كفاية المحتاج.** حقّقه: محمّد مطيع. دار فضالة. إشراف وزارة الأوقاف. المغرب، 1420هـ/2000م.

24 ـ **نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج.** منشورات كليّة الدعوة الإسلاميّة. طرابلس ـ ليبيا. الطبعة الأولى، 1409هـ/1989م.

ـ **ابن الجارود:** عبدالله بن عليّ النّيسابوريّ (ت هـ/م)

25 ـ **المنتقى من السّنن المسندة.** تحقيق: عبدالله عمر البارودي. مؤسّسة الكتاب الثقافية، بيروت. الطّبعة الأولى، 1408هـ/1988م.

ـ **الجزائري:** طاهر بن صالح (ت1338هـ/1920م)

26 ـ **توجيه النّظر إلى أصول علم الأثر.** تحقيق: عبدالفتاح أبي غدّة. مكتبة المطبوعات الإسلاميّة، حلب. الطبعة الأولى، 1416هـ/1986م.

ـ **ابن الجزري:** شمس الدين أبو خير محمد بن محمد (ت833هـ/1429م)

27 ـ **غاية النّهاية في طبقات القرّاء.** مطبعة السّعادة، مصر. 1351هـ/1932م.

ـ **ابن جماعة:** بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت733هـ/1332م)

28 ـ **المنهل الرّويّ في مختصر الحديث النّبويّ.** تحقيق: محيي الدين عبدالرّحمن رمضان. دار الفكر. الطبعة الثانية، 1406هـ/1986م.

- **الجوزجاني:** إبراهيم بن يعقوب (ت259هـ/873م)

29 - **أحوال الرّجال.** حققه: صبحي البدريّ السّامرائيّ. مؤسّسة الرّسالة، بيروت. 1405هـ/1985م.

- **ابن الجوزي:** أبو الفرج عبدالرّحمن بن عليّ (ت597هـ/1200م)

30 - **صفوة الصّفوة.** المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

31 - **كتاب الضّعفاء والمتروكين.** حقّقه: عبدالله القاضي. دار الكتب العلميّة، بيروت. 1406هـ/1986م.

32 - **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم.** دار صادر، بيروت. الطبعة الأولى، 1358هـ/1938م.

33 - **الموضوعات.** تحقيق: عبدالرّحمن محمد عثمان. المكتبة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة. الطبعة الأولى، 1386هـ/1966م.

- **ابن أبي حاتم:** أبو محمد عبدالرّحمن الرّازي (ت327هـ/938م)

34 - **الجرح والتّعديل.** دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد. الطبعة الأولى، 1371هـ/1952م.

- **ابن الحاجب:** جمال الدين أبو عمرو عثمان (ت646هـ/1249م)

35 - **مختصر ابن الحاجب: مختصر منتهى السّؤل والأمل في علمي الأصول والجدل.** مطبوع مع شرح السبكي: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود. عالم الكتب، لبنان. طبعة أولى، 1419هـ/1999م.

36 - **مختصر ابن الحاجب. شرح أبي زكريّا الرّهوني (ت773هـ): تحفة المسؤول في شرح منتهى السّول.** تحقيق: الهادي شبيلي. دار البحوث والدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، دبيّ. الطبعة الأولى، 1422هـ/2002م.

- **حاجي خليفة:** كاتب الجلبي (ت1067هـ/1656م)

37 - **كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون.** دار الفكر، 1402هـ/1982م.

- **الحازميّ:** أبو بكر محمّد (ت584هـ/1188م)

38 - **الاعتبار في النّاسخ والمنسوخ من الآثار.** دراسة وتحقيق: أحمد طنطاوي جوهري مسدّد. دار ابن حزم. الطّبعة الأولى، 1422هـ/2001م.

- **الحاكم:** أبو عبدالله محمد النّيسابوري (ت405هـ/1014م)

39 - **- المدخل إلى كتاب الإكليل.** تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد. دار الدّعوة، الإسكندرية - مصر.

40 ـ **المستدرك على الصّحيحين في الحديث.** وفي ذيله: تلخيص المستدرك. للحافظ شمس الدّين أبي عبدالله محمد الذّهبي (ت748هـ/1347م). دار الفكر، بيروت. (د.ط)، 1398هـ/1978م.

41 ـ **معرفة علوم الحديث.** دار الآفاق الجديدة، بيروت. الطبعة الرّابعة، 1400هـ/1980م.

ـ **ابن حبّان:** أبو حاتم محمد بن حبّان البستي (ت354هـ/965م)

42 ـ **الثّقات.** دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد ـ الدكن. 1393هـ/1973م.

43 ـ **المجروحين من المحدّثين والضّعفاء والمتروكين.** تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي، حلب ـ سوريا.

44 ـ **مشاهير علماء الأمصار.** عني تصحيحه: فلايشهمّر. دار الكتب العلميّة، بيروت. (د.ط، ت).

ـ **ابن حجر:** أحمد بن عليّ العسقلاني (ت852هـ/1448م)

45 ـ **الإصابة في تمييز الصّحابة**، ومعه: **الاستيعاب في أسماء الأصحاب.** للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبرّ النّمري القرطبي (ت463هـ/1070م). دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان. وطبعة علي محمّد البجاوي. دار الجيل، بيروت. الطبعة الأولى، 1412هـ.

46 ـ **إنباء الغمر بأبناء العمر.** تحقيق: محمد عبدالمعيد خان. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. الطبعة الثانية، 1406هـ/1986م.

47 ـ **تعريف أهل التّقديس بمراتب الموصوفين بالتّدليس**، أو **طبقات المدلّسين.** مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، القاهرة.

48 ـ **تقريب التّهذيب.** تحقيق: عبدالوهّاب عبداللطيف. دار المعرفة، بيروت. الطبعة الثّانية، 1395هـ/1975م. وطبعة محمّد عوامة. دار الرّشيد، سوريا، 1406هـ/1986م.

49 ـ **تهذيب التّهذيب.** مطبعة دائرة المعارف النّظاميّة، الهند. الطبعة الأولى، 1326هـ/1907م.

50 ـ **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة.** دار الجيل، بيروت ـ لبنان.

51 ـ **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر.** دار الكتب العلميّة، بيروت. 1398هـ/1978م.

52 ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري.** دار المعرفة للطباعة والنّشر، 1379هـ/1959م.

53 ـ **لسان الميزان.** دائرة المعارف العثمانيّة بحيدرآباد، 1329هـ/1911م.

54 ـ **النّكت على كتاب ابن الصّلاح.** حقّقه: ربيع بن هادي عمير. دار الرّاية للنّشر والتّوزيع. الطّبعة الرّابعة، 1417هـ/1997م.

ـ **الحفناوي:** محمد بن أبي القاسم (توفي بعد 1324هـ/1906م)

55 ـ **تعريف الخَلَف برجال السَّلَف.** حققه: محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ. مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الأولى، 1402هـ/1982م.

ـ **الحلبي:** عليّ بن إبراهيم (ت 1044هـ/1635م)

56 ـ **السّيرة الحلبيّة في سيرة الأمين المأمون.** دار المعرفة، بيروت. 1400هـ/1980م.

ـ **الحميدي:** محمد بن فتوح (ت488هـ/1095م)

57 ـ **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس.** تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب اللّبناني. الطّبعة الثّانية، 1403هـ/1983م.

ـ **الحميري:** محمد بن عبدالمنعم (ت900هـ/1495م)

58 ـ **الرّوض المعطار في خبر الأقطار.** تحقيق: إحسان عبّاس. مكتبة لبنان. الطبعة الأولى، 1975م.

ـ **ابن الحنبليّ:** محمّد بن إبراهيم الحلبي (ت971هـ/1563م)

59 ـ **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر.** حقّقه: عبدالفتّاح أبو غدّة. مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب. الطّبعة الثّانية، 1408هـ/1988م.

ـ **الخزرجيّ:** صفيّ الدّين أحمد بن عبدالله الأنصاريّ (ت923هـ/1517م)

60 ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرّجال.** مكتب المطبوعات الإسلاميّة، حلب. الطبعة الثانية، 1391هـ/1971م.

ـ **ابن خزيمة:** أبو بكر محمد بن إسحاق (ت311هـ/923م)

61 ـ **صحيح ابن خزيمة.** حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه وقدّم له: الدّكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي. (د.ط، ت)

ـ **ابن خلّكان:** أبو العبّاش أحمد بن محمد (ت665هـ/1266م)

62 ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان.** تحقيق: الدّكتور إحسان عبّاس. دار صادر، بيروت ـ لبنان.

ـ **أبو خليل شوقي**

63 ـ **أطلس الحديث النّبويّ من الكتب الصّحاح السّتّة: أماكن، أقوام.** دار الفكر بدمشق ـ سوريا. الإعادة الرّابعة، 1426هـ/2005م.

ـ **الخوانساري:** ميرزا محمد باقر الموسوي (ت1313هـ/1895م)

64 ـ **روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات.** طبع الحاج الطباطبائي. الطّبعة

الثانية، 1347هـ/1928م.

- **ابن الخوجة:** محمّد (توفّي يوم السّبت 19 ذي الحجّة 1361هـ/27 ديسمبر 1942م)

65 - **صفحات من تاريخ تونس.** تحقيق: حمّادي السّاحليّ والجيلاني ابن الحاج يحيى. دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1986م.

- **ابن خيّاط:** خليفة العصفريّ (ت240هـ/854م)

66 - **تاريخ خليفة بن خياط.** تحقيق: أكرم ضياء العمري. دار القلم. مؤسّسة الرّسالة. الطبعة الثانية، 1397هـ/1976م.

67 - **الطّبقات.** تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. دار طيبة. الرّياض. الطبعة الثانية، 1402هـ/1982م.

- **ابن خير:** أبو بكر محمد الإشبيلي (ت575هـ/1179م)

68 - **فهرست ابن خير.** المكتب التّجاري، بيروت. ومكتبة المثنى، بغداد. مؤسسة الخانجي، القاهرة. الطبعة الثانية، 1382هـ/1963م.

- **الدّارقطني:** عليّ بن عمر (ت385هـ/995م)

69 - **سنن الدّارقطني.** طبعة منقّحة ممتازة. دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع. 1414هـ/1994م. وطبعة عبدالله هاشم يماني (دار المعرفة 1386هـ).

- **الدّارميّ:** أبو محمد عبدالله بن عبدالرّحمن (ت255هـ/868م)

70 - **سنن الدّارمي.** تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي. دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م.

- **أبو داود:** سليمان بن الأشعث السّجستاني (ت275هـ/888م)

71 - **سنن أبي داود.** الكتب السّتّة. طبعة إستانبول 1401هـ/1981م. وطبعة دار الكتاب العربي. بيروت.

- **الدّبّاغ:** (عبدالرّحمن) وابن ناجي: (أبو القاسم)

72 - **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، مع ذيل «معالم الإيمان: المسمّى «تكميل الصّلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في أولياء القيروان».** تأليف: محمّد بن صالح الكنانيّ. تحقيق: عبدالمجيد خيالي. دار الكتب العلميّة. بيروت. الطّبعة الأولى، 2005م.

- **ابن الدّيبع:** عبدالرّحمن بن علي الشيباني (ت944هـ/1537م)

73 - **تمييز الطّيّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة النّاس من الحديث.** دار إحياء الكتاب العربي، بيروت. (د.ط)، 1324هـ/1906م.

- **ابن أبي دينار:** محمّد بن أبي القاسم (توفي بعد 1092هـ/1681م)

74 - **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس.** تحقيق: محمّد شمّام. المكتبة العتيقة، تونس. الطبعة: 2.

- **الذّهبيّ:** شمس الدّين أبو عبدالله محمد (ت748هـ/1347م)

75 - **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام.** دار الكتاب العربيّ. الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م.

76 - **تذكرة الحفّاظ.** مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة. حيدرآباد الدكن، 1376هـ/1956م. وطبعة زكريا عميرات. دار الكتب العلميّة، 1419هـ/1998م.

77 - **تلخيص المستدرك على الصّحيحين.** للحاكم النّيسابوري (ت405هـ/1014م). دار الفكر، بيروت.

78 - **سير أعلام النّبلاء.** تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وحسين الأسد. مؤسّسة الرّسالة، بيروت. الطّبعة التاسعة، 1413هـ/1993م.

79 - **العِبر في خَبر مَن غَبَر.** تحقيق: فؤاد السّيّد. دائرة المطبوعات والنّشر في الكويت. 1961م. وطبعة محمد زغلول. دار الكتب العلميّة. الطبعة الأولى، 1985م.

80 - **المغني في الضّعفاء.** تحقيق: نور الدّين عتر. طبعة بالأوفست، لبنان.

81 - **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال.** تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى، 1963م. وطبعة دار الكتب العلمية، 1995م.

- **الرّامهرمزي:** الحسن بن عبدالرّحمن (ت360هـ/971م)

82 - **المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي.** تحقيق: محمد عجّاج الخطيب دار الفكر. الطّبعة الثالثة، 1404هـ/1984م.

- **ابن رشيد:** أبو عبدالله محمد بن عمر (ت721هـ/1321م)

83 - **السَّنَنُ الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السّند المعنعن.** حقّقه: محمد الحبيب بن الخوجة. الدّار التّونسيّة للنّشر، 1397هـ/1977م.

- **الرّصّاع:** محمّد بن قاسم (ت894هـ/1489م)

84 - **شرح حدود ابن عرفة: الهداية الكافية الشّافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية.** حقّقه: محمّد أبو الأجفان والطّاهر المعموري. دار الغرب الإسلاميّ. الطبعة الأولى، 1413هـ/1993م.

- **الزّركلي:** خير الدّين (ت1396هـ/1976م)

85 - **الأعلام.** مطبعة كوستانسوماس وشركائه. الطبعة الثّالثة، 1374هـ/1955م.

- **السّبكي:** تاج الدين عبدالوهّاب بن تقيّ الدين (ت771هـ/1369م)

86 - **جمع الجوامع.** وعليه شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلّي (ت864هـ/1459م). وحاشية الشيخ حسن بن محمد العطّار (ت1250هـ/1834م) وتقرير الشيخ عبدالرّحمن بن محمد الشّربيني (ت1326هـ/1908م). الطبعة الأولى: المطبعة العلميّة. (د.ت). **وجمع الجوامع.** طبعة تشنيف المسامع بجمع الجوامع. لبدر الدّين الزّركشيّ. تحقيق: أبي عمرو الحسين. دار الكتب العلميّة. الطّبعة الأولى، 1420هـ/2000م.

87 - **طبقات الشّافعيّة الكبرى.** تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبدالفتّاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربية، 1976م.

- **السّخاوي:** شمس الدّين محمد بن عبدالرحمن (ت902هـ/1496م)

88 - **الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع.** دار مكتبة الحياة، بيروت.

89 - **الغاية في شرح الهداية في علم الرّواية. (الهداية لابن الجزري المقرئ).** حقّقه: أبو عائش عبدالمنعم إبراهيم. مكتبة أولاد الشيخ للتّراث، 1421هـ/2001م.

90 - **فتح المغيث شرح ألفيّة الحديث.** للإمام زين الدين عبدالرّحيم بن حسين العراقي (ت806هـ/1403م). تحقيق: عبدالرّحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية بالمدينة المنوّرة. الطبعة الثانية، 1388هـ/1968م.

91 - **الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع.** دار مكتبة الحياة. بيروت.

92 - **المقاصد الحسنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة.** دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- **السّرّاج الوزير:** محمّد بن محمد (ت1149هـ/1736م)

93 - **الحلل السّندسيّة، في الأخبار التّونسيّة.** تحقيق: محمّد الحبيب الهيلة. الدّار التّونسيّة للنّشر، 1970م.

- **ابن سعد:** محمد الزّهري كاتب الواقدي (ت230هـ/844م)

94 - **الطّبقات الكبرى.** دار صادر، بيروت. (د.ط، ت).

- **السّمعاني:** عبدالكريم بن محمد التّميميّ (ت562هـ/1166م)

95 - **الأنساب.** تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي. دار الجنان، بيروت - لبنان. (د.ط)، 1401هـ/1981م.

- **السّنوسي:** محمّد (ت1900م)

96 ـ **مسامرات الظّريف بحسن التّعريف.** تحقيق: محمّد الشّاذلي النّيفر. دار بوسلامة للنّشر، 1403هـ/1983م.

ـ **ابن سيّد النّاس:** محمّد بن عبدالله (ت734هـ/م)

97 ـ **عيون الأثر في فنون المغازي والشّمائل والسِّيَر.** مؤسّسة عزّ الدّين للطّباعة والنّشر، بيروت ـ لبنان. 1406هـ/1986م.

ـ **سيزكين:** (فؤاد)

98 ـ **تاريخ التّراث العربيّ.** الهيئة المصريّة العامّة للتأليف والنّشر، القاهرة. المطبعة الثّقافيّة، 1391هـ/1971م.

ـ **السّيوطي:** جلال الدين عبدالرّحمن (ت911هـ/1505م)

99 ـ **بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة.** حققه: محمّد أبو الفضل إسماعيل. المكتبة العصريّة، صيدا ـ لبنان.

100 ـ **تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي.** تحقيق: عبدالوهّاب عبداللّطيف. دار إحياء السّنّة النّبويّة. الطّبعة الثّانية، 1399هـ/1979م.

101 ـ **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة.** مصر. الطبعة الأولى، 1327هـ/1908م.

102 ـ **طبقات الحفّاظ.** دار الكتب العلميّة. بيروت. الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.

103 ـ **طبقات المفسّرين.** حقّقه: عليّ محمّد عمر. مكتبة وهبة، القاهرة. الطّبعة الأولى، 1396هـ/1976م.

104 ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان.** المكتبة العلميّة، بيروت ـ لبنان.

ـ **ابن شاكر:** محمّد الكتبيّ

105 ـ **فوات الوفيات.** إحسان عبّاس. دار صادر، بيروت. الطّبعة الأولى.

ـ **الشّوكاني:** محمد بن علي (ت1250هـ/1834م)

106 ـ **البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السابع.** مطبعة السّعادة، القاهرة. الطّبعة الأولى، 1348هـ/1929م.

107 ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.** تحقيق: محمد عبدالرّحمن عوض. دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م.

ـ **الصّفدي:** صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ/1362م)

108 ـ **الوافي بالوفيات.** مطابع دار صادر، بيروت. 1398هـ/1978م.

ـ **صقر:** السّيّد أحمد

109 ـ **مقدّمة كتاب مشكل القرآن.** لابن قتيبة. دار إحياء الكتب العربية. (د.ط، ت).

- **ابن الصّلاح:** أبو عمرو عثمان الشّهرزوري (ت643هـ/1245م)

110 - **علوم الحديث أو مقدّمة ابن الصّلاح.** نسخة التّقييد والإيضاح. دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، 1401هـ/1981م.

- **الصنعاني:** محمد بن إسماعيل الأمير (ت1182هـ/1768م)

111 - **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار.** لمحمد بن إبراهيم الوزير الصّنعاني (ت840هـ/1436م). تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث العربي. الطبعة الأولى، 1366هـ/1946م.

- **الضّبّيّ:** أحمد بن يحيى بن عميرة (ت599هـ/1203م)

112 - **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس.** دار الكتاب الغربي، 1967م.

- **طاش كبري زاده:** أحمد بن مصطفى (ت968هـ/1560م)

113 - **مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة في موضوعات العلوم.** دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. (د.ط، ت).

- **ابن طاهر:** أبو الفضل محمد القيسراني (ت507هـ/1113م)

114 - **شروط الأئمّة السّتّة.** دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى، 1405هـ/1984م.

- **الطّبراني:** أبو القاسم سليمان (ت 360هـ/971م)

115 - **المعجم الأوسط.** تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين. القاهرة، 1415هـ/1995م.

116 - **المعجم الصّغير.** طبعة الرّوض الدّاني. تحقيق: محمد شكور. المكتب الإسلامي. بيروت. الطّبعة الأولى، 1405هـ/1985م.

- **الطّبري:** أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ/922م)

117 - **تاريخ الأمم والملوك.** تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم.دار سويدان. بيروت. ودار الكتب العلميّة. الطّبعة الأولى، 1407هـ/1987م.

118 - **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار.** تحقيق: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني. القاهرة.

- **الطّحاوي:** أحمد بن محمد (ت321هـ/932م)

119 - **شرح معاني الآثار.** تحقيق: محمد زهري النّجّار. دار الكتب العلميّة. بيروت الطبعة الأولى، 1399هـ/1979م.

120 - **مشكل الآثار.** دار صادر بيروت عن دائرة المعارف النّظاميّة. حيدر آباد الدكن. الطبعة الأولى، 1333هـ/1914م.

- **ابن أبي الضّياف:** أحمد (ت1291هـ/1874م)

121 - **إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان.** الدّار العربيّة للكتاب، الطّبعة الثّانية. 2004م.

- **عبدالباقي:** محمّد فؤاد

122 - **اللّؤلؤ والمرجان فيما اتّفق عليه الشّيخان.** دار الفكر، بيروت.

- **ابن عبدالبرّ:** يوسف بن عبدالله النّمري (ت463هـ/1071م)

123 - **التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد.** تحقيق: مصطفى العلوي ومحمّد البكري. مؤسّسة القرطبة. وطبعة أسامة بن ابراهيم. دار الفاروق الحديثة للطّباعة والنّشر. الطبعة الثالثة، 1426هـ/2005م.

124 - **الاستيعاب في أسماء الأصحاب.** مطبوع بهامش الإصابة في تمييز الصّحابة. دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان. (د.ط، ت).

125 - **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمّة الفقهاء: مالك والشّافعيّ وأبي حنيفة.** دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- **عبدالرزّاق:** أبو بكر بن همّام الصّنعانيّ (ت211هـ/827م)

126 - **مصنّف عبدالرّزّاق.** تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي، بيروت. الطّبعة الثانية، 1403هـ/1983م.

- **عبدالوهّاب:** حسن حسني (توفّي يوم الجمعة 18 شعبان 1388هـ/9 نوفمبر 1968م)

127 - **خلاصة تاريخ تونس.** تقديم وتحقيق: حمّادي السّاحلي. دار الجنوب للنّشر، تونس. 2001م.

128 - **كتاب العمر في المصنّفات والمؤلّفين التّونسيّين.** مراجعة وإكمال: محمّد العروسي المطويّ وبشير البكّوش. الدّار العربيّة للكتاب، 2001م.

129 - **ورقات عن الحضارة العربيّة بإفريقيّة التّونسيّة.** مكتبة المنار، تونس. الطّبعة الثّانية.

- **العجلوني:** إسماعيل بن محمد الجراحي (ت1162هـ/1749م)

130 - **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس.** دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

- **ابن عديّ:** أبو أحمد عبدالله الجرجاني (365هـ/975م)

131 - **الكامل في ضعفاء الرّجال.** دار الفكر. الطبعة الثانية، 1405هـ/1985م.

- **ابن عراق:** أبو الحسن الكناني (ت963هـ/1555م)

132 - **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة.** دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى، 1399هـ/1979م.

- **العراقي:** زين الدين عبدالرّحيم (ت806هـ/1403م)

133 - **ألفيّة الحديث «التّبصرة والتّذكرة» بشرح شمس الدين السخاوي (ت902هـ/1496م) المسمّى فتح المغيث.** تحقيق: عبدالرّحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية، المدينة المنوّرة. الطبعة الثانية، 1388هـ/1968م.

134 - **التّقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصّلاح.** (هو أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري ت642هـ/1244م). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1401هـ/1981م.

135 - **شرح التّبصرة والتّذكرة، شرح ألفيّته في الحديث.** تحقيق: ماهر ياسين الفحل. عبداللّطيف الهميم. دار الكتب العلميّة، بيروت. 1423هـ/2002م.

- **ابن عساكر:** عليّ بن الحسن (ت 571هـ/1176م)

136 - **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها.** دراسة وتحقيق: علي شيري. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان. الطّبعة الأولى، 1419هـ/1998م.

- **العلائيّ:** خليل بن كيكلدي (ت 761هـ/1359م)

137 - **جامع التّحصيل في أحكام المراسيل.** تحقيق: حمدي عبدالمجيد السّلفي. عالم الكتب، بيروت. الطبعة الثّانية، 1407هـ/1986م.

- **ابن العماد:** عبدالحيّ الحنبليّ (1089هـ/1679م)

138 - **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب.** المكتب التّجاري للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت. طبعة جديدة. د.ت.

- **عياض:** أبو الفضل ابن موسى اليحصبي البستي (ت544هـ/1149م)

139 - **الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقييد السّماع.** تحقيق: السيد أحمد صقر المكتبة العتيقة، تونس. الطبعة الثانية، 1398هـ/1978م.

140 - **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك.** دار مكتبة الحياة (د.ط، ت).

- **ابن غازي:** محمّد بن أحمد (ت919هـ/1513م)

141 - **فهرس ابن غازي.** حقّقه: محمّد الزّاهي. دار بوسلامة، تونس. 1984م.

- **الغسّاني:** أبو عليّ الحسين بن محمد (ت498هـ/1105م)

142 ـ **تقييد المهمل وتمييز المشكل.** تحقيق: عليّ محمّد العمران ومحمّد عزيز شمس. دار عالم الفوائد. مكّة المكرّمة. الطّبعة الأولى، 2001م.

ـ **ابن فارس:** أبو الحسين أحمد القزويني الرّازي (ت395هـ/1004م)

143 ـ **مقاييس اللّغة.** تحقيق: عبدالسّلام محمد هَارُون. نشر اتّحاد الكتاب العرب، 1423هـ/2002م.

ـ **أبو الفداء:** إسماعيل صاحب حماة (ت732هـ/1331م)

144 ـ **المختصر في أخبار البشر.** المطبعة الحسينيّة. مصر. الطّبعة الأولى.

ـ **ابن فرحون:** برهان الدين إبراهيم اليعمري المدني (ت799هـ/1396م)

145 ـ **الدّيباج المذهب في معرفة أعيان المذهب.** دراسة وتحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنّان. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، 1417هـ/1996م.

ـ **ابن الفرضي:** عبدالله بن محمد الأزدي (ت403هـ/1013م)

146 ـ **تاريخ العلماء والرّواة للعلم بالأندلس.** تحقيق: عزّت العطّار. مكتبة المثنّى، بغداد. 1374هـ/1954م.

ـ **القاري:** علي بن سلطان الهروي (ت1014هـ/1605م)

147 ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، أو الموضوعات الكبرى.** تحقيق: محمد الصبّاغ. دار الأمانة، ومؤسّسة الرّسالة، بيروت. 1391هـ/1971م.

148 ـ **شرح النّخبة.** دار الكتب العلميّة بيروت ـ لبنان، (د.ط، ت)

149 ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع.** حقّقه: عبدالفتاح أبو غدّة. مكتب المطبوعات الإسلاميّة، حلب ـ سوريا.

ـ **القاسمي:** محمد جمال الدين (ت1332هـ/1913م)

150 ـ **قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث.** دار الكتب العلميّة، بيروت. الطبعة الأولى، 1399هـ/1979م.

ـ **ابن القاضي المكناسي:** أحمد بن محمّد (ت1025هـ/1616م)

151 ـ **لقط الفرائد.** حقّقه: محمّد حجّي. مطبوعات دار المغرب، الرّباط ـ المغرب. 1396هـ/1976م.

ـ **ابن قانع:** أبو الحسين عبدالباقي البغدادي (ت351هـ/962م)

152 ـ **معجم الصّحابة.** حققه: صلاح المصراتي. مكتبة الغرباء الأثريّة، 1418هـ/1998م.

ـ **القرافي:** شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت684هـ/1285م)

153 ـ **الفروق.** دار المعرفة للطباعة والنّشر. بيروت ـ لبنان. (د.ط، د.ت).

- **القرطبيّ:** أبو العبّاس أحمد (ت656هـ/1258م)

154 - **المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم.** تحقيق: محيي الدّين مستو ويوسف علي بديوي وأحمد محمّد السّيّد ومحمّد إبراهيم بزّال. دار ابن كثير. الطّبعة الأولى، 1996م.

- **القزوينيّ:** جلال الدّين أبو عبدالله محمّد خطيب دمشق (739هـ/1338م)

155 - **الإيضاح في علوم البلاغة.** دار إحياء العلوم. بيروت. الطّبعة الرّابعة، 1998م.

- **القفطي:** جمال الدين علي بن يوسف (ت646هـ/1248م)

156 - **إنباء الرّوّاة على أنباء النّحاة.** تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. مطبعة دار الكتب العلميّة. بيروت - لبنان. (د.ط، ت).

- **القنّوجي:** السيد أبو الطيّب الحسيني (ت1307هـ/1889م)

157 - **التّاج المكلّل من جواهر مآثر الطّراز الآخر والأوّل.** تصحيح وتعليق: عبدالحكيم شرف الدّين. دار إقرأ. بيروت. الطّبعة الثانية، 1404هـ/1983م.

- **الكتّاني:** محمد بن جعفر (ت1345هـ/1927م)

158 - **الرّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السّنة المصنّفة.** تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني. دار البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الرابعة، 1406هـ/1986م.

159 - **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصّلحاء بفاس.** طبعة حجريّة، المغرب. (1316هـ/1898م).

- **الكتّاني:** محمد عبدالحيّ بن عبدالكبير (ت1382هـ/1962م)

160 - **فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات.** تحقيق: إحسان عبّاس. دار الغرب الإسلاميّ. الطّبعة الثّانية.

- **ابن كثير:** أبو الفداء إسماعيل (ت774هـ/1373م)

161 - **البداية والنّهاية.** مكتبة العارف، بيروت. 1410هـ/1990م.

- **كحّالة:** (عمر رضا)

162 - **معجم المؤلّفين، تراجم مصنّفي الكتب العربيّة.** دار إحياء التّراث العربيّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع. بيروت - لبنان. (د.ط، ت).

- **الكرماني:** محمد بن يوسف (ت786هـ/1384م)

163 - **الكواكب الدّراري شرح صحيح البخاريّ.** دار إحياء التّراث العربيّ. بيروت. الطّبعة الثّانية، 1401هـ/1981م.

- **الكلاعيّ:** سليمان بن موسى الأندلسيّ (ت634هـ/1237م)

164 ـ **الاكتفاء بما تضمّنه من مغازي رسول الله والثّلاثة الخلفاء.** تحقيق: د. محمد كمال الدين. عالم الكتب. بيروت. الطّبعة الأولى، 1417هـ/1997م.

ـ **اللالكائي:** هبة الله بن الحسن (ت418هـ/1027م)

165 ـ **شرح السّنّة.** دار طيبة. الرّياض. الطّبعة الرّابعة، 1418هـ.

ـ **المازريّ:** محمد بن عليّ (ت536هـ/1141م)

166 ـ **إيضاح المحصول من برهان الأصول.** تحقيق: عمّار الطّالبي. دار الغرب الإسلاميّ. الطّبعة الأولى، 2001م.

167 ـ **المعلم بفوائد مسلم.** تحقيق: الشّاذلي النّيفر. طبعة بيت الحكمة.

168 ـ **المعلم بفوائد مسلم. طبعة إكمال المعلم.** للقاضي عياض اليحصبيّ. تحقيق: يحيى إسماعيل. دار الوفاء. المنصورة. الطّبعة الثّانية، 2004م.

ـ **ابن ماكولا:** علي بن هبة الله (ت475هـ/1082م)

169 ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب.** دار الكتب العلميّة. بيروت. الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م.

ـ **المالكي:** أبو بكر عبدالله بن محمد (ت453هـ/1061م)

170 ـ **رياض النّفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيّة وزهّادهم ونسّاكهم.** تحقيق: البشير البكّوش ومحمد العروسي المطويّ. دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1403هـ/1983م.

ـ **المحبّي:** محمد أمين الحموي الدمشقي (ت1111هـ/1699م)

171 ـ **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.** دار صادر، بيروت.

ـ **محفوظ:** محمّد (توفيّ 16 جمادى الأولى 1408هـ/6 جوان 1988م)

172 ـ **تراجم المؤلّفين التّونسيّين.** دار الغرب الإسلاميّ، بيروت.

ـ **مخلوف:** محمد بن محمد (ت1360هـ/1941م)

173 ـ **شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة.** المطبعة السّلفيّة، القاهرة. 1350هـ/1931م.

ـ **المسعودي:** أبو الحسن علي بن الحسين (ت346هـ/957م)

174 ـ **مروج الذّهب.** تحقيق: محيي الدّين عبدالحميد. دار المعرفة، بيروت ـ لبنان. (د.ط)، 1402هـ/1982م.

ـ **مسلم:** ابن الحجاج القشيريّ النّيسابوري (ت261هـ/875م)

175 ـ **الجامع الصّحيح. مع شرح النّوويّ.** دار الجيل، ودار الآفاق الجديدة، بيروت. وطبعة إستانبول بتحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، 1401هـ/1981م.

- **المطوي:** محمّد العروسي

176 - **سيرة القيروان: رسالتها الدّينيّة والثّقافيّة في المغرب الإسلاميّ.** الدّار العربيّة للكتاب. ليبيا، تونس. 1401هـ/1981م

- **المقري:** أحمد بن محمّد (ت1041هـ/1631م)

177 - **نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب.** تحقيق: إحسان عبّاس. دار صادر، بيروت - لبنان.

- **ابن الملقّن:** عمر بن عليّ (ت804هـ/1401م)

178 - **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج.** تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي. المكتب الإسلامي بيروت. الطّبعة الأولى، 1414هـ/1994م.

179 - **المقنع في علوم الحديث.** حقّقه عبدالله بن يوسف الجديع. دار فوّاز للنّشر. المملكة العربيّة السّعوديّة. الطّبعة الأولى، 1413هـ/1993م.

- **المناوي:** محمد عبدالرّؤوف (ت1031هـ/1621م)

180 - **اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر.** تحقيق: المرتضى الزّين أحمد. مكتبة الرشد. 1419هـ/1999م.

- **ابن النّديم:** إسحاق بن إبراهيم الموصليّ (ت235هـ/849م)

181 - **الفهرست.** مكتبة خيّاط. بيروت - لبنان.

- **النّسائي:** أبو عبدالرّحمن أحمد بن شعيب (ت303هـ/915م)

182 - **السّنن الكبرى.** تحقيق: عبدالغفّار سليمان البداري وسيّد كسروي حسن. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م.

183 - **كتاب الضّعفاء والمتروكين.** تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار المعرفة، بيروت - لبنان. الطّبعة الأولى، 1406هـ/1986م.

184 - **المجتبى أو السّنن الصّغرى.** طبعة إستانبول، 1401هـ/1981م.

- **أبو نعيم:** أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت430هـ/1038م)

185 - **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.** دار الكتاب اللبناني. بيروت - لبنان. الطبعة الثالثة، 1400هـ/1980م.

- **ابن نقطة:** محمد بن عبدالغني البغدادي (ت629هـ/1231م)

186 - **التّقييد في معرفة رواة الكتب والمسانيد.** تحقيق: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلميّة. بيروت، الطّبعة الأولى.

- **النّوويّ:** يحيى بن شرف (ت676هـ/1277م)

187 ـ **الأذكار النّوويّة**. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان. 1414هـ/1994م.

188 ـ **تهذيب الاسماء واللّغات**. دار الكتب العلميّة. بيروت.

189 ـ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج**. دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة الثانية، 1392هـ/1972م.

ـ **ابن هشام:** عبدالملك المعافري (ت213هـ/828م)

190 ـ **السّيرة النّبويّة**. تحقيق: طه عبدالرّؤوف سعد. دار الجيل، بيروت. 1411هـ/1991م.

ـ **الواقدي:** محمّد بن عمر (ت207هـ/823م)

191 ـ **كتاب المغازي**. للواقدي. تحقيق: مارسدن جونس. عالم الكتب، بيروت.

ـ **الونشريسي:** أحمد بن يحيى (ت914هـ/1508م)

192 ـ **وفيات الونشريسي: (ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات)**. حقّقه: محمّد حجّي. مطبوعات دار المغرب ـ الرّباط، 1396هـ/1976م.

ـ **اليافعي:** أبو محمد عبدالله بن أسعد (ت768هـ/1366م)

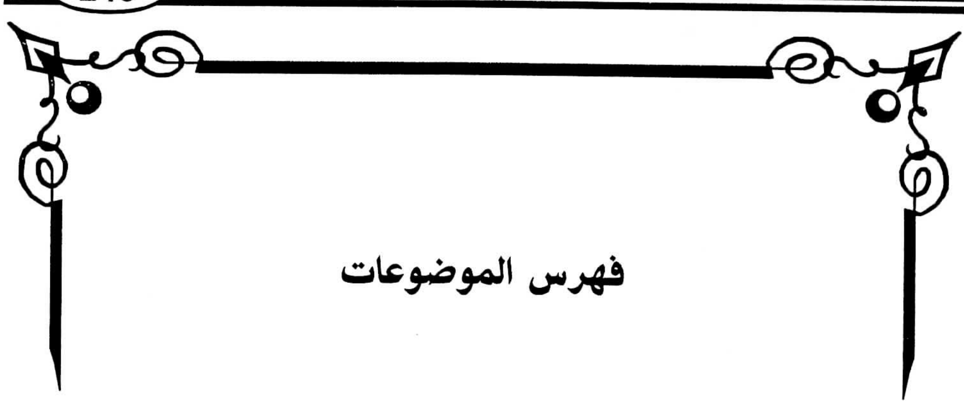
193 ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**. مؤسسة الأعلمي بيروت. ط2، 1390هـ/1970م.

ـ **ياقوت:** شهاب الدين عبدالله الحموي (ت626هـ/1228م)

194 ـ **معجم الأدباء**. دار صادر، بيروت. 1955م.

195 ـ **معجم البلدان**. مطبعة السّعادة، مصر. ط1، 1324هـ/1906م.





فهرس الموضوعات

الموضوع | الصّفحة

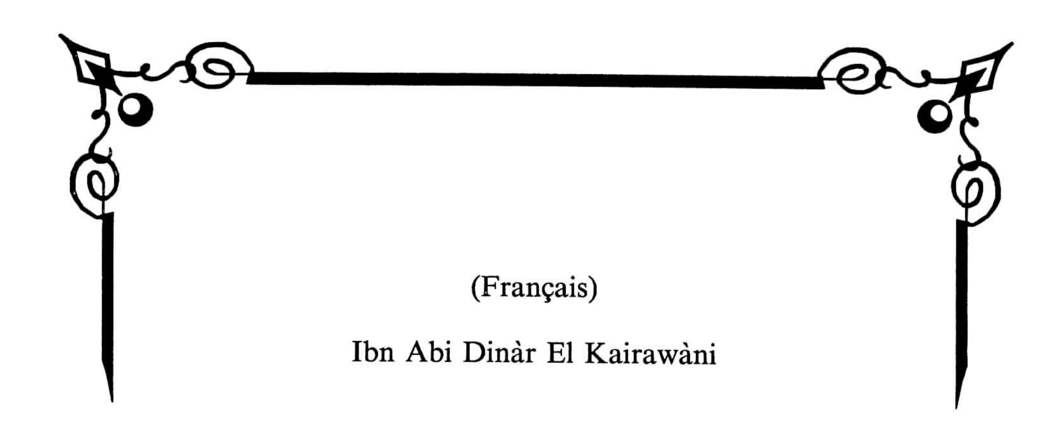
الموضوع	الصّفحة

الموضوع	الصّفحة

الموضوع | الصّفحة

الموضوع الصّفحة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



(Français)

Ibn Abi Dinàr El Kairawàni

Ibn Abi Dinar EL Kayrawani évoque le plus souvent " Mohamed" auteur du "El mounes fi Akhbar Ifrikiya wa Tounes», alors que son père, Abou el Kacem, est passé inaperçu et n'a pas eu la même renommée que son fils, malgré qu'une personnalité aussi vertueuse que lui, ayant une influence incontestable à Kairouan puis à Tunis n'aurait pas dû être négligée par l'histoire. Il était juge, Fakeeh, poète, instituteur et haut placé pendant l'état Mouradite (époque de Hammouda Pacha el Mouradi, XVII[ème] siècle). Il a écrit le livre (Ta'ahhoub Ar - ràwi al fasyh li fat'h al jamaâ essahih) où il a évoqué une partie de la terminologie du Hadith, le rendant ainsi une introduction à Khatm Sahih el Boukhari.

Que pouvons nous dire sur ce livre? sur son auteur? et quelle est la valeur ajoutée par cette étude?

(English)

Ibn Abi Dinar El Kairawani

Ibn Abi Dinar EL Kayrawani usually evokes " Mohamed" writer of "El mounes fi Akhbar Ifrikiya wa Tounes», while his father, Abu El Kacem, went unnoticed and did not have the same fame that his son had, even if

a personality as virtuous as himself, with an undeniable influence in Kairouan and Tunis should not have been overlooked by history. He was a judge, a Fakih, a poet, a teacher and high-placed during the Mouradite State (time of Hammouda Pacha El Mouradi. XVIIth century), He wrote the book (Ta'ahhoub Ar-ràwi al fasyh li fat'h al jamaâ essahih) where he evoked a number of the terminology of Hadith, making an introduction to Khatm Sahih el Bukhaari.

